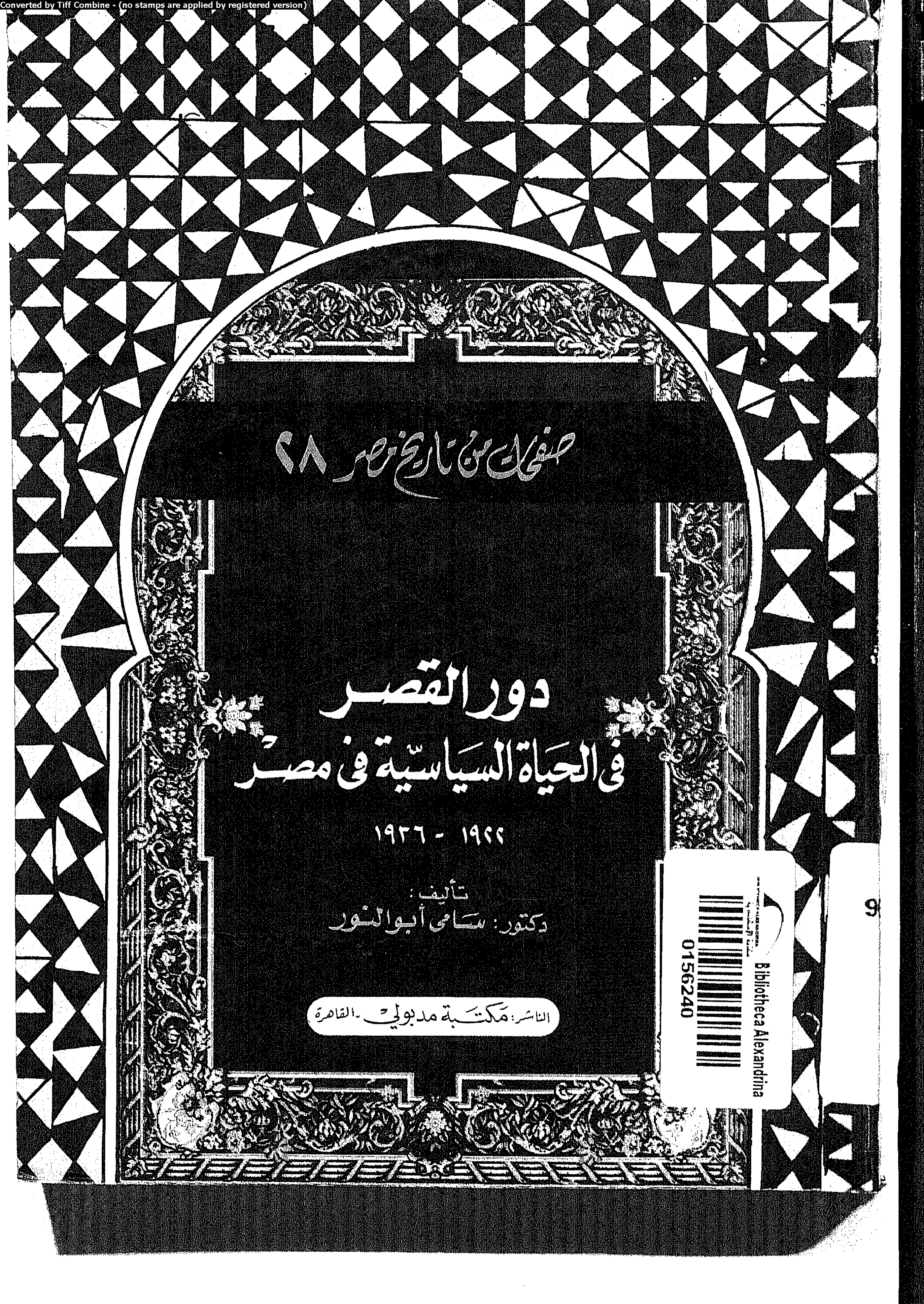

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)
صفحات من تاريخ مصر ٢٨
دور القصر
في الحياة السياسية في مصر
١٩٢٢ - ١٩٣٦
تأليف:
دكتور: سامي أبو النور
الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة
Bibliotheca Alexandrina
0156240



دور القصر
فى الحياة السياسية فى مصر
١٩٢٢ - ١٩٣٦

تأليف
دكتور : سامى أبو النور

(الطبعة الثانية)

١٩٩٦





٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١

بسم الله الرحمن الرحيم



MADBOULI BOOKSHOP

6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421 ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

عندما انتهيت من اعداد هذه الدراسة وجرى نشرها عام ١٩٨٥، كان الظن بأن صلتى بها قد إنتهت، وأن الدراسة التى تلتها وإن إتصلت بالتأريخ لدور القصر فى الفترة التالية من عام ١٩٣٧ ـ ١٩٥٢ سوف تكون بمثابة مرحلة جديدة من دور تلك المؤسسة منفصلة عن سابقتها، بيد أن الواقع الفعلى كان على النقيض من ذلك تماماً، فما أن فرغت من إعداد الدراسة الأخيرة حتى بدت الضرورة ملحة لاعادة قراءة الدراسة الأولى عن دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر من عام ١٩٩٢ ـ ١٩٣٦. وبعبارة أخرى إلقاء المزيد من الضوء على حركة القصر السياسية فى تلك الفترة.

وينبغى على أن أقرر أن ذلك لم يكن يعنى بحل تراجعاً عن رأى سبق لى وأن أثبته فى سياق المعالجة التاريخية، أو قصوراً فى الأستدلال أو إستنباط النتائج، على العكس من ذلك فلا ينال من الباحث فى التاريخ أن يعيد معالجة أى من الاحداث التاريخية والتى سبق له وأن عرض لها، إذا ما إستقر فى وجدانه أن لذلك مقتضاه. فعمليه التأريخ تعنى بالنسبة لمن ينشغل بها دوماً محاولة إستجلاء الحقيقة التاريخية وإستخلاصها من مظان - وجودها بالمصادر والمراجع المختلفة وتحقيقها. وإذا كانت الاحداث التاريخية ثابتة ولاتتغير، فيبقى تحليل هذه الأحداث من حيث الأسباب والنتائج هو مناط التغيير وضالته المنشودة. فالاحداث التاريخية على تباين أهميتها تظل دائماً مثاراً لأهتمام الباحث ومحوراً لتفكيره، وعلاقته بها تظل قائمة من خلال البحث فى الأسباب والنتائج، ناهيك عما يثيره الخلاف حول حدث بذاته من شحذ لهمة الباحث وحثه على البحث والتقصى. فعلى سبيل المثال كان التهديد البريطانى للعرش وحصار القوات البريطانية لقصر عابدين لارغام الملك فاروق على تكليف النحاس باشا بتأليف الوزارة، فيما عرف فى تاريخ

مصر الحديث بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . هذا الحادث قد أثار الكثير من الجدل بين جمهور المؤرخين. فهم وإن إتفقوا فى جملتهم على رفض التدخل البريطانى على هذا النحو الساخر الإ أنهم إنقسموا بصدد تأييدهم للوفد والقصر، وذهب الفريق المؤيد للطرف الأخير بصدد هجومه على الوفد، حد إتهامه بالعمالة للانجليز وأن إتصالات سرية قد دارت بين الطرفين إبان الأزمة، وأن التنسيق بينهما كان من شأنه تحديد مسار حركة الوفد أثناء الأزمة. بيد أن الأمر كله لم يكن ليخرج عن دائرة الاتهامات التى تعوزها الأدلة اليقينية، حتى أتيحت لى فرصة الاطلاع على الوثائق البريطانية عن تلك الفترة. وكان قد تم الافراج عنها مؤخراً - وهذه بدورها قد كشفت بجلاء من فحوى الأتصالات السرية التى جرت بالفعل بين الزعامة الوفدية والسفير البريطانى والتى لعب فيها أمين عثمان دور الوسيط، خلال الأزمة التى إنتهت بتولى الوفد مقاليد السلطة. أما عن وقائع حصار عابدين والأحداث التى جرت بداخله، فقد اعتمدت فيها على التقارير التى تنشر لأول مرة والتى أعدها شهود العيان من أفراد الحاشية العسكرية والمدنية بقصر عابدين بناء على تعليمات أحمد باشا حسين رئيس الديوان الملكى وقتذاك إذا عثرت على أصول هذه التقارير مودعة بمكتبة السيد/ على الدين رمضان - ابن شقيقة أحمد باشا حسين - وإستكمالاً للفائدة فقد أرفقت صوراً لهذا التقارير بالدراسة التى أعددتها عن دور القصر فى السياسة المصرية فى تلك الفترة.

وينبغى الأشارة إلى أنه فى خلال السنوات العشر التى تلت اصدار هذه الدراسة، قد أخرجت العديد من الدراسات والبحوث والمذكرات الشخصية لبعض الزعامات التى شاركت فى صنع أحداث تلك الفترة. وبطبيعة الحال - وكما سبقت الأشارة - يظل إهتمام الباحث فى التاريخ بهذه الكتابات والفترة التى تناولتها قائماً. ولقد إنعكس هذا الاهتمام من خلال ما طرأ من تغييرات على كيان هذه الدراسة فضلاً عن مضمونها.

وعلى الله قصد السبيل

القاهرة ١٩٩٥

سامى ابو النور

مقدمة الطبعة الأولي

تعالج هذه الدراسة الدور الذى لعبه القصر فى السياسة المصرية خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٦، فى محاولة لتقييم الجوانب السياسية والتاريخية لهذا الدور، وذلك من خلال علاقة القصر - كمؤسسة سياسية - بقوى الصراع السياسى الأخرى، ونعنى بها الوجود البريطانى فى مصر والأحزاب القومية على إختلاف نزعاتها فضلاً عن مواقفه إزاء القضايا المتعددة وفى مقدمتها قضيتى الدستور والأستقلال. بالإضافة إلى ذلك فقد تناولت الدراسة تلك التغييرات السياسية والتشريعية التى تعرضت لها البلاد فى تلك الفترة وانعكاساتها على الدور الذى لعبه القصر الملكى، وذلك دون إغفال للجهود التى بذلها فؤاد سلطاناً ثم ملكاً لتأصيل سلطة القصر وتعضيد نفوذه فى الحكم.

وينبغى فى هذا الصدد أن نؤكد أن هذه الدراسة لاتعنى بحال تعصباً للقصر فى محاولة لابراز مناقبه أو تحزباً عليه لاظهار مثالبه، فذلك أبعد مايكون عن منهج البحث العلمى الصحيح، بل إن الهدف الرئيسى منها هو التصدى بالبحث للبواعث الحقيقية لحركة القصر السياسية وتقييم دوره بجوانبه الايجابية منها والسلبية من منطلق حيادى خالص.

وفى تقديرى فإن اتخاذ التتبع الزمنى كمنهج لهذه الدراسة لن يفرغ معالجة دور القصر من مضمونها العلمى والعملى ويحول دون إقرار نتائج ثابته فحسب، بل وقد يخرج بها من إطار النقد والتحليل العلمى والموضوعى إلى عملية السرد التاريخى المجرد، ومن ثم فقدتم التمهيد لهذه الدراسة بعرض لنشأة القصر كمؤسسة سياسية، والدور الذى لعبته تلك المؤسسة فى توجيه سياسة البلاد منذ الاحتلال البريطانى، ودون إخلال بالتعاقب الزمنى

للاحداث فقد تناولت الدراسة علاقة القصر بقوى التأثير السياسى الأخرى فضلاً عن توجهاتها ومواقفها وذلك من خلال خمس أطر موضوعية وهى:

الأول : القصر وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ويتناول بالتحليل الدوافع السياسية التى حدث بالجانب البريطانى إلى اصدار التصريح من جانب واحد بعد أن رأت بريطانيا فى الحماية على مصر «علاقة غير مرضية»، وكيف إستطاع فؤاد فى ظل التصريح أن يوطد دعائم العرش، وأن يمارس القصر دوره السياسى بصورة أكثر فاعلية - لأول مرة منذ الاحتلال البريطانى، وينتهى إلى تقييم التصريح والآثار السياسية المترتبة عليه خاصة ما إتصل منها بطبيعة الصراع السياسى القائم وأطرافه.

الثانى: القصر والدستور:

ويوضح الظروف التى أحاطت بتشكيل لجنة الثلاثين التى اضطلعت بعبء صياغة مشروع الدستور، والتيارات التى تنازعتها والضغوط التى باشرها القصر عليها ثم مناوراته لتعديل المشروع لكى يصدر بالفعل دستور ١٩٢٣ وقد غلت يمناه عن سلطات القصر ونفوذه، وكيف أثبتت الصراعات التى دارت فى إطار هذه الدستور، مضمونه الاوتوقراطى بما أتاحه للملك من سلطات واسعة وذلك على نحو سوغ له العبث بالدستور والحياة النيابية فى البلاد، وتربص فؤاد به حتى إستبدال به دستوراً أخر عام ١٩٣٠ يحقق له غاياته فى حكم فردى مطلق، ليصبح للقصر القدح المعلى فى الحكم عملياً. ثم ما تلا ذلك من ضغوط الأحزاب المؤتلفة على القصر على نحو إضطر معه إلى إعادة دستور ١٩٢٣ مرة أخرى.

الثالث: تطور العلاقة بين القصر والوزارة:

ويتعرض بالتحليل لأطوار العلاقة بين القصر والوزارة، وكيف إنسحبت أثار التغيرات السياسية والتشريعية التى تعرضت لها البلاد ليس على الوزارة ككائن سياسى فحسب، بل وعلى تلك العلاقة أيضاً، وكيف أصبحت الوزارة مجالاً للصراع بين القوى السياسية، على نحو جعلها تعبيراً عن «وضع سياسى» قائم فى كل مراحل هذا الصراع.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الرابع: القصر والحياة الحزبية:

ويتناول بالتحليل أصول العلاقة بين القصر والاحزاب القومية على اختلاف نزعاتها وبيان بواعث الصدام الحاد الذى إتسمت به علاقة حزب الاغلبية ـ الوفد ـ بالقصر، وكذا العوامل التى حكمت علاقات أحزاب الأقلية بالقصر، وكيف استطاع الأخير استغلال فترات التدهور السياسى فى البلاد لكى يدفع إلى ميدان الصراع الحزبى بحزبى «الاتحاد والشعب» ليتمكن من خلالهما من إذكاء الصراعات الحزبية وإفساد الحياة النيابية فى البلاد والعبث بها.

الخامس: القصر والانجليز:

ويعرض للعلاقة بين القصر والانجليز فى إطار التغيرات السياسية والتشريعية والتى تمثلت فى إصدار تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد وإعلان دستور ١٩٢٣ مع توضيح العوامل التى جعلت حركة القصر رهناً باتجاهات السياسة البريطانية ومتغيراتها، وكيف أدى تفاقم نفوذ القصر وطغيانه إلى تدخل الانجليز غير مرة لتقليم أظافره فى محاولة لتهيئة ظروف أكثر مناسبة لتسوية القضية الوطنية، دون إغفال موقف القصر من تلك القضية ودوافعه الحقيقية.

الخاتمة:

وتضم ما إنتهت إليه الدراسة من نتائج عن أبعاد الدور الذى لعبه القصر فى السياسة المصرية إبان عهد فؤاد، مع تقييم شامل للجوانب الايجابية والسلبية لهذا الدور.

ولقد إعتمدت فى هذه الدراسة على طائفة كبيرة من المصادر والدراسات المختلفة يمكن تقسيمها بصورة أساسية إلى:

أولا : المصادر الأصلية والمراجع المعاصرة:

وهى مجموعة المصادر الوثائقية العربية والأجنبية، سواء المنشور منها أو غير المنشور. ومن أبرز الوثائق العربية مجموعة الأوامر الملكية ومجموعة القوانين والمراسيم الملكية وهى مودعة بمكتبة مجلس الشعب ومن خلالها

يتبين واضحاً تلك الجهود التى بذلها فؤاد لتنظيم القصر وإعداده كمؤسسة للحكم وسعيه لتوطيد دعائم العرش وتثبيت وراثته فى ذريته. ومن هذه الوثائق أيضاً مجموعة محاضر لجنة الدستور ولجنة المبادئ العامة، والتى ألقت الضوء على الظروف التى أحاطت بصياغة الدستور والتيارات التى تنازعت لجنته، واثر ذلك على الدستور ومضمونه. إلى جانب ذلك فهناك «وثائق قصر عابدين» وهى عبارة ثلاث محافظ بعنوان «أحزاب سياسية»، مودعة بدار الوثائق القومية والتاريخية بالقلعة وهذه بدورها قد إحتوت على مادة تاريخية جيدة عن أحزاب القصر وتنظيمها وإتجاهاتها بشكل خاص.

أما الوثائق الخارجية البريطانية فتأتى على رأس قائمة المصادر الأجنبية. فلقد اثرت بحق هذه الدراسة بمادتها التاريخية فهى من ناحية أبرزت الاتجاهات السياسية المعلنة وغير المعلنة لقوى الصراع السياسى، فضلاً عن أنها قد إحتوت على تفصيلات علاقة هذه القوى ببعضها البعض، إلى جانب ماضمته بين دفتيها من تحليل ضاف للشخصيات والزعامات السياسية، مما أعطى صورة واضحة عن هذه الزعامات التى شاركت فى أحداث تلك الفترة من تاريخ البلاد، فضلاً عن أنها كشفت عن الكثير من حقائق مواقف القصر.

إلى جانب ذلك فلقد أتيحت لى فرصة الاطلاع على مذكرات سعد زغلول ـ والمودعة بدار الوثائق القومية، إذ كانت معيناً على سبر أغوار العلاقة بين القصر وحزب الوفد بزعامة سعد زغلول فى الحكم وخارجه. أما مذكرات محمد على علوبة ـ وهو من أقطاب الأحرار الدستورين ـ فكان من الواضح منها أن النزعة الحزبية قد تغلبت صاحبها، وتجلت فى محاولاته لاظهار حزبه بمظهر الذائد عن الدستور فى مواجهة أوتوقراطية القصر، وذلك على الرغم من انقلابهم على الدستور ـ وهم واضعوه ـ ثم قبولهم المشاركة فى الحكم على أنقاضه غير مرة فضلاً عما كان من محاولات ـ صاحب المذكرات ـ للايقاع بين العرش والوفد، حين إتهم زعيمه سعد بالعمل على خلع فؤاد والسعى لتولى الوصاية على العرش. وعلى الرغم من أن المعالجة التاريخية التى شملتها تلك الدراسة قد أثبتت فساد مقولة علوبة هذه، الأمر الذى يجعلنا نشير إلى خطورة الاعتماد المطلق على المذكرات الشخصية دون

تحقيق ماتضمه من أراء وومواقف تحرياً للحقيقة التاريخية وتحسباً من الوقوع فى أخطاء التحليل العلمى.

أما عن الدوريات فهى لاتقل أهمية عما سواها من المصادر بما حملته من أراء واتجاهات متباينة. ويكمل هذا النوع من المصادر، ذلك الانجاز الضخم لاحمد شفيق باشا «حوليات مصر السياسية» والتى تقع فى عشرة أجزا.. وتكمن القيمة الحقيقية لهذه الحوليات فيما إحتوت عليه من مادة تاريخية وافرة، بالأضافة إلى أنها قد مكنت الباحث من معايشة تلك الصراعات والأزمات التى حفل بها تاريخ البلاد فى تلك الفترة.

ثانياً: المؤلفات والبحوث والدراسات التاريخية:

ومن أهمها دراسات الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى بحثه عن «ثورة ١٩١٩» ويقع فى جزاين، وكذلك بحثه بعنوان «فى أعقاب الثورة المصرية» ويقع أيضاً فى جزأين. وعلى الرغم من أن الأستاذ الرافعى عمد إلى التتبع الزمنى للأحداث فى أبحاثه، إلا أن ذلك لاينال بحال من قيمتها خاصة وأنها قد إحتوت على العديد من الوثائق التى أفادت تلك الدراسة.

أما عن دراسة الدكتور عبد الخالق لاشين عن سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية..، فقد عالجت الظروف لسياسية التى أفضت إلى إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فضلاً عن القاء الضؤ على الصراعات التى خاضها الوفد ـ كحزب شعبى ـ بزعامة سعد زغلول ضد أوتوقراطية القصر، داخل الحكم وخارجه حتى وفاة سعد زغلول.

كذلك فإن دراسة الدكتور يونان لبيب رزق عن «تاريخ الوزارات المصرية»، وهى تعد أول دراسة اكاديمية تتصدى لتقييم دور الوزارة كمؤسسة للحكم فى إطار الصراع بين القوى السياسية فى مصر، دون إغفال طبيعة علاقة الوزارة بقوى الصراع السياسى الأخرى، والتى سعت بدورها فى محاولة السيطرة على الوزارة مما ترك أثاره عليها على نحو جعلها ـ أى الوزارة ـ تصبح فى النهاية انعكاساً لمواقع تلك القوى من السلطة.

يضاف إلى ذلك ماكتبه الأستاذ طارق البشرى فى بحثه بعنوان «دراسة فى

المفاوضات المصرية ـ البريطانية من ١٩٢٠ حتى عام ١٩٢٤» والتى تناول فيها أطوار المفاوضات، وما تمخض عنها من إصدار تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد، ثم عرض لمفاوضات سعد ـ ماكدونالد ـ وهى مرحلة متميزة من مراحل تلك القضية بالنظر إلى مواقع قوى الصراع السياسى فى ذلك الوقت، وكيف أدى فشلها فى النهاية إلى تفجير الصراع من جديد بين تلك القوى خاصة بعد مقتل السردار، اذ تخلت القوى الوطنية عن مواقعها فى السلطة. ولئن إختلفت مع الأستاذ البشرى بصدد تقييمه لتصريح ٢٨ فبراير والآثار السياسية المترتبة عليه، إلا أن الخلاف فى الرأى لايثير للود قضية، كما أنه لايقلل بحال من القيمة العلمية لذلك البحث.

وهناك أيضاً دراسة هامة للدكتورة عفاف لطفى السيد عن «تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦»، ألقت فيها الضوء على المجتمع المصرى بشقيه «الريفى والحضرى»، ودقائق معيشته فى عرض شيق وممتع. حقيقة أن القصر ـ وهو موضوع هذه الدراسة ـ كان منعزلاً طبقياً تماماً عن ذلك المجتمع، إلا أنه لايمكن إنكار أن هذا المجتمع هو الذى دارت الصراعات السياسية بين جنباته ومن أجل السيطرة عليه. ومن ناحية أخرى فلقد عرضت هذه الدراسة للجوانب الخفية من حياة فؤاد بصفة خاصة، فضلاً عن مواقف القصر إزاء المواقف المختلفة. بيد أن مما يؤخذ على هذه الدراسة أنها قد عمدت إلى رصد وتحليل مواقف الزعامات السياسية وتوجهاتها وصراعاتها من منظور إجتماعى، بل وعولت على ذلك بشدة، فترى فى تشدد سعد زغلول إنما يرجع إلى نشأته الريفية، وترى فى إعتدال عدلى نابعاً من نشأته الارستقراطية، حتى إستهانة فؤاد بالحكم النيابى والنظم الدستورية أرجعتها إلى نشأته غير المصرية. ولاريب فى أنه يغدو من الخطأ قبول تلك المعايير على إطلاقها دون تحليل.

إلى جانب ذلك فقد إستعنت بطائفة من البحوث والدراسات الأجنبية منها ماكتبه جون مارلو عن «كرومر فى مصر»، وكذا بحثه فى «العلاقات المصرية البريطانية». كذلك ماكتبه الأستاذ مارسيل كولومب فى بحث عن «تطور مصر» والذى عرض فيه التفاصيل سياسة القصر ودوافعها، بالاضافة إلى

علاقته بالأحزاب القومية المختلفة فى اطار علمى وتحليلى جيد كذلك فإن دراسة المارشال ويقل عن «اللنبى فى مصر» قد ألقت الضوء على البواعث التى حدت بانجلترا إلى إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، كما أنها كشفت عن دوافع التغيير فى السياسة البريطانية عقب حادثة مصرع السروار وإجلاء القوى الوطنية عن الحكم. هذه الدراسات فى جملتها وإن كانت تعكس وجهة النظر البريطانية بصفة عامة، إلا أنها قد أعطت أيضاً تفسيرات دقيقة عن السياسة البريطانية وبواعث التغيير فيها.

ورغم أنه قد يبدو أن هذه المصادر والدراسات والبحوث سواء العربية منها أو الأجنبية تعالج موضوعات متباينة ومتنوعة أظهر مافيها ما إتصل بالحركة الوطنية أو السياسة البريطانية - وهذه حقيقة - الأمر الذى جعل مهمة الباحث غاية فى الصعوبة وهو بصدد تتبع حركة القصر السياسية ودوافعها الحقيقية فى ثنايا تلك المصادر فضلاً عن إخضاعها للنقد والتحليل وصولاً إلى تقييم علمى وموضوعى شامل لدور القصر فى السياسة المصرية. وأرجو أن أكون قد وفقت فى محاولتى من خلال هذه الدراسة.

وعلى الله قصد السبيل

سامى أبو النور



تمهيد

١ ـ تطور القصر كمؤسسة وأثره على دوره فى الحكم
٢ ـ دور القصر فى توجيه السياسة المصرية منذ الاحتلال:
(أ) القصر والمسئولية الوزارية.
(ب) العلاقة بين القصر والانجليز بعد الاحتلال.
(ج) العلاقة بين القصر والحركة الوطنية.
٣ ـ أحمد فؤاد ... ...



تطور القصر كمؤسسة وأثره علي دوره في الحكم :

لكى نقف على حقيقة الدور الذى لعبه القصر كمؤسسة سياسية يتعين علينا أن نلقى الضوء على التطورات التى مرت بها تلك المؤسسة والتى أسهمت فى تحويلها من شخص الحاكم إلى مؤسسة سياسية، بالاضافة الى تلك العوامل التى حددت حجم تأثيرها وحكمت علاقاتها بسائر قوى الصراع الأخرى.

ففى أثناء خضوع مصر للحكم العثمانى توزعت السلطة فى البلاد بين قوى ثلاث أولها الباشا وهو ممثل السلطان ونائبه فى حكم مصر وادارتها، وانحصرت اختصاصاته فى رئاسة الديوان العالى وتنفيذ أوامر السلطان والمحافظة على النظام فضلا عن تطبيق قواعد الحكم العثمانى فى البلاد. وكانت مدة ولايته سنة واحدة تنتهى بنهايتها مالم يصدر فرمان بتجديدها لمدة سنة أخرى(1)· ويرجع ذلك الى خشية سلاطين تركيا من انفراد ولاة مصر بحكمها أو الانفصال عن الدولة العثمانية. أما القوة الثانية التى شاركت السلطة فكانوا رؤساء الجند وهم قادة الفرق التى كانت تشكل الحامية العثمانية فى مصر. ومن اجتماع هؤلاء الرؤساء يتألف مجلس شورى الباشا «الديوان العالى»(2) أما القوة الثالثة فتتمثل فى الأمراء المماليك الذين كان اشتراكهم فى السلطة بغية المحافظة على التوازن بين القوتين الأخريين، وهؤلاء المماليك قدموا طاعتهم للسلطان فعينهم حكاما للمديريات(3).

ومنذ النصف الأول من القرن السابع عشر حصل رجال الحامية العسكرية والأمراء المماليك على اقرار السلطان لما كانوا يقومون به من عزل الباشا كأمر

---

(1) ليلى عبد اللطيف : الادارة فى مصر فى العصر العثمانى، بحث للدكتوراه «منشور» كلية البنات - جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٧٨ : ص ٧٢ وما بعدها.

(2) المصدر السابق : ص ١٣٢ ومابعدها، انظر كذلك ، عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، الجزء الأول، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٨٢ : ص ٣٠.

(3) عبد الرحمن الرافعى، السابق، ص ٣٢.

واقع، وفى جميع الحالات التى حدث فيها ذلك أقر السلطان اجراءهم وأرسل أوامره بعزل الباشا نزولا على رغبتهم(١).

وعلى ضوء ما تقدم فلا يكاد يتضح للقصر دور سياسى محدد، خاصة وأن السلطات التى مارسها «الباشا» عملا كانت محدودة، فضلا عن وجود قوى أخرى تتمثل فى أمراء المماليك ورؤساء الجند، كانت تعمل بشكل رقابى على «الباشا» الذى بات سيف العزل مسلطا عليه من قبل السلطان.

بيد أن استيلاء محمد على على السلطة اثر تحالفه مع الأعيان والمشايخ والتجار، قد أدى الى تبلور دور القصر، وغدا الاستبداد من أبرز سماته خاصة بعد أن انقلب محمد على على حلفاء الامس لينفرد عملا بالحكم. ولقد ساعده على ذلك أن الحكومة التى أقامها كانت فى ظاهرها على الأقل مزيجا من «الفردية» القائمة على أساس ذلك التنظيم المركزى الذى ينتهى عند طرفه الأعلى بشخص «الباشا» ومن مبدأ «الشورى» الذى كفلت وجوده تلك المجالس المتعددة التى أنشأها محمد على ويأتى على رأسها «المجلس العالى»(٢). ولقد أوضح قانون «السياستنامة» الذى صدر فى عهد محمد على فى يولية ١٨٣٧ تنظيم الادارة الحكومية وطبقا لذلك صارت هناك سبعة دواوين(٣). وهذه بدورها كانت بمثابة الجهاز التنفيذى للدولة وانحصرت مسئوليتها لتكون أمام الباشا بشكل مباشر.

والواقع أن الممارسة الفعلية للحكم فى ظل هذا الجهاز البيروقراطى الذى وضعه محمد على، قد أدت الى التركيز الشديد للسلطة فى يد «الباشا» بل وأصبح مصدر كل سلطة فى البلاد، فى الوقت الذى ارتبط القصر بشخصه بشكل مطلق.

ولقد امتد ذلك المفهوم أيضا الى الخديو إسماعيل الذى ربط الدولة بشخصه ربطا محكما لايختلف كثيرا عن المفهوم الذى عبر عنه لويس الرابع

---

(١) ليلى عبد اللطيف: المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٢) ويطلق عليه أسماء كثيرة منها مجلس القلعة، أو ديوان الخديو، أو الجمعية العمومية أو مجلس الشورى، وكان يختص بنظر جميع المسائل الداخلية عدا المالية منها ويرأسه ناظر الديوان الخديو. أنظر محمد فؤاد شكرى وآخرون بناء دولة مصر محمد على، ص ٨ وما بعدها..

(٣) وهى الديوان العالى «الخديو» والايرادات والجهادية والبحر والمدارس والفاوريقات والأمور الأفرنكية. أنظر المصدر السابق، ص ١٦.

عشر بقوله «الدولة أنا». واتجه اسماعيل وهو بصدد التأكيد على سيادة الدولة أو سيادة الحاكم - طبقا لمفهومه - فى مواجهة الباب العالى بتوسيع قاعدة الاستقلال الذاتى، وفى مواجهة النفوذ الأجنبى بالحد من مساوئ القضاء القنصلى(١).

الا أن تدهور الحالة الاقتصادية فى البلاد نتيجة لاسراف اسماعيل، قد أدى الى فتح المجال للتدخل الأجنبى بشكل مباشر بدعوى حماية حقوق الدائنين من رعايا الدول. بل اننا سوف نرى أن هذا التدخل قد اتخذ مفهوما عمليا بتأليف وزارة نوبار الأولى، والتى كانت بحق أول ضربة جدية وجهت الى نظام الحكم الأوتوقراطى فى مصر(٢). ومن ثم فقد تقلص دور القصر بشكل حاد فى أواخر عهد اسماعيل فى مواجهة تفاقم النفوذ الأجنبى الذى انسحب أثره على القصر ذاته ممثلا فى خلع اسماعيل وتولية توفيق بدلا منه والذى أظهر استسلامه وخضوعه للنفوذ الأجنبى بل انحيازه اليه مما مهد للاحتلال البريطانى للبلاد عام ١٨٨٢.

سعى القصر بعد ذلك لتكريس مكانته السياسية على الساحة، لتتضح بعد ذلك أبعاد الدور الذى لعبه كمؤسسة للحكم، ساعد على ذلك تلك الصراعات التى خاضها العرش عهود عباس حلمى وفؤاد ومن بعدهما فاروق سواء فى مواجهة الوجود الاحتلالى أو الحركة الوطنية التى تزايد تأثيرها بشكل واضح إثر ثورة ١٩١٩ . حقيقة أن تلك الصراعات قد جاءت نتائجها فى الغالب غير متفقة وصالح القصر، الأمر الذى يمكنه تفسيره بأنها قد جرت فى إطار الهيمنة البريطانية والوجود الاحتلالى بشكل أساسى.

أما عن التكوين الاجتماعى لكوادر القصر، فلقد أصابته تغيرات واكبت تلك التغيرات السياسية التى تعرض لها القصر. فعلى امتداد حكم محمد على استولت عناصر الترك والألبان والجراكسة على المناصب الرئيسية داخل القصر وخارجه، بعد أن استحوذت لنفسها على ملكيات واسعة من أبعديات وجفالك، وعاشت كطبقة حاكمة مترفعة عن الشعب، حقيقة أن بعضا من

---

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٩

(٢) المصدر السابق : ص ٧٠

العناصر المصرية المثقفة لم يكن لها انتماء لهذه الطبقة، الا أن الأخيرة قد استطاعت أن تحتويها بعد ذلك. ومن ناحية أخرى فإن تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر قد فتح المجال لأحداث تغيرات اخرى في ذلك التكوين كان من أثرها تقلص دور عناصر الترك والألبان والجراكسة، لكي ترثه عناصر أوروبية أخرى انجليزية وفرنسية كما حدث في عهدي سعيد واسماعيل، كذلك فإن ثقافة الجالس على العرش كانت عاملا أخر لاحداث ذلك التغيير، ففؤاد - ذو الثقافة الايطالية - قد التحق بوظائف القصر في عهده، العديد من الايطاليين الذين انضموا الى العناصر الأوروبية الأخرى داخله ومن ثم فيمكن القول بأن القصر على امتداد العهد منذ محمد على وحتى فؤاد كان معزولاً طبقيا تماما عن البلاد.

عند هذا الحد يتعين علينا القاء الضوء على تطور الصراع على العرش باعتباره أساسا لبنية القصر السياسية. فلقد تمخض الصراع بين محمد والدولة العثمانية في النهاية عن صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ بجعل ولاية مصر عثمانية كباقي ولايات الدولة على أن يتم اختيار الوالي الجديد عن طريق الباب العالي، الا أن محمد على طلب من الدول الأوروبية التدخل لدى السلطان الذي اضطر تحت ضغوط هذه الدول الى جعل وراثة العرش للأكبر سنا من سلالة محمد على من الذكور وصدر بهذا التعديل فرمان أول يونية ١٨٤١(١).

وكان ذلك ايذانا بتحول الصراع «الخارجي» على عرش مصر الى صراع «داخلي» بين أفراد أسرة محمد على، فمنذ أواخر عهده تصاعد الصراع على العرش وبدا الاتجاه الى أن يقصر الحاكم هذا الحق على أبنائه فقط مما أدى الى احداث صراعات وانقسامات داخل معسكر الأسرة العلوية، ففي عهد عباس الأول تزايدت كراهيته لأفراد أسرته حتى اضطر سعيد باشا وارث الملك من بعده الى التزام العزلة بالاسكندرية(٢).

وأساء اسماعيل الظن بأفراد أسرته فغير نظام وراثة العرش ليجعله

(١) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد على، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٥١، ص ٣٦٦ - ٣٦٧.
(٢) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٢؛ ص ٣٠٢.

فى ذريتـه، فحـرم منهـا شقيقه مصطفـى فاضـل واضطـره الى الهجرة بعد تصفيــة أملاكـه، وتزايد العـداء بينه وبين عمه الأمير عبد الحليم الذى هاجر هـو الآخـر الى الآسـتـانـة وعـمد الى تـدبير عـدد من المؤامـرات للاسـتيلاء على العـــرش(١).

وفى أولى سنوات حكم توفيق تدخلت انجلترا وفرنسـا لمصلحته ضد الباب العالى فى محـاولاته لحرمان توفيق من الحكم وتعديل مـسند الخديوية ليؤول الى الأميـر حليم(٢). ولسوف نرى كيف وقفت انجلترا مـرة أخرى فى مواجهة أطماع الباب العالـى عند تولية عـباس حلمى منصب الخـديوية. ولاريب أنه فى أطار الاتفـاق الودى مع فرنسـا عام ١٩٠٤ وما تلا ذلـك من اعلان الحمـاية على البلاد عام ١٩١٤، قـد أتيـحت لانجلتـرا فرصـة الانفـراد بالسلطة على العـرش وجرى تعيين حكام مـصر وعزلهم بموجب «تبليغات بريطانيـة» وهذا ماحدث لكل من عباس حلمى وحسين كامل ومن بعدهما فؤاد.

ولا ريب أن تلك المخـاطر الداخليـة والخارجيـة التى كانت تتـهـدد العرش قـد جـعـلت فـؤاد يوجـه اهتـمـامـه الى تـأمين وراثة العـرش فـى ذريتـه تجنبـا لأية صـراعات قد تنشأ فى المستقبل، ساعده على ذلك ما أبدته بريطانيا من اهتمام بتلك المسألة، فأصـدر «أمرا كريما» يحدد نظام العرش، وجعل ولايتـه الى أكبر أبنائه، ثم أكبـر أبناء ذلك الابن، حـتى اذا توفى أكبر الأبناء قـبل أن ينتـقل اليه الملك كـانت الولاية لأكبـر أبنائه ولو كان للمـتوفى أخـوة، وحدد الولاية بالفـعل من بعـده لابنه «فـاروق» (م٢)،وراح بعـد ذلك يحـدد اجـراءات تشـكيل هيـئـة الوصـاية والطبـقات التـى تخـتـار منهـا وجعل مـوافـقة البـرلمان رهنا لنفـاذ ذلك الاختـيار (م ١٠)، (٣). وتلا ذلك بأن أصدر قـانونا بوضـع نظام الأسـرة المالكة يحـدد من ينحـصـر فـيـهم لقب الامـارة (م٢)، وكـذا نـظام توارث اللقب (م٣)، وأعطى للملك الحـق المطلق فى توزيع المبلغ المعين فى مـيـزانيـة الحكومـة على أعضـاء الأسـرة المالكة، وكـذا تعديل أو قطع تـلك المخصصـات عن مسـتحـقيـها

(١) المصدر السابق: نفس الصفحة.
(٢) صلاح عيسى: الثورة العرابية، القاهرة ١٩٧٢، ص ١٦٥ وما بعدها.
(٣) المملكة المصرية، مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢: أمر كريم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ (صادر فى ١٣ ابريل ١٩٢٢).

(م٧)، (١). ومن ثم فقد نجح فؤاد فى اخضاع الأسرة العلوية لنفوذه وهى مصدر رئيسى لتهديد العرش، وبذا قضى على احتمالات الصراع عليه الى حد بعيد. وإتجه بعد ذلك الى استكمال مقومات الهيكل الداخلى للقصر وتنظيمه لكى يتمكن من ممارسة دوره كطرف أصيل فى الصراع على السلطة ويحقق لفؤاد غاياته فى الحكم المطلق. ومن ثم فقد احتوى على العديد من الادارات والدواوين منها:

١ ـ ديوان الملك:

ويأتى على رأس الجهاز البيروقراطى للقصر وهو الوسيط بين الملك من جهة والسلطة التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى. ويختار رئيس ديوان الملك عادة من بين رؤساء الوزارات أو الوزراء السابقين، ويكون بدرجة وزير ويعاونه «وكيل الديوان» بدرجة وكيل وزارة. ومن أبرز من تولوا منصب رئيس الديوان توفيق نسيم وأحمد زيور وعلى ماهر وكانت لجنة الدستور قد اقترحت فى مشروعها (م ٥٦) أن تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات..» وكان من شأن هذا النص أن يقرر حقا للوزراء تمتنع معه الوساطة وسوء الفهم ولكنه لم يحظ بالموافقة عليه، فأسقط من مواد الدستور وبقيت للديوان أهميته وفاعليته(٢) وإذا كان فؤاد قد استطاع أن ينفرد بتعيين رئيس الديوان أو وكيله قبل اصدار دستور ١٩٢٣، عندما عين توفيق نسيم رئيسا للديوان فى ابريل ١٩٢٢، فضلا عن تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان فى ٧ أكتوبر ١٩٢٢(٣)، وذلك دون استشارة عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء وقتذاك، الا أن إعمال دستور ١٩٢٣، وما نص عليه من تولى الملك سلطته بواسطة وزرائه (م ٤٨)، قد أفضى الى نزاع خطير مع الوزارة الدستورية الأولى، عندما أراد الملك تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان ـ مرة أخرى ـ دون الرجوع الى الوزارة، مما جعل فؤاد يتراجع ويضطر الى تعديل الأمر الملكى

---

(١) المملكة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم المتعلقة بالشئون العامة لسنة ١٩٢٢ قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة.

(٢) مذكرات حسن يوسف، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٤، ١٦.

(٣) المملكة المصرية، مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢: الأمر الملكى رقم ٧٦ لسنة ١٩٢٢ (٧ اكتوبر ١٩٢٢).

القاضى بهذا التعيين بعد أن وقع عليه سعد زغلول بصفته رئيسا للوزارة(١). ودخلت بريطانيا - كطرف ثالث - فى تعيينات القصر تارة لتقصى حسن نشأت من القصر بدعوى تهديد مصالحها، وأخرى لكى تفرض أحمد زيور رئيسا عام ١٩٣٤م. يفهم من هذا أن الصراعات التى دارت حول منصب رئيس الديوان قد خرجت به عن «الطابع الادارى» لكى يصبح ذا «طابع سياسى».

ويتبع ديوان الملك عددا من الإدارات هى:

(أ) الإدراة العربية:

وتتولى إعداد المذكرات التى ترفع الى الملك فى شئون الدولة ومراجعة المراسيم والأوامر الملكية التى ترد من الوزارت عن تعيينات وتنقلات ضباط الجيش وأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والأزهر والمعاهد الدينية وتختص أيضا بعرض البرقيات الواردة من وزارة الخارجية وتلخيص تقارير السفارات والقنصليات المصرية.

(ب) الادارة الأفرنجية:

وتقوم بأعداد ملخص لأقوال الصحف المحلية التى تصدر باللغات الأجنبية وما ينشر عن مصر فى صحف الخارج ، والاشراف على قسم المحفوظات التاريخية وترجمة محتوياتها من اللغة التركية إلى العربية.

(جـ) ادارة الأوسمة:

وتمنح الأوسمة والأنعامات والرتب طبقا لشروط معينة وذلك بموجب مذكرة تعرض على الملك وترسل الى ادارة التوقيع بعد الموافقة عليها لتحرير البراءات الخاصة بها.

(د) ادارة التوقيع:

وتتولى تحرير الأوامر الملكية وبراءات كبار الضباط وبراءات الرتب والنياشين وألقاب الشرف الأخرى كذلك تتولى الاشراف على شئون مجلس

(١) المملكة المصرية، مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤، الأمر الملكى رقم ٦٩ لسنة ١٩٢٤ (٨ نوفمبر ١٩٢٤).

البلاط.

(هـ) ادارة الحسابات والمستخدمين:

تتولى اعداد ميزانية الديوان وصرف المخصصات لأعضا الأسرة المالكة وشئون العاملين فى دواوين القصر وحفظ ملفاتهم «عدا ديوان الخاصة والأوقاف الملكية».

(و) ادارة المحفوظات والالتماسات:

وتتولى أعمال ترتيب الأرشيف العام وحفظ الأعمال اليومية والمذكرات التى ترد من الوزارات فى شئون الدولة وبها قسم خاص للمحفوظات ذات الصفة السرية وقسم اللالتماسات التى ترد من الأفراد والهيئات.

ويلحق بالديوان مكتب السكرتير الخاص للملك وينحصر عمله فى تبادل البرقيات مع ملوك ورؤساء الدول العربية والأجنبية فى المناسبات المختلفة.

٢ ـ ديوان كبير الأمنا:

يراسه كبير الأمناء ويعاونه أربعة أمناء وخمسة «تشريفاتيه» ويختص بإجراء المراسم والتشريفات وكذا ترتيب زيارات الملك للدول الأجنبية وإصدار البلاغات الرسمية وتسجيل أسماء الزائرين، وعرض طلبات من يرغب فى مقابلة الملك.

٣ ـ ديوان كبير الياوران «الحاشية العسكرية»:

يتولى ادارته كبير الياوران ويعاونه خمسة ضباط يمثلون الجيش والبحرية والطيران، ويعتبر قائدا للقوات العسكرية المنوط بها تأمين الملك وحمايته وعادة مايحضر مقابلات تقديم السفراء لأوراق اعتمادهم ويوقع على وثائقهم كشاهد وتتبع ديوان كبير الياوران ادارة «الركائب الملكية»(١).

(١) مذكرات حسن يوسف، ص ١٥ ـ ١٧.

٤ ـ ديوان الخاصة الملكية والأوقاف الخصوصية:

ويراسه ناظر الخاصة ويتولى الإشراف على الأوقاف الخاصة بالملك وأسرته وتوجيه الانفاق من عائدها، وقد كانت تلك الأوقاف خاضعة لوزارة الأوقاف الا أن فؤاد سحب ذلك الاشراف ليعود للقصر، حتى يبتعد بأملاكه عن الرقابة الحكومية، وكان يتم تعيين ناظر الخاصة بأمر ملكى. ومن أبرز من تولوا هذا المنصب فى عهد فؤاد، زكى الأبراشى(١). حيث قضى سبع سنوات بمنصبه أنشأ خلالها المزارع الملكية فى أنشاص واستطاع أن يستثمرها ويجنى لفؤاد ثروات طائلة منها (٢). ولقد تمكن الابراشى خلال وجوده بالقصر من أن يوسع اختصاصاته ويبث نفوذه فى شئون الحكم والادارة ـ كما سيرد ذكره ـ على نحو اضطر معه المندوب السامى الى التدخل لابعاده عن القصر كما فعل مع حسن نشأت من قبل.

٥ ـ مجلس البلاط:

ويتولى الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين أعضاء الأسرة المالكة. ولقد تضمن قانون نظام الأسرة المالكة تشكيل مجلس البلاط ويؤلف من أمير من الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك ويعين بأمر ملكى، ورئيس مجلس الأعيان، فان لم يوجد فأحد كبراء الدولة الحاملين لرتبة الرئاسة أو الامتياز ووزير الحقانية ورئيس الجامع الأزهر ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة ورئيس المحكمة الشرعية العليا ومفتى الديار المصرية ويشترط أن يكونوا مسلمين (م ٨)، وراح القانون يحدد اختصاصات المجلس وصلاحياته فيما يتصل بالخلافات التى تقع بين أعضاء البيت المالك بما فى ذلك الأمور الشرعية وتكون أحكام المجلس نهائية ويكون له كل ما للمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية من اختصاص وسلطة (م١١)، ويكون رأى المجلس استشاريا اذا ما اتخذ الملك قرارا بحرمان أحد أفراد الأسرة المالكة من لقبه لعدم جدارته بالانتساب اليها (م١٣)،(٣) . ولقد استخدم فؤاد هذا الحق فعلا

---

(١) المملكة المصرية، مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٧، الأمر الملكى رقم ٨٠ لسنة ١٩٢٧.
(٢) كريم ثابت: الملك فؤاد، ملك النهضة، القاهرة ١٩٤٤، ص ١٢٤ وما بعدها.
(٣) المملكة المصرية: القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ (الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة).

عندما قام بتجريد النبيل سعيد حليم من لقبه بدعوى ارتكابه أمورا تخل بكرامة مركزه(١). واستخدم هذا الحق مرة أخرى عندما أصدر النبيل عباس حليم، نداء الى الأمة فى ٢ أكتوبر ١٩٣٠ - أثر استقالة الوزارة النحاسية الثانية - أيد فيه الوفد وهاجم حل البرلمان واعلان دستور ١٩٣٠، فما كان من فؤاد الا أن أصدر أمرا ملكيا بتجريده من لقبه ومن امتيازاته(٢). إلى جانب ذلك فقد صدرت لائحة مجلس البلاط تحدد أسلوب عمله فنصت على انعقاده بديوان الملك فى القاهرة أو الاسكندرية وألا يكون الاجتماع صحيحا الا إذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل، فاذا كان الانعقاد للنظر فى أمر من الأمور الشخصية وجب أن يحضره الأعضاء الشرعيون الثلاثة (م١١). كما نصت اللائحة على أن تكون الجلسات غير علنية (م١٤)،(٣) .

وصفوة القول فإن القصر كمؤسسة للحكم فى عهد فؤاد، لم يكن فى واقع الأمر سوى امتداد للنظام البيروقراطى الذى أرسى محمد على دعائمه إلا أنه ينبغى الاشارة إلى أن انفراد محمد على بالسلطة بعد أن قضى على خصومه انما جاء فى اطار ارتباط القصر بشخص الحاكم. ولسوف نرى أنه فى ظروف الوجود الاحتلالى وتزايد حركة المد الوطنى، أن فؤاد قد شاركه سلطة القرار وتنفيذه، رجال من صنائعه كونوا فيما بينهم ما يشبه «بادارة» داخل القصر. الا أن ذلك التطور الحادث فى مفهوم ممارسة الحاكم لسلطاته، لم يكن يحمل بحال معنى المساس بالمضمون الاستبدادى لسلطة القصر. وبعبارة أخرى فلقد ظل القصر فى كافة أطواره أداة الحكم الاستبدادى فى البلاد.

---

(١) المملكة المصرية: مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ أمر ملكى رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٤ (١٤ مايو ١٩٢٤).

(٢) أحمد شفيق. حوليات مصر السياسية: الحولية السابعة عام ١٩٣٠ ص ١٣٥٥.

(٣) المملكة المصرية: مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢، أمر ملكى رقم ٦٣ خاص بلائحة مجلس البلاط.

دور القصر
فى توجيه السياسة المصرية منذ الاحتلال

القصر والمسئولية الوزارية:

ترتبط نشأة المسئوليةالوزارية فى مصر بتدهور الأوضاع الاقتصادية فى البلاد أثناء عهد اسماعيل، وما ترتب على ذلك من استمرار الضغط الأوربى لضمان سداد الديون.

وقدمت بالفعل «لجنة التحقيق العليا الأوربية» فى يناير ١٨٧٨ وذلك لبحث أسباب العجز فى ايرادات البلاد، واقتراح أوجه العلاج لها. وأنتهت اللجنة إلى أن أسباب الفوضى المالية التى تردت فيها البلاد. أنما ترجع أساسا إلى السلطات المطلقة التى يمارسها الخديو.

وانطلاقا من هذا المفهوم بدأ السعى لانشاء هيئة نظارة مستقلة بعيدة عن نفوذ الخديو بل وقادرة على مقاومته(١). وكان أن شرع نوبار بالفعل فى تشكيل أول «نظارة مسئولة» فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨، وضمت اثنين من الأجانب هما ريفرز ويلسون للمالية والمسيو دى بلينير للأشغال، وصار حكم البلاد فى يد الوزيرين الأوربيين فعلا(٢). وهنا تبدو المفارقة التاريخية فى أن انشاء نظام النظارة فى مصر لم يكن دعما للحركة الوطنية، بل تكريسا للنفوذ الأجنبى، بمعنى أن هذا التطور وان أدى الى الحد من الحكم الفردى للخديو، إلا أن ذلك كان لمصلحة القوى الأجنبية التى أنتقلت إليها السلطة من خلال النظار(٣). وعندما تقررت المسئولية الوزارية ـ النظارية ـ فى عهد وزارة نوبار، لم تكن تعنى مسئولية النظار منفردين أو مجتمعين أمام المجالس النيابية، طبقا للمفهوم الدستورى السليم. وانما عنت تضامن أعضاء مجلس

---

(١) يونان لبيب زرق، تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ ـ ١٩٥٣)، القاهرة ١٩٧٥، ص ٥٣.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل، الجزء الثانى، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٦.

(٣) على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر، القاهرة ١٩٧٧، ص ٤٨.

النظارة ومسئوليتهم أمام الخديو(1). وازاء تكليف الخديو توفيق الشريف بتأليف النظارة فى ٥ يولية ١٨٧٩. فما كان منه الا أن عمد إلى وضع اللائحة الأساسية لمجلس الشورى والتى حددت «المسئولية الوزارية» لتكون أمام المجلس الا أن توفيق رفض التصديق على اللائحة ـ بايعاز من انجلترا وفرنسا بل ووصفها بأنها «ديكور مسرحى» وترتب على ذلك استقالة نظارة شريف فى ١٧ أغسطس وتولى توفيق رئاسة مجلس النظار مخالفا بذلك النظام الذى قرره مرسوم ١٨ أغسطس ١٨٧٨ والذى يقضى بانشاء مجلس النظار كهيئة مستقلة عن الخديو(2).

ولتأصيل مسئولية النظارة أمام الخديو أصدر أمرا فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٩ بالغاء مجلس النظارة وابطاله ومسئولية كل ناظر أمام مجلس برئاسة الخديو(3) وازاء ضغط العرابيين عهد توفيق الى شريف بتأليف نظارته الثالثة فى سبتمبر ١٨٨١، وتم انتخاب مجلس النواب على مقتضى اللائحة الأساسية لعام ١٨٦٦. الا أنه سرعان مانشب خلاف بين النظارة والمجلس حول حقه فى اقرار الميزانية، فقد اعترض المراقبان الانجليزى والفرنسى فى مذكرة قدماها إلى شريف باشا فى ٢٦ يناير ١٨٨٢، على مطالبة مجلس النواب بحق تقرير الميزانية، حتى ولو كان هذا الحق مقصورا على المصالح التى تخصص ايراداتها للدين العام، فقد كان ذلك فى نظرهما من شأنه الاضرار بالضمانات المقررة للدائنين. وتطورت الأزمة بالفعل على نحو أدى إلى استقالة الوزارة الشريفية الثالثة، لكى تخلفها وزارة البارودى فى فبراير ١٨٨٢ لتؤيد حق المجلس فى اقرار الميزانية. وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ صدرت اللائحة الجديدة لمجلس النواب والتى أقرت مسئولية النظارة أمام المجلس بشكل تضامنى على «أن يكون كل ناظر مسئولا عن الإجراءات المتعلقة بنظارته، وهكذا تصبح النظارة مسئولة فرديا وجماعيا»(4).

(١) يونان لبيب رزق المصدر السابق ص ١٣

(٢) تيوردور روتشتين، تاريخ مصر قلبل الاحتلال البريطانى وبعده، ترجمة على أحمد شكرى، القاهرة، ١٩٢٧، ص ١٩٠، يونان لبيب، المصدر السابق ص ٧٥ وما بعدها.

(٣) يونان لبيب، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٤) على الدين هلال، المصدر السابق، ص ٣٣ ـ ٣٥.

وعلى ضوء هذا يمكن القول بأن الوزارة - قبل الاحتلال البريطانى - وإن أصبحت نظريا مسئولة أمام القصر، الا أن النفوذ الأجنبى قد باشر ذلك عملا ودون مسوغ، وتأتى له ذلك عن طريق الاشتراك الفعلى فى النظارة كما حدث فى نظارة نوبار الأولى - أو عن طريق المراقبين الماليين، بل وراح يحجر على المجلس حقه فى مساءلة النظارة فى أمور الميزانية - كما حدث أثناء وزارة شريف الثالثة - بيد أنه لايمكن أنكار أن القوى الوطنية من مواقعها فى السلطة - أثناء وزارة البارودى - قد إستطاعت تطبيق مبدأ «المسئولية الوزارية» بالمفهوم الصحيح لكى تصبح أمام مجلس شورى النواب وكان من الطبيعى أن يثير ذلك سخط الأطراف الأخرى وتمثل ذلك بالفعل فى المذكرة المشتركة التى أرسلتها انجلترا وفرنسا للخديو الذى قبلها بما تضمنته من مطالب كان أهمها طلب استقالة نظارة البارودى(١).

الا أن الاحتلال البريطانى للبلاد عام ١٨٨٢ قد أفضى إلى نتيجة هامة هى أن دار المعتمد البريطانى قد أنفردت وبشكل مطلق بسلطة القرار السياسى وامتد ذلك ليس على «التشكيل الوزارى» فحسب بل وليشمل جانب «العمل الوزارى»(٢)، وتوسعت فى ذلك عن طريق المستشارين الانجليز فى النظارات المختلفة وهؤلاء بدورهم باشروا نفوذ النظار أنفسهم(٣). ولقد وظهر أثر ذلك واضحا على نظارة شريف الرابعة وهى التى تلقت التبليغ البريطانى الشهير ومؤداه «أن على النظارة والمديرين ضرورة اتباع نصائح ممثلى حكومة جلالة الملكة أو التخلى عن مناصبهم»(٤).

وكان من الطبيعى والأمر هكذا أن يصطدم عباس حلمى بالمعتمد البريطانى وهو بصدد ممارسة حقوقه فى اختيار النظار أو عزلهم، من ذلك فقد ساءت علاقة الخديو عباس بمصطفى فهمى - رئيس النظار أنذاك - إلى حد كبير فى الوقت الذى ارتبط فيها الأخير بصلات وثيقة مع المعتمد البريطانى - اللورد كرومر - وصلت إلى حد الخضوع المتسم بالضعف - كما

---

(١) يونان لبيب، المصدر السابق، ص ١٠١.
(٢) المصدر السابق: ص ٢٢.
(٣) عباس العقاد، سعد زغلول، سيرة وتحية، ص ١٠٧ - ١٠٩.
(٤) على الدين هلال، المصدر السابق، ص ٥١.

يقول عباس حلمى فى مذاكراته ـ بل يعتمد فى بقاء وزوراته على تعضيده[١] فما كان من الخديو عباس إلا أن أقال نظارة مصطفى فهمى وأقام بدلا منها وزارة حسين فخرى فى ١٥ يناير سنة ١٨٩٣، دون استشارة اللورد كرومر، الذى كان ينظر الى مصطفى فهمى كرجل قدير ومساعد مخلص وراحت دار المعتمد توضح وجهة نظرها للخديو فى المسألة من أنها تنتظر أن يؤخذ رأيها فى مثل هذه المسائل الحيوية، خاصة وأنه لاتبدو أى ضرورة للتغيير فى الوقت الحاضر، ومن ثم فإنها لاتوافق على تعيين فخرى باشا، الذى استقال بالفعل وتعين مصطفى رياض رئيسا للنظار كحل وسط[٢]. حتى محاولة السلطان فؤاد لاقصاء وزيرين من وزارة حسين رشدى الثالثة ـ كما سيرد ذكره انتهت إلى حل وسط يحفظ وجه السلطان دون أن يكون فى ذلك أدنى مساس بالنفوذ البريطانى.

وعلى الرغم من ذلك فقد سمح النفوذ البريطانى للقصر أحيانا بقدر من المشاركة فى سلطة القرار وظهر أثر ذلك عندما وقع اختيار عباس حلمى على بطرس غالى رئيسا للوزارة خلفا لمصطفى فهمى، ورغم مخاوف جورست ـ المعتمد البريطانى ـ من ذلك الاختيار إلا أن الخديو قد نجح فى اقناعه بكفاءة الرجل فضلا عن مصريته وكأثر لذلك وافقت الحكومة البريطانية على هذا الاختيار[٣].

وينبغى أن نقرر أن تلك المشاركة من القصر تمت فى مرحلة الوفاق بين عباس وجورست، ومن ثم فإن هذه النتيجة لاتعزى بحال إلى نجاح الخديو فى صراعه ضد الجانب البريطانى، بقدر ما ترجع إلى التغيرات التى طرأت على السياسة البريطانية ذاتها. كذلك فإن تلك المشاركة قد اتصلت «بالتشكيل الوزارى» دون أن يمتد أثرها إلى «العمل الوزارى» وهو المجال الحقيقى لتنفيذ القرار. فضلا عن ذلك فتلك المشاركة قد جرت فى التحليل الأخير فى أطار الهيمنةً البريطانية.

ولا ريب فى أن اعلان الحماية على مصر وفرض الأحكام العرفية عليها،

---

(١) عباس حلمى، مذكرات، جريدة المصرى، ٩ ابريل ١٩٥١.

Loyd, Lord, Egypt Since Cromer, V II., 72

(٢) روجيه لامبلان، فى سبيل الاستقلال، ترجمة ميخائيل بشارة، القاهرة، ١٩٤٥: ص ٥٢، على الدين هلال، المصدر السابق، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٣) أحمد شفيق، مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، القسم الثانى: ص ١٥٨ ـ ١٦٢.

أمور قد هيأت الظروف لتزايد النفوذ البريطانى فى ذلك الوقت، بل امتد أثره إلى القصر ذاته، وتمثل ذلك فى خلع عباس حلمى وتعيين حسين كامل سلطانا خديويا بدلا منه. ومن ناحية أخرى كان توقف نشاط الجمعية التشريعية يعنى أن المسئولية الوزارية قد انتقلت لتغدو أمام المندوب السامى، وهذا ما حدث بالفعل. حتى تلك المحاولات التى جرت من قبل القصر أو القوى الوطنية بعد نهاية الحرب الأولى وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، للسيطرة على الوزارة أو المشاركة فى سلطة القرار قد أجهضت تماما فى ظل استئثار الوجود الاحتلالى بالسلطة.

الا أن التغيرات السياسية والتشريعية التى تعرضت لها البلاد وتمثلت فى اصدار بريطانيا لتصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد، وما تلا ذلك من اعلان دستور ١٩٢٣، هذه التغيرات قد أثرت بشكل خاص سواء على المسئولية الوزارية أو سلطة القرار وبمعنى آخر فقد أفضت إلى نتيجتين غاية فى الأهمية ينبغى تقريرهما، الأولى أن الوجود الاحتلالى لم يعد ينفرد بالسلطة بعد أن دخل كل من القصر والقوى الوطنية كأطراف أصيلة فى الصراع، والذى اتخذ بدوره أشكالا حادة لم تشهدها الساحة من قبل منذ الاحتلال البريطانى، أما النتيجة الثانية، فإن المسئولية الوزارية قد تحددت بشكل حاسم لتكون أمام البرلمان بمقتضى الدستور.

وعلى الرغم من ذلك فإن الممارسة العملية فى اطار تلك التغيرات قد جعلت الصراع على السلطة بين القصر والقوى الوطنية يمتد فى محاولة السيطرة على الوزارة بشكل رئيسى باعتبارها أداة تنفيذ القرار. وإذا كانت موجة التدخل البريطانى - بمقتضى التصريح - قد انحسرت الا عن المسائل التى تمس التحفظات الأربعة أو تهدد الوجود البريطانى ذاته الا أنها راحت - على سبيل المثال - تمارس ضغوطا متواصلة لاسقاط الوزارة الدستورية الأولى أثر حادثة مصرع السردار.

العلاقة بين القصر والانجليز بعد الاحتلال

من تتبع أصول العلاقة بين القصر والانجليز منذ الاحتلال البريطانى

وحتى اصدار تصريح ٢٨ فبراير، تتضح سمة بارزة لها وهى أن القصر قد دار فى فلك السياسة البريطانية، وأن حركته لم تخرج بحال عن الاطار العام لتلك السياسة. حقيقة وان كان توفيق قد استسلم بشكل مطلق لرغائب الوجود الاحتلالى الا أن ثمة محاولات قد جرت على يد عباس حلمى وفؤاد لدرء مظاهر تبعية العرش للاحتلال وذلك بصدد التأكيد على نفوذ القصر وسلطته كمؤسسة سياسية الا أن الوجود الاحتلالى ذاته ظل أداة احباط لتلك المحاولات.

فلقد ادى تزايد النفوذ الأجنبى إلى حد عزل اسماعيل وتولية توفيق بدلا منه، ومن وجهة أخرى كانت أطماع الباب العالى مجالا أخر لهذا النفوذ لكى يؤكد وصايته على العرش، من ذلك أنه عندما تولى توفيق العرش فى يوليو ١٨٧٩، لم يصدر الباب العالى فرمان التولية للخديو، وكان يسعى إلى سحب الامتيازات التى أعطيت لمصر فى فرمان ١٨٧٣ فى مقابل موافقة الدول على عزل اسماعيل الا أن الدول صاحبة الامتياز لم ترض عن هذه الخطة وعارضت الباب العالى وأخيرا قر الرأى على تأييد الامتيازات السابقة ما عدا الاتفاقات التجارية، فقد تحتم أن يخبر بها الباب العالى(١). من أثر ذلك أن شعر توفيق بما للدولتين من فضل بسبب محافظتهما على حقوق العرش، وراح يعمل فى مقابل ذلك على افساح المجال لتصعيد النفوذ الأجنبى فى البلاد، ففى ٤ سبتمبر ١٨٧٩ تم تعيين مراقبين باشرا أعمالهما وقدما للخديو اقتراحا بتعيين لجنة لتصفية الدين المصرى، وبعد محادثات مع الدول صاحبة الشأن تعينت اللجنة بالفعل(٢).

هذا التخاذل من جانب توفيق للنفوذ الأجنبى قد أثار موجة من التذمر والسخط ظهرت بصورة أكثر حدة فى الجيش، الأمر الذى تمخض عنه فى النهاية اندلاع الثورة العرابية والتى تمكنت القوت البريطانية من القضاء عليها واحتلال البلاد.(٣)

---

(١) احمد شفيق، مذكراتى فى نصف قرن الجزء الاول ص ٩١.

(٢) محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغريبة، ص ٨٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن مقدمات الثورة العرابية ونتائجها انظر امين سعيد، تاريخ مصر السياسى، ص ١١٤ وما بعدها. تيودور روتشتين، فصول من المسألة المصرية،ص ٩٩، لنفس المؤلف أيضا، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده، ص ٣١٨ وما بعدها صلاح عيسى، الثورة العربية، ص ١٠٠ وما بعدها، احمد شفيق، مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول، ص ١٣٨ وما بعدها.

وبدأت مظاهر استسلام القصر فى مواجهة الاحتلال البريطانى تأخذ مفهوما عمليا، تمثل فى قيام توفيق بأصدار «دكريتو» بالغاء الجيش المصرى ومحاكمة العرابيين، بل أننا سوف نرى أن تعيين قائد عام انجليزى وضباط انجليز للجيش المصرى انما كان بطلب الخديو توفيق(١).

وعلى الرغم من أن الخديو عباس قد اصطدم بأطماع الباب العالى عند توليه الحكم كما حدث لتوفيق من قبل، الا أن ذلك لم يثن عباس عن الوقوف أمام محاولات بريطانيا لفرض وصايتها على القصر بعد أن حاولت أن تستثمر صراعه مع الآستانة لصالحها. فقد صدر فرمان توليةعباس الحكم وقد انتزعت من حدود مصر شبه جزيرة سيناء بما فى ذلك العقبة، ومن ثم راحت بريطانيا تضغط على الباب العالى، وتمخض عن ذلك اعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر بارادة سلطانية فى ١٨ أبريل ١٨٩٢(٢).

واضح أن الخديو قد أدرك أن مساعى بريطانيا لدى الباب العالى فى هذا الصدد انما كانت تصدر عن تخوفها من أن يمتد النفوذ التركى إلى قناة السويس، دون النظر إلى مصالح العرش الحقيقية. ومن ثم بدأ فى تنفيذ السياسة التى اعتزمها فعمد إلى التودد للبلاد وزيارة أقاليمها، فضلا عن تغيير أفراد حاشيته الذين ارتبطوا بصلات قوية مع المعتمد البريطانى على نحو دعا كرومر إلى الاعتقاد بأن المبادئ العرابية قد عادت للظهور تحت ظلال الخديوية، بالإضافة إلى ذلك فقد راح يتغاضى عن اتجاهات تركيا للافتئات على حقوقه - كما مر بنا - ودأب على زيارتها وتوطيد علاقته بالسلطان أملا فى تقوية مركزه فى صراعه المرتقب ضد الاحتلال البريطانى(٣). ومن ثم فقد كان نشاط عباس حلمى باعثا لقلق كرومر، بعد أن ظهر لها عزوفه عن الدور الذى رسمه له لكى يكون مجرد دمية(٤) - ومن جهة أخرى اتجه عباس إلى

---

(١) عبد العظيم رمضان، الجيش المصرى فى السياسة، ص ٣٠، يونان لبيب المصدر السابق ص ١١٤.

(٢) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، القسم الثانى:ص ٢٦٨ - ٢٦٩، يوسف خليل تطور الحركة القومية فى مصر (١٨٨٢ - ١٩١٩): ص ٢١١.

(٣) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، التمهيد الجزء الأول، ص ٣٠ - ٣١، أحمد عبد الرحيم مصطفى تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة ص ٣٠.

(٤) Marlowe, J., Cromer in Egypt, p 222.

توطيد علاقته بالجيش لكى يضمن ولاءه من جهة ولاستخدامه كأداة ضغط فى مواجهة المعتمد البريطانى من جهة أخرى(١).

ولم تكن حادثة الحدود(٢)، سوى أثر مباشر لاهتمامات الخديو عباس بالجيش، الا أن الآثار السيئة التى تمخضت عن الأزمة قد تركت ظلالها على آمال الخديو التى كان يعلقها على الجيش، عبر عنها فى مذكراته بأنها «قد اضطرته إلى العدول عن نشاطه بشأن الجيش الذى صار منذ ذلك اليوم مشلولا تماما»(٣). حتى القوى الوطنية لم يكن قد اشتد ساعدها بعد، ومن ثم فقد اقتصر دورها على التأييد المعنوى المجرد للخديو فى أزماته مع قوى الاحتلال، دون أن تتخطى ذلك إلى دائرة التحرك المؤثر الفعال.

يفهم من هذا أن التوازن بين طرفى الصراع قد بات مفقودا، وتلك حقيقة أدركها عباس حلمى مؤخرا، بل ذهب إلى أنه «كان بلا سند حقيقى فى الوقت

---

(١) ويعترف عباس حلمى فى مذكراته بأنه كان يبث الجواسيس فى المدارس الحربية وفرق الجيش وبيت السردار. وكان يتصل بالجيش عن طريق المشايخ كما شرع فى تعيين محمد ماهر باشا وكيلا للحربية وأنه قد استهدف من وراء ذلك الاستعانة به فى التفرقة بين الجيش وضباطه الأنجليز وتقويض سلطتهم فيه من جهة وايجاد نوع من الاشراف الفعلى على نظارة الحربية انظر مذكرات عباس حلمى جريدة المصرى، ٣ مايو، ٤ مايو ١٩٥١.

(٢) وقعت الأزمة الشهيرة «بحادثة الحدود» عندما سافر الخديو عباس فى يناير ١٨٩٤ إلى مديرية الحدود «وادى حلفا»، وعرض فرقة من الجيش كان يقودها ضابط بريطانى ولاحظ الخديو نقصا فى نظام الجنود وأسلحتهم وتدريبهم فأبدى ملاحظته فى هذا الصدد الى القائد الانجليزى وإلى وكيل وزارة الحربية «محمد ماهر» وكان يرافقه فى الرحلة، فغضب كتشنر باشا «سردار الجيش المصرى» واعتبر هذا تحقيرا له أمام الحامية، فقدم استعفاءه على الفور وأبلغ ذلك الى اللورد كرومر الذى ارسل إلى حكومته يستطلع رأيها فاهتمت بالمسألة وارسلت إلى معتمدها تطلب منه أن يتقدم إلى النظارة المصرية بثلاثة مطالب محددة لتبليغها إلى الخديو لتكون بمثابة ترضية وهى ١ ـ عزل ماهر باشا وكيل الحربية. ٢ ـ أن يصدر الخديو أمرا يثنى فيه على سردار الجيش والضباط الانجليز الذين يعملون فى خدمة الجيش المصرى ويبدى رضاءه عن حامية الجنود وثناءه على ضباطها.

٣ ـ أن يحاكم الضباط الانجليز الذين يعملون فى الجيش المصرى أمام قائد الجيوش البريطانية بدلا من نظارة الحربية. وأشيع أنه إذا لم يقبل الخديو هذه المطالب فسيعلن ضم الجيش المصرى إلى الجيش الانجليزى وعندما قدم رياض باشا وبطرس باشا هذه المطالب إلى الخديو عدلها وذلك بأن ينقل محمد ماهر باشا إلى أول وظيفة مدنية تخلو بحيث تكون معادلة لمنصبه العسكرى فى وكالة الحربية، وعين بالفعل محافظا للقنال وبأن يوجه الخديو برقية ثناء على الضباط الوطنيين والانجليز معا وبذلك تراجع الخديو عن موقفة وعاد يثنى على نظام الجيش وتدريبه انظر مؤسسة الاهرام، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) مذكرات عبا حلمى، جريدة المصرى ٥ مايو ١٩٥١.

الذى استند فيه كرومر إلى دبلوماسية مستنيرة وإلى وزارة لندن التى تثق به(١).

ومن ثم فقد انتهج القصر فى تلك الفترة سياسة جناحاها مهادنة الاحتلال البريطانى وتشجيع الحركة الوطنية ومؤازرتها. ولقد أثمرت تلك السياسة بالفعل فى العقد الأول من هذا القرن، وبرزت فيها صلات عباس حلمى بالحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل بشكل خاص وأصبح من الضرورى الفصل بين الحركة الوطنيةوالخديو حتى لا تواجه السياسة البريطانية بخطر مشترك مما كان اللورد كرومر لايستطيع أن يفعله فى اطار علاقته القديمة «بعباس» ومن ثم كان لابد من التغيير الذى إمتدت يده الى السياسة البريطانية فى مصر وإلى رجلها الذى قام على تنفيذها»(٢).

ولقد كان واضحا أن التغيير فى الأشخاص يتبعه عادة تغيير فى السياسة، وتلك سمة أساسية ومميزة لسياسة الاحتلال البريطانى نتيجة لذلك فقد تخلى كرومر عن منصبه عام ١٩٠٧ محتجا باعتلال صحته وخلفه السير الدون جورست الذى جاء الى مصر مزودا بتعليمات تقضى بأن تخفف وطأة الحكم الاستيدادى القديم والقضاء على القوى الوطنية باتباع سياسة التوفيق والمسالمة، وعليه قبل كل شئ أن يترضى الخديو الذى ألقته معاملة كرومر فى أحضان مصطفى كامل وحزبه حتى صرح بأنه يميل إلى الحياة الدستورية(٣) أضف إلى ذلك ما كان من قناعة جورست نفسه بخطأ سياسة كرومر وتعذر الاستمرار فى اتباعها(٤).

وبدأ التقارب بين القصر والمعتمد البريطانى الجديد يأخذ مفهوما عمليا فمن ناحية نجح جورست إلى حد بعيد فى كسب ثقة الخديو(٥)، وعلى الجانب الآخر كان عباس يسعى لكسب ثقة الجانب البريطانى. فراح ينفى عن نفسه تهمة العمل ضده ويصرح بأن «المعتمد البريطانى لا يستطيع أن يحكم مصر

(١) مذكرات عباس حلمى، جريدة المصرى، ٩ ابريل ١٩٥١.
(٢) يونان لبيب، المصدر السابق، ص ١٤٦.
(٣) تيودور روتشتين، فصول من المسألة المصرية، تعريب عبد الحميد العبادى ومحمد بدران، القاهرة ١٩٥٦، ص ١٩١.
(٤) Marlowe, J. Op. Cit., p. 273.
(٥) Storrs, R Orientations, p. 68.

بمفرده» ويعلن استعداده للتعاون معه، بل ويشيد «بنواياه الطبية» بالنسبة لطلب العفو عن مسجوني دنشواى من تلقاء نفسه وتقديم العون فى اصلاح الأزهر على الرغم من محاولات مصطفى فهمى - رئيس الوزراء - للوقيعة بينهما(١).

كأثر لذلك فقد استقرت سياسة الوفاق بين الخديو عباس وجورست يتأيد ذلك بزيارة الخديو لانجلترا عام ١٩٠٨، عاد بعدها - كما يقول الرافعى - متنكرا للحركة الوطنية منضما إلى الاحتلال فى مقاومتها وأبدى استياءه من دعاية الحزب الوطنى للدستور(٢).

وإذا كانت السياسة البريطانية فى اطار الوفاق مع الخديو قد «منحته» قدرا من المشاركة فى السلطة كما مر بنا خاصة فى مسألة اختيار بطرس غالى، فإن تولى كتشنر منصب المعتمد البريطانى خلفا لجورست كان مؤذنا بعودة الصراع بين طرفى السلطة، خاصة وأن كتشنر كان أحد أبطال «أزمة الحدود» الشهيرة واتخذ هذا الصراع مفهوما عمليا برفض الخديو طلب كتشنر من الحكومة المصرية اعتماد مبلغ كبير من المال لبناء الثكنات والحصون فى الثغور المصرية، بحجة أن الفرمانات العثمانية لاتتيح للحكومة ذلك، ومن جهة أخرى قام الخديو عباس ببيع خط سكة حديد مربوط لايطاليا مما أثار سخط كتشنر عليه، بل وأرغمه على أن يعدل عن بيعها ليبيعها للحكومة المصرية(٣)، إلى جانب ذلك فقد كان انشاء نظارة الأوقاف مجالا آخر للصدام بين الطرفين(٤).

أدت تلك الصراعات المتوالية بالعلاقة بين كتشنر والخديو إلى طريق

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢، ص ٢٥١ أحمد شفيق مذكراتى، ج٢ من القسم ٢، ص ١٠٣.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

(٣) أحمد شفيق، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

(٤) كانت ادارة الأوقاف ادارة تحت اشراف الخديو مباشرة وساءت سمعتها حتى أن جورست ذاته قد تدخل عام ١٩١١ مطالباً بفصل اثنين من موظفيها هما «أحمد بك ديلاور الذى كان مسئولا عن هذه الادارة، «محمد بك اباظة» الذى كان مسئولا عن مصروفتها ومن جهة أخرى ترددت الأقاويل عن استخدام أموالها فى أعمال الاثارة ضد الوجود الاحتلالى واراد كتشنر تحويل ديوان الأوقاف العمومية الى نظارة تخضع لاشراف هيئة النظارة وعارض الخديو ذلك إلا أنه عاد وأذعن لضغوط المعتمد البريطانى. انظر أحمد شفيق، المصدر السابق، نفس الصفحة، يونان لبيب، المصدر السابق، ص ١٦٨.

مسدود، مما دعا المعتمد البريطانى إلى أن يرسل «عماد الدين وهبى وكيل دائرة الأمير سعيد حليم» إلى الآستانة ليتفاهم معه على خلع عباس حلمى، وتوليته خديوية مصر، ولكن الأمير رفض ذلك متعلا بأنه يمكنه أن يخدم مصر وهو صدر أعظم أكثر مما لو كان خديويا لها(١).

ومن ثم فقد ساءت العلاقة بين الخديو والمعتمد البريطانى إلى حد أصبحت معه مسألة التخلص من الخديو أمرا ملحاً فى تقديرات السياسة البريطانية التى وجدت فى اندلاع الحرب العالمية الأولى مسوغا لعزله، وراحت بريطانيا تبرر مسلكها «بأن لديها أدلة وافرة على أن سمو عباس باشا حلمى قد انضم انضماما قطعياً إلى أعداء جلالته منذ نشوب الحرب مع ألمانيا وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا والخديو السابق قد سقطت عنهما وآلت الى جلالة ملك بريطانيا»(٢).

على كل حال فقد اتجهت انجلترا إلى حسين كامل ليتولى العرش وكان لابد لها أن تعجمْ عود السلطان المنتظر، ومن ثم فقد جرت محادثات تمهيدية بينه وبين السكرتير الشرقى ـ رونالد ستورز ـ أبدى فيها «الأمير حسين» ترددا، إلا أنه عاد ووافق على تولى العرش رغم علمه بنوايا بريطانيا واتجاهاتها(٣). وذلك على الرغم من نصح محمد سعيد باشا إليه بألا يعتلى العرش بارادة صادرة من المستر شيتهام، لما يعتور توليته بهذا الشكل من انفضاض الشعب من حوله وعدم ايمانه بسلطته(٤).

ومن جديد راح القصر يدخل فى دائرة التبعية لدار المعتمد البريطانى ولا ريب أن عوامل داخلية وخارجية قد تجمعت فى الأفق السياسى وقتئذ لتزيد من التصاق حسين كامل بقوى الاحتلال، فمن هذه العوامل:

أولا: الغزو التركى لقناة السويس فى فبراير ١٩١٥ بقيادة جمال باشا كان يحمل تهديدا مباشرا للعرش خاصة وأن تركيا لم تعترف بشرعية تولى السلطان حسين للعرش.

---

(١) احمد شفيق المصدر السابق، ص ٣٢٧.
(٢) راشد البراوى، مجموعة الوثائق السياسية، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس؛ ص ١١٧.
(٣) Storrs, R. op. cit., p. 138 - 139.
(٤) احمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الجزء الأول من التمهيد؛ ص ٧٢.

ثانيــــا: أن الحـركة الوطنية قد وهنت قـواها ولم تعد أى مـجـموعـة من مـجمـوعاتها أو أى حزب من الأحـزاب السياسـيـة قادرا على أن يقـوم بأى دور فعال يجعل بالامكان استشارته أو دخوله كطرف من أطراف تقرير المصير(١).

ثالـثــا: ماكان من اقتناع السلطان حسين ذاته بجدوى مساعدة مصر لبريطانيا، وأن ذلك سوف يكون له وزنه عند عرض قضية مصر بعد أن تضع الحرب أوزارها(٢).

إلا أن وفاة حسين كامل فى أكتوبر ١٩١٧ كان من شأنها أن تجدد مشكلة العرش مـرة أخرى بعد أن اعتذر وريثه الأمـير كمـال الدين حسين عن قبوله. وفى ظل استـمـرار السيطرة البريطانية على العرش اتجهت أنظار بريطانيا لاختيار أحمد فؤاد. وكان لهذا الاختيار دوافع متعددة منها أن فؤادا لم يكن فى ماضيه السياسى حتى ذلك الوقت ما يبعث على ريبة قوى الاحتلال أو يثير شكوكها نحوه فلقد كان بعيدا عن السياسة طيلة حياته ولم تبد منه ـ كما يقول الرافعى ـ مغاضبة أو معارضة للاحتلال البريطانى فى أى وقت من الأوقات ولا بذل أى تأييد أو مناصرة للحركة الوطنية فى أى من مراحلها السابقة(٣). ومن ذلك أيضا أنه لم يكن لفؤاد حزب واحد يستطيع أن يعتبره خصما وربما كان من مصلحة بريطانيا فى أن تعين شخصية «لا لون لها»(٤).

وعلى الرغم من مظاهر الحماية التى أحاطت بتولى فؤاد العرش على نحو وصفه به أحد المعاصرين بأنه كان سلطانا تحت الحماية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان(٥). الا أننا نجد فؤادا بدأ فى الفترة الباكرة من حكمه يخوض صراعا ضد الوجود الاحتلالى، يتصل بتأكيد سلطة القصر ونفوذه على نحو أعاد الى الأذهان الصراع الذى نشأ بين عباس حلمى والانجليز(٦) . ومن ثم

---

(١) يونان لبيب، المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٢) اقبال شاه، فؤاد الأول، ترجمة محمد عبد الحميد، القاهرة ١٩٣٩، ص ٧٩.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ «الطبعة الأولى» القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٢٦.

(٤) اقبال شاه، المصدر السابق، ص ٦١.

(٥) عبد الرحمن الرافعى، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

(٦) يرجع هذا الصراع إلى أن فؤاد طلب اقصاء وزيرين فى وزارة حسين رشدى الثالث اشتهر أحدهما وهو فتحى باشا وزير الأوقاف بالفساد والآخر هو احمد حلمى وزير الزراعة ليحل بدلا منهما وزيران آخران يرضى عنهما الوطنيون فى مصر هما سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وظهر موقف السلطان متشددا فى هذا المطلب مستندا إلى حق ولى الأمر فى =

فيمكن القول بأن سياسة فؤاد عند توليه الحكم كانت تصدر عن اتجاهه لتعضيد سلطة القصر فى مواجهة الاحتلال البريطانى، بل إننا نرى محاولاته لاحتواء القوى الوطنية، بتبنى قضية الاستقلال وذلك لايجاد نوع من التوازن بين القصر والنفوذ البريطانى.

إلا أن اندلاع ثورة ١٩١٩ قد جعل فؤادا يتراجع عن تأييده للحركة الوطنية لادراكه أن ذلك التأييد من شأنه أن يؤكد ما وقر لدى دوائر لندن من اعتقاد بأن فؤادا نفسه «كان عاملا محركا للثورة»(١). مما جعل مخاطر حقيقية تحيط بعرشه تتمثل فى احتمال قيام بريطانيا بعزله وهى بصدد القضاء على أسباب الثورة.

العلاقة بين القصر والحركة الوطنية:

من تتبع العلاقة بين القصر والحركة الوطنية، نتبين أن العداء كان يشكل سمة أساسية لهذه العلاقة فى غالبية أطوارها. هذا العداء يرجع أساسا إلى قناعة القصر بأن الخطر الحقيقى الذى يتهدده دائما انما يأتى من القوى الوطنية بشكل رئيسى لا من النفوذ الأجنبى أو الاحتلال البريطانى.

فلم يكن انحياز الخديو توفيق إلى جانب بريطانيا وهى بصدد ضرب الحركة الوطنية بالقضاء على العرابيين وما تلا ذلك من احتلال البلاد فى منتصف عام ١٨٨٢، تجسيداً لذلك العداء. وعلى الرغم من أن الخديو عباس حلمى قد سعى من جانبه إلى مؤازرة الحركة الوطنية وتدعيم صلاته بها اثر أزماته مع المعتمد البريطانى(٢). إلا أنه يغدو من الخطأ تفسير ذلك بأن القصر

= تعيين الوزراء وعزلهم. ومن ناحية أخرى اوفد رشدى عدلى يكن ناظر الحقانية إلى فتحى باشا ليقنعه بتقديم استقالته فذهب الأخير إلى المندوب السامى لمعرفة رأية فكان أن أشار عليه بالاستقالة خاصة بعد أن أصبح غير مرغوب فى بقائة فى نظارة الأوقاف من قبل السلطان وقدم فتحى باشا استقالته بالفعل وتم تعيين أحمد زيور منه، فى الوقت الذى أحيل فيه أحمد حلمى وزير الزراعة الى التقاعد وبقى منصبه شاغرا وذلك كحل وسط بين تعارض رغبات السلطان واتجاهات المندوب السامى. انظر ترجمة تقرير سير رونالد ونجت إلى حكومته عن الأزمة الوزارية بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٧: مؤسسة الاهرام، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩، ص ٧١ ـ ٨٨.

(١) Holt, P.M. (edited). Political and Social change in Modern Egypt. pp. 348 - 349

(٢) قام الخديو عباس حلمى بتأليف لجنة سرية مع مصطفى كامل عام ١٨٩٥ وانضم إليها بعض

قد تأثر بشكل أو بآخر باتجاهات الحركة الوطنية أو تجاوب مع أهدافها وهى يقينا تتعارض معه بشكل حاد. وانما يمكن القول بأن هذا التأييد قد جرى فى اطار محاولة القصر للخروج من دائرة التبعية لدار المعتمد البريطانى ولكى يستغل هذه الحركة من ناحية أخرى فى تحقيق أهدافه فى الحكم.

أما القوى الوطنية بزعامة مصطفى كامل ، فقد كان تحالفها مع الخديو عباس انما يجئ ضمن اطار خطتها لاستقطاب العرش إلى جانبها بغية توحيد الجهود ضد قوى الاحتلال وذلك تحت لواء السلطان العثمانى الأمر الذى يفسره تأييد مصطفى كامل لحركة الجامعة الاسلامية(١).

والواقع أن الحركة الوطنية حتى ذلك الوقت لم تكن قد اكتملت لها أسباب القوة ومن ثم فلم تكن قادرة على تعضيد الخديو بشكل مؤثر وفعال فى مواجهة دار المعتمد البريطانى، وادراك الخديو لتلك الحقيقة جعله ينصرف عن تأييدها بشكل جاد، وكأثر لذلك فقد أصبح مقدرا عليها أن تتحرك على الساحة منفردة فى مواجهة الاحتلال البريطانى وهذا ما عبر عنه مصطفى كامل فى جريدة اللواء بقوله: « رأيت أن أتحمل مسئولية الدفاع عن بلدى وحدى، لذلك رأيت إبعادا لكل شبهة أن أعتزل الخديو»(٢).

= رجال القصر مثل احمد شفيق بك رئيس قلم الترجمة بالديوان الافرنجي ورولية بك سكرتير عباس الخاص وبعض الشبان المتعلمين مثل : اسماعيل الشيمي ويوسف صديق وكانت مهمة اللجنة الدفاع عن مطالب مصر فى الصحف الفرنسية فى مصر وباريس تحت أسماء مستعارة وكانت تلك المقالات التى تنتشر فى الصحف بمعرفة هؤلاء تمثل آراء الخديو ويبدو أن أمر هذه الجمعية قد تكشف لكرومر فراح يتعنت اعضاءها وفصل اثنين منهما من وظائفها الرسمية هما اسماعيل الشيمى ويوسف صديق. أنظر مذكرات عباس حلمى، جريدة المصرى، ٨ مايو ١٩٥١.

(١) نشأت فكرة الجامعة الاسلامية فى أواخر القرن التاسع عشر وقد تحركت الدعوة اليها اثر الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ وظهرت تلك الدعوة أول ما ظهرت فى جريدة «العروة الوثقى» التى كان يصدرها الأفغانى ومحمد عبده فى باريس بعد نفيهما. ولقد استغل السلطان عبد الحميد الثانى الفكرة لايحاء الخلافة العثمانية وجمع كلمة المسلمين حولها بيد أن هدفه الأساسى منها كان مناوأة الاتحاديين فى الداخل ومقاومة تيار القومية الذى سرى وتنشر فى الأقطار الخاضعة للحكم العثمانى. وقد وجدت هذه الدعوة صدى لها من مصر وتوفر مصطفى كامل على الترويج لها . أنظر عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦): ص ٢٩ ـ ٣٢.

(٢) أنور الجندى الصحافة السياسية فى مصر منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية القاهرة، ١٩٦٢: ص ١٧٣.

والواقع أن حادثة دنشواى عام ١٩٠٦ ، ونجاح مصطفى كامل فى استغلالها للتنديد بمخازى الاحتلال البريطانى والدعاية للقضية الوطنية فى الخارج قد أغرى الخديو على العودة الى تأييد الحركة الوطنية ووصل التعاون بينهما ذروته بتأسيس الحزب الوطنى(١). بيد أن الخديو ما لبث أن غل يده مرة أخرى عن الالتقاء بها عندما توثقت علاقته بالمعتمد البريطانى الجديد ـ جورست ـ وذلك فى ظل مرحلة الوفاق. حقيقة أن محمد فريد بعد وفاة مصطفى كامل قد تولى قيادة الحركة الوطنية من خلال زعامته للحزب الوطنى(٢)، إلا أن العلاقة ازدادت سوءا مع الخديو الذى شارك الوجود الاحتلالى فى ضرب الحركة الوطنية ممثلة فى الحزب الوطنى وزعامته أضف إلى ذلك أن الظروف التى مرت بها البلاد بعد ذلك من فرض الأحكام العرفية واعلان الحماية عليها قد أحبطت الحركة الوطنية وأصابتها بالشلل فلا يكاد الباحث يتبين لها دورا بارزا فى مواجهة أى من القصر والانجليز على السواء فى تلك الفترة.

الا أنه بنهاية الحرب العالمية الأولى غدت الظروف أكثر مناسبة للمطالبة

---

(١) يذكر محمد شفيق فى مذكراته أنه بعد عودة مصطفى كامل من أوربا فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٠٦ اجتمع مع صادق بك رمضان ومحمد فريد بك ولطيف سليم باشا وقابلوا الخديوى سر الى مسطرد واتفقوا على تأسيس الحزب الوطنى وجريدتى «ليتاندارد» الفرنسية ، و « الاستاندارد» و «الانجليزية وأوعز الخديو سرا إلى الكثير من الأغنياء بالمساعدة ومنهم البرنس جميل طوسون وأحمد مدحت بك وعمر سلطان ومحمد فريد، كما وعد الخديو بالمساعدة فى هذا المشروع وتكررت المقابلات السرية بينهم وبين الخديو فى جامع سيدى، «التبرى» بزمام القبة. انظر احمد شفيق مذكراتى فى نصف القرن، القسم الثانى، الجزء الثانى، ص ١٠٣.

(٢) إلى جانب الحزب الوطنى كانت هناك مجموعة من الأحزاب كان من أبرزها حزب الأمة الذى انشي بتشجيع من اللورد كرومر فى سبتمبر ١٩٠٧ وكان يراسه محمود سليمان باشا وكانت جريدة «الجريدة» لسان حال الحزب يراسها احمد لطفى السيد. وكان الحزب يمثل طبقة كبار الملاك وعناصر من المثقفين وكان يرى فى الاحتلال البريطانى أمرا واقعا يجب التسليم به والعمل على تغييره تدريجيا بمقولة انه لابد من تطوير الأمة ونشر التعليم فيها حتى تسترد استقلالها وإعتنق فكرة «القومية المصرية» مناهضا بذلك فكرة الجامعة الاسلامية. اما حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية فقد تأسس عام ١٩٠٧ ، للدفاع عن الخديو فى مواجهة الحزب الوطنى وحزب الأمة وكان يراسه الشيخ على يوسف صاحب «جريدة المؤيد» وانتهى دوره بوفاة مؤسسه عام ١٩١١ . إلى جانب فقد كانت هناك أحزاب أخرى مثل الحزب الوطنى الحر والحزب المصرى والحزب الدستورى وهذه الأحزاب إتسمت بالولاء للقصر او للأنجليز وافتقرت إلى التأييد الشعبى ومن ثم فقد كان دورها هامشيا فى السياسة المصرية كما أن غالبيتها قد ارتبط بأشخاص مؤسسيها. لمزيد من التفاصيل عن الأحزاب المصرية راجع عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر؛ ٣٧ ـ ٤٦ . على الدين هلال، المصدر السابق ص ٧٢ ـ ٧٥.

بالاستقلال على ضوء المبادئ التى نادى بها الدكتور ولسون رئيس الولايات المتحدة، ومن ثم فقد ظهرت حركة «الوفد المصرى» بزعامة سعد زغلول للمطالبة باستقلال البلاد، وغدت تلك الحركة تعبيرا عن أصالة الحركة الوطنية فى مصر ورمزا لها بعد أن منحتها البلاد ثقتها وتأييدها. وكان من الطبيعى والأمر هكذا أن يغتنم القصر تلك الفرصة لاحتواء هذه الحركة برصيدها الشعبى وذلك عن طريق تأييدها فى مطالبتها بالاستقلال، واتخذ ذلك التأييد مفهوما عمليا بدت أولى مظاهره فى البرقية التى أرسلها السلطان فؤاد فى نوفمبر ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسون يشيد فيها بالدور الفعال الذى لعبته الولايات المتحدة فى كسب الحرب. ورجا فى ختام برقيته أن تكون المطالب المصرية موضع عناية الرئيسى الأمريكى وعطفه(١).

وعلى الرغم من أن تنسيقا قد جرى بين فؤاد والحكومة من جهة وحركة الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول من جهة أخرى لتعضيد مسعاه لعرض القضية المصرية فى الخارج، الا أنه ما أن أوضحت بريطانيا رسميا موقفها برفض فكرة سفر الوفد، فضلا عن اظهار ريبتها فى نوايا السلطان ـ كما سيرد ذكره ـ مما حدا به إلى قبول استقالة رشدى فى أول مارس ١٩١٩. وبعبارة أخرى فقد تحول فؤاد بشكل نهائى عن مناصرة الحركة الوطنية بل انحاز الى الانجليز طلبا لحمايته(٢).

وخلاصة القول فانه من خلال الدور الذى لعبه القصر فى توجيه السياسة المصرية منذ الاحتلال البريطانى قد اصطدم بالعديد من التناقضات، فلقد كان الاحتلال البريطانى ذاته يشكل تناقضا رئيسيا منها بما يحمله للقصر من تهديد مباشر لرغباته فى ابقاء مضمون السلطة الاستبدادية فى يده؛ الأمر الذى كان يتعارض تماما مع اتجاهات السياسة البريطانية فى الاستئثار بالسلطة دون سائر القوى الأخرى. حتى تلك الصراعات التى جرت فى أوائل حكم كل من عباس وفؤاد قد انتهت بدورها إلى ممالأة القصر للوجود الاحتلالى الذى ظل قابضا على السلطة. وحتى الفترات التى سمح فيها للقصر بالمشاركة فى السلطة لا تعزى بحال إلى نجاح نضاله ضد قوى

(١) مؤسسة الأهرام، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩، ص ١٠٥.

(٢) عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، ص ١٨٧ ـ ١٨٨، ١٩٦.

الاحتلال بقدر ما ترجع أساسا إلى التغيرات التى طرأت على السياسة البريطانية ذاتها.

أما الحركة الوطنية فقد كانت تشكل تناقضا أخر للقصر لا يقل خطورة عن سابقه، فهى لم تكن لتناضل ضد الوجود الاحتلالى لانتزاع استقلال البلاد وسيادتها كيما تسلمها بعد ذلك غنمة باردة للقصر، وانما كان صراعها ضد الاحتلال مقدمة حتمية لصراعها ضد القصر واستبداده، وبعبارة أخرى فقد تأجلت المواجهة بين الحركة الوطنية والقصر، وادراكه لذلك قد أغراه على السعى من جانبه لتطويعها لخدمة أغراضه، وهذا ما تفسره محاولات توفيق وعباس ومن بعدهما فؤاد فى أوائل حكمهم لاحتواء الحركة الوطنية والتحالف معها لاستخدامها كأداة ضغط فى مواجهة الوجود الاحتلالى لكى يتحقق للقصر من وراء ذلك المشاركة فى السلطة. وما أن يتم له ذلك حتى يفض تحالفه معها ويتحول عن نصرتها بل ينقلب عليها.

ومن المناسب هنا أن نلقى الضوء على جانب من نشأة فؤاد وحياته ليس باعتباره حاكما للبلاد فى الفترة التى تناولها البحث فحسب، بل وللدور البارز الذى لعبه فى استكمال مقومات الكيان السياسى للقصر كمؤسسة للحكم فى مواجهة قوى الصراع السياسى الأخرى.

أحمد فؤاد:

هو الابن الأصغر للخديو اسماعيل، وقد ولد فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ بالجيزة، والتحق فى عام ١٨٧٥ بالمدرسة الخاصة التى أنشأها والده، والتحق بعد ذلك بمدرسة «توديكوم» بجنيف. وفى عام ١٨٨٠ التحق بالمدرسة الملكية «بتورينو»(١) وواصل بعد ذلك تعليمه العسكرى فى «مدرسة المدفعية الملكية والهندسة الحربية» بايطاليا ومنحه الملك عما نويل رتبة الملازم والتحق بالفرقة الثالثة عشرة من مدفعية الميدان وكانت احدى وحدات حامية روما(٢).

وفى عام ١٨٩٠ عين فؤاد ياورا فخريا للسلطان عبد الحميد فى الآستانة، ثم تولى منصب الملحق الحربى لتركيا فى النمسا، وعاد إلى مصر عام ١٨٩٢

---

(١) ارشيف المعلومات بجريدة الأهرام.

(٢) اقبال على شاه، المصدر السابق، ص ٤.

حيث استدعاه الخديو عباس وعينه ياورا خاصا له برتبة فريق. وكأثر لنشأة فؤاد فقد تشبع بالروح والثقافة الايطالية ونشأت بينه وبين البلاط الايطالى علاقات من الود تركت آثارها فيه، وكان يجيد اللغات الانجليزية والفرنسية والايطالية والألمانية بينما كان المامه بالعربية ضعيفا. الا أنه كان دائما يظهر احتقاره للصفات الثقافية للانجليز. وظهر ذلك لكيللى - المستشار بدار المندوب السامى - فى لقاء مع فؤاد الذى عبر بصراحة عن فكره بقوله: لقد درست بعناية الشخصية الايطالية والفرنسية والألمانية، ولكنى لم أفهم مطلقا، ولم أجد معنى لما يفعله البريطانيون(١).

وعندما عهد الخديو عباس إلى فؤاد بقيادة جزء من الجيش المصرى، رأى القلق السياسى وقد فرق مصر إلى شطرين ووجد فى البلاط لونين، فاما مع الخديو عباس واما ضده، وكانت السياسة الداخلية بالغة التعقيد. وكان موضع فؤاد من عباس كبيرا لياورانه باعثا للضغينة والحسد وكثيرا ما وقف من عباس الثانى موقف المعارضة غير أن أغلب هذه المواقف ظل خفيا ولم يظهر(٢).

ولا ريب فى أن فؤادا قد صقلته التجارب، واكتسب خبرة سياسية واسعة وهو بصدد معايشة تلك الصراعات التى جرت بين ابن أخيه عباس والانجليز. وكان أن غادر فؤاد منصبه فى القصر فى عام ١٨٩٥ وقضى بقية عهده بالامارة بعيدا عن المناصب، واتجه إلى المساهمة فى العديد من المشروعات ذات الطابع الاصلاحى والثقافى ، فتولى رئاسة لجنة تأسيس «الجامعة المصرية» واستطاع أن يقنع شقيقته الأميرة فاطمة فوهبت هبة عظيمة للجامعة، وقام بافتتاح اكتتاب لنفس الغرض واستطاع أن يجمع نحو ٢٠ ألف جنيه، وافتتحت الجامعة بالفعل عام ١٩٠٨ ليكون رئيسها الأعلى، وفى نفس العام سافرت إلى أوربا أول بعثة للجامعة المصرية أعقبتها بعثات أخرى كما ساهم فى ترقية الجمعية الجغرافية واشترك فى انشاء جمعية

---

(١) المصدر السابق، ١٠ -١١، محسن محمد، عندما يموت الملك، ص ١٦

Little, Tom, Egypt, p. 131.

(٢) محمد فهمى لهيطة: تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى (مصر فى طريق التوحيه الكامل) الجزء الاول القاهرة ١٩٤٦: ص ٢٦ - ٢٧.

الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع(١).

ولقد عنى فؤاد بالأزهر والمعاهد الدينية واليه يرجع الفضل فى انشاء المبانى الحديثة للجامعة الأزهرية ولكنه لم يعن ببرامج التعليم فيها بحيث تكون مصدرا للبعث الاسلامى، ومن ناحية أخرى حرص على أن تكون الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية كافة تحت مطلق سيطرته(٢) ولسوف نرى كيف استطاع فؤاد أن يستقطب الأزهر إلى جانبه ويستخدمه كسلاح يشهره فى وجه خصومه السياسيين اثر توليه الحكم.

أما عن ثروة فؤاد، فما يجدد ذكره أنه لم يكن يملك قبل اعتلائه العرش سوى ٨٠٠ فدان، الا أنه وجه عنايته بعد توليه الحكم إلى تنمية ثروته فاستطاع أن يستثمر مزارعة وبخاصة فى محصول القطن، وفى سنة ١٩٣٦ صار له ٢٠٠,٠٠٠ فدان بالاضافة إلى أنه كان يتمتع بدخل ٤٥,٠٠٠ فدان من أراضى الأوقاف(٣). وتشير الوثائق البريطانية إلى أن استثمارات فؤاد من أمواله وأملاكه الخاصة بلغت نحو مليون جنيه سنويا منها ٣٦٣ ألف جنيه فقط من الأراضى إلى جانب ٥٠٠,٠٠٠ جنيه يستغلها فى مشروعات أخرى، فضلا عن استثماره نحو ٤٠٠ ألف جنيه فى أمريكا وانجلترا حتى يمكنه مغادرة البلاد فى أى لحظة(٤).

وعن اعتلاء فؤاد لعرش مصر يجدر بنا الاشارة إلى محاولات سابقة قد جرت من جانبه لتولى امارة طرابلس. من ذلك فقد ارتبط فؤاد بعلاقات وثيقة مع البلاط الايطالى، وهذا بدوره قد جعله يسعى فى عام ١٩١١ ليكون ملكا أو أميرا على طرابلس الغرب، ولقد راجت الشائعات بالفعل بأن ملك ايطاليا وعده بامارة طرابلس بعد احتلالها وأنه - أى فؤاد - بسبب هذا الوعد عمل على التقريب بين الخديو عباس وملك ايطاليا ومما ساعد على تقوية ذلك

---

(١) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية، ج ٢: ص ٢٢٥، ٢٤٧ كريم ثابت المصدر السابق ص ٢٠ - ٢١.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٣) عفاف لطفى السيد، تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٦) القاهرة ١٩٨٠، ص ١٨٤ كريم ثابت، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٤) Fo 407/ 196, enc in No· 124 March, 16, 1923.

الاعتقاد، زيارة عباس حلمى لايطاليا برفقة «الأمير فؤاد»(١). ويبـــدو أن المصاعب التى واجهت الغزو الايطالى لطرابلس قد حالت دون تحقيق ما كان يسعى اليه فؤاد والذى تحولت مساعيه بعد ذلك إلى تولى عرش ألبانيا. ولقد برز اسمه بالفعل خلال الحمى السياسية التى تلت الحربين البلقانيتين، وكان أن اتجه الرأى إلى أن يعتلى فؤاد عرش ألبانيا واتفق ذلك مع ميوله وأهوائه وأعلن انه إذا ما عرض عليه تاج ألبانيا فلن يرفض(٢).

فى الوقت نفسه ينسب عبد الرحمن عزام - فى مذكراته - لنفسه فكرة ترشيح فؤاد لعرش البانيا خاصة وأن فرنسا لم تكن تمانع فى ذلك بالإضافة إلى تأييد ايطاليا ذلك الترشيح. ولقد طلب عزام من رسوله للأمير فؤاد ابلاغه بأن مائة ألف مسلم فى ألبانيا يؤيدون أى أمير مسلم من أسرة محمد على. وأن الظروف مواتية لأن يذهب إلى ألبانيا للمناداة به ملكا عليها، حتى يضع الدول الكبرى أمام الأمر الواقع وراح عزام يكتب لزعماء المسلمين فى ألبانيا عن ترشيحه للأمير فؤاد ملكا عليها(٣).

ومن ناحية أخرى تردد أن فؤاد ينوى دخول ألبانيا على رأس قوة من عشرين ألفا من الألبان الثائرين على حكومتهم فيعلن استقلالها معتمدا فى ذلك على صلاته بألبانيا وعلى تعضيد ايطاليا له الا أن الأخيرة خذلته، فضلا عن ذلك فأن حكومة النمسا لم توافق على ترشيحه لعرش ألبانيا، ومن ثم غاضت آمال فؤاد فى العرش مرة أخرى. إلا أنه بوفاة السلطان حسين كامل، واحجام ولى عهده عن تولى الحكم غدت الظروف مواتية لفؤاد ليتولى الحكم اثر تبليغ بريطانى فى أكتوبر سنة ١٩١٧.

ولقد كان فؤاد رجلا ذكيا يؤمن بأن القدر قد اختاره لأداء أمور جليلة وقد يندر أن يحدث شئ فى مملكته دون أن يسترعى نظره وانتباهه، وكرجل ذكى وقادر كان مما يعيبه رفضه التفكير فى مشاركة المصريين حكم مصر مقتنعا

(١) أحمد شفيق مذكراتى فى نصف قرن الجزء الثانى، القسم الثانى، القسم عبد الرحمن الرافعى، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٢) اقبال شاه، المصدر السابق، ص ٤٤ - ٤٥.

(٣) مذكرات عبد الرحمن عزام، الجزء الأول، جمع وترتيب جميل عارف، ص ٦٧ - ٦٨.

فى ذلك بما ذهب إليه ميكافيلى من «أن تفكير القصر شئ وتفكير السوق شئ آخر»(١).

ولا ريب فى أن شخصية فؤاد ـ بطبيعتها الاستبدادية ـ إلى جانب تلك الصراعات التى خاضها فى مواجهة القوى الأخرى فى اطار التغيرات السياسية والتشريعية التى مرت بها البلاد قد أسهمت إلى حد كبير فى تحديد الأبعاد الأساسية لدور القصر كمؤسسة للحكم.

---

(١) عفاف لطفى السيد: المصدر السابق: ص ٩٧.



الفصل الأول

القصر وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١ ـ مقدمات التصريح
٢ ـ بريطانيا تبلغ فؤادا بأن الحماية علاقة غير مرضية
٣ ـ القصر ووزارة ثروت الأولى
٤ ـ اعلان التصريح ومضمونه
٥ ـ التصريح كقاعدة لسياسة القصر



القصر وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

مقدمات التصريح

كان لتعاظم نشاط الحركة الوطنية وقيام ثورة ١٩١٩ كأثر له، من شأنه أن يكشف عن العجز الحقيقى للسياسة البريطانية فى تحقيق أهدافها بمصر سواء بتثبيت الاحتلال ودعمه أو الاحتفاظ بمصالحها الحيوية ووضعها المتميز فى البلاد. ومن ناحية أخرى كانت الثورة ذاتها ايذانا بفصم عرى التحالف القائم بين القوى الوطنية وفؤاد، الذى كان يخشى بدوره أن يؤدى ذلك إلى اثارة شكوك بريطانيا فى نوايا العرش ولما تتثبت دعائمه بعد. وكان من الطبيعى أن تتحرك السياسة البريطانية فى محاولة لاقرار علاقتها بمصر واضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالى بها، وبدأت أولى الخطوات بالفعل بارسال لجنة ملنر لدراسة أسباب الإضطرابات وتقديم توصياتها عن أنسب الأنظمة الدستورية التى يجب اتخاذها فى مصر. كانت تلك هى مهمة اللجنة بحسب الأصل، إلا أنها وسعت نطاق عملها وأعطت نفسها الحق فى التفاوض مع زعماء البلاد.

توقعت اللجنة التى وصلت الى مصر فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ أن تجد المشورة والعون من الدوائر الرسمية فى مصر، الا أن شيئا من ذلك لم يحدث فالسلطان لم يقدم لها النصح بل راح يتحدث عن مشاكله الخاصة ولم يشر إلى أية حلول للمصاعب التى تقابل البعثة بل لم يكن على استعداد لمساعدتها(١). وفى الوقت نفسه كانت لجنة الوفد المركزية قد قامت بجهود لتنظيم مقاطعة اللجنة وتمثل ذلك فى اضراب المحامين والموظفين واندلعت المظاهرات فى شتى ربوع البلاد، وكادت سلطات الاحتلال تفقد سيطرتها على البلاد وغدا الجو غير ملاءم لعمل اللجنة مما اضطرها إلى العودة إلى

---

(١) Elgood: The Transist of Egypt: p. 275.

بريطانيا فى ١٨ مارس دون أن تنجز شيئا ما، ورغم أن اللورد ملنر قد أصدر فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بيانا حاول فيه اظهار حسن النوايا وتبديد سوء الفهم الذى وقر فى أذهان غالبية الأمة من أن مجئ اللجنة إلى مصر لايستهدف حرمان البلاد من حقوقها وانما الهدف الحقيقى لها هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح البريطانية فيها والتلويح بترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى إلا أن ذلك النداء ذهب هباء(١).

انتقلت المفاوضات بعد ذلك إلى لندن، ولم تكن القوى الوطنية بزعامة سعد زغلول ترفض المفاوضة هناك لأنها لاتكون بمثابة تحقيق تجريه الدول المتبوعة فى بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى وهى لاتجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه(٢). ولقد سبقت تلك المفاوضات مباحثات تمهيدية جرت على يد عدلى ومعه ثلاثة من أعضاء الوفد هم عبد العزيز فهمى ومحمد محمود وعلى ماهر من ناحية واللورد ملنر من ناحية أخرى وذلك لكى يتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية لاجابة المطالب القومية للبلاد ورغم أن هؤلاء بدورهم قد فشلوا فى الحصول من ملنر على اعتراف صريح باستقلال البلاد، إلا أن سعد زغلول قرر السفر مع بقية أعضاء الوفد حتى لايدع بابا للوصول إلى تحقيق آمال مصر إلا ولجه(٣).

وصل الوفد بالفعل إلى لندن فى ٥ يونيو ١٩٢٠ وبدأت المفاوضات بين الجانبين وتقدم اللورد ملنر بمشروع للاتفاق رفضه الوفد لأنه لم يخرج عن الحماية الصريحة فى أضيق حدودها ولايحقق مقومات الاستقلال الفعلى للبلاد فى الداخل أو فى الخارج، بل أن انجلترا قد دعمت وجودها فى مصر بعدد من الشروط وأعطت لوجودها تفسيرا شرعيا، وتقدم الوفد بدوره بمشروع رفضه الجانب البريطانى(٤). ثم تقدم ملنر بمشروع ثان فى ١٨

(١) عبد الرحمن الرافعى: ثورة ١٩١٩ ج ٢: ص ٩٠ - ٩٣، مؤسسة الاهرام: ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩: ص ٤٣٤ - ٤٤٠.

(٢) عباس العقاد: سعد زغلول (سيرة وتحية): ص ٢٩٦.

(٣) مؤسسة الاهرام: المصدر السابق: ص ٤٧٤ - ٤٧٥ الرافعى: المصدر السابق ص ١١٤ - ١١٥.

(٤) عباس العقاد : المصدر السابق: ص ٣١١ - ٣١٣، الرافعى: المصدر السابق ص ١١٥ وما بعدها (نص المشروعين).

اغسطس، رأى سعد زغلول ضرورة عرضه على الأمة لكى تقرر رأيها فيه حيث أنه أعتبر ما جاء به المشروع يخرج عن حدود وكالة الأمة للوفد. الا أنه من ناحية أخرى أرسل إلى ثلاثة من أعضاء الوفد بمصر وهم مصطفى النحاس وويصا واصف والدكتور حافظ عفيفى وصارحهم برأيه فى المشروع من أنه حماية لا استقلال وطلب اليهم توضيح الحقائق عند عرضه على الأمة حيث قابله الكثيرون بالرفض(١). وعندما عادت المفاوضات مرة أخرى طلبت مصر بعض التحفظات أهمها النص على الغاء الحماية صراحة وحذف النص الخاص بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمان مصالحها وحذف الشرط المعلق على تنفيذ المعاهدة بقبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية إلى بريطانيا الا أن ملنر رفض مناقشة تلك التحفظات(٢).

قدم ملنر بعد ذلك تقريرا عن تلك المحادثات فى ٩ ديسمبر لم تأذن الحكومة الانجليزية بنشره إلا فى ١٩ فبراير ١٩٢١. ويعد تقرير ملنر من أهم الوثائق الانجليزية التى اتخذت فيما بعد أساسا للمفاوضات المصرية ـ البريطانية ، وقد كشفت مباحثاته مع سعد زغلول عن فكرتين: الأولى : ضرورة أبدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وانجلترا تبعث على رضاء المصريين. والثانية: أن الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة ولكن رجالها يتفاوتون فى مدى استعدادهم لقبول جوهر التسوية وأنه من الممكن أن تبنى خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت(٣).

بريطانيا تبلغ فؤادا بأن الحماية علاقة غير مرضية:

رفضت بريطانيا مقترحات ملنر، وراحت تفوض المندوب السامى لكى يطلب من السلطان وفدا للتفاوض فى لندن بشأن المعاهدة الا أن المندوب السامى رفض ذلك قبل افصاح الحكومة البريطانية عن نواياها لتحويل الحماية البريطانية إلى معاهدة تحالف، وأبرقت بريطانيا إلى المندوب السامى

---

(١) مؤسسة الاهرام: المصدر السابق: ص ٤٧٧ ـ ٤٧٩، طارق البشرى: سعد زغلول يفاوض الاستعمار ـ ص ٤٢ ـ ٤٤.

(٢) مؤسسة الأهرام: المصدر السابق: ص ٤٨٠، الرافعى: المصدر السابق: ص ١٤٤.

(٣) مؤسسة الاهرام: المصدر السابق: ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤.

تفوضه فى ابلاغ السلطان ذلك وموافقتها على قدوم وفد مصرى للتفاوض فى ذلك الشأن(١).

تلا ذلك أن أصدرت دار الحماية بالقاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ قرارا بأن الحماية البريطانية علاقة غير مرضية وقد أبلغ اللورد اللنبى هذا القرار إلى السلطان فؤاد وهو على النحو التالى «ياصاحب العظمة لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى الشعب المصرى، تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى، وأنى متأكد من أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده وانى وبصفة خاصة أود أن أوجه نظر عظمتكم إلى حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبول التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم، وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه إلى عظمتكم: «أن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لايكون علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا العظمى. ومع أن حكومة جلالة الملك لم تتوصل إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الأقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلى ابدال علاقة تضمن المصالح الخصوصية لبريطانيا العظمى بالحماية وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى(٢) وقد أذيع هذا الخطاب فى القاهرة فى ٤ مارس ١٩٢١.

وقيمة هذا التبليغ لاتقع أساسا فى اعتبار أن الحماية علاقة غير مرضية

(١) Marlowe, J. The Anglo Egyptian Relations: p 244

(٢) الكتاب الأبيض الانجليزى (القضية المصرية): ترجمة عبد القادر المازنى (١٩٢٢): ص ٩٣ ـ ٩٤.

فحسب، بل ذهب أيضا إلى اطلاق حرية المفاوضات بين مصر وبريطانيا دون أن يكون مشروع ملذر أساس لها. ورغم أن التبليغ لم يكون ليدنى مصر من استقلالها ولا يخطو بها إلى تحقيق أمالها ولا يصلح أساسا لمفاوضات ولكن أمرا هاما يبرز فيها وهو أنه احتوى أسلوبا جديدا للحكومة البريطانية فى مخاطبة الشعب المصرى وخطة جديدة فى مواجهته(١)..

الا أن السلطان فؤاد برز فى ذلك الوقت ليلعب دورا غريبا يدل على رغبته فى الاستئثار بالحكم دون الوفد ودون فريق المعتدلين وعلى رأسهم عدلى باشا وكان أن شجعه على ذلك ما أولاه اياه تبليغ ٢٦ فبراير من أهمية وما اسبغ عليه من سلطة وفضل لم يكونا له فى اصدار التبليغ(٢). ذلك أنه كان يتعين على السلطان فؤاد الرجوع إلى ممثلى البلاد فى تأليف وزارة موثوق بها من الامة تتحدث عن مصير البلاد فى هذا الوقت العصيب وتخلف وزارة نسيم البغيضة إلى الشعب ولكنه سعى جهده لابقاء الوزارة النسيمية رغم أنف الشعب، لأنه كان واثقا من سياستها فى تدعيم الحكم المطلق فى البلاد والخضوع لسياسة السراى(٣). ومن ناحية أخرى أرادت السراى أن يكون لها الذراع الطولى فى تشكيل وفد المفاوضات لكى تجنى ثمارها وخاصة بعد أن تبينت نوايا بريطانيا الجادة نحو تغيير علاقتها بمصر، فأرادت أن تكون هيئة المفاوضات تابعة لها كالحكومة الحالية ـ حكومة نسيم ـ الأمر الذى يفسره اختيار السلطان فؤاد لأحمد مظلوم لكى يرأس هيئة المفاوضات فى بداية الأمر، والذى كان رئيسا للجمعية التشريعية، ولم يكن قد شارك فى الحركة الوطنية منذ أن انتهت الحرب بأية صورة من صور المشاركة، الا أنه تنحى عن رئاسة وفد المفاوضات على غير ما أراد السلطان(٤). ومن ثم كان سعى السلطان فؤاد لاقناع عدلى بالابقاء على الوزارة النسيمية على أن يضطلع عدلى بمحادثاته مع الحكومة البريطانية فى شأن مصير البلاد، الا أن عدلى لم يكن مطمئنا إلى سياسة نسيم ودسائسه.

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٧٣.

(٢) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦)؛ القاهرة ١٩٦٨: ص ٣١١.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق : ص ١٧٤.

(٤) عباس العقاد المصدر السابق: ص ٣٤٧، عبد العظيم رمضان: المصدر السابق : ص ٣١١، ٣١٢.

ومن ناحية أخرى بدأت بريطانيا تمارس ضغوطا على فؤاد لتكليف عدلى بالوزارة خلفا لنسيم، وبعبارة أخرى فإن تكليف عدلى بتشكيل الوزارة لم يكن راجعا لرغبة السلطان بقدر ما يرجع إلى التدخل البريطانى، ذلك أن عدلى اعتزم على أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفا داخليا هاما وهو اعلان الدستور، الأمر الذى لم يكن يتفق وطبيعة الحال مع اتجاهات القصر فى الحكم لما فى ذلك من تقييد لسلطانه.

ولقد كان واضحا منذ البداية أن لكل من دار الحماية والقصر موقفين متناقضين فى نظرتهما إلى حجم عدلى يكن السياسى(١). من ذلك أن السلطان لم يكن ينظر إليه نفس النظرة الانجليزية، وفى أكثر من مناسبة كان يحذر المندوب السامى البريطانى من المبالغة فى أهمية الرجل بل يصرح له بأن عدلى باشا لايمثل أى حزب حقيقى فى البلاد، وأنه من الخطورة الاسراف فى الاعتماد عليه أكثر مما ينبغى.. ولكن الحكومة البريطانية كانت قد استقر رأيها على أن عدلى باشا هو الرجل المناسب وقد دعم من هذا الاستقرار علمها بأن الرجل ذو علاقات وثيقة مع قسم مهم من أعضاء الوفد المصرى، وأنه قادر بقوة هذه العلاقة على محاصرة سعد زغلول والحد من خطر معارضته لأى اتفاق قادم، وهى المعارضة التى يحسب كل الأطراف حسابها، وباستقرار لندن على هذا الرأى فقد أصمت آذانها عن صيحات النصح الملكية وبادرت بمنح عدلى الأهمية التى رأتها فيه(٢). أضف إلى ذلك أن عدلى قد استطاع أن يجمع حوله العديد من العناصر المثقفة، فضلا عن بعض أعضاء الوفد الذين كان اتجاههم أن يؤلف الوزارة الجديدة، وأن تتولى هذه الوزارة المفاوضات الا أنهم لم يريدوا الظهور حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد، وبين سعد وعدلى حدة وشدة(٣).

قدم نسيم استقالته للسلطان وقبلها بالفعل فى ١٦ مارس وعهد فى اليوم ذاته إلى عدلى باشا يكون لتأليف الوزارة الجديدة، وليس من شك فى أن الحكومة البريطانية قد نصحت بتعيين عدلى رئيسا للوزارة لكى يرأس وفد

---

(١) يونان لبيب زرق: تاريخ الوزارات المصرية: ص ٢٢٦.
(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.
(٣) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية ج ١: ص ١١٦.

المفاوضة، والباعث على ذلك موقفه المعتدل خاصة أثناء وساطته فى مفاوضات سعد - ملنر. وصدر بالفعل المرسوم بتأليف الوزارة فى ١٧ مارس وضمن عدلى باشا جوابه برنامج وزارته فأعلن أنها ستجعل نصب عينيها فى المفاوضات الرسمية أن تصل إلى اتفاق لايجعل محلا للشك فى استقلال مصر، وأنها ستدعو الوفد المصرى إلى الاشتراك فيها، وأن الأمر سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق، وأن هذه الجمعية سوف تأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا[١].

ومن ناحية أخرى أرسل عدلى إلى سعد زغلول نبأ تأليف وزارته وبرنامجها ودعوة الوفد إلى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية فجاءه الرد من سعد تلغرافيا فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة إلى مصر[٢]. وعاد سعد بالفعل وراح يضع شروطه للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات[٣]. عندئذ تحول النضال الوطنى فى مصر إلى صراع سياسى بين الوفد وسعد زغلول من جهة وبين الحكومة المصرية التى ستباشر المفاوضات من ناحية أخرى[٤]. ذلك أن الخلاف الجوهرى بين سعد وعدلى كان على الرئاسة، وبدا لكل من الفريقين، أن يخطب ود القصر، من ذلك أن عدلى قد تمسك بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضة ما دام هو رئيس الحكومة بحجة أن التقاليد السياسية لاتسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ولا يكون رئيسها وتمسك بالرئاسة لأن الأمة أولته زعامتها، كذلك فأن الوزارة تطلب أن يكون تحديد مأمورية المفوضين وأسمائهم بمذكرة تعرض على السلطان فؤاد وأن يستصدر مرسوما يتضمن هؤلاء المفوضين مما يرفع من شأن الوزارة، بينما كان سعد زغلول يطلب أن تحدد المأمورية بمرسوم سلطانى مباشرة، كما راح يطالب بأن تكون غالبية المفاوضين من الوفد، وراح

---

(١) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج١: ص ٨٥. عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق: ص ١٧٧، مؤسسة الاهرام: المصدر السابق ص ٤٩١.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٨١.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٧.

(٤) Vatikiotis, P. J., The Modern History of Egypt: p. 262.

بعض أقطاب الوفد يروجون لفكرة مؤداها أن للسلطان وحده الحق فى تعيين رئيس وفد المفاوضات، وأن الرئيس الذى سوف يعين له أن يعرض على السلطان تحديد المأمورية والمفوضين ليستصدر مرسوما بذلك أسوة بما حدث عند تشكيل الوزارة(١). على الرغم من أن كان منّ الجلى أن دخول الوزارة بمفردها ليس من مصلحة مصر أو انجلترا، لأن الأخيرة تريد اتفاقا ترضاه الأمة والأمة بدورها لا ترضى باتفاق لايكون الوفد شريكا فيه.

كان حريا بفؤاد بعد أن رأى الانقسام ضاربا أطنانه بين صفوف القوى الوطنية، أن يبادر إلى القضاء على أسبابه والعمل على التقريب بينها الا أنه راح يعمل على تأصيل الخلافات وتعميقها، فأصدر فى ١٩ مايو ١٩٢١ مرسوما بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى باشا يكن وعضوية حسين رشدى واسماعيل صدقى ومحمد شفيق وهم من أعضاء وزارة عدلى بالاضافة إلى أحمد طلعت رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ويوسف سليمان وهو أحد الوزراء السابقين(٢). الا أن هذا الاغفال المتعمد من جانب القصر لتجنيب الوفد الاشتراك فى المفاوضات كان من شأنه تصعيد حملة الكراهية للحكومة من جانب الوفد وغدا العداء سافرا بينه وبينها، وكشف سعد عن ذلك الخلاف فى خطابه فى شبرا فى ٢٨ أبريل حيث وصف عدلى واخوانه بأنهم «برادع الانجليز» وأصبح كل توفيق مستحيلا وهنالك انضمت طوائف السواد من الأمة لسعد وطوائف من المثقفين والأعيان لعدلى ووقف فريق مترددين ينتظرون(٣).

هذا الموقف من جانب سعد قد أدى الى نتيجتين أساسيتين ينبغى تقريرهما: **الأولى**: أنه قد خدم ـ وبصورة مباشرة ـ قضية السلطان فؤاد فى صراعه مع عدلى، ذلك أن هجوم سعد زغلول المتواتر على عدلى قد سجل للأخير رصيد فشل خاصة وهو على أبواب المفاوضة ويقابل ذلك رصيد نجاح للسلطان فؤاد الذى أثبت للانجليز أن سياستهم أخطأت أهدافها باصرارهم

---

(١) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية: التمهيد ج ٢: ص ٧٣ ـ ٧٥، عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٤.

(٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق: ص ١٢١ ـ ١٢٢.

على تولى عدلى الحكم فضلا عن اضطلاعه بالتفاوض. أما النتيجة الثانية : فهى أن موقف سعد هذا قد أدى إلى تصدع الوفد من الداخل ـ كما أشرنا ـ وتمثل ذلك فى استقالة ستة من قياداته البارزة مثل حمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وعلى شعراوى(1). وذلك بعد أن رأوا أنه قد حول قضية البلاد إلى صراع شخصى بينه وبين عدلى والذى كان تمسكه بالحكم وتأليف وفد المفاوضة ـ كما يرى الدكتور هيكل ـ راجعا إلى أنه وصدقى وثروت قد رأوا أن استقالة الوزارة وترك الحكم لسعد يعنى ترك حكم البلاد فى أيدى الغوغاء(2). وهى ذاتها المبررات التى ساقها الانجليز أنفسهم ليسوغوا بقاء قوات الاحتلال فى مصر خشية أن يقضى «الرعاع» فيها على الجاليات وينهار صرح هذه الاصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية(3).

والواقع أن مصلحة عدلى باشا الشخصية نفسها كانت دافعاً اخر وراء تمسكه بموقفه، ذلك أن استقالته فى تلك الظروف، تحت الضغط الشعبى، كانت تعد هزيمة له وغلبة لمنافسه سعد زغلول، بينما اذا استقال فى حالة فشل المفاوضات فإن هذه الاستقالة سوف تدحض ما يرمى به من التساهل والضعف والاعتدال(4).

الا أن هجوم سعد زغلول وصحف الوفد على عدلى باشا وزملائه قد أفقدهم تأييد البلاد، كذا فإن ما حدث من اضطرابات فى القاهرة ومذابح فى الاسكندرية، كان يعد نذير فشل للمفاوضات قبل أن تبدأ(5).

أضف إلى ذلك فإن ثمة خطأ فادحا قد وقع فيه عدلى باقدامه على المفاوضات دون محاولته رأب الصدع الحادث مع سعد زغلول وزملائه، اذ سرعان ما أنتقل الخلاف إلى لندن ذات وراح مندوبو الوفد هناك يعربون عن عدم ثقة الأمة فى عدلى، وأن بريطانيا بدورها قد راهنت على جواد خاسر،

---

(1) احمد شفيق: المصدر السابق: ص ٨١

(2) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ١٢٢

(3) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٨

(4) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق: ص ٣٣٥.

(5) عباس العقاد: المصدر السابق: ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ١٢٥.

وذلك من شأنه أن يضعف قوة المفاوض المصرى، الأمر الذى انعكس على المفاوضات ذاتها، رغم أن الحكمة كانت تقتضى من عدلى أن يحترم الارادة الشعبية ويتخلى عن الحكم حتى لا تنحرف الحركة الوطنية عن العدو الأصلى وهى بريطانيا وتنزلق إلى صراعات داخلية(١).

فى تلك الظروف السيئة سافر عدلى فى شهر يوليو ١٩٢١ على رأس الوفد الرسمى للتفاوض. وكان أن قدمت انجلترا من جانبها مشروعا فى ١٠ نوفمبر طلب أن تدور المفاوضات على أساسه وزعموا أنه ينطوى على كثير من السخاء والتساهل، وذلك ما لم يكن يراه عدلى يكون والوفد المفاوض، ومن ثم سعى من جانبه لاقناع الانجليز، وأبلغهم أنه ليس فى الامكان حمل الشعب المصرى على قبول مشروعهم الذى أصرت فيه بريطانيا على ضرورة بقاء الاحتلال العسكرى فى البلاد دون تحديد لزمان أو مكان ووضع شئون مصر الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى وجعل شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والجيش فى يدها بطريقة مباشرة فضلا عن فصل السودان عن مصر. ومن ثم كان مشروع كيرزون أسوأ من مشروع ملنر وأكثر قيودا، وكان رد عدلى على المشروع ايذانا بقطع المفاوضات(٢). الا أن هذا لم يكن يعنى نهاية مشروع كيرزون الذى بنيت نصوصه على التفسير الانجليزى العملى للتحفظات المشهورة التى ستعلنها بريطانيا فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢(٣).

والواقع أن فكرة التصريح قد راودت عدلى أثناء المراحل الأخيرة من مفاوضاته مع كيرزون فقد كان يرى أن لبريطانيا أن تنفذ الأحكام التى اعترف بها مشروع كيرزون للمصريين إلى أن يتم الاتفاق على المسائل موضع الخلاف بين الطرفين، بمعنى آخر أن تصدر بريطانيا بيانا تعترف فيه للمصريين بما هى مستعدة للاعتراف به فى مشروع كيرزون، أى الغاء الحماية واعلان استقلال مصر على أن تبقى المسائل الأخرى التى اختلف

---

(١) أحمد بيلى: عدلى باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر: ص ٢١١ ـ ٢١٢، عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٥، عبد العظيم رمضان، المصدر السابق ٣٣٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٨ ـ ٢٠، أمين سعيد: تاريخ مصر السياسى: ص ١٩١ ـ ١٩٣.

(٣) محمد شفيق غربال: المصدر السابق: ص ١٠١.

عليها الفريقان - وهى لب القضية المصرية - لمفاوضات تالية بوصفها تحفظات تناقشها الدولتان فيما بعد(١). ولقد ألقى عدلى بهذه الفكرة إلى لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات، الا أنه لم يتلق ردا محددا من وزير الخارجية البريطانية يفيد قبولها(٢). وكأثر لاخفاق المفاوضات أرسلت بريطانيا تبليغا إلى السلطان فؤاد فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ أوضحت فيه أنها لن تنفذ مقترحاتها فى المشروع بدون رضاء الأمة المصرية، وأنها سوف تزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة، فضلا عن استعدادها لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاورة مصر لالغاء الامتيازات الأجنبية وأن تتولى الحكومة المصرية الإشراف على الأحكام العرفية بدلا من القائد العام للقوات البريطانية، كذلك أوضح التبليغ تمسك بريطانيا بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة وهى بقاء الجنود البريطانيين فى مصر واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتى المالية والحقانية، وأغفل الاشارة إلى السودان ودعا الأمة المصرية إلى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية، فيما يتعارض مع هذه الحقائق، ثم عمدت بريطانيا إلى اذاعة الوثائق الثلاث: مشروع كيرزون ورد عدلى عليه والتبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر للسلطان(٣).

ويعزو البعض هذا التصرف من جانب بريطانيا بإذاعة وثائق المفاوضات، رغم منافاتها للعرف والتقليد الديبلوماسى، قبل وصول عدلى إلى أن الحكومة البريطانية قد خاب أملها فيه وأدركت خطأها فى الاقدام على مفاوضته مع فشله فى كسب الجماهير وتأييدها(٤).

ويبدو للوهلة الأولى أن ثمة تناقضات واضحة فى سياسة بريطانيا، فهى فى الوقت الذى تعلن فيه أن علاقة الحماية على مصر غير مرضية وتطلب الدخول فى مفاوضات معها كما جاء فى تبليغ ٢٦ فبراير، وتبدأ المفاوضات

---

(١) مؤسسة الأهرام: المصدر السابق: ص ٥٠٣.
(٢) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ١٢٨.
(٣) مؤسسة الأهرام: المصدر السابق: ص ٥٠٤.
عباس العقد: المصدر السابق: ص ٣٧٦.
عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٢٤ - ٢٧.
(٤) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية: ٣٤٠.

بالفعل الا أنها تصل إلى طريق مسدود، فما كان منها إلا أن عاودت تهديدها في تبليغ ٣ ديسمبر ١٩٢١، والذى استهدفت منه اساسا تأكيد سيادتها على مصر، الا أن ذلك التخبط يرجع - في تقديرى - إلى أن بريطانيا قد عقدت الآمال على الوصول إلى تسوية - ولو مؤقتة - مع العناصر المعتدلة تفتح الطريق إلى التفاوض الموسع بعد ذلك، وازاء فشلها في ذلك راحت تصدر تبليغ ٣ ديسمبر يحمل وعدا ووعيدا للقوى الوطنية اذا ما طالبت بتحقيق الأماني الوطنية.

أما عدلي يكن فقد عاد إلى القاهرة بعد قطعه للمفاوضات وقدم استقالته للسلطان في ٨ ديسمبر. ومن ناحية أخرى قرر سعد زغلول ضرورة مواصلة الجهاد بالدعوة إلى اجتماع عام في ٢٣ ديسمبر «للنظر في الأحوال العامة»، ووجد اللنبي في ذلك فرصة سانحة للتخلص من سعد الذى رفض بدوره الانذار الذى وجهه اليه الجنرال كلايتون مستشار وزارة الداخلية في ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ بحظر هذا الاجتماع، وازاء رفض سعد للانذار فما كان اللنبي الا أن أصدر الأمر باعتقاله وعدد من قيادات الوفد البارزة ونفيهم إلى جزر سيشيل وكان لذلك صدى واسع وعميق تمثل في المظاهرات التي اندلعت في القاهرة وبعض الأقاليم الأخرى(١).

ويرى البعض أن نفي سعد هذا انما كان راجعا إلى ادراك اللنبي وكثير من المصريين الى أن عدلي لن يستطيع التفاوض بأى درجة من درجات النجاح لأن انجلترا لم تكن على استعداد لأن تمنح مصر استقلالا كاملا، ولكنه - أى اللنبي - كان يعتقد أن من واجب حكومته أن تقوم بأية حركة تعبر عن حسن نواياها وتشجع مصريين أخرين على التعاون مع السلطات البريطانية ومن هنا سوغ لنفسه نفي سعد(٢). وبدلا من أن يؤدى هذا النفي إلى تصدع الوفد، نجده قد عاد إلى وحدته الأولى وقرر المقاومة السلبية ومقاطعة كل ما هو بريطاني(٣).

---

(١) عبد الخالق لاشين: المصدر السابق: ص ٣٤١ - ٣٤٢،
عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق: ص ٢٨ وما بعدها.

(٢) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق: ص ٣١ وما بعدها.

(٣) عفاف لطفي السيد: تجربة مصر الليبرالية: ص ٩٩.
Youssef, Amine, Independent Egypt: p. 90

وينبغى الاشارة إلى أن النتائج قد جاءت متفقة وصالح سياسة القصر فذلك الفشل الذى أصاب المفاوضات كان يعنى بصورة أخرى أن باب الصراع بين القوى الوطنية والإنجليزية ما زال مفتوحا، وأن قضية العلاقات بين البلدين لم يتم حسمها بعد، ثم ان استقالة عدلى ونفى سعد كان من شأنه أن يؤثر حتما عى فعالية الحركة الوطنية فى مواجهة أى من القصر أو الانجليز، وبعبارة أخرى فأن استمرار الصراع قائما بين قوى الاحتلال والقوى الوطنية كان يعنى بشكل أخر تأجيل المواجهة بين الأخيرة والقصر ريثما تتاح له فرصة استكمال قوته.

ظلت البلاد اثر استقالة عدلى لمدة شهرين بلا وزارة، وكانت قضية تأليف الوزارة تدور فى حلقة مفرغة فالسلطات البريطانية خاصة بعد نفى سعد تحتاج إلى وزارة مشكلة من عناصر قوية من المعتدلين ذات علاقات طيبة بطرفى السلطة فى مصر وهما القصر والحماية، وكانت العناصرالقوية المعتدلة بدورها قد أحجمت عن الاشتراك فى العمل الوزارى قبل تحقيق بعض المطالب الوطنية والحصول على تنازلات من بريطانيا تهيئ فرصة انسب لتولى هذه العناصر الحكم، وتلك أمور لم تكن غائبة عن تقديرات السياسة البريطانية. ومن ناحية أخرى فقد كان اللنبى مدركا لخطورة بقاء تلك الأوضاع معلقة ومن ثم شرع فى التحرك، فيرسل إلى كيرزون برقية تلغرافية فى ٦ ديسمبر ١٩٢١ - وهو يوم وصول عدلى إلى مصر - قال فيها «لقد سأل عدلى باشا فى حديثه الأخير معك لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رفض ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينبغى امكان أجراء مثل هذه الخطوة... إنى أقدر أن العمل الذى أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى انهاء الحماية بتصريح من جانب واحد وتذكرون أنه أقترحت خطوة كهذه فى وقت من الأوقات ولا أدرى لماذا تخطى؟ أن الحجة الرئيسية التى يدلى بها للأصرار على لفظ الحماية تكمن قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية وبغض النظر عن هذه الحجة فإن اللفظ مدلوله ضئيل ويضاف إلى

ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون في بغضها إلى أقصى مدى[1].
وأضاف اللنبى بأن تصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة إعلان مبدأ «مونرو بريطاني» على مصر، وبمقتضى هذا التصريح لاتستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى استخدامه لنحدد علاقتنا مع مصر[2].

يتضح من ذلك أن تلك البرقية التى أرسلها اللنبى إلى حكومته وما تضمنته من اقتراح باصدار تصريح من جانب واحد، أنها لم تكن نتيجة لمشاورات قد جرت بينه وبين ثروت وعدلى وصدقى كما ذهب الأخير فى مذكراته[3]. والدليل على ذلك أن تاريخ ارسال البرقية يوافق يوم وصول وفد المفاوضات الى مصر والذى كان صدقى أحد أعضائه ومن ثم لم يكن هناك ثمة وقت متيسر لاجراء مثل تلك المفاوضات بين اللنبى وفريق المعتدلين. لايمكن أن تعزى تلك البرقية إلى مفاوضات جرت بين اللنبى وثروت كما ذهب هيكل فى مذكراته[4]. وذلك أن ثروت لم يكن ليتفاوض باسمه أو باسم عدلى قبل أن يقدم الأخير استقالته، وعندى أن اللنبى كان على علم بفحوى الاتصالات التى دارت بين كيرزون وعدلى وأن الأخير عندما ألقى بفكرة التصريح إلى كيرزون، قد وجدت فكرته هذه قبولا وتحبيذا من اللنبى الذى أرسل إلى وزير خارجيته يقترح انفاذها.

القصر ووزارة ثروت الأولي:

جرى ترشيح عبد الخالق ثروت من قبل المندوب السامى لتأليف الوزارة الجديدة خلفا للوزارة العدلية المستقيلة. وكانت العلاقة قد تحسنت بين ثروت والسلطان من جهة أخرى وذلك بسبب استجابة ثروت للكثير من رغبات فؤاد عندما اضطلع بأعمال رئيس الوزراء فى غياب عدلى باشا فى لندن للمفاوضات.

ولقد ترتب على المفاوضات التى دارت بين ثروت واللنبى والسلطان أن، **وضع الأول شروطا جعلها أساسا لقبوله الوزارة وهى:**

(١) الكتاب الأبيض الانجليزى: القضية المصرية: وثيقة ٤، ص ٧ ـ ٩.
(٢) المصدر السابق: ص ١٠.
(٣) اسماعيل صدقى: مذكراتى: ص ٢٥، راجع كذلك، عبد العظيم رمضان: المصدر السابق: ص ٣٥١.
(٤) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ١٢٨.

أولا: عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به.

ثانيا: تصريح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء.

ثالثا: اعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل.

رابعا: انشاء برلمان من هيئتين «مجلس نواب ومجلس شيوخ» تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه.

خامسا: اطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة.

سادسا: لايكون للمستشارين فى الوزارات الا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء.

سابعا: حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فانهما يظلان إلى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة.

ثامنا: استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة منن الآن، وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية).

تاسعا: رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الأمة فى سحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك الافراج عن المعتقلين واعادة المبعدين.

عاشرا: الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان، مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فى ما لا يتنافى مع استقلال البلاد ومن الضمانات لانكلترا أو الأجانب، ولحل مسألة السودان بشرط الا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كيرزون ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة ممثلة فى برلمانها.

حادى عشر: يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية.[1] ومن ثم اتضح حرص ثروت على انتهاز الفرصة للحصول على موافقة انجلترا والسلطان بمقتضى وثيقة رسمية على اقامة الحياة النيابية السياسية بارجاع مسئولية الحكومة إلى البرلمان وليس إلى

---

(١) أحمد شفيق: المصدر السابق ص ٧١٢ ـ ٧١٤.

السلطان لوضع حد لاستبداده، وهو أحد الأهداف التى كانت تسعى إليها طبقة الاقطاعين للمشاركة فى شئون الحكم، ونظرا لأن فؤاد كان يريد أن يحل الازمة بأى ثمن فقد وافق على شروط ثروت وطلب منه أن يعرض الأمر على اللنبى فتوجه إليه فى ١١ ديسمبر ١٩٢١ وعرض عليه برنامجه وصرح له بأنه على استعداد لتولى على أساسه(١)، ويبدو أن اللنبى كان موافقا على شروط ثروت التى تقدم بها والا ما سمح بنشرها، بل يمكن القول بأن صياغتها قد تمت بالاتفاق بينه وبين كل من عدلى وثروت ولقد سعى بعد ذلك لإقناع حكومته والضغط عليها، مما تمخض عنه أخيرا نجاحه فى انتزاع ما عرف بتصريح ٢٨ فبراير من لندن(٢).

بيد أن تلك الشروط لم تكن لتحظى بالقبول فى دوائر القصر، الذى كان خضوعه لها للخروج من الأزمة الوزارية وحسب، ذلك أن ما أتى به ثروت من شروط تضمنت ادخال دستور للبلاد تكون الحكومة مسئولة بمقتضاه أمام البرلمان يعنى زوال كل سلطة للقصر على الحكومة وزوال تبعيتها له، كان يتعارض تماما وسياسة فؤاد، ومن ناحية أخرى أرسل اللنبى إلى حكومته فى ١٢ يناير يقترح السماح له بتوجيه مذكرة إلى السلطان يرمى فيها إلى ازالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالتبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر ١٩٢١، وإلى أن ما تطلبه بريطانيا من ضمانات ليس مقصودا به ابقاء الحماية فعلا أو حكما وأن بريطانيا ترغب فى أن تترك لمصر ادارة شئونها، وأن وجود المستشارين البريطانيين انما بغرض استبقاء الاتصال اللازم لحماية المصالح الأجنبية وحسب، وأن الحكومة البريطانية لن تفرض على المصريين تأييد معاهدة ما، وهى فى الوقت نفسه على استعداد لأن تلغى الحماية وتعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة دون انتظار لعقد المعاهدة ويمكن انشاء برلمان مصرى تسأل الوزارة أمامه فضلا عن الغاء الأحكام العرفية فور صدور قانون التضمينات (٢م)، وعند قيام الحالة الجديدة يمكن للحكومتين عقد اتفاق حول

---

(١) احمد فؤاد على مصطفى: العلاقات المصرية ـ الانجليزية وأثرها على تطور الحركة الوطنية فى مصر، ص : ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٢) شفيق غربال: المصدر السابق: ص ١٠٩.

(٢م) قانون التضمينات: صدر فى ٥ يوليه ١٩٢٣ ويقضى باجازة جميع الاجراءات التى قامت بها=

مسائل أربعة هى تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية والدفاع عن مصر ضد أى تدخل أجنبى وحماية المصالح الأجنبية والأقليات وأخيرا السودان، وانتهى فى برقيته بقوله «أن الأمر لابد أن ينتهى إلى ضم بلاد عنيفة العداء لنا واما التسليم التام من جانبنا»(١).

فى الوقت ذاته لم تكن بريطانيا مستعدة لضم مصر إلى حظيرة الإمبراطورية، ولا هى على استعداد للتسليم بادعاءاتها أو مطالبها ومن ثم رفضت مقترحات اللنبى، الذى راح من جانبه يعرض استقالته على حكومته، وازاء تشدده تم استدعاؤه للتشاور معه، وغادر مصر بالفعل ومعه إثنين من مستشاريه هما السير جلبرت كلايتون مستشار وزارة الداخلية والمستر ايموس مستشار الحقانية. وكان اللنبى يحمل فى حقيبته وثيقتين الأولى بها الشروط التى تقدم بها ثروت ليتولى الوزارة والثانية استقالته من منصبه إذا لم يجب إلى ما أشترطه ثروت وكان يؤيده هو فيه(٢). ولقد وجد اللنبى فى تأييد الصحافة البريطانية عونا له فى خلافه مع حكومته، حيث طالبت الصحف الحكومية البريطانية أن تثق فى اللنبى ودعت الحكومة فى الوقت نفسه إلى عدم التشدد فى طلب الضمانات وراحت تنذرها بالعواقب الوخيمة التى تتهدد السياسة البريطانية فى مصر(٣).

أعلان تصريح ٢٨ فبراير ومضمونه:

أجرى اللنبى مباحثاته مع حكومته فور وصوله، وتمخض ذلك عن موافقة رئيس الوزراد لورد لويد على المشروع الذى قدمه اللورد اللنبى فى ١٢ يناير بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه جعل البرلمان شركة بين الملك وشعبه ولم يكن ذلك فى أصل المشروع وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية فى

=السلطات العسكرية البريطانية فى مصر منذ اعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر ١٩١٤ من اجراءات ادارية أو قضائية أو تشريعية، كما حرم على المصريين الرجوع بتعويض الأضرار التى أصابتهم تحت الحكم العرفى، عن الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(١) مؤسسة الأهرام : المصدر السابق: ص ٥١٢

طارق البشرى: سعد زغلول يفاوض الاستعمار: ص ٥٦.

(٢) احمد شفيق: المصدر السابق: ص ٧٣٢ ـ ٧٣٣.

(٣) المصدر السابق: ص ٧٣٧، ٧٤٢

احتضان العرش وبسبب الرغبة فى ايجاد قوة توازن قوة البرلمان بمعنى آخر فإن ما تنازلت عنه بريطانيا كان لحساب القصر وليس لحساب الشعب[1].

عاد اللنبى إلى مصر يحمل وثيقتين الأولى تحمل عنوان «تصريح لمصر» وجاء فيها بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للأمبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر مستقلة ذات سيادة.

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون التضمنيات «أقرار الأجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية» نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤.

٣ - إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك والحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر.

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

(جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

(د) السودان.

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن. أما الوثيقة الثانية فكانت مذكرة تفسيرية إلى السلطان تتضح أهميتها أساسا فى أنها قد أظهرت بوضوح التحول الظاهرى فى مرامى السياسة البريطانية - ودون اغراق فى التفاصيل - نجد أن هذه المذكرة قد استهدفت بادئ ذى بدء ازالة سوء التفاهم الناجم عن تبليغ ٣ ديسمبر وتبديد الشكوك التى أحاطت بنوايا بريطانيا نحو «الأمانى المصرية» أو الانتفاع بمركزها الخاص بغية استبقاء نظام سياسى وادارى يقيد الحرية فى البلاد.

---

(١) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق: ص ٣٥٩، نفس المؤلف: دراسات فى تاريخ مصر المعاصر (١٩٨٠) ص ٢٢٤.

وراحت تبرر مسلكها فى التدابير الاستثنائية وما تمخض عنها من اعتقال سعد وصحبه وأن ذلك انما كان لوضع حد «لتهييج ضار»، وأشارت المذكرة إلى اعادة حق مصر فى التمثيل السياسى والقنصلى فى الخارج. وانتهت المذكرة بأن جعلت ايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى مصر رهنا بتنفيذ قانون التضمينات طبقا للبند الثانى من التصريح(١).

ومن ناحية أخرى كان اللورد لويد رئيس وزراد بريطانيا قد أرسل فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ برقية إلى الحاكم العام لكندا وحكومات استراليا ونيوزلندا واتحاد جنوب أفريقيا وأرفق بها وثيقة قرر فيها أن جوهر تصريح ٢٨ فبراير لايتضمن تغييرا فى الحالة الراهنة لمراكز الدول الأخرى فى مصر(٢). وهذا بدوره يكشف عن النوايا الحقيقية لبريطانيا بازاء اعطاء التصريح التفسير العملى فيما يتصل بوضع مصر وعلاقاتها مع الدول الأخرى.

اما عن الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمقتضى هذا التصريح، فهو فى التحليل الأخير استقلال قانونى شكلى، ذلك أن وجود القوات الانجليزية فى مصر والتحفظات الأربعة الواردة فيه لحين اتفاق آخر أعطى الانجليز ثقلا حقيقيا فى أمور مصر الداخلية ولم يؤد تصريح ٢٨ فبراير إلى تغيير كبير من حيث سلطة اتخاذ القرار السياسى داخليا أو خارجيا، ففى الداخل استمر الوجود العسكرى والسياسى الانجليزى يلعب دوره فى الحياة المصرية، وخارجيا لم تعتبر مصر نفسها دولة مستقلة كاملة الاستقلال لذلك لم تنضم لعضوية عصبة الأمم، وسجل التدخل الانجليزى حافل وذلك بالتدخل فى عملية وضع الدستور والاعتراض على بعض مواده(٣).

ومن ثم فإن هذا التصريح مع اعترافه الرسمى بالاستقلال فإنه يحمل فى ثناياه كذلك الاعتراف الضمنى بأن مشيئة مصر لاتزال ناقصة وأنه لايزال خاليا من الطابع الذى يقرر ارادتها، والأخذ بمقولة أن هذه التحفظات الواردة فى التصريح سوف تكون محلا للتفاوض بين البلدين على أمل الوصول بشأنها إلى اتفاق لا ينفى بحال أن آثار الحماية لا زالت باقية وقد يتم الاتفاق

(١) الكتاب الأبيض الانجليزى (القضية المصرية) ترجمة عبد القادر المازنى: ص ٤٦ ـ ٥١.
(٢) المصدر السابق: ص ٥١ ـ ٥٣.
(٣) على الدين هلال: السياسة والحكم فى مصر: ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

عليها وقد لا يتم(١). وينهض دليلا على نوايا بريطانيا أن ما استبقته لنفسها من تحفظات وأرجأت المناقشة فيها إلى مفاوضات مقبلة، قد ظلت - أى هذه التحفظات - بمثابة العقبة التى استحال معها الوصول إلى اتفاق وبخاصة مسألة السودان، وذلك فى جميع أدوار المفاوضات التى جرت بعد ذلك وحتى عقد معاهدة ١٩٣٦، الأمر الذى يظهر معه اصرار بريطانيا فى ألا يمس التصريح وضعها المتميز فى البلاد بشكل جوهرى. ولقد كانت بريطانيا تشتط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المعلقة بغية ألا تصل من المفاوضة إلى ما يرضى المصريين وراحت تشغلهم بعد ذلك بمشكلات داخلية جديدةحول الانتخابات أو حول الدستور، ولكنها فى الوقت نفسه تدرك أن التصريح أنما صدر من طرف واحد، وأنه لكى تتحقق فاعليته وجب عليها أن تحصل على موافقة المصريين على الوضع الخاصة الذى ادعته لنفسها فى البلاد دون أن تخرج عن الخطوط العامة لسياستها(٢).

ومن ناحية أخرى يعترف اللورد لويد بأن التصريح لم يكن يعنى لمصر استقلالا بمغناه الدستورى(٢). بل أن بريطانيا كانت تأمل من وراء اصدار التصريح ليس أكثر من أن تقوم حكومة مصرية لصياغة دستور جديد تنتخب بمقتضاه حكومة مسئولة أمام برلمان منتخب يمكنها أن تتفاوض على التحفظات الأربعة والمسائل المعلقة(٤).

ويرى البعض أن مشتملات التصريح لايتعين النظر اليها فى وضعها الساكن، ولا يكفى تقييمه بالنظرة القانونية وحدها التى تزن والممنوع والممنوح وقيود الاستقلال واطلاقات التحفظات، بل أنه يتعين النظر إلى مشتملات التصريح فى سياقها السياسى وفى اطار الصراعات السياسية الذى أنتجته القوى السياسية التى تحيط به فى التطبيق والتى تكسبه عملا مضمونه الفعلى، وأن التصريح لا يعد باليقين حاسما لصراع قائم ولايفيد اقرار نتائج ثابتة له، هو بهذا المفاد تتحدد نتائجه لا وفقا لمعانى عباراته ولكن

---

(١) احمد شفيق: حوليات مصر السياسية: التمهيد ج ٣ : ص ١٣ -١٤، عباس حافظ: مصطفى النحاس او الزعامة والزعيم: ص ٣٤٩.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسى: ص ١٣٤.

(٣) Lloyd, Lord, Dgypt Since Cromer, V.II: p. 160.

(٤) Vatikiotis, P.J. The Modern History of Egypt: p. 260.

وفقا للعمليات السياسية التى تجرى بعده وفى ظله وأن مصر بمقتضى هذا التصريح قد استردت استقلالها السياسى - أيا كانت التحفظات عليه - دون أن تدفع ثمنا سياسيا يقيد الحركة مستقبلا لاتمام هذا الاستقلال، وأن هذا التصريح جاء نتاجا لثورة ١٩١٩(١).

وهذا الرأى - فى تقديرى - لايخلو من أوجه كثيرة للنقد، اذ لا يمكن تحليل أبعاد التصريح دون أن تسبر أغوار تحفظاته الأربعة، ليس لأنها تشكل حجر الزاوية فى التصريح ذاته فحسب، بل لأنها جاءت فى جوهرها تنفى واقع الاستقلال تماما، من ذلك فان تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر كان يقتضى استمرار بقاء قوات الاحتلال البريطانى فى مصر كذلك فإن ما أعطته انجلترا لنفسها من حق الدفاع عن مصر ضد كل تدخل أجنبى كان يعنى بقاء الجيش المصرى ضعيفا عديم التأثير، فى الوقت الذى يعتبر فيه الجيش مظهرا أساسيا لقوة البلاد وسيادتها الحقيقية، ثم ما كان من دعوى حماية الأقليات والمصالح الأجنبية فى مصر، ما اتخذته انجلترا مسوغا للتدخل فى شئون البلاد الداخلية وتوجيهها بما يتوائم ويتفق مع مصالحها، وتلك امور من شأنها أن تفرغ الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمقتضى التصريح من أى مضمون حقيقى.

وتبقى أخيرا مشكلة السودان الذى أرادت انجلترا أن تستأثر بحكمه وتستخلصه لنفسها لتحول بين وحدة شعبى وادى النيل. وحتى اذا نظرنا إلى التصريح لتقييمه من خلال العمليات السياسية التى جرت بعده وفى ظله لوجدنا أن بريطانيا انتحلت لنفسها بمقتضاه كل حق للتدخل فى شئون مصر الداخلية حتى ما اتصل منها بشئون التشريع، وفى الخارج راحت تؤكد استمرار سيادتها على مصر فيقوم اللورد لويد رئيس وزراء بريطانيا بابلاغ الدول الأجنبية بأن «بريطانيا تحافظ على العلاقات الخاصة التى تربطها بمصر، وأنها سوف تعتبر أى محاولة للتدخل فى شئون مصر من جانب أى دولة أخرى عملا غير ودى(٢)، ومن ثم ظهر حرص بريطانيا على تأكيد

---

(١) طارق البشرى: المصدر السابق: ص ٦٢ - ٦٤.

(٢) أحمد شفيق: المصدر السابق: ص ٤.

ولايتها على مصر والتمسك بالتحفظات الواردة بالتصريح يتأيد ذلك أيضا بما صرح به رئيس وزرائها - فيما بعد - في يولية ١٩٢٧ بأنه «لاتوجد حكومة انجليزية بأمكانها أن تتجاهل هذه التحفظات لأنها ضرورية بالنسبة لوجود الامبراطورية البريطانية مما يجعل كل حكومة انجليزية في المستقبل، كما هو الحال في الماضي، مضطرة إلى التمسك بها، أيا كان نوع هذه الحكومة»(١).

والأمر الذي لامراء فيه أن المناخ السياسي العام الذي واكب اصدار التصريح لم يكن قط مناسبا، من ذلك أن القبض على سعد زغلول ونفيه وزملاءه خارج البلاد كان اجراء في حد ذاته كافيا لدحر أي مشروع وحرمانه من تأييد بعض فئات الرأي العام التي تميل إلى الاعتدال مهما كان هذا المشروع متفقا مع الأماني الوطنية أو حتى قريبا منها. بل أن هذا النفي قد جعل التصريح يبدو وكأنه نتاج لتآمر الحزب المعتدل وعلى راسه عدلي من ناحية وبريطانيا من ناحية أخرى. ثم ما كان من تصريحات رئيس وزراء بريطانيا وهي بصدد اصدار التصريح، إلى الدول الأجنبية، الأمر الذي يعني أن بريطانيا لم تكن جادة فيما انتوت الاقدام عليه من منح مصر استقلالها بمقتضى التصريح والذي أوضح بجلاء للمصريين أن التصريح لم يكن سوى مناورة سياسية من جانب بريطانيا تحمل في ظاهرها ايحاء بأن ثمة تغييرات جوهرية سوف تطرأ على القضية الوطنية تتحلل مصر بموجبها من مظاهر التبعية لبريطانيا وترقى بها إلى مصاف الأمم المستقلة.

وينبغي الإشارة إلى أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد حكم العلاقات المصرية - البريطانية طوال الأربعة عشر عاما التالية وحتى ابرام معاهدة ١٩٣٦، وليس من قبيل المبالغة القول بأن السياسة المصرية طوال تلك الفترة قد تحدد مسارها بقيود التصريح وتحفظاته. ورغم ذلك فيمكننا القول بأن ثمة تغييرات قد طرأت على الأوضاع السياسية في الداخل وخاصة فيما يتصل بالقصر، من ذلك أن فؤادا أصبح حاكما لدولة مستقلة - ولو من الناحية النظرية - وراح يدعم قوته ويترسم الخطى نحو الحكم المطلق، وبات في مقدوره أن يقول لشعبه أن نجاح المفاوضات في النهاية راجع لشخصه وتأثيره

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق: ص ١٨٩ - ١٩٠.

وأن الوصول إلى تصريح ٢٨ فبراير يعود إلى حسن التفاهم بينه وبين اللنبى الذى هيأ السبيل لهذا النجاح ولولا ذلك لفشلت كل وسيلة أخرى(١). ورأى القصر أن ما تنازلت عنه بريطانيا بموجب هذا التصريح من مظاهر السيادة أو جوهرها يجب أن يتم لحسابه، والاستقلال بهذا المعنى كان فكا لاسار الملك من الوصاية الانجليزية ليصبح مطلق الحرية فى التصرف فى الشئون المصرية(٢).

أما عن القوى الوطنية فلقد جاء التصريح ليؤرخ بداية لانقسامها الحقيقى وتصدعها، وتمثل ذلك فى الانسلاخات التى حدثت فى القيادة الوفدية نتيجة لموقف سعد زغلول من المعتدلين أمثال عدلى وثروت، الأمر الذى كان من شأنه بطبيعة الحال التأثير على فعالية الحركة الوطنية فى ممارسة دورها النضالى، وكان الثمن باهظا فالحركة الوطنية قد استهدفت أساسا الحصول على استقلال البلاد التام، أما وقد صدر تصريح ٢٨ فبراير، عندئذ اختلفت أبعاد الرؤية الحقيقية للاستقلال - رغم وضوحها - لدى العناصر الوطنية فجناح منها ويمثله المعتدلون كان يعد التصريح مكسبا للبلاد بما يحققه من استقلال، رغم أن هذا الفريق لم يكن لينكر أن الاستقلال الذى جاء به التصريح كان محض استقلال ناقص(٣). والجناح الاخر ويتزعمه الوفد كان يعد التصريح «نكبة وطنية للبلاد»، وغدا البون شاسعا بين فريق المعتدلين وعلى رأسهم ثروت وعدلى وبين فريق سعد زغلول الأمر الذى اضر بقضية البلاد أكثر مما أفادها. وفى تقديرنا فإن ظهور التكتلات السياسية فى مرحلة ما بعد التصريح لم يكن سوى أثر من آثار تفتت قيادة الحركة الوطنية وانقسامها فيما بينها على التصريح.

أما عن الجانب البريطانى، فلقد ظهرت بوادر فشل سياسته فى مصر بعد أن انتهت المفاوضات مع فريق المعتدلين دون الوصول إلى صياغة محددة لاقرار العلاقات بين مصر وبريطانيا واضفاء الشرعية على الوجود البريطانى فى مصر، ثم ما كان من استقالة عدلى وبقاء البلاد بلا وزارة - كما مر بنا - بسبب احجام العناصر المعتدلة عن تشكيلها لكيلا توصم بالخيانة مما دفع

(١) اقبال على شاه: فؤاد الأول: ص ١٢٧.

(٢) يونان لبيب: المصدر السابق: ص ٢٤١.

(٣) محمد شفيق غبريال : المصدر السابق : ص ١١٢ - ١١٣.

الجانب البريطانى إلى اتخاذ الخطوات التى أدت إلى اصدار تصريح ٢٨ فبراير لكى يمهد السبيل أمام الوزارة التى سوف تضطلع بالحكم حتى تبدو وكأنها قد جاءت بالاستقلال مما يعزز موقفها. من جهة أخرى لم تكن بريطانيا لتقدم أية تنازلات فى مقابل ذلك، فأصدرت تصريحيا من جانب واحد يحمل معانى متناقضة ومضمونا مبهماًعلى نحو لم يتحدد به نهج ثابت للسياسة البريطانية، وظلت سيادة مصر مصادرة بمقتضى تحفظاته. كل ما هنالك أن التصريح قد استبدل لفظ «الحماية» بنظام آخر يؤكد لبريطانيا مركزها الاستثنائى الذى تدعيه لنفسها فضلا عن تدخلها فى شئون البلاد الداخلية والخارجية(١).

بل أن هذه التحفظات قد فتحت عهدا لأزمات متصلة فى مجال السياسة الداخلية فى مصر، فيجد المندوب السامى نفسه - بعد عام ونصف من التصريح - مضطرا إلى التدخل فى العديد من المسائل الداخليةواستمرت الادارة البريطانية تمارس نشاطها بصورة مباشرة»(٢).

هذا التناقض الواضح فى التصريح قد جعل الصحف البريطانية ذاتها لاتخلو من نقد له واظهار ما بجوانبه من غموض وذلك ما عبرت عنه احداها فقالت «أى خيال غريب لا يستولى على المفكر الحر الشريف الذى يجهد نفسه فى فهم تلك المهارة السياسية التى تقضى بأن تكون مصر من جهة دولة مستقلة ذات سيادة ولكنها من جهة أخرى يقيم فيها جيش احتلال بريطانى، وأن مصر أصبحت غير مظللة بظل الحماية، على أن تظل بريطانيا العظمى تحميها دائما من اعتداء سواها(٣).

وعلى الرغم من تعدد مثالب التصريح الا أنه قد قرر حق البلاد فى الحياة النيابية والحكم الدستورى، وذلك كل ما ينتفع به(٤). الا أن نتيجة بالغة الأهمية قد تمخضت عن تصريح ٢٨ فبراير، وهى أن الصراع الوطنى صار من أهم وجوهه صراعا داخليا بين الوفد من ناحية وهو على رأس القوى

(١) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر: ص ٣٦٢ وما بعدها.
(٢) Lloyd, Lord: op. cit., p. 97.
(٣) احمد شفيق: المصدر السابق: ص ١١٩ نقلا عن جريدة «المورنن بوست».
(٤) أنظر عفاف لطفى السيد: المصدر السابق ص ١٠٢.

الوطنية وبين خصومه من القوى الرجعية وهم الملك والأحرار الدستوريون ـ الذى قام حزبا ـ من ناحية أخرى، فأضحت قضية الاستقلال لصيقة بقضية الدستور وانحصر محور الصراع القائم فى أن أيا من الفريقين يتولى السلطة، وذلك يتوقف بطبيعة الحال على إعمال التصريح وهل يكون اعماله مقدمة لاتمام الاستقلال الفعلى للبلاد، أم يكون محض مناورة تستمر بها السيطرة البريطانية الفعلية على البلاد، وتتحقق بها مرامى سياسة بريطانيا وشرعية وجودها الاحتلالى.

التصريح كقاعدة لسياسة القصر:

جاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ليؤرخ انتقال العلاقة بين الانجليز والقصر، إلى مرحلة جديدة حاول فيها الأخير التخلص من الوصاية البريطانية ليصبح له القدح المعلى عمليا فى تصريف شئون البلاد وحكمها وذلك بعد أن وضع فى تقديراته أن ما تنازلت عنه بريطانيا من مقومات السيادة على مصر يجب أن يؤول اليه دون القوى الوطنية.

ولعل المعالجة التاريخية للظروف السياسية التى أحاطت بالقصر منذ تولى فؤاد الحكم وحتى مرحلة ما بعد التصريح توضح بجلاء تلك التأثيرات التى حملها التصريح على دور القصر كمؤسسة سياسية. فمن الثابت أن بريطانيا هى التى جاءت بالسلطان فؤاد إلى عرش مصر خلفا لأخيه السلطان حسين كامل. ولقد كانت شخصية فؤاد تختلف إلى حد كبير عن شخصية حسين كامل، فلقد تميز الأول بصلابة ارادة وحنكة سياسية افتقدهما الثانى كثيرا. ولقد ظهر أثر الحماية واضحا اذ جعلت الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش، وذلك عندما أرسل السير ريجنالد ونجت إلى السلطان فؤاد بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرض السامى»(١).

ولقد ظهرت استجابة السلطان فؤاد لقبوله العرش فى ظل الحماية واعترافه بها وذلك فى الكتاب الذى وجهه إلى حسين رشدى لتكليفه بتشكيل

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: ثورة ١٩١٩ ج١؛ ص ٣٤ ـ ٣٥.

الوزارة المصرية بأنه «قد تولى عرش السلطنة المصرية بالاتفاق مع الدولة الحامية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها»(١). وذلك بدوره يعطى الانطباع عن حالة التخاذل التى تردى فيها القصر ازاء ما انتحلته سلطات الاحتلال لنفسها من حقوق للتدخل فى ولاية العرش.

والواقع أنه على امتداد تلك الفترة منذ اعتلاء فؤاد عرش مصر وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير كان الوجود الاحتلالى هو المصدر الحقيقى لسلطة العرش، الأمر الذى لم يكن يتفق بحال مع أطماع فؤاد وآماله فى الحكم المطلق والتخلص من مظاهر السيادة البريطانية.

بيد أنه ينبغى الاشارة إلى المناخ السياسى السائد فى مرحلة ما قبل التصريح لم يكن بحال ليهيئ الظروف لقيام ديكتاتورية القصر أو يعزز جنوحه نحو الحكم المطلق، بل انه لم يكن هناك للقصر ثمة دور سياسى بارز، فلقد كان أهم ما يشغل الساحة آنذاك هو ذلك الصراع الناشب بين الانجليز القوى الوطنية، والذى بلغ ذروته ابان ثورة ١٩١٩.

كأثر لمخاوف فؤاد من أن يتهم بممالأة القوى الوطنية، راح يتراجع عن تأييدها ويغل يده عن الالتقاء بها خشية أن يستهدف عرشه لهجوم الانجليز ولما تتثبت دعائمه بعد. وذلك كان من شأنه أن يفتح الباب أمام مزيد من التأثير البريطانى على العرش، فلم تقنع بريطانيا بفرض فؤاد على عرش مصر بل راحت تؤصل لنفسها أسباب الوصاية عليه، من ذلك فقد قامت بابلاغ السلطان فؤاد قرارها فى نظام وراثة العرش فى ١٥ ابريل ١٩٢٠ م واعترفت بموجبه بالأمير فاروق للعهد. ولكى تقضى من ناحية أخرى على مزاعم الخديو عباس حلمى فى العرش(٢). ويرى الرافعى أن صدور نظام وراثة العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مظاهر الحماية، بل التبعية وكأن الحكومة البريطانية قد أرادت أن تسجل هذا المظهر فى وثيقة رسمية الأمر الذى لم يكن يشرف التاريخ القومى للبلاد(٣).

---

(١) فؤاد كرم: الوزارات والنظارات المصرية؛ ص ١٩٣.

(٢) Vatikiotis, p.J. op. cit., p. 267.

(٣) عبد الرحمن الرافعى؛ ثورة ١٩١٩ ج ٢؛ ص ١٠٢، نفس المؤلف؛ فى أعقاب الثورة المصرية ج ١؛ ص ٦١.

ومن ناحية أخرى كان الوهن قد أصاب العلاقة بين القصر والقوى الوطنية، بعد أن انحاز إلى معسكر الانجليز فى العداء لها، فعندما كلف ثروت باشا صدقى باشا لكى يخبر السلطان قبيل اعلان تصريح ٢٨ فبراير بأن اللورد اللنبى انتهى إلى اليأس فى مساعيه فى لندن وعندما قام صدقى بمقابلة السلطان فؤاد واخباره بذلك لم يجد ما يقوله إلا قوله «لعل الحكومة البريطانية استكثرت المطالب التى تطلبونها»(١). وذلك بطبيعة الحال اشارة إلى المطالب التى تقدم بها ثورت كما مر بنا وجعل قبوله الوزارة رهنا باجابتها.

إلا أنه بصدور تصريح ٢٨ فبراير وما أتاحه للبلاد من قيام نظام دستورى وحكم نيابى فضلا عن ظهور التكتلات السياسية الجديدة، الأمر الذى ساعد على تهيئة ظروف أكثر ملاءمة للقصر لكى يلعب دوره. فلقد أصبح الملك فؤاد يحكم دولة من الناحية النظرية مستقلة ذات سيادة بل اتجه إلى قوى الاحتلال يخطب ودها بعد أن اعترفت به حاكما على مصر المستقلة واطمأن إلى مكانته وذريته على عرش البلاد.

ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة قد جاء ليخدم قضية الصراع على السلطة بين القوى الوطنية وفؤاد لصالحه، فقد كان على يقين بعدم كفاءة جيشه وعدم قدرته التامة على الدفاع عن البلاد وقت الثورة فكانت تحدوه رغبة قوية فى وجود القوات البريطانية - ظاهريا - لتحرس مواصلات بريطانيا وفى الواقع لكى تشد أزره فى الصراع المرتقب على السلطة بينه وبين القوى الوطنية، أما السودان - أحد التحفظات الأربعة - فرغم أنه كان يعد مطلبا قوميا ملحا، الا أن اعتراض فؤاد عليه آنذاك كان من شأنه أن يثير غضب الجانب البريطانى عليه ومن ثم شاء أن يترك أمر المطالبة به للقوى الوطنية بدلا من التورط فى نزاعات بشأنه مع دار المندوب السامى، الأمر الذى جعل فؤادا بحق أداة عاجزة فى مواجهة السياسة البريطانية.

وإذا كان تصريح ٢٨ فبراير قد منح فؤادا الفرصة لكى يضفى صبغة

---

(١) اسماعيل صدقى: مذكراتى: ص ٢٦.

شرعية على العرش ووراثته الا أن ذلك لم يكن خروجا بحال عن الاطار العام للسياسة البريطانية والتى استهدفت فى جانب منها إحتواء العرش.

وعلى أى حال فقد أصدر فؤاد أمرا ملكيا فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ينظم وراثة عرش مصر فى أسرة محمد على، وتلا ذلك أن أصدر قانون فى ١٠ يونية سنة ١٩٢٢ بشأن وضع نظام الأسرة يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته والطبقات التى ينحصر فيها لقب الامارة ونظام توارث ذلك اللقب وتأليف مجلس البلاط الذى يقضى فى مسائل الأحوال الشخصية التى يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الأسرة المالكة(١).

وتنظيم وراثة العرش على هذا النحو يعطى دلالات واضحة عن الاستقرار الذى أصابه فى ظل التصريح، الأمر الذى كان ينبئ عن أن القصر بصدد اعداد نفسه لدور سياسى جديد. أما الشعب فكان موقفه على النقيض من موقف القصر ازاء التصريح فلم تجد البلاد فيه تحقيقا لمظاهر الاستقلال الصحيح، بل على العكس فالاحتلال البريطانى قائم والأحكام العرفية تثقل كاهلها والزعماء لا يزالون مبعدين عن البلاد بأمر السلطان العسكرية(٢). كأثر لذلك بدا البون شاسعا بالفعل بين الجالس على العرش وشعبه الذى صار يهتف ليحيى زغلول وليحيى الخديو، ليقابل بين الملك الذى أقامته انجلترا والخديو الذى خلعته(٣).

ويقينا فإنه لم يبد بحال من الأحوال أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقى بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير وقد ظل الشعب يردد صيحته من أجل الاستقلال التام، وخاب فأل اللنبى الذى كان يعتقد أن اعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالباقى وأن مقاومتها التى ظلت مستعرة طوال ثلاث سنوات كاملة سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال، أما حزب المعتدلين الذى أراد اللنبى أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه، فقد سقط سقطة لم يقم منها طول حياته. وقد ظهر ذلك بصورة رسمية فى الانتخابات التى فاز فيها بستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا(٤).

(١) انظر التمهيد.

(٢) روجيه لاميلان: فى سبيل الاستقلال، ص ١٤٥، أحمد شفيق، المصدر السابق ص ١١٥.

(٣) روجيه لاميلان: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق: ص ٣٦٤.

وإذا لم يكن تصريح ٢٨ فبراير استقلالا أو ما يشبهه بل كان ـ كما يرى البعض ـ ضربة لطموح القوى الوطنية(١). الا أنه ينبغى الاشارة إلى أن هناك نتائج هامة قد تمخضت عن صدور التصريح منها بروز القصر كقوة فعالة فى السياسة المصرية وتعاظم نفوذه وتأثيره فى مواجهة القوى الوطنية بصورة أساسية والتى كانت بدورها تشكل أداة الخطر الحقيقى على نفوذه وسلطاته. ومن هذه النتائج أيضا أن بريطانيا قد راحت بدورها تتجنب المواجهة السافرة مع القوى الوطنية وتركت القصر كيما يضطلع بتلك المهمة الأمر الذى ساعد على تأصيل الخلاف بينه وبين القوى الوطنية. على اختلاف نزعاتها ـ بما فيها العناصر المعتدلة. ومن ثم أضحى التدخل الأجنبى قاصرا على الأمور التى تمس وبشكل جوهرى النفوذ الحقيقى للبريطانيا فى البلاد أو التحفظات الأربعة الواردة فى التصريح، ومن هذا النتائج أخيرا ما أتصل بطبيعة الصراع القائم وأطرافه فقبيل اصدار التصريح كانت قضية الاستقلال تشكل المحور الرئيسى للسياسة المصرية وبدا ذلك فى صراع طرفيه قوى الاحتلال والقوى الوطنية إلا أنه بصدور التصريح وصدور دستور ١٩٢٣ قام صراع آخر « دستورى الصبغة» بين القصر والقوى الوطنية، ومن ذينك الصراعين ـ أعنى الصراع من أجل الاستقلال والصراع من أجل الدستور ـ تشكلت مسيرة الأحداث على امتداد المسطح الزمنى لما بعد صدور التصريح وحتى نهاية حكم فؤاد وعقد معاهدة ١٩٣٦.

(١) Flower, R., The Story of Modern Egypt: p. 138.



الفصل الثاني

القصـــــر والدستـــور

١ ـ مشروع الدستور بين القصر ولجنة الثلاثين
٢ ـ مناورات القصر لتعديل مشروع الدستور
٣ ـ أوتوقراطية القصر ودستور ١٩٢٣
٤ ـ القصر والانقلابات الدستورية
٥ ـ دستور ١٩٣٠ وارساء دعائم حكم القصر



القصر والدستور

مشروع الدستور بين القصر ولجنة الثلاثين:

أخذت مصر على اثر اصدار تصريح ٢٨ فبراير تحقق لنفسها من مظاهر الاستقلال والسيادة ما سمح به التصريح، وتبدو هنا أهمية صياغة دستور جديد دون ابطاء كيما تستكمل الدولة مقومات كيانها السياسى ونظامها النيابى. وكان برنامج ثروت فى الحكم يتضمن اعداد مشروع الدستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسئولية الوزارية الغاء الأحكام العرفية ضمانا لانفاذ الدستور المقترح وتوفير المناخ الملائم للأنتخابات العامة(١).

وشرعت الوزارة بالفعل عقب توليها الحكم فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لصياغة الدستور الجديد وتألفت فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب وكان عدد أعضائها ثلاثين عضوا عدا الرئيس ونائب الرئيس ولذلك سميت لجنة الثلاثين(٢).

ولقد أراد ثروت أن يوفر لها الصفة التمثيلية، التى تفتقرها فقرر أن تضم ممثلين من طوائف الأمة المختلفة وأن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية القديمة بوصفها الهيئة التى تمثل الشعب تمثيلا رسميا وكانت لاتزال قائمة قانونا بحكم أن جلساتها قد تأجلت دون أن يصدر مرسوم بحلها. وكان هذا الحرص ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم صلة بالفقة الدستورى، فكان فيها بطريرك الأقباط ممثلا للطائفة القبطية والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين المسلمين وكان فيها صالح باشا الملوم ممثلا

(١) احمد بيلى: عدلى باشا: ص ٢٨١ ، مذكرات محمد على علوبة ١٨١ : ١٨٢

(٢) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٦٢.

للعرب، عرب البادية، الذين كانت لهم إلى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية. وكان فيها إلى جانب هؤلاء جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد، وكان توفيق دوس والياس بك عوض من الذين جمعوا إلى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية التى يسرت لهما مع البطريرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة. أما عن الوفد والحزب الوطنى فقد قاطعا لجنة الدستور، والتى أسماها سعد زغلول «لجنة الأشقياء» وكانت تلك المقاطعة تستند إلى وجوب صياغة الدستور بواسطة جمعية تأسيسة منتخبة وليس بواسطة لجنة حكومية حتى لا يكون الدستور منحة يسهل التلاعب بها[1].

ويذهب الرافعى إلى أن قيام ثروت بتأليف لجنة حكومية لوضع الدستور يعد خروجا على برنامج وزارة عدلى التى ألفها فى مارس ١٩٢١، والذى تضمن أن يكون وضع الدستور على يد جميعة وطنية وكان ثروت عضوا فى هذه الوزارة ومقرا برنامجها بداهة. فاختصاصه لجنة حكومية بوضع الدستور هو خروج على هذا البرنامج[2]. بينما يرى اسماعيل صدقى أن فكرة الجمعية الوطنية لم يؤخذ بها، لأن البلاد التى وضعت دساتيرها جمعية مثل هذه الجمعية كانت فى ظروف استثنائية زالت فيها السلطة الشرعية وحلت محلها سلطة مؤقتة على أن تصدر القوانين من ولى وحده سواء أكان انشاء مجلس الوزراء وهو أول حجر وضع للنظام الديمقراطى فى مصر أم فيما تلا ذلك من النظم، على أن كثيرا من البلاد كاليابان وايطاليا والبرتغال والنمسا قد وضع دساتيرها بالطرق العادية ولم تضعها جمعيات وطنية[3]. وطائفة أخرى من المؤيدين لثروت كانوا يرون أن عملية الانتخاب المزدوج أى لتأليف الجمعية الوطنية لوضع الدستور ومرة لانتخاب البرلمان بمثابة «مضيعة للوقت» [4].

---

(١) على الدين هلال: السياسة والحكم فى مصر: ص ١٠٠، محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية ج١: ص ١٣١ ـ ١٣٢، احمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة ص ١٥٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٣) اسماعيل صدقى: مذكراتى: ص ٢٧.

(٤) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية (الجزء الثالث من التمهيد): ص ١٤٥.

والواقع أن كل المبررات التى سبق ذكرها لم تكن لتنفى بحال أن غياب العناصر الوطنية وعدم تمثيلها فى لجنة الدستور قد أفقد عملها المضمون الديمقراطى الصحيح، فلم يكن ثمة توازن بين أصحاب المصالح الواسعة وأعنى بهم ـ القصر وكبار الملاك والأقليات ـ وبين الشعب وهو صاحب المصلحة الحقيقية فى البلاد. ورغم أن الوزارة قد دعت عضوين أو ثلاثة لتمثيل الوفد إلا أنه لم يجب الدعوة لأن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل كما ـ يقول الأستاذ العقاد ـ بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله من الا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحا يقويها ويضعفه ويفل سلاحه(١).

ومما لا شك فيه فإن اهمال الوزارة لتلك الحقائق قد سوغ للقصر أن يشتد فى معارضته للجنة الدستور، وما هى بسبيل الاقدام عليه من اعداد التشريعات، وذلك لادراكه أن تلك اللجنة فى واقع الأمر لجنة حكومية تفتقد الصفة التمثيلية للأحزاب وفى مقدمتها الوفد، ومن ثم فقد امتنع عنها كل تأييد حقيقى من البلاد، الأمر الذى يفسره تربص الملك الدوائر بمشروع الدستور، فضلا عن محاولات المسخ والتشويه التى حاقت به، حتى صدر على نحو بدا معه وكأنه منحة من الملك.

ولا شك فإن عملية صياغة الدستور ذاتها كانت تشكل طورا جديدا من أطوار الصراع التقليدى بين القصر وطبقة كبار الملاك، فالأخيرة كانت تبغى بدورها دستورا يحافظ على مصالحها ويحميها فى مواجهة القصر ونزعته الاستبدادية، والذى كان بدوره يرى أن الدستور حتما سوف ينتقص من سلطات يعتقد صاحب العرش أنها له، وكان من الطبيعى أن ينعكس أثر كل ذلك على أعمال لجنة الدستور.

بدأت اللجنة عملها فى ١١ أبريل ١٩٢٢ ثم قامت بانتخاب لجنة لوضع المبادئ العامة مكونة من ثمانية عشر عضوا، وذلك لوضع الأسس والقواعد العامة التى يؤخذ بها فى الدستور وقانون الانتخاب. وعقدت هذه اللجنة ثمانى عشرة جلسة من ١٩ أبريل حتى ٢٠ مايو ١٩٢٢(٢). وأسفرت اجتماعات هذه اللجنة عن وضع مائة وعشرين قرارا خاصة بالقواعد العامة لمشروع الدستور وكان من ضمن ما قررته من مبادئ هو أن شكل الحكومة

---

(١) عباس العقاد: سعد زغلول ـ سيرة وتحية؛ ص ٤١٩.

(٢) مجموعة محاضر لجنة المبادئ العامة للدستور: تقرير لجنة المبادئ العامة ملحق نمرة(١).

ملكية دستورية وراثية فى عائلة محمد على، كما أقرت مبدأ أن الأمة هى مصدر السلطات وأن الملك والبرلمان شريكان فى السلطة التشريعية فلا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك، وأن يتكون البرلمان من هيئتين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وكان الأخذ بمبدأ المجلسين ضمانا لعدم استبداد مجلس واحد بالسلطات الأمر الذى قد يخلف أثرا سيئا، أما تداول السلطة بين مجلسين يكفل زوال هذا المحظور، وحددت شروط العضوية فى كل من المجلسين واختصاصهما، وأن يكون للملك حق تعيين ثلاثين بمجلس الشيوخ، على أن يتم انتخاب خمسين عضوا. كما وضعت شروطا للسن والفئات التى يختار منها أعضاء المجلس وحددت طريقة الانتخاب ليكون على درجتين، ثم تناول البحث فى السلطة التنفيذية وحدد سلطة الملك مسترشدا بالدستور البلجيكى والدستور الايطالى وكيفية مباشرة الملك سلطاته من خلال وزرائه. وأعطت اللجنة للملك حق حل مجلس النواب على أساس أنه حق مقرر فى الدساتير ولأنه النظام الطبيعى فى كل البلاد البرلمانية، وعرضت اللجنة بعد ذلك إلى بحث المسائل المالية وحماية الأقليات وأسلوب تعديل الدستور وتفسيره وقامت بعد ذلك برفع تقريرها إلى لجنة الدستور(١).

والجدير بالذكر أن لجنة المبادئ العامة تنازعها اتجاهان رئيسيان **أولهما:** يرى أن البلاد لما تبلغ بعد من مراحل التعليم والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح جماع الأهواء الحزبية وخاصة بعد الذى رأوه من انقسام واتجاه الكثرة إلى ناحية لاتقرها السياسة الواقعية بحال. أما **الاتجاه الثانى:** فكان يرى أن تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة تطبيقا لاهوادة ولا مساومة فيه، على النحو ما هو حادث فى انجلترا هو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها إذا وقعت أخطاء. أما التسليم بالرقابة على السلطة الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده(٢).

ولقد اتخذ رشدى باشا خطا توفيقيا بين هذين الاتجاهين فمع اقراره

---

(١) المصدر السابق : نفس المكان.

(٢) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ١٣٦.

الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعا حارا الا أنه كان يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش، بل كان فى بعض الأحيان يدافع عن هذه الحقوق ويتخذ من سلطته سلطة رئيس اللجنة ما يجعله إذا شعر بدقة موقفه يؤجل النظر فى الموضوع المطروح للمناقشة حتى لا يفلت الزمام من يده. على أن هذا الاتجاه من جانب رشدى باشا لم يتجاوز مسائل محددة ظنها الأساس فى التوفيق بين الاتجاه الديمقراطى الصحيح والملكية القائمة فى بلد لم يتمتع بعد بالنظام البرلمانى تمتعا يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين له تعاونا يحقق المنفعة العامة. والواقع أن هناك سببين قد جعلا رشدى باشا وكثيرا من أعضاء اللجنة ممن كانوا على اتصال بثروت والوزارة لكى ينتهجوا ذلك السبيل **أولهما:** أنهم آمنوا بأن ما تضعه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يوقعه صاحب العرش لامكان تنفيذه فإذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطة خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه، ولكن إذا ما روعيت بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش، وتقررت فى الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ولممثلى الأمة، فأكبر الظن الا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت لتقوم فى مصر حكومة برلمانية تستطيع مفاوضة انجلتر فى حل المسائل المعلقة التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير.

وثانيهما: أن ماحدث فى مصر بعد ذلك من خلاف بين سعد وعدلى وبين السعديين والعدليين، فقد كان يتوسم أن يتخذ صاحب العرش حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ والذى تخشى مضرته ويدلل على ذلك بموقف رشدى باشا من تقرير تفسيرى للمبادئ العامة تحدث عن حق الملك فى حل مجلس النواب إذا اقتنع الملك بأن الرأى العام قد تغير اتجاهه، فله أن يعود للناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس النواب القائم كثرة وقلة، واعترض بعض الأعضاء على هذا التفسير وطلب بعضهم أن يقيد حق الحل بموافقة مجلس الشيوخ، فوقف رشدى باشا ضد ضد أى تعديل فى التقرير وأيد بكل قوته ما جاء فيه ورفض تدخل الشيوخ

لتقييد الحل وانتهى الأمر بالنزول على رأيه في هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من عنف(١).

على أى حال فقد استغرقت أعمال اللجنة أربعا وخمسين جلسة لوضع مشروع الدستور ثم قامت برفع تقريرها الذى جاء متضمنا المشروع. وجاء فى تقرير اللجنة «أنها قد استعرضت النظم الدستورية القديمة والحديثة على امتداد أكثر من قرن ونصف وهى تعتقد أنها قد هيأت للحياة السياسية ثوبا لا هو بالواسع الفضفاض فتضطرب فيه، ولا هو بالضيق فتضجر منه، وطريق التنقيح بعد ذلك حاضر يؤاتى الأمة كلما أحست الحاجة إلى تقريب الدستور من تطوراتها»(٢).

وقد جاء فى مقدمة مشروع الدستور أن مصر دولة حرة ملكها لايجزأ وحكومتها ملكية وراثية، وتناول المشروع حقوق المصريين وواجباتهم، ثم عرض لمسألة لقب الملك فلقبه بملك مصر والسودان (مادة ٢٩ من المشروع) وهذا اللقب يتفق مع الواقع من أن السودان جزء من المملكة المصرية. كما نصت (المادة ٤٤) على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه وهذا نص أساسى مترتب عليه ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وتحديد لمسئولية الوزارة. كما قضت (المادة ٤٥) من المشروع على أن الملك يعين وزراءه ويقيلهم وهذا أمر قضى به اسناد السلطة التنفيذية للملك وتوليه إياها بواسطة وزرائه. وإن تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعا عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص (المادة ١٤٥). كذلك تناول المشروع نظام التنقيح لنصوص الدستور على أن يكون ذلك بقرار من المجلسين(٣).

وكان ثروت بدوره يتعجل اصدار المشروع بالصيغة التى صدر بها ـ كما مر بنا ـ الا أن الملك فؤاد لم يكن يميل إلى اصداره لأنه يغل سلطته ويجعل الحكم مرجعه إلى الشعب، وهذا ما لا يبغيه الملك وكأن أثناء انعقاد لجنة وضع

---

(١) المصدر السابق: ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢) لجنة الدستور: مجموعة محاضر اللجنة العامة: تقرير لجنة الدستور: ملحق نمرة (١): ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٣) لجنة الدستور: مجموعة محاضر اللجنة العامة: تقرير عن أعمال لجنة مشروع الدستور.

الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ناقما على ما أسماه انتقاض سلطة الملك(١). ويشير الهلباوى فى مذكراته إلى جهود الملك لتعطيل أعمال اللجنة بقوله: «أن نائب الرئيس حشمت باشا طلب إلى اللجنة وقف أعمالها لأن وقت الحرارة لم يكن صالحا للاستمرار فى هذا العمل الدقيق، ويقول الهلباوى: ولقد علمت أن طلب الراحة كان عذرا للتسويف فى تحضير الدستور واصداره أو من ناحية أخرى فهمت أن المشروع الذى وضع رأت فيه بعض السلطات - يعنى دوائر القصر - سعة كبرى لا تتفق مع كفاءته وأختيرت العطلة لتكون ظرفا لمناقشة بعض أعضاء اللجنة لعلهم يتحولون عن أرائهم(٢). وقد أفضى الملك إلى عدلى باشا باستنكاره للنصوص التى أسماها انتقاصا لسلطته وطلب اليه التدخل لتعديلها، ولكن عدلى باشا لم يتدخل ولم يجد سندا ولا مسوغا لملاحظات الملك وترك الأمور تجرى مجراها الطبيعى(٣).

ويرى الأستاذ شفيق غربال: «أن الملك فؤادا لم يرض عن اتجاهات لجنة الثلاثين وأن ذلك لا يمكن ارجاعه لرغبته فى الحكومة المطلقة، فالواقع أن تجاربه وخبرته كانت أوسع من تجارب السياسيين، وانه نظر للنصوص والأحكام نظرة واقعية، لا نظرة الفقة الدستورى، وأن الحكمة تقتضى التدرج فى التوسيع وليس العكس. ابتدأنا بأقصى ما يمكن ثم اضطر السياسيون تحت ضغط الواقع إلى تعطيل الحياة النيابية تعطيلا صريحا أو تزييفها أو تعديل أحكامل الدستور بالقسر والقهر فكانت الأزمات المعروفة فى تاريخ الحياة النيابية، وهب الشعب للدفاع عما اكتسبه من حقوق وكان محقا فى ذلك وكان الأولى بأن نراعى التدرج فى أمر الحقوق السياسية فيكون رائدنا التوسيع والمنح لا التقييد والسلب»(٤).

الا أن هذا الرأى بدوره موضع الكثير من الجدل، من ذلك أن القصر قد أراد دائما - وكما أثبتت الأحداث - أن يحكم من خلال وزارة تخضع له بصورة مطلقة وما حال بينه وبين ذلك، فمرده إلى غلبة دار المندوب السامى حينا

---

(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٧٣.
(٢) مذكرات ابراهيم الهلباوى: ص ١٨١ - ١٨٢.
(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: نفس المكان.
(٤) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ج١: ص ١١٧.

فتفرض حكومة تؤيدها، أو غلبة القوى الوطنية حينا آخر ممثلة فى الوفد مؤتلفا أو منفردا، يتولى الحكم كما حدث فى وزارة سعد زغلول - كما سيرد بعد - كيما يقلم أظافر الملك ويجرده من أنيابه، الا أن ذلك لم يكن ليحد رغائب القصر فى الحكم المطلق الا بصورة مؤقتة، ثم أن القول بالتدرج فى اتجاه التوسيع لمنح الأمة حقوقها، ينقض ركنا أساسيا من أركان الدستور من أن الأمة مصدر السلطات فيضحى معه القصر وكأنه المصدر الحقيقى للسلطة فى البلاد. كذلك فإن الممارسة العملية لسلطات القصر فى اطار دستور ١٩٢٣ قد أوضحت بجلاء نوايا الملك فى الافتيات على حقوق الأمة ورغبته فى تنحية الدستور جانبا بعد أن ضاق ذرعا بأحكامه، بل أن المتتبع لأحداث الانقلابات الدستورية التى جرت فى اطار تجربة دستور ١٩٢٣ يرى كيف كان القصر المحرك الأول والحقيقى لهذه الانقلابات. فلم تكن هناك وزارة أيا كان لونها السياسى لتجرؤ على ذلك دون أن يكون القصر عضدها، مما يناقض ما ذهب اليه الأستاذ شفيق غربال تماما.

ورغم أن القصر مارس تأثيره على لجنة الثلاثين، إلا أن النتائج لم تكن تلك التى يبتغيها، على أن الملك فؤادا عندما يئس من محاولاته مع لجنة الثلاثين إتجه إلى دار المندوب السامى ليصرح بأن أى دستور تضعه حكومة ثروت لن يكون مقبولا لأنه نتاج عمل أشخاص لا يمثلون رأى البلاد، وسواء كان هذا الدستور جيدا أو سيئا فإن ضميره يمنعه من الموافقة عليه(١). فى الوقت الذى رأت فيه السياسة البريطانية ضرورة اصدار دستور تتولى بمقتضاه حكومة تحظى بتأييد البلاد وتقوم بتسوية العلاقات المصرية البريطانية على نحو يمكن معه عقد معاهدة بين البلدين. ومن ثم بدا تعارض نوايا الملك والمندوب السامى نحو الدستور، الأمر الذى دعا اللنبى إلى أن يوضح للملك أن محاولته للجوء إلى نظام الحكم الفردى وعرقلته للدستور لن تحظى بتأييد بريطانيا(٢). وذلك يعنى تأييد بريطانيا لثروت ومشروع الدستور الذى بدأت العمل فيه حتى تفجرت قضيتى تلقيب الملك مصر والسودان، وأن السودان

(١) Fo., 407/ 196. No. 162 Allenby To Curzon, May, 5. 1923. Desp no. 295.

(٢) Ibid.

جزء لايتجزأ من مصر (المواد ٤٥، ١٤٥ من المشروع)، فهاتان القضيتان أثارتا حفيظة دار المندوب السامى على ثروت وحكومته. فلقد كان تأييدها لثروت رهنا بتعديل هاتين المادتين وازاء موقف ثروت «فلم يكن هناك ما يبرر مساعدته أو حفزه على البقاء فى الوزارة»(١). وكان ادعاء بريطانيا فى ذلك أن النصين يتعارضان مع ما ورد من تحفظات فى تصريح ٢٨ فبراير، ومن ناحية أخرى اشتدت رياح المعارضة من قبل الملك لوزارة ثروت، فراح الملك يظهر كراهيته للوزارة وأعلن فى مرات عديدة أمام ممثلى الدول الأخرى والأحزاب بانه يحكم عن طريق وزراء خونة له ولبلدهم بعد أن باعوا أنفسهم للانجليز(٢).

راح الملك يتقرب إلى الوفد كما يستخدمه بشعبيته فى ٨٨مقاومة ثروت فى محاولاته لتقليص نفوذ القصر، خاصة وأن الوفد سوف يتولى الحكم حالما يصدر الدستور، فيقابل الملك حسن حسيب باشا قبل رحيله لحضور موتمر بلوزان على رأس الوفد، بينما رفض فى الوقت نفسه مقابلة وزير الخارجية الذى كان متوجها فى نفس المهمة موفدا من حكومته ومما لا شك فيه أن هذا التأييد الذى أولاه الملك فؤاد للزغلوليين قد جعل موقفه أكثر قبولا لدى الشعب المصرى الذى يؤيد الزغلوليين ويعتبرهم ممثليه فى المؤتمر(٣). واستهدف الملك من وراء ذلك الضغط على رئيس الوزراء بغية اقصائه عن منصبه وتحويل الأنظار عن مناوراته الخاصة لتعديل الدستور لزيادة سلطاته(٤). وهنا وجد ثروت نفسه بين شقى الرحى، الانجليز من ناحية والملك من الأخرى، ووجد نفسه محاطا بقوى لا قبل له بها. وكان عليه أن يبقى فى منصبه ووجد نفسه محاطا بقوى لاقبل له بها. وكان عليه أن يبقى فى منصبه ليقود معركة خاسرة مع تلك القوى أو يستقيل، وهذا ما حدث بالفعل. وبذا غدا الطريق مفتوحا أمام مناورات القصر لمسخ مشروع الدستور وتعديل أحكامه لتتفق واتجاهه فى الحكم.

---

(١) Fo., 407/ 196. No. 162 Allenby To Curzon,Nov, 28, 1922 Desp. No. 418.

(٢) Fo: 407/195: No. 162: Allenby to Curzon, May, 5, 1923 Desp. No. 295.

(٣) Ibid

(٤) Wavell, Allenby in Egypt: p. 91.

مناورات القصر لتعديل مشروع الدستور:

لم يكن مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور ليحظى بتأييد القصر ورضائه بصورة أو أخرى ومن ثم كان سعى الملك وتآمره بغية تعديله ونسخ أحكامه، وتبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور منذ أن انتهت اللجنة من وضعه، ورفعته إلى ثروت باشا، فعهد بدوره إلى وزير الحقانية مصطفى فتحى باشا ليكلف اللجنة الاستشارية لفحصه، وكانت هذه اللجنة مولفة فى ذلك الحين من أقطا ب موظفى الحكومة المصرية فى المسائل القانونية، وهم المستر شلتون ايموس والمستر وليم هيتر والمسيو بيولاكازللى والمستر واردبويز والمستر روس بتلر وعبد الحميد بك بدوى والمسيو فرنسوى بيترى، وكلهم مستشارون ملكيون والمستر والدتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق والمسيو واتليه نائب مستشار ملكى وسكرتير اللجنة، وبمعنى أخر كانت اللجنة مؤلفة من أجانب فيما عدا عضوا واحدا هو عبد الحميد بدوى. وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور. ثم فحصت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ ولم يوقع وزير الحقانية محضر أعمال هذه اللجنة[1]. ولقد كان سقوط الوزارة الثروتية بطبيعة الحال يمثل نجاحا كبيرا للملك فؤاد ـ كما مر بنا ـ فهو من ناحية قد أعطى للملك متسعا من الوقت كيما يستطيع أن يوقف ولو مؤقتا مشروع الدستور ريثما يعد عدته لتعديله.

ومن ناحية أخرى راح الملك يستغل ظروف الموقف ويتحرك فى اتجاهين **أولهما:** تكليف توفيق نسيم بتشكيل الوزارة وذلك كان يعنى استجابة الوزارة بصورة شبه كاملة لرغائب القصر، لأن نسيم بدوره كان من رجال الملك المخلصين، فضلا عن ذلك فأن هذا التعيين قد أرضى القيادة الوفدية، ومن ثم يصبح فى مكنة الملك أن يحظى بتأييد الوفد وقيادته، أما **الاتجاه الثانى:** فهو محاولة الملك أن يجنب نفسه مغبة تدخل المندوب السامى فى تلك الظروف البالغة الدقة بالنسبة للقصر، فيشير المندوب السامى إلى ذلك فى أحدى برقياته إلى لندن فى يوم تشكيل وزارة نسيم بقوله: «لقد أرسل إلى

(١) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦): ص ٣٨٥.

الملك أمس شخصا يثق فيه تمام الثقة لكى يطلب منى ألا أذهب إلى القصر ريثما تتولى الوزارة الجديدة مقاليد الحكم، لأن ذلك من شأنه أن يولد انطباعا بأنى أسعى للتأثير على الملك فى اختيار وزرائه»(١). الا أن المندوب السامى لم يكن ليترك الملك فؤادا ينفرد بالساحة بعد سقوط وزارة ثروت بل طلب مقابلته كيما يحمله «تبعة الموقف الناجم عن سقوط الوزارة السابقة ويعبر عن قلقه من مناوراته»(٢). وراح الملك بدوره أن يبدد مخاوف المندوب السامى وقلقه وأنحى باللائمة على ثروت لأنه لم يقدم له الدستور فى صيغته النهائية وعبر عن اقتناعه التام بأهمية تأييد بريطانيا لمصر وأكد «نواياه على استمرار العمل نحو بريطانيا بولاء»(٣).

أما وزارة توفيق نسيم فقد كان غرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك فى التبعة الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ.. أما وسيلتها إلى هذه الغاية فهى التقرب إلى الوفد واسترضاؤه بما يجنح به إلى السكوت عن التعديل المقصور(٤). وبدا هذا التقارب واضحا فى اصرار نسيم باشا على ضرورة الاحتفاظ بمنزل سعد زغلول مفتوحا أثناء اعتقاله على عكس ماكانت ترغب دار المندوب السامى(٥). ثم ما كان من دعوة الوفد إلى الصلاة فى المساجد التى كان يحضر الملك أيام الجمعة. ولم يكن نسيم فى ذلك كله سوى صدى يردد رغبات الملك(٦).

وفيما يتعلق بمشروع الدستور فقد كانت اللجنة الاستشارية - التى تشكلت أثناء وزارة ثروت، قد قامت بفحص مشروع الدستور - كما مر بنا - وجاءت وزارة نسيم باشا لتعيد مع اللجنة المراجعة من أولها، وبعد أن فرغت لجنة المراجعة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه، وقدمته إلى الوزارة التى أخذت فى قراءته وأدخلت عليه بدورها بعض التعديل والتغيير وكانت

(١) Fo. 407/195· No. 103. Allenby to Curzon, Nov, 30, 1922. Tel, No. 420.

(٢) Ibid

(٣) Fo. 407/195: No. 109. Allenby to Gurzon, Dec, 4, 1922. Tel, No. 424.

(٤) عباس العقاد: المصدر السابق: ص ٤٢١.

(٥) Fo 407/196 No. 12· Curzon to Allenby, Jan, 2, 1923. Desp: No. 7.

(٦) سردار محمد اقبال شاه: فؤاد الأول: ص ١٣٤، عباس العقاد: المصدر السابق: نفس الصفحة.

النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر من أعضاء اللجنة الاستشارية(١).

أما عن التعديلات التى أدخلت على مشروع الدستور فلقد كانت بدورها تمس وبشكل جوهرى حقوقا مقررة للبلاد، سلبت لكى تساق غنيمة باردة لصاحب العرش، فعلى سبيل المثال حذف النص على أن الأمة مصدر السلطات، وكأن ذلك يعنى أن الدستور هو منحة من الملك لا حق من حقوق الأمة وللملك بالتالى أن يمنع منحته متى شاء، وكذا النص على أن يكون عدد الشيوخ المعينين مساويا لعدد الشيوخ المنتخبين، وذلك يعنى أن أغلبية كبيرة سيحظى بها الملك فى مجلس الشيوخ يمكنه بمقتضاها التأثير على البرلمان بصورة أكثر فاعلية عن ذى قبل، وكذا فإن تخويل الملك حق حل المجلسين بصورة مطلقة من شأنه التأثير على آرائهما وقراراتهما ما دام سيف الحل مسلطا على البرلمان من قبل الملك، ثم أن النص على حق الملك فى تعيين رئيس مجلس الشيوخ دون مشاركة الوزارة يعد افتياتا صارخا على حقوقها بمقتضى نص (المادة ٤٤) من المشروع والتى تقضى بأن يتولى الملك سلطاته بواسطة وزرائه، كذلك فالنص على حق الملك فى اصدار مراسيم لها قوة القانون ولو أثناء انعقاد البرلمان يعنى أن الملك قد جمع بين يديه السلطتين التنفيذية والتشريعية فى آن واحد، وتركيز مقاليد السلطة على هذا النحو لن ينأى بالبلاد عن الحكم الأوتوقراطى وتبعاته.

إلى جانب ذلك فقد امتد التعديل لكى يؤصل ولاية الملك على المعاهد الدينية وتأكيد تبعيتها له وذلك بالنص على أن لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى والاسلامى والأوقاف التى فى يده(٢).

وكان الهدف الحقيقى من وراء ذلك استقطاب الأزهر إلى معسكر القصر. أما عن المبررات التى سيقت لذلك فهى أن البرلمان سيكون مؤلفا من المسيحيين والأدباء والعمد وجميعهم يجهل أمور الدين(٣). وذلك بدوره قد

---

(١) عبد العظيم رمضان دور الجيش المصرى فى السياسة، ص ١٥١.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن تعديلات مشروع لجنة الدستور، أنظر الرافعى، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٣) الأهرام: الخميس ٥ ابريل ١٩٢٣.

وجد تأييدا فى دوائر الأزهر، عبر عنه الشيخ الظواهرى بقوله: «ان تبعيتهم لولى الأمر كما كانوا دائما وانتسابهم للملك المستقل الجديد صاحب النزعة الديمقراطية هو أضمن سبيل لبقا مجد الأزهر بعيدا عن الأذى الحزبى[1]،

ظلت الوزارة صامتة لا تبدى بيانا عما آل اليه حال مشروع الدستور، الا أن حملة شديدة تعرضت لها من قبل الصحف المصرية بعد أن سئمت البلاد انتظار صدور الدستور وترددت الشائعات بأن الوزارة قد تناولت مشروع الدستور بالتعديل والتغيير، «فالأمة تريد اعترافا من الحكومة فى صك نظام الدولة بأن الأمة مصدر السلطات»[2]. على أن صحف الوفد راحت تنساق فى الهجوم على الوزارة، بعد ان تحرج موقف قيادة الوفد من تأييد وزارة مافتئت تسلب حقوقا للبلاد. وراحت صحيفة «السياسة» تلمح إلى تأثير نفوذ الملك فى تأخير اصدار الدستور[3]. والواقع فلقد كان للتأخير أسباب أخرى، منها تلك المفاوضات التى كانت دائرة بين الحكومة المصرية واللورد اللنبى بشأن بعض ايضاحات خاصة بنصوص السودان[4]. وأرسل المندوب السامى إلى لندن مقترحات رئيس الوزراء لمسألة نصوص السودان ومؤداها أن ينص على الدستور الحالى يمكن تطبيقه فى كل الأراضى المصرية فيما عدا السودان على الا يتعارض ذلك مع أى حقوق لمصر بالسودان. ولم يقدم رئيس الوزراء أية مقترحات فيما يختص بلقب الملك، وفى الوقت نفسه يطلب المندوب السامى من حكومته تفويضا فى ابلاغ رئيس الوزراد بأن «حكومة صاحب الجلالة فى حالة دخولها فى أية مفاوضات مقبلة سوف تعتبر نفسها حرة فى اهمال أى تشريعات دستورية تصدرها الحكومة المصرية تتعلق بالسودان»[5]. وفوضت الحكومة البريطانية المندوب السامى فى أن يقترح على الحكومة المصرية البديلين التاليين لنصوص السودان:

أولا: يلقب الملك بملك مصر، على نحو لا يمس أى حقوق لجلالته فى

---

(١) مذكرات الشيخ الظواهرى، ص ٣٤.
(٢) الأهرام: السبت ٦ يناير ١٩٢٣، السياسة: ٥ يناير ١٩٢٣.
(٣) السياسة: ٢٥ يناير ١٩٢٣.
(٤) احمد شفيق: المصدر السابق: ص ٣٩٢.
(٥) Fo: 407/196: No. 30: Allendy to Curzon, Jan. 14, 1923, Tel. No.24.

السودان، وبذلك فوتت على حكومة نسيم ذلك الأغفال المتعمد من جانبها للتعرض لمسألة لمك مصر والسودان والواردة بمشروع الدستور (مادة ٢٩).

ثانيا: يطبق الدستور على المملكة المصرية على نحو لا يمس حقوق مصر بالسودان. وفى حالة رفض الحكومة المصرية التعديلات السابقة واصدار الدستور بغيرها، فإن الحكومة البريطانية تلفت النظر فى أن ذلك يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واتفاقية ١٩ يناير ١٨٩ الخاصة بالحكم فى السودان.[١] وازاء هذا الأصرار من الجانب البريطانى لم يكن للملك فؤاد أن يغامر بدفع علاقته بدار المندوب السامى إلى طريق مسدود، ومن ثم راح يوضح للورد اللنبى أن الاقتراحات البريطانية سوف توضع فى الاعتبار، وأنه - أى الملك - لا يقل رغبة فى تكوين مؤسسات دستورية فى مصر، وأنه يتفق فى وجهات النظر والحكومة البريطانية[٢]. الا أن الوزارة النسيمية - بايعاز من الملك - قد أصرت على موقفها من مسألة التعديل وذلك برفض الحاق أى تعديل بنصوص السودان، على اعتبار أنه لا الملك أو الحكومه يمكنها تحمل مغبة تلك التعديلات، فضلا عما قد يتركه ذلك من آثار ميئسة فى البلاد ويسئ إلى العلاقات المصرية البريطانية[٣]. غدا واضحا للحكومة البريطانية أن ثمة مناورات يقوم بها الملك والوزارة من أجل استبقاء نصوص السودان كما هى واردة بمشروع الدستور. عمد الجانب البريطانى الى حسم تلك المسألة مع الملك، ففى يوم الجمعة ٢ فبراير ١٩٢٣، قابل اللنبى الملك فؤادا، ثم تلا عليه بيانا طلب أن يوقعه، وكان مما جاء فى البيان أن الحكومة البريطانية ترى فى النصوص الخاصة بالسودان ما يتعارض مع اتفاقية ١٨٩٩ وتصريح ٢٨ فبراير وما يعد بدوره تغييرا فى الوضع الراهن فى السودان، وأن الحكومة البريطانية وإن ألغت الحماية رغبة فى أرضاء الشعب المصرى، فهى بدورها لا تستطيع أن تنظر بعين العطف إلى التأخير فى منح البلاد حرياتها الدستورية وهى تأمل فى حل المسائل المعلقة بمفاوضات تجرى بين مصر وبريطانيا العظمى، وهى راغبة فى اقامة نظام دستورى فى مصر، حتى

(١) Fo: 407/196: No. 73: Curzon to Allenby Jan, 18, 1923, Tel. No.24.

(٢) Fo: 407/196: No. 52: Allenby to Curzon Jan, 17, 1923, Tel. No.35.

(٣) Fo: 407/196: No. 47: Allenby to Curzon Jan, 25, 1923, Tel. No.40.

يمكن أن تجرى المفاوضات على يد ممثلين رسميين للشعب المصرى. وليس لدى حكومة جلالة الملك رغبة فى منازعة حقوق مصر فى السودان أو مياه النيل وأن يقوم جلالة الملك (فؤاد) بتفويض المندوب السامى فى ابلاغ الحكومة البريطانية بأنه قد وضع فى اعتباره كل تلك الأمور ويقدر خطورتها وأنه ليس بأقل رغبة من الحكومة البريطانية فى اقامة المؤسسات الدستورية فى مصر دون جدال أو تأخير، وأنه يوافق الحكومة البريطانية على وجهات نظرها.

وذكر اللنبى للملك أنه إذا لم يوقع بامضائه على هذا البيان، فإن الحكومة البريطانية سوف تنشر بيانا آخر يتضمن عدم اعترافها بادعاءات «صاحب الجلالة ملك مصر» فى أن يلقب بملك السودان، وأنها تعد ذلك عملا غير ودى فى مواجهة الحكومة البريطانية يشكل انكار لاتفاقية ١٨٩٩، ودحضاً لتصريح ٢٨ فبراير. والحكومة البريطانية سوف تعتبر نفسها حرة بازاء ذلك. وهى لاتدرك الدوافع التى من أجلها تستخدم الحكومة المصرية مسألة الدستور لعرقلة المفاوضات المقبلة بشأن السودان مما يجعلها تظهر بمظهر المعارض فى عودة المؤسسات النيابية فى مصر ورغم أن بريطانيا ما ألغت الحماية إلا توقعا لاقامة تلك المؤسسات. ثم أن التأخير فى اقامة المؤسسات الدستورية من شأنه استدامة النظام الأوتوقراطى الذى يتعارض مع وجهات نظر الحكومة البريطانية. وألمح البيان إلى أن بريطانيا ترقب منذ وقت مضى بقلق جهود الملك العنيدة لاستلاب السلطة الأوتوقراطية، ذلك أن مساوئ النظام الفردى قد أدت إلى تدخلها فى مصر عم ١٨٨٢.

عارض الملك بشدة اتهامه بأنه يحاول أن يؤمن سلطته الأوتوقراطية أو أن لديه النية فى التخلى عن السياسة التى اتبعها منذ خمس سنوات مضت فى التعاون مع بريطانيا.. وجرت محاولات من جانبه لارجاء التوقيع على البيان الذى وجهه اليه اللنبى من الساعة السابعة مساء الى اليوم التالى، الا إنه ازاء اصرار اللنبى وقع الملك على البيان بالصيغة التى طلبها للنبى[1].

وبديهى أن هذا الانذار كان عقبة هائلة وضعتها بريطانيا أمام أطماع فؤاد

(١) Fo· 407/196: No. 91: Allenby to Curzon, Feb, 11, 1923, Desp No. : 83 Enc. Iin No. 91,

التى انطلقت من عقالها تريد الحصول على كل شئ، اذ لا شك أن سكوت بريطانيا على صدور الدستور محتويا على النصين الخاصين بالسودان كان معناه إعترافاً ضمنيا منها بالغاء الاتفاق الثنائى واطلاق الحرية لفؤاد للتصرف فى مستقبل السودان، ثم ان احجامه عن اصدار الدستور كان المراد به المماطلة لكسب الوقت اما لمسخه بحيث يجئ متفقا مع أغراضه الأوتوقراطية أو قبره قبل أن يولد حتى يتفادى قيام الحكومة البرلمانية التى كان لا يوافق على قيامها، وقد أراد فؤاد أن يوسع نفوذه ويدعم سلطانه على حساب الانجليز وحساب الأمة، فكان يعتقد أن الانجليز سوف يؤيدونه فى ذلك طالما أنه سوف لا يطالب بجلاء القوات البريطانية كما سوف لا يتمسك بالاستقلال التام الذى تطالب به البرجوازية الوفدية، فإن هذا لا يعنيه وأن كل ما يعنيه أن يكون ملكا أوتوقراطيا فحسب لا يسمح بقيام دستور فى البلاد يحد من سلطاته(١). فلما وجد الانجليز أن الملك يناوئ مسلكهم ويتقارب والحركة الوطنية، ويتمسك بنصوص السودان بغية الظهور بمظهر الحاكم غير المفرط فى حقوق مصر مستعينا بذلك على استرداد ما افتقده بالدستور من سلطاته، وملقيا بالمسئولية عليهم أداروا عليه الدفة كاشفين ميوله الأوتوقراطية محاولين فضح محاولاته أمام الرأى العام المصرى ومهددين له بتخليهم عنه وهم سنده الرئيسى(٢).

على كل حال فقد كان تسليم الوزارة النسيمية فى مسألة نصوص السودان من شأنه اثارة الرأى العام فى البلاد واستهدفت الوزارة لهجوم الصحف القومية لاستسلامها لوجهة النظر البريطانية وراحت تطالب الوزارة بأن تخلى مراكزها فى الحكم(٣). ومن المبررات التى سيقت لقبول الؤزارة وجهة نظر بريطانيا هو أن الوزارة خشيت أن تترك العرش مكشوفا أمام الخصوم لأن الأنذار كان موجها للعرش دون الحكومة فقبلت الوزارة النسيميه ما عرضته الحكومة البريطانية(٤).

---

(١) احمد فؤاد على مصطفى: العلاقات المصرية ـ البريطانية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية فى مصر: ص ٢١٢.

(٢) طارق البشرى: سعد زغلول يفاوض الاستعمار: ص ١١٠ ـ ١١١.،
Marlowe, J., The Anglo- Egyptian Relations,p. 261.

(٣) الأهرام: ٦ فبراير ١٩٢٣، السياسة: ٤ فبراير ١٩٢٣.

(٤) احمد شفيق: المصدر السابق: ص ٧٣٠.

وعموما فإن الظروف السياسية لم تكن مواتية لاستمرار الوزارة النسيمية فى الحكم فالأحرار الدستوريون قد شرعوا فى الهجوم عليها منذ توليها الحكم، ودار المندوب السامى تناصبها العداء لأنها جاءت على غير ارادة الانجليز ـ كنتاج لتقارب الوفد والقصر فى مواجهة دار المندوب السامى، كما أن الوفد ذاته ما فتئ أن سحب تأييده لها بعد أن تبين له عجزها عن اعادة المنفيين والافراج عن المعتقلين أو الغاء الأحكام العرفية وأظهر استياءه من سياستها(١). ولم يعد هناك سند للوزارة سوى القصر، حتى هذا بدوره لم يستطع حمايتها عندما استهدفه الانجليز فى هجومهم فاستقالت الوزارة تخلصا من مركزها الدقيق.

ويصور المندوب السامى موقف الملك بعد استقالة الوزارة التسيمية، فى تقرير له يقول: «أن العاصفة التى هبت على الملك فى ٢ فبراير مصحوبة باختفاء رجله المفضل توفيق نسيم الذى كان يعتمد عليه فى تحقيق أغراضه الشخصية، قد جعلت الملك فى حالة «وجم ـ وعبوس»(٢). ومما لاشك فيه أن تجربة الوزارة النسيمية وما واجهت السياسة البريطانية من مصاعب بازائها قد جعلت المندوب السامى يتراجع عن سياسته فيما يتصل بعدم التدخل لدى الملك فى تشكيل الوزارة الجديدة. ويشير المندوب السامى إلى ذلك فى برقية له بقول: «اعتقدت أن الحكمة تقضى منى ابلاغه ـ أى الملك ـ بأننى لا أسمح له بأى حال أن يطلق يده فى اختيار حكومته الجديدة وأنه يتعين عليه التشاور معى قبل اجراء أى ترشيح للوزارة وقد استجاب الملك بالفعل لذلك وأكد عزمه على التعاون معى والموافقة على ما سوف أبديه من النصائح»(٣).

اتجهت نوايا بريطانيا إلى ترشيح عدلى لرئاسة الوزارة خلفا لتوفيق نسيم، لأنه ـ كما يقول المندوب السامى ـ يكاد يكون السياسى الوحيد الذى يستطيع أن يضمن استمرار سياسة بريطانيا(٤). وكان هذا الترشيح يعنى بصورة أخرى عزم بريطانيا على الاستمرار فى الضغط على الملك وكبح

(١) المصدر السابق: ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.
(٢) Fo: 407/197: No. 31: Allenby to Curzon, July, 19, 1923 Desp. No. 488 Conf.
(٣) Ibid.
(٤) Ibid.

جماحه. الا أن احجام عدلى عن تشكيل الوزارة قد أصاب ترضية لدى دوائر القصر، ذلك أن وزارة عدلى سوف تكون حتما امتدادا لوزارة ثروت ذلك ما لا يبغيه القصر بطبيعة الحال لما فى ذلك من احتمالات تجدد الصراع حول مشروع الدستور بين الملك فؤاد من ناحية وعدلى والأحرار الدستور بين من ناحية أخرى، والذين كانوا يعتقدون أن الدستور ضرورة لصون أية حكومة ضد الملك الذى كانوا جميعا يرتابون فيه والذى كانت أوتوقراطيته معروفة حق المعرفة(١).

على أية حال فقد تهيأت الفرصة من جديد للملك فؤاد كيما يؤلف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين. فعهد برئاسة الوزارة الجديدة إلى رئيس من القضاة الذين تجردوا من كل لون سياسى معروف هو يحيى باشا ابراهيم(٢). وهذا الاختيار لم يكن موضع اعتراض دار المندوب السامى فى الوقت الذى حرص فيه الملك أن تكون الوزارة ذات صبغة ملكية خالصة فأختار جميع الوزراء بنفسه(٣).

بدأت الوزارة تعيد النظر فى مشروع الدستور، وكان من الطبيعى أن يكون الأحرار الدستوريون أول من يتصدى لمحاولات تغيير نصوص المشروع، وبالفعل وجه عبد العزيز فهمى خطابين مفتوحين إلى يحى باشا ابراهيم أولهما فى يوم ١٦ مارس عقب تشكيل الوزارة مباشرة، والثانى فى ١٥ ابريل قبل اصدار الدستور، وقد أشار فيهما إلى ما تناقله الناس من شائعات عن تعديلات أدخلتها وزارة نسيم على مشروع الدستور من شأنها أن جعلت الدستور مجرد منحة من العرش وليس حقا للأمة، وأن استلاب الأمة حقوقها الثابتة على هذا النحو من شأنه أن يفتح أبواب الفوضى والاخلال بالنظام. كذلك فإن عدم النص صراحة على سيادة الأمة وكونها مصدر السلطات والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور بمقولة أن فى التنصيص جرحا لاحساس صاحب العرش هو قول مردود «لأن الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وانما

(١) عفاف لطفى السيد: تجربة مصر الليبرالية: ص ١٠٥.
(٢) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر: ص ٣٨٩.
(٣) Fo: 407/197: No. 128: Allenby to Curzon, March, 18, 1923 Desp. No. 153.

تصـريحـهـم ـ يشـيـر إلى تصـريح ٢٨ فـبراير سـنة ١٩٢٢ ـ كان بـاسـتـقـلال مصـر نفسـها، فهم لم يحـرروا السلطان ويستـعبدوا له الشـعب، وانما هـم بما أطلقوا للشعب بعضا من حقوقه المغتصة أظهروا ميلهم لتحريره شريطة بقاء الامـارة للسلطان وخلفـائه من العـائلة المالكة الـعلوية، واذا كـانت سيـادة الأمـة وكـونها مـصـدر كل سلطة هى أهم مـا تسـعى الشـعـوب لحـمل أمـرائها على الاقـرار به لها وهـى التى تقـوم الثـورات وتثل العـروش لاسـتنقـاذها من براثن هـؤلاء الأمـراء فـمـا مـعنى أن تكون هذه الـسـيـادة آتية لمصـر مـن تحت أنياب الانجليـز بعد الجـهـود والتضـحـيات الكبـرى التى قـام بهـا المصريون فى وجـه الانجليـز ثم يأتى أناس من المصـريين أنفسـهـم فـيهـبونها غنيمة باردة لأمـراء البيت المالك» !! «وبين حذف المـادة (٢٣) الخاصة بسيادة الأمـة وسلطتها والمادة التى أرادوا اضـافتـها للدستور وهـى التى تنص على امتيازات للملك فى المعاهد الدينية والأوقـاف باعتبـاره سيد البـلاد وصـاحب الولاية العامـة فيهـا، فبين هـذا الحـذف وتلك الاضـافـة ثبـتت أصـالة الـسـيـادة الديـنيـة والدنيـوية لملوك مـصـر دسـتـوريا وقتلت أصالة سيـادة الأمة دسـتـوريا وسـاغ جعل الدسـتـور منحة من الملك الأصـيل الـسـيـادة إلى الأمـة الأصـيلة العـبـودية». «ان الانجليـز بـعـد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى، فالشعب المصرى سيد وصاحب حق أصـيل فى الدسـتـور، ومتعـاقد أصيل فـيه ومـن ثم فـلا يملك أحد كائنا مـن كان اصدار الدسـتـور بدون اشـتراك هـذا الشـعب رجـالا ونسـاء كـهولا وفتيانا حتى الأجنة فى بطون أمـهاتهم، ولما لـم يكن فى استطاعة هـؤلاء الأربعة عـشر مليـونا أن يتعـاقـدوا بأشـخـاصـهم لـزم أن يوكلـوا من يناضـل لـهم ويدلـى بحـجتـهم ويتـعـاقـد عنهم. وأدرك ثروت باشـا هـذه الحـقيـقـة القانـونية فـتطوع للوكالة عن الشـعب فى أمـر الدسـتور واشـتـرط هـذا فى صك قـبـوله للوزارة، وقـبل عظمة السـلـطان منه هـذه الوكـالةوقد اسـتـقـالت وزارته بعـد أن وضـع فى عهـدهـــا مـشروع عـمل بما توصـيه الوكالة فـأعلن أنه يرتضـيـه ثم انتظر رأى الشـعــب فأظهــر الناس بأنهم لا يقنعون بأقل منهم، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكـم من بعـد وأعلنـت أن أهــم أعـمالهـا النظـر فى الدسـتور، فصـفتك

يا سيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك».

وكان أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية فى الوزارة الأبراهيمية ـ وقد شغل نفس المنصب فى وزارة نسيم المستقيلة ـ قد أفضى بحديث لم ينف فيه فكرة التعديل ولكنه زعم أن وزارة نسيم باشا لم تبت نهائيا فى هذا الشأن.. مما دفع أعضاء لجنة الدستور إلى وضع احتجاج على هذا المسخ والتشويه وقعوه جميعا وقدموه إلى يحى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة(١).

الا أن شائعات قوية ترددت عن تصدع الوزارة الابراهيمية بسبب نصوص الدستور، وذلك أن رئيس الوزراء قد أعطى الفرصة للقصر كيما يمارس الضغط عليه لاصدار الدستور بالتعديلات التى أدخلتها الوزارة النسيمية وأن ذلك ـ كما يقول المندوب السامى ـ كان من شأنه التأثير على أعضاء الوزارة ـ يقصد أحمد حشمت ومحمد توفيق رفعت ـ ممن كانوا أعضاء فى لجنة الدستور(٢). على أى حال فقد صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ولم يكن هناك ما يدل على أن الشعب نفسه كان مشتركا مع الحكومة وأعيان الأمة فى الابتهاج به، ذلك لأنه لم يكن مطمئنا إلى صدوره بالكيفية التى صدر بها لأنه رآه ينتقص من أطراف البلاد ويعتدى فى كثير من المواضع على سلطة الأمة(٣). وقد كان الدستور الذى صدر مختلفا اختلافا شاسعا عن الدستور الأول الذى وضعت اللجنة مسودته وكان فى الواقع وفاقا قبلته اللجنة فقط اعتقادا منها أن دستورا معيبا خير من لا دستور، ولعلمها بأن الملك فؤادا كان على استعداد لأن يكافح بالباع والذراع للحفاظ على امتيازاته(٤). وراحت جريدة السياسة تلمح إلى مسئولية القصر عن التعديلات التى أصابت الدستور من ذلك «أن لجنة الدستور قد عملت أولا بغير جراة كافية فيما يتعلق باستعمال الأمة سلطتها كاملة، ووزارة نسيم باشا عملت بعد ذلك

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٠٠ ـ ١١٢.
(٢) Fo: 407/196: Enc in No. 145 Allenby to curzon, April, 13, 1923.
(٣) أحمد شفيق: المصدر السابق: ص ٥٦٣.
(٤) عفاف لطفى السيد: المصدر السابق: ص ١٠٨.

بروح رجعية ممقوتة نازعة من الأمة كل سلطة ومقررة من مبادئ التحكم والاستبداد ماشاءت نزعتها وشاءت عقليتها العتيقة البالية ـ ثم أخيرا وزارة يحى باشا ترغمها الظروف على الرغبة فى التوفيق بين مختلف الأهواء ومتعدد المصالح(١).

أوتوقراطية القصر ودستور ١٩٢٣

يعد دستور ١٩٢٣ يقينا نتاجا لصراع القصر وقوى الاحتلال وطبقة الأعيان التى تمثلت فى حزب الاحرار الدستوريين. فالقصر بدوره لم يكن ليقبل دستورا يحد من رغائبه فى حكم البلاد حكما مطلقا ومن ثم اتجهت مناوراته إلى ادخال التعديلات على نصوصه بغية الا تهدر سلطاته ونفوذه تحت وطأة نصوص الدستور، بل أن القصر ـ كما سيرد بعد ـ مالبث أن راح يعطل الدستور وينقلب عليه، كذلك فإن قوى الاحتلال لم تكن تبغيه دستورا ينكر وجودها أو يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته الأربعة، كذلك فإن طبقة الأعيان قد أرادته دستورا يعبر عن رغباتها ويصون ملكياتها ويحفظ مصالحها فى مواجهة القصر. ومن ثم يمكن القول بأن دستور ١٩٢٣ قد صدر وقد غابت مصالح البلاد وحقوقها الأصيلة فى غياهب نصوصه، وعلى الأجمال فلم يكن يعبر عن رغبات البلاد تعبيرا صحيحا بقدر ما عبر عن توازن سياسى لقوى ثلاث هى القصر والانجليز وطبقة الأعيان.

والواقع أن الدستور بهذا الشكل قد حاد عن النموذج النيابى البرلمانى الصحيح الذى يفترض أن الملك يملك ولا يحكم وذلك مرجعه إلى أن السلطات التى خولها للجالس على العرش قد جعلته يملك ويحكم فى آن واحد، ورغم تعدد مثالب الدستور فيمكن القول بأنه خطوة لا بأس بها على طريق اقرار الحقوق الديمقراطية والنيابية للبلاد. وهو وان كان من الناحية الشكلية منحة إلا أنه من الناحية الموضوعية كان تعبيرا عن التطورات والتغيرات السياسية التى كان يشهدها المجتمع المصرى وقتذاك من تنام للروح الوطنية والوعى السياسى وتكوين الأحزاب والرغبة فى المشاركة فى السلطة(٢).

---

(١) احمد شفيق: المصدر السابق: ص ٥٦٥ ـ ٥٦٦.
(٢) على الدين هلال: السياسة والحكم فى مصر (١٩٢٤ ـ ١٩٥٢) ص ١٠٣.

ولقد استطاع القصر عن طريق تعديل بعض مواد مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين أن يستلب سلطات عظيمة فى الدستور وأخذت بقية السلطات تنقل تدريجيا إلى الجالس على العرش حتى أصبح من الناحية الفعلية مصدرا للسلطات، فالملك فؤاد كان مصمما على أن يحجب أى دستور لا يعطى له قدرا كافيا من الأوتوقراطية(١). الا أن السلطات الكبيرة التى استحوذ عليها الملك فى الدستور لم تلبث أن أصابت النظام الليبرالى بعلل وأمراض أو رثته الضعف وأودت به فى النهاية، من ذلك ظهور أحزاب الأقلية وتزييف الحياة النيابية فى مصر فضلا عن عدم استقرارها(٢).

صدر الدستور بأمر ملكى وكأنه منحة من الملك، وتأكد ذلك بما نص عليه صراحة فى مقدمته التى جاء فيها: «نحن ملك مصر بما أننا مذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله بها تعالى الينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما فى وسعنا ونتوخى أن نسلك السبيل التى نعلم أنها تفضى إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدنة.. أمرنا بما هو آت(٣). وراح الدستور يعرض للكيان السياسى للدولة ونظام الحكم والهيئات النيابية بها، فقرر أن مصر دولة حرة ذات سيادة وأن حكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى (المادة ١)، وأن عرش المملكة وراثى فى أسرة محمد على ، وكان ظاهر الدستور يوحى بأن الاختصاص الأصيل للبرلمان وأن مشاركة الملك التشريعية كانت ذات طابع توفيقى، الأمر الذى من شأنه التهوين من حجم السلطات التى خولها له الدستور نظريا، والتى مارسها هو عمليا، من ذلك النص على تولى الملك السلطة التشريعية مع مجلس الشيوخ والنواب (المادة ٢٤) وكذا فإن تولى الملك السلطة التنفيذية بمقتضى نص (المادة ٢٩) من الدستور يعنى أن الملك قد جمع بين يديه تينك السلطتين مما يعنى تركيز مقاليد السلطة فى يدى الجالس على العرش، ثم أن اطلاق حرية الملك فى حل مجلس النواب (المادة ٣٨) ودون تحديد حالات معينة لا يتعداها صاحب الحق، يعنى أن بقاء ممثلى الشعب فى المجلس

(١) Wavell, op. cit. . p.95
(٢) عبد العظيم رمضان: دراسات فى تاريخ مصر المعاصر: ص ٢٢٩ ـ ٢٣٨.
(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١١٣ ـ ١١٤.

سيغدو رهنا برضاء الملك الذى قد يقدم على حل المجلس بغية التحرر من سلطان الشعب ونوابه، وذلك فى واقع الأمريشكل امتدادا لأوتوقراطية القصر على المؤسسات النيابية. ولعل الممارسة العملية فيما بعد ـ قد أوضحت بجلاء كيف استخدم الملك هذا الحق فى حل مجلس النواب توطئة للانقلاب على الدستور ابان وزارة زيور الأولى. كذلك فإن ما نص عليه الدستور من حق الملك فى التصديق على القوانين واصدارها (المواد ٢٥، ٣٤)، كان من شأنه تعطيل اجراءات التشريع وسن القوانين فى البرلمان طالما كان اعمال تلك التشريعات رهنا بتصديق الملك، ولطالما استطاع الملك بالفعل عرقلة سير العديد من التشريعات مستخدما ما خوله له الدستور فى هذا الشأن مما تسبب فى حدوث العديد من الأزمات الوزارية، على سبيل المثال منها ما حدث أثناء الوزارة النحاسيةالثانية عندما رفض الملك فؤاد التصديق على قانون محاكمة الوزراء الذى تقدمت به الوزارة النحاسية على نحو أدى إلى نشوب ازمة بين الوزارة والقصر[١].

أما عن الجيش فمن الطبيعى أن تكون السيطرة عليه موضع اهتمام الملك فؤاد وظهر ذلك واضحا فى مسألتين:

المسألة الأولى: الرتب والنياشين.

والمسألة الثانية: تعيين الضباط وعزلهم (المادة ٤٣) وذلك لصلتهم المباشرة بالسيطرة على أفراد الجيش.

أما المسائل الأخرى الخاصة بقوة الجيش وتنظيمه وغير ذلك فلم يأبه لها الملك كثيرا لأنها كانت تدخل فى اهتمام سلطات الاحتلال[٢]. تمخض عن ذلك أن انتقلت السيطرة على الجيش إلى يد القصر، وفى الواقع كان ذلك يعنى انتقال السيطرة الفعلية إلى الانجليز. فضلا عن ذلك فقد أعطى الدستور للملك حق تعيين الوزراء واقالتهم وجعل من ذلك حقا مطلقا له دون ضوابط. كذلك فإن ما قرره الدستور للملك من حق تعيين خمسى مجلس الشيوخ على أن ينتخب ثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراح العام (مادة ٧٤)، من شأنه أن يحدث أثره فيما يتصل بالتصديق على القوانين وذلك لصالح القصر

---

(١) أنظر دستور الدولة المصرية (صادر بالمرسوم الملكى رقم ٤٢ عام ١٩٢٣).
(٢) عبد العظيم رمضان «دور الجيش المصرى فى السياسة»: ص ١٥١.

بطبيعة الحال، خاصة وأن نسبة الأعضاء المعينين تتجاوز الثلث ومن ثم تصبح موافقة الأعضاء المنتخبين غير غير كافية لصدور القانون لأن عددهم كان يقل دائما عن الثلثين. وامتدت آثار ذلك النص إلى عملية تنقيح الدستور ذاته حيث نصت المادة (١٥٧) من الدستور على أنه «لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه، فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح ولا تصح المناقشة فى كل المجلسين إلا اذ حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء. ومن ثم تغدو للقصر كلمة مسموعة فى شأن مشروعات القوانين التى تعرض على البرلمان وذلك مرجعه إلى نسبة الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ من قبل الملك[1].

إلى جانب ذلك فقد استبقى الدستور للملك أمر المعاهد الدينية وتنظيمها، ومن ثم فقد انعقدت ولاية القصر على تلك المعاهد ومنها الأزهر بشكل أساسى والذى أصبح خضوعه للقصر - على حد تعبير أحد السادة المؤرخين - جزءا من بنية النظام السياسى[2]. وليس بخاف الأزهر كان يشكل دائما أداة ضغط سياسى خطيرة للقصر، وكان الأزهريون يعتقدون أن فى التصاقهم بالعرش صونا لحقوقهم وابعادا للأزهر عن معترك السياسة والنزاعات الحزبية. الا أن ما حدث كان على النقيض من ذلك فلم يفتأ الملك أن استخدمه فى اثارة المتاعب فى وجه خصومه السياسيين وتبدى ذلك واضحا أثناء عهد الوزارة الدستورية الأولى، كما استخدمه بعد ذلك فى الدعوة لفكرة الخلافة والترويج لها - كما سيرد بعد - وكانت هذه التبعية تعنى من ناحية أخرى أنه لن يكون لمجلس الوزراء أى نوع من الاشراف أو الرقابة عليه مما يتناقض مع ما قضى به الدستور من أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة (المادة ٥٧)، ومنها الأزهر بطبيعة الحال كذلك فإن ما حرمه الدستور من تعديل نظام الحكم ومسند الملكية فضلا عن الحقوق التى منحها

---

(١) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر، ص ٣٩٥ - ٣٩٦، على الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٢) رءوف عباس حامد، الدور الوطنى للازهر، بحث منشور بجريدة الأهرام، ٢٧ مارس ١٩٨٣.

للعرش (المادة ٣٢، ١٥٨) قد أوجد بدوره معوقات لها صفة الاستمرار والدوام.

عند هذا الحد يتعين علينا أن نعرض لمواقف القوى السياسية من الدستور فالوفد قد اعتبره فى جملته لم يلب إرادة الأمة «وما به من عيوب وتناقض من كونه جعل الأمة مصدرا لكل سلطة ومع ذلك حجر عليها فى ألا يتعرض نوابها لتدبر الدستور الا بمقتضى شروط ممقوتة، وتناقض فى أنه قرر مبدأ فصل القوى عن بعضها ثم جعل للملك رئاسة السلطة التنفيذية وجعله الأصل فى التشريع[1]. ونعى زعيمه على اللجنة أنها قامت بعرض مشروع الدستور على الملك قبل أن تعرضه على الشعب وكان يتعين عليها أن تعلنه على الشعب ابتداء ليقول كلمته قبل أن يفاجئ بصدور المرسوم الملكى بانفاذ هذا الدستور[2].

وعقب ذلك أصدر الوفد بيانا هاجم فيه الدستور وعدد مثالبة وانتهى إلى أنه «بصدور الدستور فما نحن بعد صدوره بأكثر حرية مما كنا قبله»[3]. والواقع أن موقف الوفد فى ذلك الوقت قد بدا حرجا فهو لم يكن يستطيع الدفاع عن الدستور حتى لا يبدو وكأنه يناصره أو يؤيده وهو أيضا لم يكن بمستطيع الوقوف ساكنا ازاء عمليات التغيير والمسخ التى تناولت نصوص الدستور سواء تلك التى جرت من جانب قوى الاحتلال فيما يختص بنصوص السودان، أو من جانب القصر فيما يتصل بزيادة نفوذه وسلطانه، وبدا ذلك فيما صرح به سعد زغلول لمراسل جريدة ديلى هيرالد «من أن هذا الدستور أولى بأن يكون مسعى لخداع الأمة منه بأن يكون محققاً لأمانيها.. فإذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ اجنبى، فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ويدعى أن العرش فى سلامته بفضل جنوده، فهذه الحقوق التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها فى أغراضه ضد مصالح الوطن[4]. إلا أن للوفدين كفل فيما أصاب الدستور من علل جعلته يولد

---

(١) مذكرات سعد زغلول، كراس ٤٢، ص ٢٦٠٦.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٠٧.
(٣) احمد شفيق: المصدر السابق، ص ٥٧٨ ـ ٥٧٩.
(٤) المصدر السابق: ص ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

ضعيفا بداءة وذلك يرجع إلى انصرافهم عن المشاركة فى صياغته - كما مر بنا - أو حمايته من تلاعب القصر واستبداد دار المندوب السامى.

أما الأحرار الدستوريون فقد اتخذوا موقفا متناقضا، فعلى الرغم من أن المشروع الذى وضعته اللجنة كان مختلفا فى كثير من الوجوه عن الدستور الذى صدر، وكان من الأولى بهم أن يدافعوا عن المشروع الذى قاموا بصياغته، الا أنه لم تبد منهم أدنى مقاومة لذلك التغيير باستثناء الخطابين المفتوحين الذين أرسلهما عبد العزيز فهمى إلى يحى ابراهيم - كما مر بنا - بل اتخذوا موقفا مؤيدا للدستور بعد صدوره وصرح رئيسهم فى اجتماع مجلس ادارة الحزب فى ٢٢ ابريل ١٩٢٣ بأن إعلان الدستور جاء حدا فاصلا بين قصر الأمة وبلوغ رشدها واستلام مقاليدها بنفسها(١).

والغريب أن الباحث لا يجد فى مذكرات الدكتور هيكل أى ذكر لهذا الاجتماع رغم أهميته، بل أن الاضطراب والتردد قد أصابا الدكتور هيكل ازاء ما أصاب الدستور من تعديلات فى بعض من مواده فيقول فى مذكراته: «أأبين أنها سلبت سلطة الأمة أو أفسرها تفسيرا يجعلها رغم تعديلها تخضع للنظام البرلمانى السديد»(٢).

وذلك يعكس تناقض قيادات هذا الحزب فى موقفها الحقيقى من الدستور الا أنه يمكن القول بأن التأييد الذى أولاه الأحرار الدستوريون للدستور انما يرجع الى أن التعديلات التى طرأت على مواد الدستور لم تمس بصورة جوهرية مصالح طبقة الأعيان، حتى هذا التأييد بدوره لم يكتب له الاستمرار طويلا فراح عبد العزيز فهمى وزير الحقانية فى وزارة زيور الثانية - وهو أحد أعضاء لجنة الثلاثين - يصرح فى خطاب له يوم ١٧ مارس ١٩٢٥ عن الدستور فيقول: «انه كان يعتقد أنه مناسب لمصر ولكن العمل به أظهر أنه ثوب فضفاض»(٣).

وهكذا انزلق الأحرار الدستوريون فى ترديد المزاعم القديمة لاقطاب الاستعمار البريطانى من عدم كفاية مصر للحكم الدستورى والاستقلال،

(١) المصدر السابق: ص ٥٨٠.
(٢) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ١٦٤.
(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٢١٦.

ومن أسف أنهم راحوا يشتركون فى الانقلاب الدستورى الأول الذى جرى فى العهد الزيورى، وما لبثوا أن قاموا بالانقلاب الدستورى الثانى فى عام ١٩٢٨ أثناء وزارة محمد محمود الأولى، ولا غرو فتأييد الأحرار الدستوريين للدستور لم يكن ليصدر عن قناعة حقيقية بأهمية الدستور، وانما كان محض تعضيد لمسعاهم إلى الحكم وحسب.

أما عن دار المندوب السامى فقد أصاب اصدار الدستور ترضية لها خاصة وأنه قد صدر محتويا على نصوص السودان على نحو يتفق مع ادعاءاتهم ويحقق مرامى السياسة البريطانية فى مصر، كذلك فإن اصدار الدستور كان يعنى عودة الحياة النيابية إلى البلاد وقيام حكومة مسئولة أمام البرلمان تحظى بتأييد البلاد على نحو يمكنها من عقد معاهدة مع بريطانيا بهدف اقرار العلاقات بينها وبين مصر، واضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالى فى البلاد، الأمر الذى يعزى اليه اصرار دار المندوب السامى على ضرورة تنحى وزارة توفيق نسيم عن الحكم بعد أن تباطأت فى اصدار الدستور ومهدت السبل لتدخل القصر لعرقلة صدوره، ثم ما كان أيضا من سعى المندوب السامى لدى الملك حتى لا ينفرد الأخير باختيار وزارة أخرى بدلا منها تثير مشكلة نصوص السودان من جديد(١).

أما عن تقييمنا لدستور ١٩٢٣ فهو فى التحليل الأخير قد حاد عن النظام النيابى النموذجى الذى كان يمكن أن يوفره للبلاد، فصدور الدستور وكأنه منحة من الملك، قد نفى عنه صفة العقد بين الملك وشعبه. حقيقة أن الدستور قد نص على أن يقسم الملك اليمين الدستورية أمام البرلمان (مادة ٥٠) الا أن ذلك القسم لم يكن اسارا أو قيدا عليه فى مسعاه نحو الحكم المطلق وذلك بفضل ما استحوذ عليه من سلطات بمقتضى الدستور ذاته. ثم أن ما توسع فيه الدستور من اقرار لحقوق الملك المباشرة انما جاء خلافا لما تقضى به القواعد البرلمانية السليمة، ذلك أن الملك ـ طبقا لتلك القواعد ـ يملك ولا يحكم مما يتطلب تقييد السلطات التى يباشرها بنفسه دون اطلاقها على نحو ماورد بالدستور، الأمر الذى يمكن القول معه بنقص النظام البرلمانى الذى تأسس على دستور ١٩٢٣.

(١) Marlowe, J. op. cit., pp. 261 - 262.

ويقينا فان صدور الدستور بهذه الصورة لم يكن حسما لصراع قائم بين القصر وسائر القوى السياسية الأخرى بقدر ما جاء تعبيرا عن نوع من التوازن السياسى بين تلك القوى بما فيها القصر. بينما يرى البعض أن دستور ١٩٢٣ جاء تعبيرا عن تيارين متناقضين فى أهدافهما ومراميهما، أولهما الانجان الشعبى لثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية التى هدفت الى تأكيد سلطة الأمة وصون حقوقها، ثانيهما: محاولة القصر الاحتفاظ بأكبر قدر من السلطات، والمشاركة الفعلية فى صنع القرار السياسى(١). فقبل صدور دستور ١٩٢٣ لم يكن للقصر ثمة دور سياسى واضح ومحدد، بل اعتمد فى حركته السياسية على ممالأة دار المندوب السامى فى مواجهة القوى الوطنية تارة، وأخرى يعمد إلى محالفة القوى الوطنية فى موجهة النفوذ البريطانى، الا أنه بصدور الدستور ومن قبله تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، قد غدا للقصر كمؤسسة سياسية دور محدد كشريك أصيل فى الحكم وسلطة اتخاذ القرار وذلك لم يضف على القصر شخصية سياسية متميزة لها ثقلها فى ميدان الصراع السياسى فحسب، بل قاده إلى الصراع مع سائر القوى الأخرى بغية أن يستلب لنفسه مزيدا من السلطلت والنفوذ على نحو يعضد مركزه فى البلاد، وأظهر ما فى ذلك ماجرى من صراع بين العرش والقوى الوطنية وفى مقدمتها الوفد، خاصة أثناء عهد الوزارة الدستورية الأولى، اتصل بتصحيح المفهوم الخاص بممارسة الملك حقوقه الدستورية. وبعبارة أخرى فإنه على اثر اصدار دستور ١٩٢٣ قد بات من المحتم على القوى الوطنية أن تخوض صراعا من أجل الدستور ضد الملك إلى جانب صراعها من أجل الاستقلال ضد الوجود الاحتلالى.

القصر والانقلابات الدستورية:

لم يكن دستور ١٩٢٣ بالصورة التى صدر بها يتفق ونوايا القصر واتجاهاته فى الحكم للانفراد بمقاليد السلطة بالبلاد ورغم ما استحوذ عليه من

(١) على الدين هلال: المصدر السابق: ص ١٠٦.

سلطات بمقتضى الدستور، إلا أن الملك فؤادا فى واقع الأمر كان يرفض فكرة الحكم الدستورى من أساسها، ولقد ظل فؤاد يتربص الدوائر دوما بالدستور أملا فى أن يجهز عليه. ولعل ما دار من صراعات بين الملك فؤاد وسعد زغلول على الدستور أثناء عهد الوزارة الدستورية الأولى قد ساعدت على تأصيل كراهية الملك فؤاد للدستور وجعلته يضيق ذرعا بمشاركة البرلمان فى الحكم.

بيد أنه لم يكن بمقدور القصر الانقلاب على الدستور مالم تتوافر لذلك الظروف السياسية التى تساعد على انفاذ انقلابه وتهيأت تلك الظروف بالفعل اثر مصرع السردار لى ستاك واجلاء القوى الوطنية عن الحكم بعد أن نزلت بريطانيا بثقلها إلى ميدان الصراع ضد الوفد وحكومته مما ترتب عليه استقالة سعد زغلول. بالاضافة إلى ذلك فما أحاق بالأحزاب السياسية فى البلاد من تنافر وتنابذ قد أصابها جميعا بالوهن وشل فاعليتها، فلم يكن بمقدورها القيام بدور مؤثر وفعال فى مواجهة أى من القصر أو دار المندوب السامى.

ومن ثم يمكن القول بان هذه الظروف مجتمعة قد هيأت الفرصة للملك فؤاد فى أن يصبح القوة السياسية الوحيدة المتماسكة على ساحة السياسة المصرية التى يمكنها حكم البلاد، وما أن تم ذلك له حتى شرع فى توطيد دعائم حكمه والسير بالبلاد حثيثا نحو الانقلاب الدستورى بعد أن تهيأت له السبل. فلقد فتح سقوط الوزارة الدستورية الأولى الطريق أمام الملك فؤاد لكى يظهر نواياه نحو الدستور ولما يمض عام على صدوره. فقد أراد الملك فؤاد استعادة السيطرة على الحكم ومقاليد السلطة فى البلاد وذلك بعد أن تدهور نفوذه بدرجة واضحة من جراء الصراعات التى جرت بينه وسعد زغلول ـ كما سيرد ذكره ـ والتى تركزت حول تصحيح مفهوم ممارسة الملك لسلطاته الدستورية. ولعل مما ساعد الملك فؤاد وهيأ له الظروف ما كان من قناعة دار المندوب السامى بمخاطر الحكم الدستورى فى ظل حياد بريطانى وادراكها أن ديكتاتورية القصر لن تكون أشد وطأة على السياسة البريطانية من حكومة وفدية تحظى بتأييد البلاد(١).

غدت نوايا القصر نحو الانقلاب الدستورى سافرة، إثر تولى وزارة زيور

(١) أنظر الفصل الثالث، تطور العلاقة بين القصر والوزارة.

الأولى مقاليد الحكم فى البلاد فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤، فقامت الوزارة باستصدار مرسوم فى ٢٥ نوفمبر بتأجيل أنعقاد البرلمان لمدة شهر، ثم استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤(١). كما شرعت فى اجراء الانتخابات على درجتين طبقا لقانون الانتخاب القديم مع أن البرلمان قد ألغى هذا القانون واستبدل بقانون الانتخاب المباشر(٢). وكان القصر يبغى من وراء تلك الانتخابات أن تأتى بغير من أتت بهم انتخابات عام١٩٢٤، الا أن نتائج الانتخابات قد جاءت مخيبة لآمال القصر بما حملته من نصر ساحق للوفد. فما كان من الحكومة الا أن أعلنت فى ١٣ مارس أن الأحزاب اللاوفدية قد نالت الأغلبية فى الانتخابات، وعلى ذلك قررت استمرارها فى الحكم مع تعديل فى تشكيلها يلائم نتيجة الانتخابات، وافتتح البرلمان بالفعل فى ٢٣ مارس فانتخب سعد زغلول رئيسا للمجلس. وكان الوكيلان من الوفد أيضا. وبدا أن البرلمان الجديد سوف يكون عقبة تعرقل مسيرة القصر نحو الانفراد بالحكم فأعدت الوزارة استقالتها، وكان الأمر مبيتا بين الملك والحكومة على أن تكون الاستقالة صورية ورفض الملك الاستقالة بالفعل وأصدر مرسوما بحل المجلس الجديد الذى لم يعش سوى تسع ساعات(٣).

وكانت تلك المناورة تحمل معنى إصرار القصر على رفض فكرة عودة الوفد إلى السلطة بصورة أو أخرى لأن ذلك يعنى عودة إلى الصراع الدستورى مرة أخرى، على أى حال فقد تضمن مرسوم حل المجلس دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥، وأن يجتمع مجلس النواب الجديد فى أول يونية(٤). ورغم ذلك فلقد تأجلت عودة الحياة النيابية عدة شهور راح القصر خلالها يوطد دعائم حكمه، ويحكم قبضته على البلاد من خلال مراسيم ملكية لها قوة القانون.

---

(١) عبدالرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٢) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية: الحولية الثانية (عام ١٩٢٥): ص ٢٧٢ ـ ٢٧٥.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٢١٥ ـ ٢١٦، على الدين هلال: المصدر السابق: ص ١٢٣.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٢١٨.

اتجه القصر بد ذلك إلى محاولة كبح جماح الأحزاب السياسية وفى مقدمتها الوفد، واستهدف التضييق عليها فأصدرت الحكومة فى ٢٧ اكتوبر١٩٢٥ مرسوما بقانون سمى بقانون الجمعيات والهيئات السياسية يجبر كل التنظيمات السياسية على الافصاح عن برامجها وفروعها وعضويتها واخطار جهة الادارة بكل تغيير يقع فى هذه البيانات، وأعطى القانون مجلس الوزاره حق حل كل جمعية أو هيئة سياسية لاتتبع هذه الاجراءات، على أن يصادق على القانون النظامى لهذه الجمعيات بمرسوم ملكى(١). وكان من الطبيعى أن يحدث هذا القانون ضجة فى البلاد، لأنه يعنى بصورة أو أخرى الغاء الأحزاب السياسية والابقاء على الأحزاب التى يريدها القصر. وفى عبارة أخرى اعطاء الديكتاتورية سلطة الشرعية وكان من الطبيعى أن تحتج الأحزاب السياسية على هذا المرسوم وتعتبره ستارا للحكم الاستبدادى وتمثل احتجاج الأحزاب المصرية فى دعوة البرلمان إلى الاجتماع طبقا للدستور فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ فى فندق الكونتننتال وهناك احتجوا على تصرفات الحكومة لمخالفة الدستور وقرروا عدم الثقة بها واعتبار البرلمان قائما(٢). واذا كان القصر قد ابتغى من وراء ذلك اخضاع الأحزاب لنوع من الرقابة والاشراف الحكومى ومن ثم تتأكد سيطرة الملك على الأحزاب، فإن ائتلاف الأحزاب المصرية عقب اجتماع الكونتننتال كان بمثابة حركة مضادة صادرة منها ضد محاولات الملك للاستئثار بالحكم دون منازع.وفى نفس الوقت بدأت حركة أخرى صادرة من أمراء البيت المالك الذين رأوا أن استمرار تعطيل الحياة الدستورية بمثابة حرمان للشعب من حقوقه السياسية مما يصح معه أن يحتملوا مع السراى تبعة أدبية فرفع الأمير عمر طوسون مع باقى أمراء البيت المالك كتابا الى الملك فؤاد فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥ يلتمسون فيه اعادة النظام النيابى للبلاد طبقا لنص الدستور الذى هو «منحة من الملك»(٣). وبطبيعة الحال فأن حركة الأمراء هذه انما كانت تصدر عن رغبتهم

---

(١) محمد زكى عبد القادر: اقدام على الطريق: ص ٤١، احمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق: ص ١٧١.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٤.

(٣) الأمير عمر طوسون: مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية: ص ٧٩.

فى احتواء الأزمة وتجنيب القصر سخط البلاد وعداء العناصر الوطنية خاصة وأن بعض الأمراء مثل عمر طوسون كانوا على صلة بالحركة الوطنية فى البلاد.

الا أن عاملا أخر قد فرض نفسه على سياسة القصر، ألا وهو ادراك دار المندوب السامى أن صراع الملك فؤاد والأحزاب المؤتلفة من شأنه أن يؤثر على مركز بريطانيا فى البلاد، كما أن استمرار تعطيل الحياة النيابية من شأنه أن يطيل أمد بقاء قضية العلاقات المصرية ـ البريطانية معلقة دون طائل ، ومن ثم بدأت محاولات المندوب السامى فى الضغط على الملك والحكومة بغية الخروج من الحالة الراهنة. وتفصيل ذلك أن الوزارة أصدرت قانون الانتخاب المعدل فى ٨ ديسمبر وإستهدفت من ورائه تضييق حق الانتخاب على المصريين، ولما كان اللورد لويد ـ المندوب السامى البريطانى الجديد ـ على ادراك تام بموجة الكراهية للقصر والحكومة، تلك الموجة التى اجتاحت مصر بأسرها، لذا فقد نصح زيور بوقف قانون الانتخاب الجديد، واعلان أن الانتخابات المقبلة ستجرى وفقا لنصوص قانون الانتخاب المباشر الصادر فى سنة ١٩٢٤(١). وبانصياع وزارة زيور الثانية للنصيحة البريطانية كتب صك استقالتها، ذلك أن نتائج الانتخاب التى أجريت فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ قد جاءت تحمل نذر سقوط الوزارة وتؤرخ نهاية الانقلاب الدستورى الأول.

ومما لاشك فيه أن ما قام به الملك فؤاد من عبث بالدستور وتعطيل الحياة النيابية كان يعد افتياتا صارخا على حقوق الأمة التى قررها لها الدستور، وهو من ناحية أخرى قد كشف بجلاء عن مثالب دستور ١٩٢٣ ، ذلك أن ما خوله الدستور للملك من حق مطلق فى حل مجلس النواب (المادة ٣٨)، واستخدام الملك هذا الحق على اطلاقه قد سوغ له فى النهاية أن ينقلب على الدستور وينفرد بالحكم فى غيبة عن رقابة الشعب ممثلة فى نوابه، ومن ناحية أخرى فإن الظروف السياسية التى واكبت نهاية الانقلاب كانت جد

(١) قانون الانتخاب المباشر: وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والصادر فى ٢٩ يولية من هذه السنة وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس الشيوخ والنواب بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وثلاث درجات لمجلس الشيوخ بمقتضى قانون الانتخاب المعدل الذى استصدرت به حكومة زيور مرسوما فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥.

مختلفة عن تلك التى سبقته من ذلك فان ائتلاف الأحزاب المصرية ـ كما مر بنا ـ وتماسكها فى جبهة متحدة فى مواجهة القصر، ثم ادراك دار المندوب السامى بأن النزاع القادم بين الملك والأحزاب لن يجدى السياسة البريطانية فى شىء، على العكس فإن الرأى العام المصرى والأحزاب قد يحملون الجانب البريطانى مغبة حكم القصر اللادستورى ومن ثم كان انحياز المندوب السامى إلى جانب الأحزاب المؤتلفة.

وخلاصة القول فإن الظروف الداخلية قد حملت تأثيرات قوية على سياسة القصر لم يكن فى أمكانه مقاومتها أو تجنبها، وقد تمخض عن ذلك عودة الدستور ودخول البلاد عهد الائتلاف، إلا أن القصر عاد إلى سيرته الأولى، بعد أن تفسخت عرى الائتلاف اثر اقصاء الوزارة النحاسية الأولى وعادت الأحزاب السياسية إلى تطاحنها كما كان فى السابق، أما دار المندوب السامى فقد كان فشلها فى الوصول إلى تسوية للعلاقات المصرية ـ البريطانية، قد جعلها تدير ظهرها لقوى الائتلاف وكان ذلك اشارة للقصر كيما يبدأ فى العمل.

ولقد كان تولى وزارة محمد محمود الحكم فى ٢٧ يونيه ١٩٢٨ أثر اقالة الوزارة النحاسية الأولى ايذانا ببدء الانقلاب الدستورى الثانى، فقد كانت اقالة الوزارة النحاسية وما تلا ذلك من أنفصام عرى الائتلاف، بمثابة نجاح كبير للملك كان عليه أن يستغله خاصة وأن موقف الجانب البريطانى من قضية الدستور آنذاك، كان عاملا مشجعا آخر للملك.

أما الأحرار الدستوريون فما كان ليطول بقاؤهم فى الحكم فى ظل برلمان مؤتلف يمثلون أقلية فيه ومن ثم فقد أصدرت الوزارة غداة تشكيلها فى ٢٨ يونية مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر وتلى هذا المرسوم فى جلسته التى انعقدت مساء ذلك اليوم(١). وكان ذلك التأجيل مقدمة للانقلاب الدستورى ونذيرا لما تدبره الوزارة للحياة الدستورية أعاد إلى الأذهان ما فعلته وزارة زيور من تأجيل انعقاد البرلمان الأول شهرا فى نوفمبر ١٩٢٤. وحدث أن رفع محمد محمود مذكرة إلى الملك فؤاد اتهم فيها البرلمان بانه يستغل سلطاته فى نشاط عدائى خطير(٢).

تلا ذلك أن استصدرت الوزارة «أمرا ملكيا» فى ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ بحل

(١) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية، ج٢، ص ٥١

(٢) (R.I.I.A)information paper, No. 19 Great Britain and Egypt (1914 - 1952), p. 21.

مـجلسـى الشـيـوخ والنواب مـدة ثـلاث سنوات وعند إنقـضـاء هـذا الأجل يعـاد النظر فى الحالة لتقرير اجراء الانتخابات والـتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنا أخر، ومعنى ذلك أن السنين الثـلاث قابلة للتجديد، كـما نص الأمر الملكى على أن السلطة التشريعية فى هذه الفترة أو أى فـترة أخرى تؤجل اليها الانتخابات يتـولاها الملك بمراسـيم تكون لها قـوة القـانون، إلى جانب ذلك فـقـد تضـمن الأمـر الملكى تعطيل عدد مـن نصـوص الدسـتـور منهـا مـا اتصل بتـولى الملك سلطاتـه بواسـطة وزرائه (م ٤٨) بعـد أن آلت اليه أمــور التـشـريـع وكـذا المواد الخاصـة بتنظيم حل مـجلس النواب وتحديد مـوعد الانتـخاب الجـديد (م ٨٩). وكذلك النص الخـاص بحرية الصـحـافة (م ١٥) فضـلا عن النص الخـاص بعدم جواز تعطيل أحكام الدستور ومقتضياته (م ١٥٥)(١).

ومن الغـريب أن الأحـرار الدسـتـوريين راحـوا يبـررون مـسـلكـهم هـذا من الدستور بمقولة «أن الوزارة لاتريد استـفـتاء الشعب والشعب فى رأيها مضلل لا يمكن أن يحكم على الأشياء حكمـا سليما(٢). ومن وجهة أخـرى أراد القصر أن يؤمن بدوره الانقلاب الدستورى مغبة أية معارضة، ومن ثم قامت الحكومة باسـتـصـدار مرسـومين فى ٢٠ مـارس ١٩٢٩، أولهـمـا لتـشـديد أحكام قـانون الاجتماعات للتـضـييق من حق اقامة أى اجتماع. أما المرسـوم الثانى فقد قضـى بفـرض عقـوبة الحبس أو الغـرامة أو كليـهـما على كل مـن حرض على كـراهة النظام القائم، وبمعـنى اخر فقد لجـأت الحكومة إلى سيـاسة القهـر والاضـطهاد لكى تثـبت ارجاء نظامـها المتداعى عـلى نحو استـحـالت مـعه البـلاد إلى مـعـتقل كبيـر. ومن سوء الحظ أن الأحـرار الدسـتـوريين ممن استـخـدمهم السـراى لم يتـعظوا بالحـوادث فـقـد احـتـضـنتـهـم فى سنة ١٩٢٥، ثـم نبـذتهم وانـفـردت بالسلطـة مما حـملهم على الأئتـلاف انقـاذا للـدسـتـور، وكـان من الطبـيـعـى أن يتـعظـوا ولا يلقـوا بأنفـسـهـم فى أحضـان السـراى مـرة أخـرى لكى يـعـيـدوا التجربة، ولكنهم فعلوا وكان خطأ لايمكن الدفاع عنه بحال من الأحوال(٣).

---

(١) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسة، الحولية الخامسة (١٩٢٨)، ص ٨١٩ ـ ٨٢٠، الرافعى المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٢) مـحمد حسين هيكل: المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(٣) مـحمد زكى عبد القادر: محنة الدستور، ص ٧٤.

وما أن تم الانقلاب الدستورى حتى بدأ ما يمكن تسميته «بصراع الديكتاتوريات» بين القصر من جهة والأحرار من جهة أخرى، وتلك نتيجة منطقية ترتبت على اختلاف غايات كل منهما. فالقصر الذى ابتغى من وراء الانقلاب الدستورى سبيلا لأن يستأثر بالسلطة فى البلاد، قد أراد أن ينأى بالأحرار عن مشاركته فى الحكم بعد أن استخدمهم لانفاذ خطته. أما الأحرار فلم يكن انقلابهم على الدستور رغبة فى ارساء دعائم حكم القصر بقدر ما كان طلبا لأستمرارهم فى الحكم، وذلك لم يكن ميسورا إلا فى غيبة الدستور والحكم النيابى، خاصة وأنه لم يكن هناك سند لهم سوى تأييد المندوب السامى. الأمر الذى يدعو إلى القول بأن الصراع الناشب بين طرفى السلطة مرده بطبيعة الحال إلى رغبة كل منهما فى أن يستثمر نتائج الانقلاب الدستورى لصالحة(١).

ومهما كانت الأسباب والنتائج فإن ذلك الانقلاب كان فى التحليل الأخير محض امتهان حقيقى لفكرة الحكم الديمقراطى سواء من جانب الملك أو الأحرار الدستوريين، وليت الأمر وقف عند هذا الحد اذ ما لبثت فكرة تعديل الدستور أن راودت محمد محمود أثناء مفاوضاته فى لندن وذلك بدعوى قصور بعض مواده الأمر الذى لقى معارضة شديدة من بعض زعماء الحزب مثل الدكتور هيكل الذى رأى أن ذلك لا يمكن أن يفسر إلا على أنه إنتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور، سيحمل الناس على الظن بأن وقف الحياة النيابية قد كان تمهيدا لهذا التعديل(٢). على أية حال فلم يكن مقدرا لذلك الصراع الدائر على السلطة أن يستمر بعد أن أدركت الحكومة الانجليزية أن اتجاه سير الأحداث يتعارض وسياستها تماما.

ولعل ماكان من تغيير المندوب السامى اللورد لويد واستبداله بآخر هو سير بيرسى لورين كان فى ذاته دلالة لتغييرات جوهرية سوف تطرأ على السياسية البريطانية، وأن الحكومة البريطانية قد أضحت غير راضية عما آلت اليه الأوضاع السياسية فى الداخل فى ظل الانقلاب الدستورى، ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تنشد عون الوفد فى الموافقة على النتائج التى تمخضت

---

(١) انظر الفصل الثالث: تطور العلاقة بين القصر والوزارة.

(٢) محمد حسين هيكل، المصدر السابق، ص ٣٠٤.

عنها مفاوضات محمد محمود ـ هندرسن. الا أن الوفد بدوره علق ذلك على عودة الدستور. وكان قبول الجانب البريطانى لذلك يعنى أمر اهاما وهو أن الحكومة القائمة قد امتنع عنها تأييد الجانب البريطانى وهو سندها الحقيقى فى الحكم، على نحو بات معه موقفها غاية فى الحرج مما دفعها إلى تقديم استقالتها فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ لينتهى بذلك ثانى الانقلابات الدستورية.

أما الانقلاب الدستورى الثالث الذى جرى فى بداية العهد الصدقى فقد كان أشد وطأة من سابقيه. والواقع أن ماواكب هذا الانقلاب من تعطيل للدستور والحياة النيابية ثم ما تلا ذلك من استبدال دستور ١٩٢٣ بأخر يدعم الحكم الاوتواقراطى ويمهد له السبل، كان يحمل دلالات قوية على تعاظم نفوذ القصر على نحو لم تشهده البلاد على امتداد حكم الملك فؤاد .

ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن نوايا القصر نحو الانقلاب قد بدت واضحة منذ أن اتجه تفكير الملك فؤاد إلى اختيار صدقى رئيسا للوزارة. ولقد ظهر اصرار القصر على ذلك حتى انه لم يلق بالا إلى استشارة دار المندوب السامى فى ذلك الاختيار بخلاف العادة، الأمر الذى يعنى أن القصر قد قرر التحرك دون أن يعول كثيرا على تأييد بريطانيا.

والواقع أن مخاطر حقيقية قد ميزت هذا الانقلاب عما سبقه، منها عودة تمرد القصر على فكرة الحكم الديمقراطى. ومنها أيضا أن ما جاء به دستور ١٩٣٠ قد أتاح لفؤاد سلطات واسعة قضت تماما على أى احتمالات لقيام حكم ديمقراطى فى البلاد. ومنها أخيرا أن القصر قد استطاع فى اطار تلك السياسة أن يفرض ارادته لأول مرة على سائر قوى الصراع السياسى فى مصر وذلك على امتداد خمس سنوات هى عمر ذلك الانقلاب.

أما عن الظروف التى أدت إلى الانقلاب الدستورى، فيرى البعض أن ثمة اتفاقا قام بين صدقى والملك والانجليز على احداثه وكان المقصود من وراء ذلك هو القضاء على الأغلبية الوفدين البرلمانية وكان ذلك بالنسبة للملك القضاء على (ديكتاتورية الوفد) واقامة ديكتاتورية السراى محلها،وكان معناه بالنسبة للانجليز ابعاد الوفد عن الحياة السياسية بعد رفضه توقيع اتفاق ١٩٣٠ (محادثات النحاس ـ هندرسون)[١].

(١) محمد زكى عبد القادر: المصدر السابق: ص ٧٦.

الا أن هذا الرأى بدوره موضع للكثير من الجدل، حقيقة أنه يمكن الافتراض بأن ثمة اتفاقا ضمنيا مسبقا بين القصر وصدقى على احداث هذاالانقلاب، الأمر الذى يتأيد برغبة صدقى فى تعديل الدستور وتنظيم الحياة النيابية على نحو يتفق ورأيه فى العمل على استقرار الحكم(١). كذلك فأن ادراك، القصر لنوايا صدقى والتى أفصح عنها إلى زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية، ثم ما كان من تكليفه بالوزارة، يعنى بصورة أخرى موافقة الملك على اتجاهات صدقى فى الحكم. الا أنه من الثابت أنه لم يكن هناك اتفاق سابق بين القصر وصدقى من ناحية، والمندوب السامى من ناحية أخرى، ذلك أنه ـ أى المندوب السامى ـ لم يكن يعلم شيئا عن أمر تكليف صدقى بالوزارة بل أنه مافتئ أن صرح لصدقى بأن مجيئه للحكم لم يكن فى وقت مناسب ـ كما يعترف صدقى فى مذكراته ـ الأمر ينفى وجود اتفاق تام بين ثلاثتهم على الانقلاب الدستورى(٢). الا أنه ينبغى أن نقرر أن مسألة الدستور لم تكن بذى بال لدى دوائر المندوب السامى الا بما تخدم به القضية الأساسية وهى اقرار العلاقات المصرية البريطانية، فتلك القضية كانت محور السياسة البريطانية منذ اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحتى حسمت بعقد معاهدة ١٩٣٦.

أما أولى خطوات الانقلاب فقد بدأت بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ولم يكن لدى صدقى مانع من اجتماع المجلسين لتلاوة مرسوم التأجيل بشرط أن يتعهد رئيس مجلس النواب بألا يسمح بأى تعقيب من الأعضاء بعد التلاوة، ولما رفض رئيس المجلس أن يقبل تدخلا من الحكومة فى ادارته لجلسات المجلس، أغلقت الحكومة أبواب البرلمان. وعلى الرغم من ذلك فقد عقد النواب والشيوخ جلستهم بعد أن حطم رجال المطافئ بأمر رئيس مجلس النواب، السلاسل التى أحكم بها اغلاق الأبواب. وتلى مرسوم التأجيل وأحتج النواب والشيوخ على عمل الحكومة وأقسموا يمينا بالمحافظة على الدستور وكان ذلك فى يوم ٢٣ يولية ١٩٣٠(٣). وأصبح هذا اليوم المشهور «يوم تحطيم

---

(١) سنية قراعة: نمر السياسة المصرية: ص ٢٤٩.
(٢) المصدر السابق: ص ٢٥٧، اسماعيل صدقى مذكراتى: ص ٣٩.
(٣) مضابط مجلس النواب: دور الانعقاد الأول: الجلسة الخمسون: ٢٣ يونية ١٩٣٠، محمد شفيق غربال، المصدر السابق: ص ٢٤٧.

السلاسل» يوما تاريخيا مضيئا فى تاريخ نظال هذه الأمة(١). ومن الغريب أن صحف القصر راحت تنعى على أعضاء البرلمان تصرفاتهم وتصفها بأنها «اعتداء صارخ على الدستور»(٢). وراحت الوزارة تمعن فى غيها فاستصدرت فى ١٢ يوليه ١٩٣٠ مرسوما بفض الدورة البرلمانية، ولم يكن البرلمان قد أقر الميزانية بعد فجاء هذا المرسوم بمثابة نقض صارخ للدستور حيث تقضى (المادة ١٤٠) بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية، وراحت الاعتداءات تترى على الدستور وكانت بدورها تلقى تأييد القصر ورضائه وينهض دليلا على ذلك ما ساقه الأستاذ الرافعى ـ من أن نواب المعارضة قدموا عريضة إلى الملك يطلبون منه دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى يعقد يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٣٠ لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ولاقتراع مجلس النواب على الثقة بها، فلم يأبه لها الملك(٣).

وليس ثمة شك فى أن الملك فؤاد قد أدرك أنه بمقدوره أن يعتمد على صمت الجانب البريطانى فى احداث الانقلاب. حقيقة أن دار المندوب السامى لم تكن فيما بعد بمنأى عن نوايا الملك نحو الدستور، الا أن ذلك لم يرق الى مرتبة اتفاق بينهما ـ كما مر بنا، يتأيد ذلك بأن اسماعيل صدقى ـ كما تشير الوثائق البريطانية ـ قد صرح للمندوب السامى البريطانى بأنه سوف ينهى دور انعقاد البرلمان فى ٢١ يولية على أن يدعى البرلمان للانعقاد فى نوفمبر حيث يستطيع صدقى ان يقدم دستورا جديدا وقانونا جديدا للانتخابات(٤). ويبدو أن بريطانيا لم تشأ أن تتورط من قريب أو بعيد فى الانقلاب الدستورى، من ذلك ما صرح به المندوب السامى لصدقى بقوله «اننا مازلنا على وضع الحياد فى الأزمة الحالية وليست لدينا رغبة فى التدخل فى شئون مصر المستقلة، الا بما يتعارض مع التحفظات الأربعة»(٥).ويفهم من هذا أن الملك فؤاد بعد أن أعد عدته للانقلاب الدستورى وبدأه بالفعل، أراد أن، يجعل المندوب السامى على إدراك بنواياه، وذلك بغية معرفة ردود الفعل المنتظرة من الجانب البريطانى، الذى راح يتخذ الحياد منهجا له ازاء الأزمة ويقصر تدخله على ما من شأنه المساس بالتحفظات الأربعة وحسب. وذلك بطبيعة الحال كان عاملا مشجعا لكلا من الملك فؤاد وصدقى على

---

(١) ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال: ج١: ص ٩٥ وما بعدها.
(٢) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية الحولية السابعة (١٩٣٠): ص ٧٨٧ وما بعدها.
(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٢٨
(٤) Fo: 407/ 212; No. 13; Loraine to Henderson, July,8 , 1930. Desp. No. , 306.
(٥) Ibid.

التمادى فى العبث بالدستور والحياة النيابية.

وفى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر الأمر الملكى بالغاء دستور ١٩٢٣ وبحل مجلس النواب والشيوخ ، واعلان الدستور الجديد ووقع الملك فؤاد على هذا الأمر وعلى الدستور الجديد(١).

دستور ١٩٣٠ وارساء دعماء حكم القصر:

اتجهت نوايا القصر إلى تغيير دستور ١٩٢٣ ، واحلال دستور أخر يتيح للقصر قدرا اكبر من السلطة والنفوذ وذلك فى فترة باكرة من حكم صدقى. وكان صدقى منذ البداية قد عقد النية على ذلك ـ كما مر بنا ـ وراح بعد تولية الحكم يصرح للمندوب السامى بأن الدستور الجديد لن يكون بمثابة خداع ولكنه سوف يكون دستورا حقيقيا ذا ضوابط مناسبة وتغييرات تؤكد مسئولية الوزارة أمام البرلمان وتحكم قبضته على النواحى المالية(٢). وراح صدقى يؤكد للمندوب السامى أنه لا ينوى أن يغير الدستور لصالح الملك وأنه سوف يتشاور مع محمد محمود فى أى تغييرات من هذا القبيل(٣). ومن ناحية أخرى راح يؤكد للمندوب السامى بأن الدستور الجديد يحمى المبادئ الأساسية لدستور ١٩٢٣ الذى تمت صياغته على أيدى أشخاص يشكلون الغالبية العظمى لوزارته(٤). وكانت تلك محض مناورة مكشوفة كان الغرض منها ترضية الجانب البريطانى، بغية الا يثار من جانبه أدنى اعتراض على مبدأ تغيير دستور ١٩٢٣ واحلال دستور أخر بدلا منه.

والواقع أنه لم يكن من حق الملك أن يلغى الدستور بأمر ملكى لأنه هذا الأمر بمثابة فسخ التعاقد بينه وبين الأمة وأقسم اليمين علنا على احترامه ولعل هذا هو ما دعا الملك فؤاد إلى عدم حلف اليمين على احترام الدستور الجديد، لأنه لا يملك أن يحل نفسه من اليمين التى اقسمها على احترام دستور ١٩٢٣ ، ولأن حلفه يمينا ثانية على دستور جديد هو ابراز لحنثه فى يمينه الأولى(٥).

ولقد اختلفت المبررات التى سيقت لتغيير الدستور فيرى البعض أن الهدف

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٣٠.

(٢) Fo: 407/212. No. 13, Loraine to Henderson July, 8, 1930, Desp. No. 306.

(٣) Fo' 407/212 No. 76, Same to Same, July 17, 1930, Desp. No. 706 Secret.

(٤) Information Paper, No. 91: Great Britian and Egypt, (1914-1952), p. 30.

(٥) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٣٣.

الحقيقي وراء الغاء الدستور هو «هدم الوفد» وذلك لم يكن هدف صدقي فقط بل والهدف الأكبر للملك(١). بينما يرى صدقي «أن الدستور المصري الذي وضع سنة ١٩٢٣ كان منقطع الصلة بالماضي، فإنه على وجه العموم وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجتين ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية، وما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب. فقد وضع هذا الدستور عن النظام البلجيكي مستعيرا من غيره من الدساتير الحديثة أحكاما مختلفة من هنا وهناك فكان من ذلك كله مجموعة يصح بحق أن تعتبر صورة صادقة لما بلغته الديمقراطية في أوربا في العصر الحديث.. ويعلم المطلع على تاريخ الدساتير الأوربية أن هذه الصورة الأخير لم يبلغها طفرة واحدة أي بلد من البلاد التي نشأ وترعرع فيها لنظام النيابي(٢). وبعبارة أخرى فإن صدقي يرى أن دستور ١٩٢٣ قد قطع بالبلاد شوطا كبيرا في مسيرة الديمقراطية لا تستأهله بالنظر إلى كفاحها.

أما الدستور الجديد فلقد أصاب رضاء الملك وتأييده بما جاء به من نصوص وأحكام تتفق واتجاهاته في الحكم وذلك ما عبر عنه صدقي بقوله: «ولذلك ارتاح جلالته لهذا الدستور وشجعني عليه فمضيت»(٣).

ولقد جاء دستور ١٩٣٠ بنصوص وأحكام جعلته يفوق أوتوقراطية سلفه نفي الوقت الذي حجب المؤسسات النيابية عن مباشرة حقوق طبيعية لها، مما تقتضيه متطلبات الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية نجده قد عمد إلى تركيز السلطة في يد الجالس على العرش بصورة سافرة، من ذلك فإن الدستور قد غل يدي مجلسي البرلمان عن حق اقتراح القوانين المالية، وراح يقصرها على السلطة التنفيذية التي يتولاها الملك (مادة ٢٨)، والتي أجاز لها في نفس الوقت حق التشريع وحق تقرير اعتمادات مالية جديدة وكذا نقل اعتمادات من باب لآخر وذلك فيما بين أدوار الانعقاد، أو في فترة حل مجلس النواب ويكون ذلك بموجب مراسيم لها قوة القانون (مادة ٤١). وطالما أن المدة التي لاينعقد فيها البرلمان هي سبعة أشهر فإن هذا النص - كما يقول الرافعي - يطلق يد السلطة التنفيذية في تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية

---

(١) ضياء الدين الريس: المصدر السابق: ص ١٣٠.
(٢) اسماعيل صدقي: مذكراتي: ص ٤٢.
(٣) المصدر السابق: ص ٤٤.

خلال هذه المدة ويجد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفذت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها فلا يكون من الميسور نقضها[1].

كذلك فإن ما قرره الدستور الجديد من حق الملك فى تعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ، البالغ عددهم مائة على أن ينتخب خمسيهم (مادة ٧٥) بعكس ماقضى بدستور سنة ١٩٢٣، فهو من ناحية قد تضمن زيادة عدد أعضاء مجلس الشيوخ وزيادة نسبة المعينين منهم مما يعنى أن الأغلبية فى مجلس الشيوخ سوف ينعقد ولاؤها للملك. بينما يبرر صدقى ذلك فى مذكراته بقوله: «حتى لاتحرم البلاد من خدمات رجالها الأكفاء»[2].

وغنى عن البيان ما قد يحدثه ذلك النص من تأثير، خاصة فى القوانين التى تتعارض ورغبات الملك عندئذ يستحيل مرور أية قوانين على غير رغبة الملك.

وفيما يتصل بالعلاقة بين السلطة التنفيذية ومجلسى البرلمان فهو وإن سار فى هدى دستور ١٩٢٣ فيما يتصل بالمسئولية الوزارية وأخص مظاهرها اقتراع عدم الثقة بالوزارة فلقد قيد ذلك الحق بموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب على عدم الثقة (مادة ٦٥)، وكان يتعين لطلب الاقتراع بعدم الثقة أن يتقدم به كتابة ثلاثون نائبا على الأقل، على الا يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ولا تؤخذ الآراء عنه الا بعد يومين على الأقل من تمام المناقشة فيه (المادة ٦٦). وذلك لكى يعطى الوزارة الفرصة لكى تؤثر على النواب بطريقة الاغراء أو التهديد فيمتنعون عن عدم الثقة بها[3]. ومن ناحية أخرى فقد قرر الدستور الجديد حق الملك فى اهمال أى قانون جديد يقره البرلمان فاذا لم ير التصديق على مشروع قانون البرلمان رده اليه فى خلال شهرين لاعادة النظر فيه واذا لم يرد القانون فى خلال هذا الموعد عُد رفضا للتصديق (مادة ٣٥). وكان الدستور السابق يحتم على الملك رده فى خلال شهر إلى المجلس لاعادة النظر فيه، فاذا لم يرده عند ذلك تصديقا عليه، ولم ينس الدستور أن يؤكد سيطرة الملك المطلقة على المؤسسات الدينية بما فيها الأزهر فنص على أن يكون تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير

(١) الدستور المصرى وقانون الانتخاب (٢٢ اكوبر ١٩٣٠ - المطبعة الاميرية)، عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٣٦.

(٢) اسماعيل صدقى: مذكراتى: ص ٤٨.

(٣) عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق: ص ١٣٤.

مسلمين منوطا بالملك وحده (م ١٤٢). ومن ثم فقد سلب الوزارة حقها فى مشاركة الملك فى الاختيار، وهذا الحق مقرر لها بمقتضى دستور ١٩٢٣ والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٧، وأخيرا راح الملك يلتمس البقاء لهذا الدستور بغرض الاحتفاظ بما خوله له من صلاحيات من ناحية، واطالة عهد الوزارة الصدقية من ناحية أخرى فكان النص على عدم جواز اقتراح تنقيح هذا الدستور فى العشر سنوات التى تلى العمل به (م ١٥٦)(١).

وفيما يتصل بقانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ فقد ألغى نظام الانتخاب المباشر ليجعله على درجتين. واشترط فى المندوبين الخمسيين شروط مالية ومستوى تعليمى معين قصد منها بث العراقيل أمامهم (م٢٠). ويسوق صدقى فى مذكراته مبررا غريبا لذلك بقوله: «فالانتخاب وظيفة لاحق يتمتع به الكافة على السواء وأنه لذلك يجب أن تكون لدى الناخب الكفاية اللازمة لما يناط به من حق الاختيار(٢). وجاء القانون بنص أخر لايقل غرابة عن سابقة مؤداه منع أصحاب المهن الحرة فى بلد غير القاهرة من الترشيح لعضوية مجلس النواب (م ٢٧)، وبذلك حرم الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين فى الثغور والأقاليم من أن يكونوا أعضاء فى البرلمان، فى حين أنه أباح للعمد والمشايخ فى البلاد هذه العضوية وأجاز لهم الجمع بين وظائفهم وبينها، وهذا ـ كما يقول الرافعى ـ من أعجب ما سمع فى الحجر على ارادة الشعب فى اختيار ممثليه وحرمان طوائف ممتازة من عضوية البرلمان(٣). ويبدو للوهلة الأولى أن هذا النص كان القصد منه تجريد الوفد من أنيابه، فذلك كان يعنى حرمان الوفد من تأييد يحظى به من قبل عناصر المثقفين فى سائر أقاليم القطر، الأمر الذى يباعد بينه وبين الأغلبية البرلمانية من ناحية والوزارة من ناحية أخرى، وهذا ماحدث بالفعل على امتداد فترة اعمال الدستور ١٩٣٠. ويقينا فإن دستور ١٩٣٠، بهذا المضمون يعد بكل المعايير نكسة للتطور الديمقراطى فى مصر، فلقد وضح بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الدستور برمته انما جاء ليخدم العرش على حساب مصلحة البلاد الحقيقة حتى أن القائم بأعمال المندوب السامى، يعلق على المذكرة التفسيرية للدستور بأنها قد تركت لديه انطباعا بأن «صدقى باشا قد نسى تماما أنه ليس رجل

---

(١) أنظر الدستور المصرى وقانون الانتخاب (٢٢ اكتوبر ١٩٣٠).
(٢) اسماعيل صدقى، مذكراتى، ص ٣٧
(٣) عبد الرحمن الرافعى، المصدر السابق، ص ١٣٨.

الملك»(١). وأن الدستور الجديد ينزع إلى نقل الأوتوقراطية من مؤتمر حزبى طبيعى - يقصد الوفد - إلى ملك قضى خريف العمر(٢). فلقد استطاع صدقى تأسيس برلمان خدم أغراضه بفاعليه تامة، كما استطاع كبح جماح الوفد بفاعلية فضلا عن انه قد استطاع أن يفرض نفسه على جميع فروع الادارة وقام بحماية الملك من كل أوجه النقد التى كان من الممكن أن توجه له(٣).

وخلاصة القول أن الملك فؤاد بهذا الدستور قد وصل أخيرا إلى الغاية التى كان يسعى اليها منذ توليه الحكم، وهى أن يجمع السلطات كلها بين يديه ويحكم البلاد بارادته دون ثمة معارضة، وكانت نظرته إلى الشعب فى ذلك لم تكن تختلف عن نظرة سائر الحكام من أسرة محمد على.

أما عن دستور ١٩٣٠ فلما يكن له أن يستمر بعد أن تداعى نظام صدقى الذى قام هذا الدستور على أساسه. وكانت استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى التى خلفت وزارة صدقى الثانية تعنى سقوط هذاالدستور تماما وأقول نجمه، فعندما تولت وزارة نسيم الثالثة الحكم فى منتصف نوفمبر ١٩٣٤ بادرت إلى الغائه وحل البرلمان القائم على أن يتولى الملك السلطة التشريعية والسلطات الاخرى التى يختص بها البرلمان الى أن يوضع دستور أخر بدلا من دستور ١٩٣٠. فى الوقت الذى كان الملك يهدف إلى تعديل دستور ١٩٢٣ وكان الانجليز يميلون إلى اصدار دستور جديد على يد هيئة تمثيلية(٤).

على كل حال فقد ارسلت الجبهة الوطنية المكونة من رؤساء الأحزاب كتابا إلى الملك تطلب فيه اعادة الحياة النيابية للبلاد ودستور ١٩٢٣، كما طلبت من الحكومة البريطانية توقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان. وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ صدر المرسوم الملكى باعادة العمل بدستور ١٩٢٣(٥).

وصفوة القول فان نضال فؤاد ضد الدستور يرجع أساسا إلى عدم ايمانه بجدوى النظم الدستورية والحكم النيابى، بالاضافة إلى اقتناعه بأن الدستور سوف يكون أداة

---

(١) Fo: 407/212 No. 164: Hoar to Henderson, Oct. 25, 1930, Desp. No. 995.

(٢) Ibid.

(٣) Fo: 407/217 (111) Enc in No. 18: Leading Personalities in Egypt. Feb, 5, 1934.

(٤) احمد عبد الرحيم ، المصدر السابق، ص ١٨١.

(٥) المصدر السابق، ص ١٨٢ ، محسن محمد، عندما يموت الملك ص ٤٥٨ وما بعدها.

لاضعاف قوته فى مواجهة خصومه السياسيين ويحول بينه وبين أطماعه فى السلطة فتصبح حركته السياسية قيداً بأحكام الدستور ونصوصه ومن ثم فقد ظهر حرصه جليا على الا يكون نتاج عمل لجنة الدستور من شأنه أن ينتقص من نفوذه، أو يحد من صلاحياته فى الحكم. ومن ثم فقد اتجه إلى استغلال الظروف التى أحاطت بعملية صياغة الدستور لصالحه، من ذلك فإن احجام الوفد عن الاشتراك فى لجنة الدستور لم يكن رفضا لفكرة الدستور ذاتها، وانما كان رفضا للدور الثانوى الذى أريد منه أن يلعبه بالنظر الى ضآلة ممثليه فيها، بالاضافة الى اعراض الحزب الوطنى عن المشاركة فى أعمال اللجنة، كل ذلك لم يفقد عملها المضمون الديمقراطى فحسب، بل وكشف عن عجزها الحقيقى والذى يكمن أساسا فى أنها قد اضحت بهذا الشكل محض «لجنة حكومية»، وهذا ما جعلها نهبا لأغراض القصر واتجاهات دار المندوب السامى، التى أظهرت اعتراضا مقرونا بالتهديد عندما تفجرت قضيتى تلقيب الملك والسودان فى مشروع الدستور.

وكان من الطبيعى أن تتراجع دار المندوب السامى عن تأييدها لثروت وحكومته بعد هذا الصدام، فوجد فؤاد الفرصة سانحة لدفع ثروت إلى الاستقالة بعد أن تدهورت العلاقة بينهما بسبب احجامه عن الخضوع لرغبات الملك والتدخل فى اعمال لجنة الدستور.

سارع الملك اثر ـ استقالة ثروت ـ الى دفع وزارة نسيم الثانية الى الحكم، حيث تناولت مشروع الدستور بالتعديل والتغيير عناصر معروفة بولائها للقصر وفى النهاية صدر الدستور فى عهد وزارة يحيى ابراهيم، وقد امتنع عنه كل مضمون ديمقراطى، فضلا عما احتواه من أحكام متناقضة ونصوص مبهمة، وهذا بدوره قد أفضى الى صراع حاد بين فؤاد والحكومة الدستورية الأولى ـ وزارة سعد زغلول ـ يتصل بتصحيح مفهوم الملك فى ممارسة سلطاته بمقتضى الدستور، بالاضافة الى تأكيد دور الوزارة كشريك فى الحكم. ذلك الصراع قد ساعد على تأصيل كراهية فؤاد للدستور، الا أنه لم يكن على استعداد للتسليم ومن ثم راح يتربص الدوائر بالدستور واستغل فى ذلك سترات التدهور السياسى التى مرت بها البلاد والصراعات التى جرت بين الأحزاب القومية، ليحدث انقلابات ثلاثة على الدستور استقام له فى أثرها حكم البلاد من خلال وزارات اتسمت فى غالبيتها بالخضوع المطلق له. ومن أسف وجد

القصر فى مؤامراته على الدستور عونا من بعض الأحزاب القومية التى ساءتها فكرة الديمقراطية، وتمثل ذلك سواء فى مشاركة الأحرار الدستوريين فى الحكم على أنقاض الدستور - أثناء وزارة محمد محمود - أو تأييد الحزب الوطنى للحكم اللادستورى فى العهد الصدقى.

ولم يكن دستور ١٩٣٠ سوى نتاجا طبيعيا لرغبات الملك فؤاد الأوتوقراطية، أرسى فيه دعائم حكمه فى اطار من الشرعية ليصبح له القدح المعلى فى الحكم عمليا. ولا شك فإن عبث فؤاد بالدستور قد ألحق بالبلاد ضررا بالغا ظهر أثره فيما أصاب القوى الوطنية من تمزق هى بسبيلها إلى التمسك بحقوقها الدستورية فى مواجهة طغيان القصر مما شتت جهودها عن السعى نحو الاستقلال وهو هدفها الأصيل وعطلها زمنا ليس بيسير فجاءت الأضرار أضعافا مضاعفة على البلاد، فلا هى نالت استقلالها ولا هى تمتعت بحكم ديمقراطى وحقوق مشروعة لها فى الحكم يكفلها دستور يعبر عن رغباتها تعبيرا صحيحا ويجعلها مصدر كل سلطة. ورغم ذلك فيمكن القول بأن التجربة الدستورية التى شهدتها البلاد منذ صدور دستور ١٩٢٣ وما تلاها من تطورات دستورية، قد أثرت بشكل مباشر على علاقة القصر بقوى الصراع الأخرى. وكان من الطبيعى أن تكون الوزارة أولى مجالات الصراع بينه وبين هذه القوى، حقيقة أن التجربة الدستورية وان شابتها نتائج سلبية الا أنه لا يمكن اغفال النتائج الايجابية لتلك التجربة فهى من ناحية كانت خطوة هامة نحو اقرار الحقوق النيابية للبلاد، ومن ناحية أخرى فقد كانت الانتخابات التى جرت فى اطار تلك التجربة مدرسة للوعى السياسى وحقوق المواطنة.



الفصل الثالث

تطور العلاقة بين القصر والوزارة

١ - التعاون المفقود بين القصر والوزارات الدستورية
٢ - القصر ووزارات الائتلاف الوفدى
٣ - القصر ووزارات الأقلية



تطور العلاقة بين القصر والوزارة

لم تكن الوزارة «كمؤسسة سياسية» بمنأى عن التغيرات السياسية والتشريعية التى أصابت البلاد، خاصة وأن تلك التغيرات لم تكن لتؤثر على دور الوزارة كمؤسسة سياسية فحسب، بل أثرت أيضا على علاقتها بكافة قوى الصراع السياسى فى مصر بما فيها القصر.

والواقع أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد أضفى على الوزارة نوعا من الاستقرار السياسى خاصة فيما اتصل ببنية الوزارة ذاتها، بعد أن اعيدت وزارة الخارجية لتكون ضمن التشكيل الوزارى، ومن ثم فقد اكتملت الملامح السياسية للوزارة. كذلك فان التصريح قد حمل تأثيراته على العلاقة بين القصر والوزارة بصورة واضحة، ذلك أن اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد، كان يعنى اعتراف كافة قوى التأثير السياسى بما فيها القصر بأن الوزارة ـ بعد أن استكملت مقومات الشكل السياسى قد أضحت طرفا أصيلا فى العمل السياسى، الأمر الذى يعنى أن سياسة الوزارة لاينبغى أن بالضرورة أن تكون مجرد انعكاس لسياسة القصر، وينهض دليلا على ذلك اعتزام وزارة ثروت الأولى التى تولت الحكم فى أعقاب صدور التصريح على «تولى الحكم بنفسها وبلا شريك»(١). حقيقه أن الملك فؤاد قد نجح فى اسقاطها ودفع بالوزارة النسيمية الثانيه إلى الحكم، لتخلفها بعد ذلك وزارة، يحى باشا ابراهيم، الا أن ذلك كان محض ردود فعل من جانب القصر لتأكيد سيطرته على الوزراة وتأصيل تبعيتها له فى الوقت الذى كانت الوزارة «كمؤسسة» تسعى للخروج من دائرة التبعية للقصر، وتغيير المفهوم التقليدى لعلاقتها به.

---

(١) عبد الرحمن الرافعى فى اعقاب الثورة المصرية إلى : ص ٥٦ ـ ٥٨ (نص خطاب ثروت للملك بقبول تشكيل الوزارة.

واذا كان تصريح ٢٨ فبراير قد أعطى الوزارة شكلا سياسيا، فإن دستور ١٩٢٣ قد منحها الشكل الدستورى، بما أكده من حقوق لها كشريك مؤثر وفعال فى صنع القرار السياسى وحكم البلاد، مما زاد من صلابتها فى مواجهة القصر وخاصة فى فترات الحكم النيابى السليم.

ولقد كان الفترة التى تلت صدور تصريح ٢٨ فبراير وحتى صدور دستور ١٩٢٣ بمثابة مرحلة انتقال للعلاقة بين القصر والوزارة، ولعل ما جرى خلالها من عمليات سياسية، أنما كان بغرض ارساء قواعد تلك العلاقة فى اطار جديد تتوزع فيه المهام وتتحدد مسئوليات كل منهما فى حكم البلاد.

ومن تتبع أبعاد العلاقة بين القصر والوزارة، نجد أن الظروف التى كانت تتولى فيها وزارة ما الحكم لا تعطى الانطباع عن لونها السياسى ومنهجها فى الحكم فحسب، بل وتعكس أيضا مدى فعالية القصر فى التأثير على مجريات السياسة ايجابا أو سلبا. ففى عهود وزارات الأقلية مثل وزارات «زيور وصدقى» ظهر حكم القصر وتفرده بالسلطة واضحا، واضحت الوزارة خاضعة له بصورة شبه مطلقة وتهاوى نفوذها فى الحكم، الأمر الذى نراه على النقيض تماما فى عهد الوزارات الدستورية مثل وزارتى سعد زغلول ومصطفى النحاس الثانية، بينما يظل هناك «صراعا» ولكن بصورة أقل حدة فى عهد وزارات الائتلاف الوفدى. وذلك التناقض الذى أصاب تلك العلاقة مرده بطبيعة الحال إلى اللون السياسى للوزارة وتماسكها فى مواجهة القصر، دون أن نغفل فى ذلك كله علاقة دار المندوب السامى بطرفى السلطة فى البلاد.

واذا كنا بصدد المعالجة التاريخية لتلك العلاقة وصولا إلى تحليل علمى دقيق لأبعادها، فإن عملية التتبع الزمنى سوف تفرغ تلك العلاقة من أى مضمون حقيقى، ومن ثم فإنه لابد من تقسيم موضوعى للوزارات التى تولت حكم البلاد فى تلك الفترة وذلك الى «أنماط وزارية» تستقيم معها دراسة علاقتها بالقصر وتحليلها، وهذه الأنماط يمكن تقسيمها إلى:

١ ـ الوزارات الدستورية:

وهذا النوع من الوزارات تميز بصبغة وفدية خالصة، كانت تتولى الحكم اثر انتخابات على مقتضى الدستور، تجريها وزارة (ادارية). وتعتمد وزارات هذه النوع على برلمان ذى أغلبية وفدية يؤيدها فى مواجهة القصر، ولعل أظهر ما فى صراعها الحاد مع القصر: ما اتصل بتحديد سلطة الملك فى مواجهة الوزارة طبقا للدستور الذى كانت تستمد منه ما يسوغ بقائها فى الحكم على نحو ماحدث فى عهد وزارة سعد زغلول، ووزارة النحاس الثانية.

٢ ـ وزارة الائتلاف الوفدي:

وهى الوزارات التى قبل فيها الوفد المشاركة فى الحكم مؤتلف مع غيره من الأحزاب، وهى وزارات (يكن الثانية ـ ثروت الثانية ـ النحاس الأولى) وهذه الوزارات بدورها قد اعتمدت على تأييد الوفد لها فى الحكم، واتخذت فيه نهجا يغلب عليها الطابع التوفيقى بين الاتجاهات المعارضة لقوى الصراع السياسى بما فيها القصر، وأن لم يخل ذلك العهد من لمحات للصدام بينها وبين القصر، الا أنها لم ترق فى حدتها الى مصاف تلك التى جرت ابان عهود الوزارات الدستورية، وذلك مرده إلى أن البنيان الوزارى بما احتواه من عناصر «معتدلة» مثل الأحرار الدستوريين فى ائتلافهم مع الوفد قد جعل تلك الصراعات تبدو أقل حدة عما سواها.

٣ ـ وزارات الأقلية:

وهذه بدورها جاءت إلى الحكم بتفاهم بين القصر ودار المندوب السامى، أو بمبادرات ملكية صرفة. هذه الوزارات فى مجموعها جاءت إلى الحكم اما لتحدث انقلاب دستوريا أو تسير فى أثره. حقيقة أن ثمة ائتلافا قد نشأ داخل هذه الوزارات، الا أنه كان ائتلافا فى ظل العرش، مثل ما حدث فى وزارتى زيور ومحمد محمود الأولى عندما ائتلف الأحرار الدستوريون والاتحاديون، أو ما حدث من ائتلاف بين حزبى الاتحاد والشعب ابان عهد وزارتى صدقى الأولى والثانية، وكذا وزارة عبد الفتاح يحيى[١]. ومن الملاحظ أن عهود وزارات

(١) مزيد من التفاصيل عن نشأة الوزارة وتطورها: انظر يونان لبيب: تاريخ الوزارات المصرية: ص ٧ ـ ٢٨.

الأقلية قد شهدت تعاظم نفوذ القصر وتأثيره السياسي وتحولت الوزارة فى تلك العهود من شريك للقصر فى الحكم إلى تابع له يرضخ لنفوذه، وعلى الاجمال فقد ذخرت عهودها بتدخل القصر السافر، فأضحى المصدر الحقيقى للسلطة فى البلاد.

أولا: التعاون المفقود بين القصر والوزارات الدستورية:

تعتبر وزارة سعد زغلول أولى الوزارات الدستورية التى تولت الحكم بعد صدور دستور ١٩٢٣. ولم تكن نتيجة الانتخابات التى أجريت فى مطلع عام ١٩٢٤، والتى دفعت بالوفد إلى الحكم اختبارا لثقة الجماهير بالوفد فحسب، بل وكانت أيضا اختبارا حاسما لنوايا القصر نحو الحكم الدستورى.

وعلى الرغم من قصر المسطح الزمنى لفترة تولى الوزارة الدستورية الأولى للحكم - وهو لا يتجاوز الشهور العشرة - الا ان البلاد قد شهدت صراعا مريرا على السلطة بين القصر ذى النزعة الأوتوقراطية، والوفد الذى اقتعد لنفسه مكان الصدارة فى البلاد بعد أن تزعم الحركة الوطنية وقبض على ازمّة الحكم فى آن واحد.

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد تحدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين، وحدد لانتخاب النواب يوم ٢ يناير سنة ١٩٢٤، ولا عادة الانتخابات يوم ١٧ منه(١). وقد نال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد مجلس النواب وفشل فى الانتخابات أشهر خصوم سعد أو الذين لايؤيدون سياسته(٢). وقد كانت القواعد الدستورية تقضى بأن يقدم رئيس الوزارة القائمة استقالته ازاء فوز الوفديين تمهيدا لتشكيل الوزارة الجديدة وبالفعل قدم يحى ابراهيم استقالته فى ١٧ يناير ١٩٢٤(٣). الا أن الملك فؤاد أرجأ قبولها مؤقتا إلى حين قيامه باجراء الاتصال والمشاورات اللازمة فى هذا الصدد(٤).

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٣٠.
(٢) المصدر السابق: ص ١٣٤.
(٣) المصدر السابق: ص ١٣٧.
(٤) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية: ص ٣٥٠.

كانت تلك هى أولى مناورات القصر والتى تمثلت فى الضغط على يحيى ابراهيم لتأجيل استقالته لحين انعقاد البرلمان، وذلك بغية ايجاد نوع من التوازن داخله بين القصر والوزارة الجديدة، وعمد الملك فؤاد فى محاولته هذه الى كسب تأييد الجانب البريطانى فيقول نائب المندوب السامى: «ان الملك يرغب فى بقاء الحكومة فى منصبها حتى انعقاد البرلمان. وان الملك كاره لقبول الاستقالة. ولقد تلقيت رسالة من الملك يطلب منى الرأى فى مسألة بقاء وزارة يحيى ابراهيم، ولم أشأ أن أرجح رأيا على آخر(١). ويرى الجانب البريطانى أن الملك فؤاد وان كان محقا فيما يطلبه من بقاء وزارة يحيى ابراهيم الا أن السياسة البريطانية قد بنت موقفها المحايد على اعتبارين:

أولهما: أن موقف رئيس الوزراء لن يكون محتملا، رغم تأييد الملك له لأن هزيمته فى الانتخابات أمام زغلول، قد جعلته يفقد سلطته واحترامه فى البلاد، ووجودهما أمر ضرورى حتى تتمكن الحكومة من مواجهة الأغلبية الساحقة، ورئيس الوزراء بدوره لا يمكنه الاعتماد الآن على تأييد حلفائه.

وثانيهما: أن الدور الذى لعبه الانجليز فى الماضى لحل الأزمة الوزارية سوف يجعل المصريين يحملونهم مغبة ما قد يحدث من جراء بقاء وزارة يحيى ابراهيم(٢).

وما أن تبين الملك فؤاد حياد الجانب البريطانى حتى أرسل الى اقائم بأعمال المندوب السامى يبلغه بأنه قد أرجأ الموافقة على قبول استقالة يحيى باشا ابراهيم(٣) ولقد استهدف القصر من وراء ذلك الانفراد بتعيينات مجلس الشيوخ قبل تولى الوزارة الحكم حتى يكون للقصر عضد قوى داخل البرلمان. وهنا تعين على سعد زغلول أن يبادر بالرد على تلك المناورة، من ذلك ما يشير اليه فى مذكراته بقوله «حضر عندى حسن نشأت من طرف جلالة الملك وقال ان جريدة السياسة قند نشرت اليوم مايفيد أن الاحرار يريدون اسقاط الوزارة الابراهيمية ويقام مكانها وزارة سعدية، وجلالته يخشى أن يكون هذا القول موعزا به من جانب الانجليز بغرض وضع

(١) Fo: 407/198: No: 21, Keer to Curzon, Jan. 15, 1942; Tel: No. 20.

(٢) Fo: 407/198. No. 22 Same to Same, jan, 15 1924, Tel.No. 21.

(٣) Fo: 407/198. No. 25 Same to Same, jan, 15 1924, Tel.No. 24.

المشاكل فى طريق الوزارة، وحتى يتم الكيد للملك فقلت ان استمرار الوزارة الحالية فى مناصبها بعد فشل وزيرها فى الانتخابات وظهور النتيجة يسقط من اعتبارها ويجعلها غير صالحة لأن تقف بجانب جلالته عند افتتاح البرلمان الذى لا يثق فيها وأما المشاكل فيمكن توقعها من وراء ذلك»(١) .

ومن ثم فقد غدا موقف سعد زغلول من مناورة القصر واضحا. الا أن ذلك لم يكن فى الواقع ليعكس الأبعاد الكاملة لحقيقة العلاقة بين القصر والوزارة الدستورية الأولى، فالمتتبع لأصول العلاقة بين القصر والوفد قبيل توليه الحكم يمكنه أن يتبين رغبة القصر فى احتوائه أو على الأقل مهادنته، والدلائل على ذلك كثيرة، فمنها بدء مساعى التوفق بين القصر وسعد على يدى توفيق نسيم ومحمد سعيد وأحمد مظلوم، فتمت مقابلة بين الملك فؤاد وسعد زغلول فى تاسع نوفمبر بعد ظهور نتائج الانتخابات الثلاثينية وتحقق النجاح للوفديين فيها، وكان المظنون أن سعدا لا يشكل الوزارة، بل قد يهديها الى توفيق نسيم أو أحمد مظلوم على الأرجح، أو الى محمد سعيد على احتمال بعيد. وزعمت بعض الصحف الأجنبية أن سعدا لا يقدم على تأليف الوزارة «لأنها مقبرة الشهرة» ولا يستبعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظا فى مساعى التوفيق(٢) .

ومن دلائل التقارب أيضا ما تشير اليه الوثائق البريطانية عن مقابلة جرت بين الملك فؤاد وسعد زغلول، أكد فيها ولاءه للملك، واخلاصه لمصالح البلاد وامتثل لنصيحة الملك بالكف عن الهجوم على رئيس الوزراء «يحيى ابراهيم» الذى يتمتع برضاء جلالته(٣) .

والأمر الذى لا جدال فيه أن الجانب البريطانى كان يشكل قطاعا عريضا فى حسابات القصر السياسية، وليس من قبيل المبالغة القول بأن الحركة السياسية للقصر قد تحددت بما يطرأ من تغيرات تعترى السياسة البريطانية. فقد كان انتصار الوفد وهزيمة الأحرار، أول كسب للحركة الوطنية، وأول هزيمة للسياسة البريطانية فى نطاق تصريح ٢٨ فبراير، فلم

---

(١) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٤٧ : ص ٢٧٧٣

(٢) عباس العقاد : سعد زغلول (سيرة وتحية) : ص ٤٣١.

(٣) Fo: 407/197. No. 78.Scott to Curzon, Sept 17, 1923. Tel.: 240. Conf

يتحقق لواضعى التصريح ان يحصلوا على معاونة «الرجال ذوى النفوذ» لأن معاونيهم لم يصيروا من ذوى النفوذ، ولا أمكن للتصريح أن يقويهم على حساب الوفد، وبذلك فقد التصريح ولو مؤقتا الأداة التى تمكن من تطبيقه لصالح النجليز وظهور أن نتيجة اعماله ليست مضمونة الكسب على عكس ما كان يؤمل اللنبى(١) . الا أنهم قرروا التعاون مع الوفد على اعتبار أنه البديل الوحيد لديكتاتورية القصر ، وراح المندوب السامى يدعم علاقته بسعد زغلول ويحاول أن يبدد اعتقاداته ويشرح له تفصيلا موقف بريطانيا من الدستور ليبدو سعد أقل تشككا عن ذى قبل(٢) . ومن ناحية أخرى كانت دار المندوب السامى حريصة على ابقاء العلاقة طيبة بين القصر والوفد، مما دعا دار المندوب السامى الى أن تطلب من وزير خارجيتها أن يباشر نفوذه فى لندن لمنع جريدة التيمس من التعريض بالعرش والايقاع بينه وبين الوفد، حيث وصفت تلك الجريدة تولى الوفد للحكم بأنه تهديد للعرش(٣) .

والحقيقة أن لقاء سعد زغلول بالملك فؤاد فى الوزارة الدستورية الأولى قد تم والملك فؤاد على استعداد له بكل خبرة السنين الطويله التى قضاها فى الحكم والسنين التى قضاها قبله. وهذه الحقيقة تفسر المهارة التى قلب بها الحياة الدستورية ولما تعمر أكثر من عام واحد(٤) . فقد تولى الملك فؤاد الحكم وهو فى أوائل الشيخوخة فقضى ست سنوات أو سبعا لا تبدو منه حركة ولا يشعر الناس له بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية، فأخطأ الكثيرون فى فهم هذا السكوت وحسبوه ضعفا ولكنه كان فى الحقيقة تدبيرا مقدراً وتأهبا مدخرا(٥) . ولم يكن فؤاد بدوره على استعداد لأن يقبل أن تنقل السلطة منه الى القيادة الوفدية وعلى رأسها سعد زغلول لأن ذلك يعنى مجرد احلال ديكتاتورية محل أخرى، بينما كان سعد والقيادة الوفدية يرون انه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية طالما انفرد الملك بالحكم(٦) . ومن ثم

---

(١) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار (دراسة فى المفاوضات المصرية - البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٢٤) ص : ٧٢.

(٢) Fo: 407/198. No. : 41, Kerr to curzon, Jan, 27, 1924, Tel.: No. 33.

(٣) Fo: 407/197. No. 81 .scott to curzon, sept 25, 1933.Tel.: No. 248. Conf

(٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر : (١٩١٨-١٩٣٦) : ص ٢٢٤

(٥) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٤٧٦.

(٦) Youssef, Amine, Independent Egypt

تغدو واضحة أبعاد الخلاف السياسى بين طرفى السلطة وقتئذ.

لذا فان ما جرى بينهما من صراع فى تلك الفترة وعقب تولى الوزارة الدستورية للحكم، صراع فى غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل الحياة السياسية فى البلاد اذ كان لأبد أن يستخدم كسابقة لتقرير ما اذا كان الملك أو الوزارة ينبغى أن يكون الحاكم الحقيقى للبلاد(١).

وكانت الجوله الأولى للصدام ميدانها خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد الى سعد زغلول ومما جاء فيه «بما لنا فيكم من الثقة فقد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم(٢).وأراد الملك بذلك ألا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارة وبسلطة الأمة وحقها فى ذلك، وأراد أن يؤكد أن تولى الوفد للوزارة انما مرده الى رغبة الملك وارادته دون الأمة، اما عن البيان الوزارى الذى رفعه سعد زغلول الى الملك فيعطى انطباعا كاملا عن نوايا الوزارة السياسية ونهجها المرتقب فى الحكم، وهناك ثمة دلالات هامة تضمنها هذا البيان ينبغى تسجيلها.

أولا: أن رئيس الوفد قد اعتبر أن وصوله الى الحكم انما جاء نتيجة لثقة الأمة ونوابها وليس وفقا لارادة الملك، متجاهلا بذلك مضمون خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد.

ثانيا: ما تبدى من حرص سعد زغلول على ان يوضح ان قبوله للحكم لا يعد بحال اعترافا بأى حالة أو حق سبق أن استنكره الوفد، الأمر الذى يعنى تأكيده لرفض تصريح ٢٨ فبراير، وغنى عن البيان ما يحمله هذا التصريح من أهمية سواء للقصر أو الانجليز.

ثالثا: حرص رئيس الوفد على تأكيد أهمية الدستور والاعتماد على معاونه البرلمان للوزارة فى تسيير دفة الحكم والادارة دون الاعتماد على تأييد القصر تصريحا أو تلميحا.

وأخيرا.. ما بدا من حرصه على نسبة برنامجه الى ارادة البلاد بقوله: «هذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة» متجاهلا بذلك

(١) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢-١٩٣٦) : ص ١٢١.

(٢) فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية : ص ٢٥٣ (نص خطاب الملك فؤاد بتكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة)

دور القصر فى الحكم تماما(١).

وفيما يتعلق بتشكيل وزارة الشعب وما يحمله ذلك من مغزى فان هناك ملاحظتين ينبغى تسجيلهما فى هذا الصدد **أولاهما:** أن الوزارة قد ضمت ثلاثة من الموالين للقصر وهم توفيق نسيم ومظلوم ومحمد سعيد وكلهم معروفون بولائهم للملك وكان اشتراكهم فى الوزارة بمثابة مكافأة لهم عن جهودهم فى تسوية العلاقات بين سعد والقصر ولم يكن اشتراكهم فيها عن تجانس فى الميول والأفكار(٢) **ثانيتهما:** أن سعد زغلول قد تمسك بالقائمة التى تقدم بها الى الملك بالوزارة فيما عدا بعض التعديلات الطفيفة فى المناصب دون الأشخاص، ولم يستثن من تلك القاعدة سوى على الشمسى المعروف بولائه للخديو عباس حلمى الثانى، الأمر الذى لم يلق اعتراضا من سعد الذى كان تمسكه بقائمة المرشحين انما كان لارساء مبدأ دستورى هام وهو حق رئيس الوزراء فى اختيار الوزراء(٣).

الا أن تلك المناورات البسيطة التى جرت بين الوزارة الدستورية والقصر لم تلبث أن انقلبت الى صدام حاد، وذلك لأن القضية هنا تمس وبشكل جوهرى التعديلات التى سبق أن أدخلها الملك على الدستور، والتى ظهر حرصه الشديد على التمسك بها ومنها حقه فى تعيين الشيوخ المعينين فى المجلس. وتفصيل ذلك أن خلافا قد قام بين الملك فؤاد وسعد زغلول على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ، هل هو الملك أو الوزارة القائمة؟ أما الملك فقد ارتكز على ظاهر (المادة ٧٤) من الدستور والتى تنص على أن «يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة أخماس الباقون بالاقتراع بمقتضى قانون الانتخاب، وكانت تلك هى وجهة نظر القصر، أما سعد زغلول فقد تمسك بالرأى الدستورى السليم وهو ان الملك يباشر سلطاته بواسطة وزرائه كما تقضى بذلك (المادة ٤٨) من الدستور، وان مجلس الوزراء هو

---

(١) المصدر السابق : ص ٢٥٤ (نص خطاب سعد زغلول إلى الملك بقبول التكليف)
(٢) عباس العقاد : المصدر السابق ص ٤٣٥.
(٣) علي الدين هلال: السياسة والحكم في مصر قبل ١٩٥٢؛ ص ١٦٤،
يونان لبيب : المصدر السابق : ص ١٦٦- ٢٦٧،
عبد العظيم رمضان: المصدر السابق : ص ٤٢٢-٤٢٣.
Youssef, Amine, Independent Egypt : P. 107.

المهيمن على شئون الدولة ومنها تعيين أعضاء مجلس الشيوخ، وتم الاحتكام فى هذا الصدد الى البارون «فان دى بوش» النائب لدى المحاكم المختلطة وقتئذ وقد جاء رأيه مؤيدا لما ذهب اليه سعد زغلول ورضخ القصر للحكم(١).

ولقد ترتب على هذا الصدام أكثر من حقيقة فى العلاقات بين الطرفين، من هذه الحقائق ما بدا من صلابة الوزارة فى التمسك بحقوقها الدستورية خاصة فيما اتصل منها بتفسير ممارسة الملك لسلطاته من خلال الوزارة، مما سلب هذه الممارسة كل فعالية، ومنها ايضا تعميق الشكوك بين الملك الأوتوقراطى والوزارة الدستورية، ومنها أخيرا أن الملك قد عول على عدم التورط فى نزاعات جديدة طالما بقى الوفد مدعوما بكل ما يتمتع به من تأييد شعبى وطالما استمر البريطانيون فى محاولاتهم معه لاقرار العلاقات المصرية البريطانية، وذلك أن التورط فى نزاعات جديدة فى مثل هذا الجو لن يترتب عليها الا مزيدا من سلب القصر حقوقا يعتقد أنها له(٢). عندئذ بدأت سياسة القصر فى التراجع، ومحاولة تجنب الصدام الحاد مع الحكومة الدستورية انتظارا لما سوف تتمخض عنه علاقتها بدار المندوب السامى. ذلك أن هذه العلاقة قد حملت تأثيراتها على سياسة القصر وعلاقته بالحكومة الدستورية.

وحدث أن تفجرت الاضطرابات فى السودان، وكان ما أقدمت عليه الحكومة البريطانية من اجراءات القمع والارهاب ما أدى الى تحرج موقف حكومة سعد زغلول، فضلا عن تزايد علاقتها سوءا مع الجانب البريطانى(٣). الأمر الذى دفع سعد زغلول الى تقيم استقالته للملك فى ٢٩ يونية ١٩٢٤ الذى رفضها بدوره، وذلك انما كان يصدر عن ادراك القصر لأمرين، **أولهما:** أن قبول استقالة سعد زغلول التى جاءت اثر مطالبته بتحقيق الأمانى القومية للبلاد يجعلها استقالة مشرفه للحكومة وقبولها لن يزيد القصر الا سخطا بين دوائر الرأى العام أو الأحزاب، **ثانيا:** ادراك الملك فؤاد أن العلاقات بين دار

(١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٤٥ - ١٤٩.

(٢) يونان لبيب : المصدر السابق : ص ٢٦٩-٢٧٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول أحداث السودان أنظر عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٦٨- ١٧١، مضابط مجلس النواب : مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول : جلسة ١٧ مايو ١٩٢٤.
Crabites, Pierre : The winning of the Sudan : P. 187.

المندوب السامى والحكومة الدستورية لم تصل بعد الى درجة كافية من التدهور يمكن معها بدء العمل لتقويض كيان الوزارة واسقاط هيبتها.

الا أن فشل مفاوضات سعد ـ ماكدونالد فى أكتوبر ١٩٢٤، وما تلا ذلك من انهيار جسور التفاهم والثقة بين الوزارة ودار المندوب السامى، قد سوغ للملك فؤاد أن يحسم صراعه مع الوزارة الدستورية. وراح القصر يتحرك فى اتجاهين، أولهما: التقارب مع دار المندوب السامى ومحالفتها، ثانيهما: بدء العمل لاسقاط الحكومة الدستورية وسلبها مقومات بقائها واستمرارها. وفيما يتصل بالاتجاه الأول، راح الملك فؤاد يتودد للمندوب السامى ويعرض رغبته فى التعاون معه، ومما لاشك فيه أن ذلك قد صادف قبولا لدى الأخير الذى ابتغى من وراء ذلك أن يشعر سعد بأنه ليس اللاعب الوحيد وانما معه فى الحلبة لاعبون آخرون(١). ومما هيأ الظروف لهذا التقارب أيضا ما كان من اقتناع بريطانيا وقتئذ بأن حكومة الوفد ليست الحكومة المثلى التى تريدها لكى توقع معها الاتفاق المنشود، لذا فقد أخذت تتحين الفرصة لتوجيه ضربتها الى حكومة زغلول واطلاق يدها فى مصر والعودة الى الحكم الكرومرى (٢).

وفيما يتصل بالاتجاه الثانى فقد استهدفت الوزارة لهجوم القصر بغية اسقاط هيبتها وتقويض كيان البنيان الوزارى فتضعف من الداخل ومن ثم تغدو عاجزة عن مواجهة القصر، ولاسقاط هيبة الوزارة عمد القصر الى تدبير المؤامرات ضدها وبدأت أولاها باضراب طلاب الأزهر فى ٢ نوفمبر عندما طالبوا بتحقيق مطالبهم وأهمها الغاء مدرسة القضاء الشرعى، وكان سعد صاحب الرأى القديم فى انشاء هذه المدرسة التى تخرج القضاة الشرعيين، وكان الأزهريون يطالبون بأن تنحصر فيهم وظائف القضاء والتعليم الدينى واللغة العربية، وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالبهم لتحسين أحوالهم فتألفت لجنة خاصة للنظر فى تلك المطالب، وكان من بين أعضائها حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وساعد القصر الأيمن.

---

(١) عبد الخالق لاشين : المصدر السابق : ص ١٤٥.

(٢)احمد فؤاد علي مصطفى : العلاقات المصرية – البريطانية وأثرها على تطور الحركة الوطنية فى مصر : ٢١٩.

وقد نسى هؤلاء أن أمر المعاهدة الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة، فاذا تأخرت فى إجابة تلك المطالب فليست هى صاحبة الرأى الفيصل فى التأخير أو الرفض أو القبول، الا إن تراخى الحكومة فى نظر تقرير اللجنة قد أثار طلبة الأزهر وخرجت المظاهرات تنادى بحياة الملك «ولا رئيس إلا الملك» بعد أن كان نداؤهم المألوف «لا رئيس الا سعد» فعرف من أى ناحية كان الايعاز لهم بالاضراب، فضلا عن أن هذه المطالب لم تكن لتأخذ شكل الاضراب أو المظاهرات لولا ايعاز السراى وتدخلها(١). الى جانب ذلك عمدت السراى الى تعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف، وكيلا لديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة، والانعام عليه بوشاح دون علم الوزارة وموافقتها، وقد صدر الأمر الملكى بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤، ،كان نشأت باشا محور الدسائس التى دبرت ضد الوزارة، فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلا للديوان الملكى مكافأة له وتشجيعا على هذه الدسائس، وفى الوقت نفسه صدرت الغازيتة العسكرية لحكومة السودان، وفيها الانعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتراكوا فى قمع المظاهرات المؤيده لمصر فى السودان وصدرت هذه الانعامات دون علم الوزارة(٢).

وفيما يتعلق بمحاولة هدم البنيان الوزارى وتقويضه، فقد ظهر دور القصر فى ذلك باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية فى منتصف نوفمبر، وهو معروف بانصياعه لأوامر القصر، فكانت استقالته ايذانا ببدء المؤامرة لاسقاط الوزارة ، وكان ذلك اثر تفكيرها فى اصلاح الدرجات والترقية والتعيين، وبدا محمد سعيد راغبا فى الاستقالة(٣). ومن ناحية أخرى فان القصر قد أراد بهذا الدور الذى لعبه فى مواجهة الحكومة الدستورية أن يشعر بريطانيا بمدى فاعليته وتأثيره السياسى وأن بمقدوره أن يلعب دورا مؤثرا فى توجيه السياسة المصرية على نحو يغرى بريطانيا بالتقارب معه.

على أى حال فلقد ترتب على مواقف القصر هذه أن قدم سعد زغلول

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧٩ - ١٨٠ ، عباس العقاد: المصدر السابق، ص ٤٥٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٨١

(٣) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الثانية (١٩٢٥) : ص ٧، عباس العقاد : المصدر السابق : نفس الصفحة.

استقالته للملك يوم ١٥ نوفمبر الا ان الاخير قد أظهر استياءه وعبر عن ثقته في سعد ورغبته في أن يعدل عن الاستقالة، وعندما وجد تصميما من سعد على الاستقالة قال: «فلتبق على الأقل الى غدا»(١). ولقد أراد القصر من هذا التسويف أن يتبين ردود فعل الاستقالة، فأعلن مجلسي الشيوخ والنواب الثقة في الوزارة، فضلا عن ذلك فقد اندفعت المظاهرات نحو عابدين تهتف «سعد أو الثورة» مما أسقط معه في يد القصر، وكان على سعد بعد أن تأكد من سلامة موقفه أن يتجه الى الملك ليقدم له شروطه ويسحب استقالته، ومن تلك الشروط أن تختص الوزارة بالنظر في مسائل الأزهر وتعيينات القصر ومناصب السلك السياسي طبقا للدستور(٢).

ومن ناحية أخرى راح سعد زغلول يحاول رأب الصدع الذى أراده القصر في وزارته باستقالة توفيق نسيم، وعين على الشمسي بدلا منه، ولذلك التعيين مغزى، ذلك أن الملك فؤاد قد رفض تعيين على الشمسي في الوزارة عندما كان سعد بصدد تشكيلها في مطلع عام ١٩٢٤، بدعوى أن للشمسي ولاء للخديو السابق، واذعان القصر لهذا التعيين رغم اعتراضه في السابق، يعطي الانطباع عن حالة الاستسلام التي ركن اليها القصر نتيجة لصدامه الأخير مع سعد زغلول.

وكان يظن انه بعد انتهاء ذلك الصدام، أن البلاد قد أقبلت على عهد جديد تستقر فيه الحياة النيابية وينتظم الحكم الديمقراطي خلاله، واذ بحادث مصرع السردار لى ستاك يقع ليحدث انقلابا في الموقف السياسي حيث نزلت انجلترا الى ميدان الصراع بكامل قوتها ضد الحكومة الدستورية. وما كان من اقصاء الوزارة الدستورية عن الحكم، انما كان يعنى بصورة أخرى دخول البلاد مرحلة جديدة من حكم القصر انفرد فيها بكل سلطة في البلاد بعد أن عصف بالدستور والحياة النيابية في آن واحد وفي ظل تفاهم ودار المندوب السامي.

ويتعين أخيرا أن نعرض العوامل التي انبنى عليها موقف القصر أثناء

---

(١) محمد إبراهيم الجزيري: آثار الزعيم الراحل سعد زغلول (عهد وزارة الشعب): ص ٣٨٤.

(٢) عباس العقاد المصدر السابق: ص ٤٥٥ - ٤٥٦.

عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق: ص ١٨١.

تعامله مع باقى قوى الصراع ابان حادثة مصرع السردار، من ذلك فقد أدرك الملك فؤاد أنه بمصرع السردار لى ستاك قد وصلت العلاقة بين الحكومة الدستورية والجانب البريطانى الى طريقها المسدود، فضلا عما اعتور تلك العلاقة من أزمات بين الطرفين على امتداد عهد حكم سعد زغلول، كان آخرها فشل المفاوضات المصرية ـ البريطانية الأمر الذى زاد من اقتناع السياسة البريطانية بأن ادارة زغلول ليست بالادارة المثلى للتعامل معها، ومن ثم يجب أن تذهب. ويبدو أن الوضع الداخلى فى مصر عقب اغتيال السردار كان جد مناسب لتدخل بريطانيا بكل حزم وشدة لتخدم بطريقة غير مباشرة قضية الملك بتخليصه من رئيس وزرائه المتعب، دون أن يكون عليه ـ أى الملك ـ أى مسئولية فى ذلك(١). كذلك لم تعد دار المندوب السامى ـ اثر مصرع اسردار ـ تلتزم الحياد ازاء الصراع بين الحكومة الدستورية والقصر، بل انحازت الى الأخير، فضلا عن أن هذه الحادثة قد أتاحت الفرصة لبريطانيا لتنفيذ سياستها الجديدة ـ والتى تمثلت خطوطها العريضة فى الانذارات المتشددة التى وجهت للحكومة ـ بعد أن تسلم عنان الموقف لديكتاتورية السراى، مما أوجد للملك الفرصة لكى يشبع شهوته فى حكم البلاد حكما مطلقا استبداديا(٢).

ورغم أنه ليس هناك ما يؤكد وجود اتفاق ضمنى بين الملك فؤاد واللورد اللنبى، ومع هذا فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن منبت الصلة كلية بالتشدد العنيف فى السياسة البريطانية التى أعقبت مصرع السردار، ويبدو أن بريطانيا كانت متأكدة من أنه بامكانها أن تعتمد على صمت القصر وموافقته على قيامها بتوجيه ضربة قاصمة للوطنية المصرية التى كان زعيمها بالنسبة لها خصما صعب المراس، كما كان بالنسبة للملك رئيس حكومة متشددا يتمسك بروح الدستور ونصه. وكان هذا النصر الذى أحرزته بريطانيا بمثابة انتصار لكل خصوم حزب الأغلبية(٣). فقبض الملك فؤاد على أزمة السياسة المصرية ووطن العزم على

(١) مارسيل كولومب : تطور مصر : ص ٥٥.
(٢) أحمد فؤاد على مصطفى : المصدر السابق : ص ٢١٩ - ٢٢٠.
(٣) مارسيل كولومب : المصدر السابق : ص ٥٥ - ٥٦.

الاستئثار بالسلطة وتحقيق الغاية التى تأهب لها، لتتولى الوزارة الزيورية الحكم - كما سيرد بعد - لتدخل البلاد عهدا من الحكم اللا دستورى.

أما وزارة النحاس الثانية (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيه ١٩٣٠) فقد كانت ثانية الوزارات الدستورية، وآخر عهد البلاد بهذه الوزارات طيلة حكم الملك فؤاد. وعن خلفية الأحداث التى سبقت تولى الوزارة النحاسية الثانية للحكم، فان ثمة تغييرات قد حدثت ينبغى الاشارة اليها من ذلك فان اقالة لورد لويد من منصبه واحلال سير بيرسى بدلا منه، كان يعنى أن بريطانيا قد أدارت ظهرها للملك فؤاد، أو على أقل تقدير قد تخلت عن مؤازرة الحكم الأوتوقراطى، وعادت الى حيادها القديم، وذلك بسبب ما حاق بسياستها من فشل وهى بصدد تأييد حكم القصر من خلال وزارة محمد محمود، فضلا عن عدم نجاحها فى تسوية العلاقات مع مصر بفشل مفاوضات محمد محمود - هندرسن، فى وقت كانت فيه بريطانيا لا تزال تأمل فى عقد معاهدة مع حكومة تحظى بتأييد البلاد.

على كل حال فلقد جاءت استقالة وزارة محمد محمود الأولى تؤرخ نهاية الانقلاب الدستورى الثانى، وتلا ذلك تشكيل وزارة عدلى يكن الثالثة فى ١٣ اكتوبر ١٩٢٩، وهذه كانت - كما يصفها الرافعى - انتقال من عهد الحكم الانقلابى الى الحكم الدستورى(١). واستصدر عدلى مرسوما فى ٣١ أكتوبر لاجراء الانتخابات وانفاذ أحكام الدستور المعطلة وكانت نتيجة الانتخابات - كالعادة - تحمل فوزا كبيرا للوفد، الذى كانت عودته للحكم تعنى عودة الدستور والحكم النيابى، وغنى عن البيان ما كان يحمله ذلك من مصاعب أمام سياسة القصر. ومما لاشك فيه أن هذه الوزارة كانت تشكل امتدادا للوزارة الدستورية الأولى، وما جرى من صدامات بينها وبين القصر، قد أعاد الى الأذهان عهد وزارة الشعب.

بدأت أولى حلقات الصراع المرتقب بين القصر والوزارة فيما أشار اليه النحاس فى خطاب قبوله التكليف بتشكيل الوزارة من أنها سوف تعمل على «تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه»(٢). وذلك انما يصدر عن

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : الطبعة الأولى ص : ٩٦.
(٢) المصدر السابق : ص ١٠١.

ادراك القيادة الوفدية لحقيقتين، **الأولى**: أن الانقلاب الدستورى الذى تم على يد وزارة محمد محمود ما كان ليحدث دون موافقة القصر وتأييده، وأن الأحرار لم يكونوا فى ذلك سوى أدوات للقصر وصنائعه. أما **الحقيقة الثانية**: فتتصل باقتناع القيادة الوفدية بأن بقاءها فى الحكم رهن ببقاء الدستور، ومن ثم فانه يتعين عليها أن تعمل على ادخال أو تعديل ما تراه مناسبا من تشريعات بغرض صيانته وحمايته من تآمر القصر، وذلك ما ظهر باسم مشروع «قانون محاكمة الوزراء»، وذلك بطبيعة الحال لم يكن ليتفق وسياسة القصر، وراحت صحيفة الاتحاد - لسان حال القصر - تهاجم الوزارة النحاسية الثانية ازاء ما اعتزمت عليه، وراحت تتساءل «هل طريق هذه الصيانة هو أن نعمد الى الدستور فندخل عليه من التغيير والتبديل ما يذهب بقدس هيكله دون أن يكون فى ذلك تحقيق الغرض الذى نراه(١).

الا أن القصر لم يشأ تصعيد حملته على الوزارة فى تلك الفترة الباكرة من توليها الحكم، بعد أن أدرك موقف دار المندوب السامى - كما مر بنا - والتى تأكد حيادها إزاء هذا الصراع فيما كان من تغاضيها عن مسألة اشتراك النقراشى فى الوزارة وهو ممن سبق اتهامهم فى جرائم الاغتيالات السياسية. وتكتفى الوثائق البريطانية فى هذا الصدد بالاشارة إلى صعوبة التنبؤ برد الفعل الذى قد ينجم عن هذا التعيين لدى المصريين أو الأجانب على السواء(٢).

وعلى أى حال فأن شهرين ونصف من عمر الوزارة الذى لم يتجاوز الخمسة شهور ونصف، قد قضيت فى المفاوضات بين الطرفين، ثم إن الفترة التى سبقت اجراء المفاوضات أو التى أعقبتها كان الشاغل الأساسى للحياة السياسية فى مصر هو الاستعداد لها أو تقييم الموقف بعد اخفاقها(٣).

ومهما يكن من أمر فقد فشلت المفاوضات، وعاد النحاس إلى مصر ليواجه مصاعب شبيهة بتلك التى واجهها سعد زغلول فى أعقاب فشل مفاوضاته مع ماكدونالد فى أواخرعام ١٩٢٤. وبدأ القصر يعد عدته لاقصاء الوزارة النحاسية عن الحكم، فوقع الأحرار الدستوريون عريضة الى الملك فى ٢٧ مايو ١٩٣٠، يتضرعون فيها إليه «أن يتلافى الإمر بحكمته»، أو بعبارة أخرى

---

(١) الاتحاد: ٤ يناير ١٩٣٠.

(٢) Fo: 407/ 210: Loraine to Henderson, Jan, 4, 1930.Desp. No. 12.

(٣) يونان لبيب: المصدر السابق: ص ٣٤٣.

يقيل الوزارة، واستجابت السراى لهذه العريضة، وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية لتشل يدها وتضطرها إلى الاستقالة(١). ولعل ما كان من فشل المفاوضات وتدهور العلاقة بين الوزارة النحاسية والجانب البريطانى ما هيأ ظروفا سياسية مناسبة للملك فؤاد كيما ينفذ إلى سياسته.

وسرعان ما بدأ الخلاف بين الملك والنحاس، وهو يتصل هنا بقضيتين، الأولى: مشروع قانون محاكمة الوزراء والذى تضمن نصوصا تقضى بعقاب الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو تعديله بغير الطريق الدستورى، وأرسل المشروع بالفعل إلى القصر إلا أنه وضع فى زوايا الاهمال، بعد أن رفضت السراى توقيع مرسوم بعرض المشروع على البرلمان، وكان ذلك بطبيعة الحال تحديا صارخا من الملك للحكومة(٢).

فى نفس الوقت راحت صحف القصر تبرر موقف الملك بأنه رأى عدم صلاحية ذلك التشريع واستخدم حقه الصريح فى رفضه(٣). وحقيقة الأمر أنه لم يكن للملك فؤاد المقدرة على منع أى مشروع لقانون مهما كان تطرفه ما لم يكن واثقا من تعضيد بريطانيا له(٤). ومن جهة أخرى تشير الوثائق البريطانية إلى أن دار المندوب السامى لم تكن قادرة على إسداء النصح للملك بقبول المشروع، وتتنبأ بأن الموقف السياسى فى مصر سوف يتأزم الى حد كبير إذا ما استمرت الحكومة الوفدية فى الضغط لاستصدار القانون(٥). وفى الوقت ذاته تشير الوثائق إلى التزام الجانب البريطانى الحياد ازاء الصراع بين الطرفين(٦).

أما القضية الثانية: فتتصل باختيار الأشخاص الذى يعينون فى مجلس الشيوخ بدلا من الذين سقطت عضويتهم من المعينين بالاقتراع الأخير، فقد كان للسراى رأى يخالف الوزارة، فحذفت أسماء من القائمة التى قدمتها الوزارة واثبتت محلها أسماء أخرى، ووجدت الوزارة أن مثل هذا التدخل

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٠٧.

(٢) امين سعيد: تاريخ مصر السياسى، ص ٢٢٨ والرافعى: المصدر السابق: ص ١٠٨

Marlowe, J.: The Anglo Egyptian Relations, p. 286.

(٣) الاتحاد ١٩ يونية ١٩٣٠.

(٤) Fo: 407/210: No. 41: Hoare to Henderson, May, 17, 1930, Desp No. 476.

(٥) Fo: 407/ 210: No: 43 Loraine to Henderson, jun, 2/1930, Tel. No. 248.

(٦) Ibid.

لايتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان[1]. رغم أن تلك المسألة قد سبق حسمها بتحكيم «فإن دن بوش» بين سعد زغلول وفؤاد، الذى وجد الفرصة سانحة أمامه لتصعيد صراعه مع الوزارة النحاسية الثانية بعد أن أدرك التحول الذى طرأ على السياسة البريطانية اثر فشل المفاوضات.

ومن جهة أخرى شرع النحاس فى ممارسة الضغط على الملك فؤاد بأن قدم استقالة وزارته فى ١٧ يونيه ١٩٣٠، وارجعها إلى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ برنامجهم، وفصل أسباب الاستقالة أمام مجلس النواب الذى أجمع على الثقة بالوزارة، ومما زاد الموقف سوءا ما كان من هجوم النائب - عباس العقاد - على الملك اثناء انعقاد المجلس بقوله «فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل صيانة الدستور وحمايته[2].

وفى اطار استمرار الضغط على القصر، تواترت الأنباء عن اعتزام الجماهير القيام بمظاهرة إلى قصر عابدين تنطوى على تأييد الوزارة النحاسية. الا أن الملك فؤاد قبل استقالة الوزارة يوم ١٩ يونيو وبذلك سلب هذه الجماهير ذريعتها للتحرك إلى ساحة عابدين[3]. وكان على الملك أن يبرر لدار المندوب السامى قبوله لاستقالة الوزارة النحاسية الثانية، فتشير الوثائق البريطانية إلى مقابلة بين المندوب السامى وتوفيق نسيم، صرح الأخير فيها بأن الملك قد قرر قبول استقالة النحاس باشا استنادا إلى ما يلى:

(أ) المصلحة القومية للبلاد.

(ب) المحافظة على كرامة «جلالته».

(جـ) لامكان السيطرة على البلاد وحكمها.

(د) طبقا لمتطلبات الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى.

وأضاف نسيم بأن الملك يعتقد أنه من الأفضل أن يوافق على الاستقالة قبل مقابلته للمندوب السامى يوم ١٩ يونيه حتى لا يبدو بحال أن تلك المقابلة قد اثرت على قرار الملك[4]. ومن ناحية أخرى فإن موقف «الحياد» الذى اتبعته دار

(١) احمد شفيق: الحوليات، الحولية السابعة (عام ١٩٣٠)، ص ٦٧٤.

(٢) المصدر السابق: ص ٧٧٤.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، المصدر السابق، نفس الصفحة، الاهرام: ٢٠ يونيه ١٩٣٠

(٤) Fo. 407/210. No. 61 loraine to Henderson, June, 18, 1930. Tel. No. 277.

المندوب السامى لم يكن يسمح لها بأن تؤثر على قرار الملك رغم عدم اقتناعها بتلك المبررات التى سيقت لتسوغ للقصر قبول استقالة الوزارة(١).

ومن الخطأ الاعتقاد بأن دار المندوب السامى قد فوجئت باستقالة الوزارة من منصبها. فمن الثابت أن دار المندوب السامى قد وضعت يدها مبكرا على خمائر الانقلاب الدستورى الذى انتواه القصر، وذلك عقب فشل المفاوضات حيث كان الملك على وشك البدء فى اجراء الانقلاب للتخلص من الحكومة الوفدية(٢). بل أن ما أشارت اليه هذه الوثائق عن «مغازلة الملك لاسماعيل صدقى» قد تحقق بالفعل عندما صدر المرسوم الملكى لتكليف صدقى بتأليف الوزرارة(٣)، وذلك اثر استقالة النحاس. ومن ثم يمكن الافتراض بأن المندوب السامى لم يكن منبت الصلة بمسألة موقف القصر من استقالة النحاس. كذلك فان فؤاد لم يكن ليقدم على ذلك الا ازاء تغاضى دار المندوب السامى عن مؤامرات القصر على الوزارة، بدعوى الحياد ازاء الصراع القائم بين طرفى السلطة.

وكانت استقالة الوزارة النحاسية الثانية إيذانا بنهاية الحكم الدستورى وعودة البلاد مرة أخرى إلى الحكم الأوتوقراطى للقصر والانقلاب على الدستور مثلما حدث فى أعقاب استقالة وزارة زغلول.

ولعل نجاح الملك فؤاد فى اقصاء الوزارة النحاسية ولما تعمر فى الحكم أكثر من خمسة أشهر ونصف لينهض دليلا على تزايد نفوذ القصر وتأثيره فى السياسة المصرية بل أن ما تلى ذلك من انقلاب على الدستور واستبداله بآخر، ليعطى انطباعا كاملا على نوايا القصر ليس نحو الحكم الأوتوقراطى بحسب، بل وفى توطيد دعائمه بالبلاد واضفاء صبغة شرعية عليه. وكان له ما أراده بالفعل ابان العهد الصدقى. كما سيرد ذكره بعد.

ثانيا: القصر ووزارات الائتلاف الوفدى:

مما لا شك فيه أن سياسة القصر وما أصابها من تخبط وتناقض ابان،

(١) Ibid.

(٣) Fo. 407/210 No. 39 Hoare to Henderson, May, 19, 1930. Tel. No. 460.

(٣) Fo 407/210. No. 38 Hoare to Henderson, May, 9, 1930. Tel. No. 220.

وزارتى زيور الأولى والثانية، ثم ما حدث من انقلاب على الدستور ولم يعمر أكثر من عام، قد مهد السبيل لقيام الائتلاف بين الأحزاب السياسة. فلقد أيقن الأحرار الدستوريون أن وفاقهم مع القصر - ابان العهد الرزيورى - كان أكثر إضرارا بمصالح حزبهم مين ديكتاتورية الوفد البرلمانية وما كان من طردهم من الوزارة اثر أزمة كتاب «الاسلام وأصول الحكم» على نحو مزرى كان باعثا آخر جعلهم لايترددون فى التقرب الى أعداء الأمس - أعنى بهم الوفديين - بعد أن أدركوا أنه لا عودة لهم إلى الحكم الا بمساعدة الوفد، الذى أدرك أن تعطيل الد ستور انما كان يعنى تعطيله عن ممارسة دوره فى الحركة الوطنية، ولم يكن الحزب الوطنى بأقل شغفا من الحزبين الآخرين، وبدت أولى مظاهر الائتلاف بين الأحزاب فى اجتماع أعضاء البرلمان فى فندق الكونتنتال فى نوفمبر ١٩٢٥، ومن ثم ظهر تماسك الأحزاب - على اختلاف نزعاتها - فى مواجهة ديكتاتورية القصر التى تمثلت فى الحكم الزيورى.

ومن الناحية أخرى بدأت الأحداث تسير متفقة ضد سياسة القصر، ذلك أن اقصاء حسن نشأت بضغط من المندوب السامى، بعد أن استفحل نفوذه وبما كانت له من صلات مشبوهة بقتلة السردار، كان من شأنه تقليم أظافر القصر وتجريده من أنيابه، ثم ما كان أخيرا من سقوط وزارة زيور الثانية ذات الصبغة الملكية الخاصة، مما أصاب سياسة القصر بالخذلان والتراجع.

إلى جانب ذلك فإن ثمة تطورات أخرى قد طرأت على السياسة البريطانية، وهذه قد حملت تأثيراتها المباشرة والتى مهدت الظروف السياسية لقيام الائتلاف. ذلك أن بريطانيا قد رأت أن سلطات الملك فؤاد التى استحوذ عليها خلال العهد الزيورى قد تفاقمت إلى حد كبير، ولما كانت السياسة البريطانية قد بنت خطتها على أساس اقامة نوع من التوازن بين تلك القوى بحيث لاتسمح بطغيان واحدة على الأخرى، فمن ثم كانت رغبتها فى اقامة ذلك الاتفاق بين الوفد والأحرار الدستوريين **أولا:** للحد من سطوة القصر **وثانيا:** لمحاولة الوصول إلى نوع من التفاهم - اذ أمكن - بينها وبين قوى الائتلاف، الأمر الذى يفسره تراجع بريطانيا عن تأييد وزارة زيور الثانية بعد أن أيقنت

عجزها عن «اتمام زواج الوفاق» لافتقار تلك الوزارة للتأييد الشعبى اللازم لتوقيع الاتفاق المنشود، ومن ثم راحت تشير على سعد زغلول فى صيف ١٩٢٥ من خلال الكثير من الوسطاء - مصريين أو بريطانيين - بضرورة الاتفاق مع الأحرار الدستوريين(١). ومن ثم فلم تكن بريطانيا بمنأى عن هذا النصر الدستورى الذى أحرزه الأحرار والوفد والذى تمثل فى تشكيل وزارة عدلى يكن فيما بعد.

ومما لا شك فيه أن الملك فؤاد كان مدركا لطبيعة التغيرات التى طرأت على السياسة البريطانية وبواعثها الحقيقة. الا أنه تظل هناك حقيقة أخرى مؤداها أن الشكوك قد ظللت علاقة الحزبين الرئيسيين فى الائتلاف، فيبدى الدكتور هكيل تخوفه من عودة الوفد إلى سيرته وخصومته الأولى إذا عادإلى الحكم(٢). كذلك يصف سعد زغلول الأحرار بأنهم «قوم ماكرون ولا اخلاص منهم ولا يرضيهم منا إلا أن نظهر المذلة وأن يغلبونا على آمرنا(٣). هذه الشكوك المتبادلة لم تكن لتجعل الائتلاف قويا إلى الدرجة التى يستطيع فيها أن يفرض إرادته على القصر والإنجليز على السواء(٤).

ولعل أظهر ما حمله الائتلاف من مخاطر للقصر، ماتمثل فى احتمالات عودة سعد زغلول للحكم، ولم يكن الجانب البريطانى أقل ادراكا لتلك المخاطر، ومن ثم كان اتفاق المندوب السامى والملك بألا يصدر المرسوم بدعوة البرلمان بعد ظهور نتائج الانتخابات فى ٢٨ مايو ١٩٢٦، الا اذا حصل على تأكيد رسمى من سعد زغلول بألا يتولى الحكم بل يعهد به الى عدلى باشا(٥). بل ان المندوب السامى قد أرسل إلى حكومته بالفعل يطلب تفويضا للتدخل لمنع سعد من تولى الحكم(٦).

(١) عبد الخالق لاشين: المصدر السابق: ص ٤٥١ - ٤٥٢.
مارسيل كولومب: المصدر السابق: ص ٥٩ - ٦٠.
(٢) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية ج١: ص ٢٤٣.
(٣) مذكرات سعد زغلول: كراسة ٥٢: ص ٢٩٧٣.
(٤) محمد ذكى عبد القادر: أقدام على الطريق: ص ١٥٩.
(٥) مذكرات الهلباوى: ص ٢٦٨.

Information papers: No 19.
Great Britain and Egypt (1914'1951), p. 10.
(٦) Youssef, Amin Op. Cit., p. 153, lloyd, lord, Egypt since Cromer Vol. 11: pp. 161-162.

والملاحظ أنه على امتداد المسطح الزمنى لهذا الائتلاف وهو نحو عامين، قد توالت على الحكم ثلاث وزارات كانت ذات أغلبية وفدية وأقلية دستورية واستندت فى الحكم إلى برلمان وفدى يؤيدها، الأمر الذى يمكن معه القول بأن وزارات الائتلاف انما كانت تشكل امتدادا للوزارات الدستورية فى عدائها للقصر وان كان فى عهود الأخيرة أكثر حدة مما كان عليه ابان عهد وزارات الائتلاف.

وكانت وزارة عدلى يكن الثانية أولى وزارات الائتلاف، وكان مجيئها للحكم اثر استقالة الوزارة الزيورية الثانية، بعد أن أجرت الانتخابات بمقتضى قانون الانتخاب المباشر، وكنتيجة طبيعية لفوز الوفد، بدت فى الأفق السياسى نذر أزمة مقبلة على البلاد، لما تردد عن احتمالات تولى سعد زغلول الوزارة. وظهر واضحا أن حكومة قد يرأسها سعد زغلول لن تحظى بثقة الملك أو بريطانيا العظمى(١). ومن ثم اتجهت النوايا إلى اختيار من هو أكثر اعتدالاً من سعد ليكون على رأس الوزراة. وجرت محاولات من جانب الملك فؤاد والمندوب السامى لاقناع عدلى بتولى الوزارة(٢).

بيد أن تلك المساعى نحو عدلى، لم تكن لتعنى بحال تأييدا من جانب الملك فؤاد، الذى لم يكن غائبا عنه أن تلك الوزارة هى نتاج طبيعى للائتلاف، وأن الوفد هو سندها الحقيقى فى الحكم الأمر الذى يجعلها واجهة ائتلاف وجوهر وفدى، ومن ثم بات الصراع مع الوزارة أمرا محتما.

وسرعان ما تكشفت نوايا القصر نحو الوزارة. فاتجه سعيه الى تأليب الأزهر واثارة جموعه ضد الوزارة القائمة(٣). فأضرب طلبة الأزهر فى يناير ١٩٢٧ وذلك اثر رفض حكومة عدلى اجابة مطالبهم والتى تضمنت تبعية المعاهد الدينية لمشايخ الأزهر واصلاح مدرسة القضاء الشرعى، وقضى مجلس النواب ببطلان الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٧ بالحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى بالجامعى الأزهرية، واخضاع تبعيتهما لوزارة المعارف(٤). وكان هذا الالغاء بمثابة احباط لمناورة

---

(١) Information Papers. No.: 19,, Great Britain and Egypt (1914-1952) p. 16.

(٢) Fo. 407/202: No. 58 Lloyd to Chamberlain, June, 5, 1926, Desp No. 274.

(٣) Fo. 407/204: No. 247: Lloyd to Chamberlain Feb. 8, 1972. Desp. No. 33.

(٤) احمد شفيق: حوليات مصر السياسية. الحولية الرابعة (عام ١٩٢٧) ص ٢٨-٢٩.

القصر فى تحريك الأزهر ضد الوزارة. الا أن صحافة القصر راحت تهاجم الوزارة والبرلمان على موقفهما من مطالب الأزهريين(١). وكان القصر يبغى من وراء ذلك تعميق أسباب الخلاف بين الوزارة والأزهر وهى السلاح التقليدى الذى اعتاد القصر أن يشهره فى وجه خصومه.

وما لبث الصراع بين القصر والوزارة أن انتقل إلى داخل البرلمان، الذى كان قد تعطل نحو عامين، ومنذ أول دورة أعلن مجلس النواب أن كل المراسيم التى أصدرتها الحكومة السابقة فى غيبة البرلمان باطلة ولتفادى ذلك دعا المجلس الوزارة لتقدم مشروع قانون اليه بهدف معاقبة الوزراء الذى قد يلجأون مستقبلا لمثل هذه الوسائل. فضلا عن ذلك فقد وجه النواب نقدا عنيفا لمخصصات السراى التى تضاعفت، ووجه المجلس نظر الملك إلى ضخامة مخصصاته ودعاه إلى أن يكون القدوة والمثل، كما أن تشكيل السلك الدبلوماسى والقنصلى، الذى حرص الملك على اختيار أعضائه بنفسه قد تعرض هو الآخر للنقد أثناء مناقشة ميزانية وزارة الخارجية(٢). ومما لاشك فيه أن ذلك الهجوم المتواتر الذى تعرض له القصر قد ساء الملك فؤاد، وراحت صحف القصر تهاجم الائتلاف علانية وتعمد الى الوقيعة بين أقطابه فتصف سعد زغلول بأنه يمارس الديكتاتورية داخل البرلمان وتنعى عليه من ناحية اخرى اتصاله بدار المندوب السامى والتفاهم معها مباشرة، والتسليم لها فيما تطلبه دون أن يعبأ بالوزارة(٣). ومن ناحية أخرى راح الملك فؤاد يعمل بالوقيعة بين سعد زغلول - بصفته رأس الائتلاف - ولورد لويد، فيلوح له بأن سعد زغلول بشكل العداء والخطورة لحكومة صاحب الجلالة ويدلل على ذلك بجهود سعد فى احياء التنظيمات الطلابية مستثيرا بذلك عداء الجانب البريطانى له(٤).

والواقع أن كلا من الملك فؤاد وسعد قد حرص على اجتذاب المندوب السامى إلى جانبه فى هذا الصراع(٥). وتلك الحقيقة لم تكن غائبة عن اللورد لويد، الذى اتجه بدوره إلى السيطرة على الصراع الدائر بين القصر وقوى الائتلاف،

(١) الاتحاد: ٦ فبراير ١٩٢٧.
(٢) مارسيل كولومب: المصدر السابق: ص ٦٣ - ٦٤.
(٣) احمد شفيق: الحوليات الحولية الثالثة (عام ١٩٢٦): ص ٥٦١، الاتحاد ٢٠ يناير ١٩٢٧.
Iloyd, lord: Egypt since Cromer. VII: p. 179.
(٤) Fo; 407/203: No. 52. Iloyd to Chamberlain: Nov. 17, 1926. Desp No. 462.
(٥) Iloyd, lord: Op. Cit., p. 191.

والحيلولة دون وصوله إلى مرحلة حرجة، وينهض الدليل على ذلك أنه ازاء اصرار البرلمان والحكومة على اصدار قانون العفو الشامل يقوم المندوب السامى بالضغط على الملك لكى يسحب اعتراضه على مشروع القانون ويوقعه (١).

وكان حريا بالقصر أن يعيد تقديراته طالما أن السياسة البريطانية وقد انتهجت خطا توفيقيا ازاء الصراع بين طرفى السلطة، فلم يكن بمقدوره اذن أن يتمادى فى صراعه مع قوى الائتلاف منفردا دون مظلة التأييد البريطانى، وعلى أقل تقدير كان يتعين عليه أن ينتظر حتى تتدهور العلاقة بين قوى الائتلاف واللورد لويد، ومن ثم تتهيأ للقصر ظروف سياسية أكثر مناسبة، وذلك مما يشير اليه المندوب السامى فى تقرير مفصل له عن اثارة بعض النواب لمسائل حساسة مثل حجم وتسليح الجيش المصرى، ومركز المفتش العام والاعانة التى تدفع لقوة دفاع السودان، ورأى عدلى أن هذه المسائل من شأنها اثارة أزمة شديدة مع الحكومة البريطانية بل انها قد تؤدى إلى تمزيق الائتلاف الذى تقوم عليه الوزارة، وكان أن اقترح سعد أن يطلب من الملك الاتصال بدار المندوب السامى فى هذا الخصوص، الا أن الملك قد رفض ذلك(٢).

ومن ناحية أخرى فإن ثمة مراسلات تمت بين لورد لويد والحكومة البريطانية عن زيارة قام بها للملك فؤاد لكى يستطلع رأيه فيما اذا كان يعطف على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصرى، على نحو ما أثير فى البرلمان فضلا عن وجوب اجراء تخفيض تدريجى فى قوة الجيش المصرى مثل ما هو متبع فى الدول الأخرى وأجاب الملك فؤاد بأنه يتفق فى الرأى ودار المندوب السامى الا أنه يكاد يفقد كل سلطة تقريبا فى ظل هذا الظروف(٣). ومن ثم فقد أراد الملك فؤاد أن يلمح للمندوب السامى بأن الوزارة القائمة تقف حائلا دون انفاذ سياستهما.

وبصورة مفاجئة قدم عدلى يكن استقالة وزارته فى ١٩ أبريل ١٩٢٧ وذلك اثر اعتراض بعض من النواب على اقتراح متضمنا شكرا للحكومة، مما دفعها إلى الاستقالة صونا لكرامتها(٤).

(١) Fo: 407/203: No. 29, Henderson to Chamberlain, Aug.30, 1926 Desp No. 385

(٢) Fo· 407/204· No. 19, lioyd to Chamberlain, April, 27, 1927 Tel.: No. 133.

(٣) اقبال شاة: فؤاد الأول: ص ١٧٨.

(٤) Fo: 407/204: No. 18 iioyd to chamberlain, April, 21, 1927, Nos: 131, 132.

الا أن الوثائق البريطانية من جهة أخرى تشير إلى الدوافع الحقيقية التى حدت بعدلى الى الاستقالة والتى ترجع إلى خلافات بينه وبين الوفد على بعض من التشريعات مثل قانون العمد وقانون التسليح، وقوة الجيش المصرى واعانة قوة دفاع السودان، وراح عدلى يطلبق من سعد أن يكبح جماح المتطرفين من رجاله الذين أرادوا تمرير القوانين الخاصة بالجيش المصرى سواء وافقت عليها بريطانيا أو رفضتها وازاء خذلان سعد لعدلى لم ير الأخير بدا من الاستقالة(١).

ورغم أنه لم يكن للقصر دور ظاهر فى استقالة الوزارة، الا أنه لا يمكن اغفال ما أثاره القصر من مصاعب أمام الوزارة ـ كما مر بنا ـ على نحو عرقل مسيرتها فى الحكم فضلا عن تباين عناصر الائتلاف واختلاف مشاربها، وما ظهر من ذلك فى علاقاتها بالوزارة قد أضعفها بطبيعة الحال فى مواجهة القصر والانجليز، ومما لا شك فيه أن سقوط وزارة عدلى يكن على هذا النحو قد ساق للقصر غنيمة باردة لم يكن له فيها أدنى فضل، ومن ناحية أخرى كشف ذلك عن ضعف حقيقى فى بنيان الائتلاف، الأمر الذى زاد من صلابة القصر فى مواجهة ما تلا وزارة عدلى من وزارات ائتلافية أخرى.

ولقد ظهر اتجاه فى القصر ـ اثر استقالة عدلى ـ بتكليف سعد زغلول لتولى الوزارة الجديدة. وفى ٢٠ أبريل قابل توفيق نسيم سعد زغلول وحادثه فى أنه موفد من قبل الملك فؤاد لعرض رياسة الوزارة عليه اذا لم تحل أزمة الوزارة المستقيلة، وأن الوزارة الجديدة ستكون دستورية بطبيعة الحال. وأعاد نسيم على سعد زغلول سؤاله فيما اذا كان يقبل تشكيل الوزارة بنفسه أو يشير بأحد غيره أن يؤلفها. وكان رشدى باشا قد اقترح على سعد أن يدعو عدلى لتأليف الوزارة الجديدة على أن تتكون من أعضاء الوزارة المستقيلة وأعضاء آخرين، فاذا رفض عدلى قبولها فتعرض على ثروت أو يتولاها سعد زغلول ويعين أحد الوزراء نائبا له لظروفه الصحية(٢). وتلك المناورة المكشوفة من جانب القصر ورجاله كانت ترمى الى تحقيق هدفين: أولهما تقويض دعائم الائتلاف، من ذلك أن وجود سعد زغلول على رأس الحكومة الائتلافية

(١) Fo. 407/204: No. 19 lloyd to chamberlain, April, 21, 1927, Nos: 133.

(٢) احمد شفيق: حوليات مصر السياسية ـ الحولية الرابعة (عام ١٩٢٧): ص ٩٦.

سوف يعطى للائتلاف مظهرا وجوهرا وفديا، وذلك بطبيعة الحال قد يدفع الأحرار الدستوريين إلى الخروج عن الائتلاف، طالما أن ذلك سوف يفقدهم كيانهم السياسى فيه، فهم وان كانوا قد قبلوا عدلى أو ثروت على رأس الحكومة فلم يكن لهم أن يقبلوا سعد زغلول بديلا.

أما الهدف الثانى فهو: اغراء القيادة الوفدية بالصراع مع المندوب السامى. فمما لاشك فيه أن حزب الأكثرية سيضطر عاجلا أو آجلا إلى الاختيار بين نزاع خطير مع الحكومة البريطانية، أو العدول عن برنامجه المشهور، الذى يتضمن رفض تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ رفضا باتا وهذا التصريح قاعدة السياسة البريطانية فى مصر(١). الا أن تلك المناورات لم يكتب لها سوى الفشل، ذلك أن موقف دار المندوب السامى من مسألة تولى سعد للوزارة لم يكن قد تغير بعد، ومن ثم فلم يكن بمقدور الملك فؤاد - بغض النظر عن نواياه - أن يفرض سعدا على رأس الحكومة الجديدة.

أما سعد زغلول فقد أشار على الملك فؤاد لكى يعهد الى ثروت باشا لتشكيل الوزارة، ثم كان أن تم الاتفاق على عودة زملائه الذين كانوا يشاركونه الحكم فى وزارة عدلى(٢). وسرعان ما بدأت نوايا القصر تتكشف ازاء الوزارة الجديدة، فتشير الوثائق البريطانية إلى مقابلة بين المندوب السامى والملك فؤاد صبيحة يوم تشكيل الوزارة، هاجم فيها الأخير ثروت ووصفه بأنه «محتال» وأنه نقيض مؤلم لعدلى(٣). بل أن هجوم الملك قد امتد الى النظام البرلمانى وقال أن ما سوف تتمخض عنه الأحداث قريبا سيجعل حكومه صاحب الجلالة تدرك أن الدستور المصرى كان مهزلة مضللة(٤). وتكمن أهمية تلك الوثيقة فى أنها قد كشفت بجلاء حقيقة موقف الملك من الوزارة فى تلك الفترة الباكرة من توليها الحكم.

وداخل البرلمان بدأت أولى جولات الصراع بين القصر من ناحية والوزارة وقوى الائتلاف من ناحية أخرى. من ذلك ان مجلسى البرلمان قاما ببحث

---

(١) المصدر السابق: ص ١١٨.

(٢) السياسة الأسبوعية: ٧ مايو ١٩٢٧.

(٣) Fo: 207/204: No. 52, lloyd to Chamberlain, April, 25, 19 1927. Tel No. 145

(٤) Ibid.

مشروع القانون الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين، وتضمن المشروع أن استعمال الملك سلطته فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية بواسطة رئيس مجلس الوزراء، وعلى ذلك يكون تعيين شيخ الأزهر بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء، ويسرى هذا على تعيين الرؤساء الدينيين الآخرين والمسائل المتعلقة بالأديان المسموح بها. كما تصدر ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية بقانون ويتبع فيها الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامى(١). وكان عرض مثل تلك المسائل فى البرلمان، أنما كان يصدر عن سياسة للوفد وقوى الائتلاف الأخرى، استهدفت تقليص سلطة الملك على الأزهر والمعاهد الدينية. وانبرت جريدة البلاغ الوفدية تدافع عن هذا المشروع بدعوى أن هذه المعاهد كانت تحت سلطة حكام مصر أساسا سواء كانوا سلاطين أو ولاة، أو ملوكا، ولم يكن للوزارة رأى الا ما يراه الحكم.. وأن هذا القانون من شأنه أن ينظم سلطة الملك على الأزهر ويخضع ارادته للبرلمان(٢).

وراحت المتاعب تترى من البرلمان لتزيد العلاقة سوء بين الملك فؤاد والوزارة فأثار النواب مسألة مخصصات ديوان جلال الملك وتناولوها بالمناقشة وبدرت من المجلس اقتراحات جريئة منها الغاء ما يراه المجلس مما لا يتفق مع الحاجة واقتراح أخر بأن يراعى الاقتصاد فى النفقات فى ميزانية العام المقبل وثالث بأن تضاف أعمال السراى إلى احدى الوزارات المسئولة ولتكن وزارة الأشغال(٣). وكان من الطبيعى أن تثير تلك المناقشات حفيظة الملك الذى أظهر استياءه من رئيس الوزراء لعدم احكام قبضته على البرلمان.. وحذره من أنه لن يتحمل أية اهانة أخرى من البرلمان(٤).

الا أن ذلك لم يثن جريدة السياسة عن الهجوم على الملك ازاء تدخله فى تعيين القضاة فكتبت مقالا بعنوان «يجب وضع حد لهذه التدخلات والا كان الدستور حبرا على ورق» ذكرت فيه أن وزير الحقانية قد وضع الحركة القضائية الشرعية قبل قيامه بالاجازة ولم يبق الا استصدار المرسوم الملكى،

(١) مضابط مجلس الشيوخ. جلسة ٢٣ مايو ١٩٢٧.
(٢) البلاغ الاسبوعى: ٦ مايو ١٩٢٧، مذكرات الشيخ الظواهرى: ص ٤٠.
(٣) السياسة الأسبوعية: ٢١ مايو ١٩٢٧.
(٤) Fo: 207/204: No. 43, lloyd to Chamberlain, May, 19, 1927. Desp No. 192.

غير أن هذا المرسوم لم يصدر لأن جلالة الملك رغب فى اجراء تغيير فيها بأن يتولى منصب العضوية فى المحكمة الشرعية العليا رئيس محكمة مصر الابتدائية الذى كان قبل ذلك اماما لجلالته فى حين أن وزير الحقانية اختار لهذا المنصب آخر أولى من الأول لعدة اعتبارات، ووصفت «السياسة» تدخل الملك بأنه اجراء غير دستورى(١).

وازاء تلك الهجمات المتواترة من قبل البرلمان عمد القصر إلى التراجع. ومن ناحية أخرى فقد بدأت العلاقة بين الوزارة والمندوب السامى فى التدهور، الأمر الذى خلق ظروفا سياسية أكثر ملاءمة للقصر كيما يعاود هجومه على الوزارة بغية اسقاطها، فحدث أن لجنة الحربية فى مجلس النواب اقترحت عند نظرها لميزانية الجيش، الغاء منصب السردار سبنكس باشا لتنافيه مع مسئولية الوزير أمام البرلمان، وتحسين أسلحة الجيش وأدواته وترقية التعليم فى المدرسة الحربية، واقترح بعض أعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون سبنكس باشا عضوا فيه على مثال مجلس الجيش الانجليزى، فاتصل نبأ هذه الاقتراحات بدار المندوب السامى «اللورد جورج لويد» فاعتبر ذلك تحديا لسلطة بريطانيا الحربية فى مصر، فقابل الملك وتبودلت بينه وبين ثروت المقابلات ثم قدم مذكرة للحكومة المصرية يشرح فيها وجهة النظر البريطانية وتتلخص هذه المذكرة فى أن أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الذى منع تدخل أية دولة أجنبية فى شئون مصر، يجعل لانجلترا حق الاشراف على الجيش المصرى. ورد ثروت باشا بأنه كان من الذين اشتغلوا فى جميع أدوار تصريح ٢٨ فبراير ولم ترد مسألة الجيش المصرى البتة فى أى نص منه ولهذا السبب ترى الحكومة المصرية أن هذه المسألة من المسائل الخاصة بها، فلما ترتح بريطانيا إلى هذا الرد، ولم يتزحزح ثروت باشا عن موقفه فأرسلت بريطانيا ثلاث بوارج إلى المياه المصرية بقصد التهديد(٢). الا أن حكومة ثروت أحنت رأسها للعاصفة وقبلت

(١) أحمد شفيق: المصدر السابق: ص ٥١٣.

(٢) اسماعيل صدقى: مذكراتى: ص ٣٦ (لمزيد من التفاصيل عن أصول أزمة الجيش وتطورها أنظر عبد العظيم رمضان: المصدر السابق: ص ٦٢٢ - ٦٣٠، محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ٢٧٠ - ٢٧٢، الفصلين ١٢، ١٣ من كتاب

lloyd, Egypt since cromer, Vol. II.

تجديد تعيين سبنكس مفتشا عاما لجيش المصرى لمدة ثلاث سنوات مع منحه رتبة فريق(١).

واعتبر القصر ذلك الصدام الذى جرى بين وزارة ثروت ودار المندوب السامى بمثابة اشارة لبدء العمل ضد الوزارة. فعندما اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة إلى أوروبا لم يقم بتعيين نائب له يقوم بأعباء الملك فترة غيابه. وذلك بطبيعة الحال كان يعنى عدم امكان عرض مشروعات القوانين على البرلمان طالما لم يصدر بها مرسوم ملكى وبالتالى تعطيل البرلمان عن ممارسة دوره فى وجود الملك خارج البلاد، ومن ناحية أخرى رفض الملك فؤاد أن يصطحب معه رئيس وزرائه لانجلترا، بدعوى أن زيارة الملك غير رسمية، وفى نفس الوقت كانت اللجنة المالية لمجلس النواب تناقش اعتماد مبلغ عشرين ألف جنيه لنفقات الرحلة(٢). الا أن سعد زغلول رفض ومن ورائه مجلس النواب فتح اعتماد لنفقات رحلة الملك إلا اذا صحب رئيس وزرائه، وانتهت الأزمة بموافقة الملك على اصطحاب ثروت(٣)، بعد أن بعث المندوب السامى بالمستر هندرسون إلى الملك فؤاد فى الاسكندرية يشرح له الأسباب التى تجعل من المرغوب فيه أن يصحب معه رئيس وزرائه(٤). وكانت بريطانيا تمهد السبل التفاوض مع ثروت بغية الوصول الى اتفاق إلا أن حدثين متتاليين كان من شأن وقوعهما حدوث تغييرات جذرية فى الموقف السياسى **أولهما:** وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وقد ترتب على ذلك الحادث اهتزاز الائتلاف الوزارى ذلك أن الدور الذى لعبه سعد فى الحفاظ على الائتلاف ورعايته، لم يتمكن خليفته من القيام به، كذلك فإن تلك الارادة التى كانت تمكن سعد من كبح جماح «الجناح المتطرف» من الوفد لم يكن خليفته يملكها(٥). فى نفس الوقت كانت بريطانيا تحاول الامساك بأزمّة الموقف، فتظهر خشيتها من أن الملك فؤاد بأفقه الضيق وقلة تدبيره قد يفقد تلك الفرصة العظيمة التى أتيحت له بوفاة سعد

---

(١) انظر مارسيل كوموميب: المصدر السابق: ص ٦٦.

(٢) البلاغ الأسبوعى: ٢٧ مايو ١٩٢٧.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج ١: ص ٢٧٦،

Youssef, Amin, Op. Cit., p. 151.

(٤) Fo: 407/204, No: lloyd to chamberlain, June, 19 1927. Desp No. 277.

(٥) يونان لبيب: المصدر السابق: ص ٣٠٩.

زغلول أملا فى أن يدعم موقفه ونفوذه فى البلاد، خاصة وأن ضعف شعبية الملك فؤاد فى مصر بمثابة عقبة أمام السياسة البريطانية(١). وحقيقة الأمر أن فؤادا لم يكن يستطع أن يلعب دور الشريك القوى للسياسية البريطانية أنذاك، بعد الفشل الذى منى به من جراء الصراع المتواتر مع قوى الائتلاف، ثم ان ابتعاده فى أوروبا عن معترك السياسة المصرية قد سلبه كل فعالية حقيقية تمكنه من القيام بمثل هذا الدور.

أما الحادث **الثانى** فقد كان فشل مفاوضات ثروت تشمبرلين، وكان بدوره مجالا آخر للسياسة البريطانية كى تنفذ إلى أغراضها، فما كان من بريطانيا إلا أن شرعت فى الضغط على ثروت لكى يسرع بعرض المعاهدة على وزرائه وتوقيعها. رغم أن عددا من القضايا لم يكن تم الاتفاق عليها، وكان من الطبيعى أن يرفضها النحاس والوزراء، لأنها لاتتفق وسيادة البلاد، وراحت بريطانيا تعمد إلى الخداع والتمويه عن هدفها الأصيل وهو اقصاء ثروت ـ بعد ما تبينت بدء تصدع الائتلاف ـ وذلك بأن راحت تحمل النحاس مغبة عدم قبول المعاهدة. وازاء تحرج موقف ثروت بادر بتقديم استقالته لكى يتحقق لبريطانيا هدافا آخر وهو مواجهة الزعامة الوفدية الجديدة(٢).

اثر استقالة ثروت بدت اتجاهات السياسة البريطانية تخدم قضية القصر فى صراعه ضد الائتلاف ـ ولو بصورة غير مباشرة ـ فتشير الوثائق البريطانية عن استعداد دار المندوب السامى لأن تمنح تأييدها المطلق لأى وزير جديد يؤيد المعاهدة(٣). فى نفس الوقت لم يكن أمام الملك فؤاد ـ طبقا للدستور ـ سوى أن يرسل إلى النحاس ـ كزعيم للأغلبية فى البرلمان ـ يدعوه لتشكيل الوزارة. كما صرح بذلك الملك فؤاد للمندوب السامى(٤).

والواقع أنه لم يكن غائبا عن الملك فؤاد أن النحاس الذى رفض نتائج مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين وهو خارج الحكم، ما كان ليقبل اقرار تلك النتائج وهو فى الحكم. الأمر الذى سيضطره إلى صدام خطير مع الجانب

---

(١) Fo. 407/205: No: 15. Henderson to Chamberlain, August, 31, 1927. Tel. No. 329.

(٢) Fo: 407/206: No: 33. lloyd toChamberlain, March, 5, 1928. Tel. No. 144.

(٣) Ibid.

(٤) أحمد شفيق حوليات مصر السياسية: الحولية الخامسة (١٩٢٨) ص ٣٦٠ ـ ٣٦١ عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ٦٦٩ـ ٦٧١.

البريطانى، وذلك من شأنه كشف العجز الحقيقى للائتلاف، فضلا عن تعميق أسباب الخلاف بين أقطابه، على نحو يسوغ للقصر الاجهاز عليه وتقويضه.

وبدأت الأحداث تسير بالفعل متفقة وسياسة القصر، فحدث أن أثيرت أزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات فى عهد الوزارة النحاسية. وواقع الأمر أن أصول هذه الأزمة ترتد إلى عهد وزارة ثروت الثانية المستقيلة، عندما أرسلت بريطانيا اليها مذكرة فى ٤ مارس - قبيل استقالتها مباشرة - واصطدمت الوزارة النحاسية بتلك المذكرة اثر توليها الحكم، وإزاء رفضها لما جاء بالمذكرة باعتبارها نوعا من التدخل الأجنبى فى شئون التشريع. فما كان من بريطانيا الا أن أرسلت مذكرة أخرى فى ٤ أبريل للوزارة أكدت فيها على حقوق بريطانيا فى البلاد بمقتضى التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير(١).

على أن ذلك الصدام الذى جرى بين الوزارة ودار المندوب السامى بشأن مشروع قانون الاجتماعات قد سوغ للملك فؤاد أن يعمد إلى مداهنة دار المندوب السامى ويشرع فى الوساطة بينها وبين النحاس - رغم تأييد فؤاد لموقف اللورد لويد - فيرسل إلى رئيس الوزراء اثنين من زملائه أملاً فى إقناعه بسحب المشروع، وراح الملك فؤاد فى الوقت نفسه يبدى تشككه فى أن يعمل النحاس بصورة ودية مع دار المندوب السامى(٢).

ومن ناحية أخرى فإن النحاس أبدى إستعداده للتفكير فى التغاضى عن هذا المشروع حتى شهر نوفمبر فى مقابل أن يحصل على ضمان من بريطانيا بألا تتدخل بازاء الموافقة عليه عقب انتهاء تلك الفترة(٣). الا أن المندوب السامى حسم المسألة وأرسل مذكرة إلى النحاس فى ٢٩ أبريل يطلب فيها منع عرض المشروع وتأكيدا كتابيا بألا يستمر فى نظره واذا لم يصل هذا التأكيد قبل الساعة السابعة مساء ٢ مايو فإن حكومة صاحب الجلالة تعتبر نفسها حرة فى اتخاذ ما تراه من تدابير. وقد تمخض عن ذلك اجابة مرضية من الحكومة المصرية بأنها ترغب فى التفاهم الودى مع بريطانيا وسوف

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج٢: ص ٣٥.

(٢) Fo: 407/206: No 71, lloyd to Chamberlain, April, 9, 1928 Tel. No. 211.

(٣) Fo: 407/206: No. 89: lloyd to Chamberlain, April, 29, 1928, Tel. : No. 253.

تؤجل من جانبها التفكير فى مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم للبرلمان(١). وبذلك استطاعت الوزارة أن تجتاز الأزمة التى فجرها مشروع قانون الاجتماعات.

تبقى بعد ذلك نتائج هامة ترتبت على هذا الصدام، منها زيادة التقارب بين القصر ودار المندوب السامى بفضل ما أظهره فؤاد من تأييد لموقف بريطانيا، ثم ما كان من مساعيه فى الظاهر لحل الأزمة. ومنها أيضا تعميق الشكوك بين المندوب السامى والوزارة النحاسية بعد أن أوضحت «نواياها غير الودية» نحو الجانب البريطانى. ومنها أخيرا بدء تصدع الائتلاف بعد أن تصور الأحرار أن الفرصة قد غدت سانحة لانتزاع زعامة الائتلاف باستغلال ضعف الزعامة الجديدة، فكان لموقف النحاس إزاء الأزمة ما بدد آمالهم. والامر الذى لا جدال فيه أن هذه النتائج جاءت فى جملتها لتخدم قضية القصر لا فى صراعه ضد الوزارة النحاسية فحسب، بل وضد قوى الائتلاف مجتمعة.

وكان من الطبيعى أن يستثمر الملك فؤاد تلك النتائج لصالحه لتدخل سياسة القصر ضد الائتلاف حيز التنفيذ، فيقول المندوب السامى فى تقرير له عن مقابلة مع « محمد محمود وزير المالية» أن الملك فؤاد قد أخبر محمد محمود بعزمه على اقصاء الوزارة الحالية خلال الأسابيع القليلة القادمة، وأن الملك سوف يدعو محمد محمود إلى تشكيل الحكومة الجديدة. وأن الشكوك تساور الملك فى أن النحاس قد يرغم من قبل المتطرفين على أن يحيى قانون الاجتماعات فى نوفمبر، وأن أزمة حادة سوف تحدث مع بريطانيا، والملك يضع كل ذلك فى الحسبان(٢).

فضلا عن ذلك فقد كان الملك نفسه قلقا الى حد كبير من الصراع المرتقب بينه وبين الوفد، والذى كان الوفد ينشد من ورائه حرمان الملك من كل نفوذ لعرقلة مرور التشريع.. وأن وزير المالية يرى الملك محقا فيما ذهب اليها، وان الموقف الحرج الذى وضع فيه الملك أفقده كل البدائل(٣). وتكمن قيمة هذا

---

(١) Information papers. No. 19, "Great Britain and Egypt (1914-1952) P. 20, little Tom, Egypt: p. 146.

(٢) Fo: 407/ 206. No. 110. lloyd to chamberlain, May, 28, 1928. Desp No. 290.

(٣) Ibid.

التقرير أساسا فى أنه قد أوضح الأبعاد الرئيسية لسياسة القصر فى تلك الفترة ففيما يتصل بالائتلاف كان على القصر أن ينتزع أحد قطبيه الرئيسيين، وبدا - الأحرار الدستوريون - كالعادة أكثر استجابة له فى ذلك، وفيما يتعلق بدار المندوب السامى، فقد أراد الملك فؤاد - عن عمد - أن تضع يدها على خمائر سياسته، لأنه كان ينشد تأييدها فيما اعتزم الاقدام عليه، أو ضمان حيادها على أقل تقدير، وبالفعل قدم محمد محمود استقالته للملك يوم ٤ مايو، الا أن الملك طلب ارجاءها ريثما يتمكن من خلق ظروف أكثر مناسبة لاقصاء الوزارة النحاسية. وكان أن تفجرت فضيحة وثائق سيف الدين وكانت الفرصة ذهبية للقصر حيث تهيأت الظروف لهدم كيان الوزارة(١) على الرغم من انه ثبت فيما بعد سلامة موقف النحاس.

قدم محمد محمود استقالته مرة أخرى وكانت تلك الخطوة الأولى لانتزاع الأحرار الدستوريين من الأئتلاف، وايذانا بانفاذ الانقلاب، ففى ١٩ يونية استقال جعفر ولى باشا وهو من الأحرار الدستوريين وفى ٢١ يونية استقال أحمد حشبة وزير الحقانية وفى ٢٤ يونية استقال ابراهيم فهمى كريم بك وزير الأشغال وكان وزيرا مستقلا(٢). ودلت تلك الاستقالات بما لا يدع مجالا للشك أن ثمة اتفاقا بين هؤلاء من تعيينهم جميعا فى الوزارة التالية(٣). أما عن الجانب البريطانى فقد التزم جانب الحياد ازاء الأزمات(٤)، ولقد استغل الملك فؤاد حياد الجانب البريطانى وتحرّج موقف الوزارة ازاء تلك الأزمات المتعاقبة التى أحاقت بها، فأقالها فى ٢٥ يونية وبنى قرار الاقالة على أن الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع شديد(٥)، وبنجاح القصر فى اقالة الوزارة النحاسية الأولى وهى حائزة لثقة الأمة ونوابها، قد أرخ نهاية لعهد الائتلاف ووزاراته، كان ذلك يحمل أيضا دلالات قوية على تعاظم قوة التأثير السياسى للقصر فى ذلك الوقت.

---

(١) مزيد من التفاصيل عن فضيحة وثائق سيف الدين: انظر الرافعى: المصدر السابق: ص ٤٦ - ٤٧، أحمد شفيق: المصدر السابق: ص ٥١٨ وما بعدها.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٤٦.

(٣) يونان لبيب: المصدر السابق: ص ٣١٧.

(٤) Fo: 407/ 206. No. 125. lloyd to chamberlain, June, 19, 1928.Tel. : No. 318.

(٥) مضابط مجلس النواب: دور الانعقاد العادى الثالث: الجلسة الخامسة والثمانين: ٢٥ يونية ١٩٢٨.

ثالثا : القصر ووزارات الأقلية:

تسجل حادثة مصرع السردار البداية الحقيقية لحكم القصر وانفراده بالسلطة بعد ذلك الصدام الذى جرى بين القصر ودار المندوب السامى من ناحية والقوى الوطنية التى أجليت عن موقعها بالسلطة اثر الحادث من ناحية أخرى.

وبطبيعة الحال فإن عودة القوى الوطنية للحكم أمرا لم يكن واردا فى حسابات كل من الملك فؤاد أو المندوب السامى على السواء. فضلا عن ذلك فان النتائج التى ترتبت على حادثة مصرع السردار انما جاءت لتخدم قضية حكم القصر الأوتوقراطى، ومن ثم كان عليه أن يبادر بتقديم «البديل المقبول» لوزارة سعد زغلول، بمعنى أخر كان على القصر اعداد «وزارة مناسبة» تتعامل مع الانذارات البريطانية التى لم تستجب لها وزارة سعد زغلول، بصورة يمكن معها استقطاب غضب الجانب البريطانى.

واتجهت نوايا القصر بالفعل لتعيين أحمد زيور رئيسا للوزارة، وكان زيور هذا يحظى برضاء القصر ودار المندوب السامى على السواء، فضلا عن أنه كان فى نظر الناس وفديا، وضمت وزارته عددا من الوفديين حتى اعتبرها البعض أنها استمرار «للوزارة الدستورية الأولى»(1). الا أن الوزارة ما لبثت أن تخلصت من العناصر الوفدية اثر استقالة الوزيرين الوفديين منها احتجاجا على تسليم الحكومة بالمطالب البريطانية، وأضحت الوزارة تضم عناصر فى غالبيتها موالية للقصر، الأمر الذى يمكن معه القول بأن حكم البلاد قد استقام للملك فؤاد من خلال «وزارة ملكية خالصة».

واتضح عزم القصر على تدعيم مسيرته نحو الحكم، فيما قام به حسن نشأت وكيل الديوان الملكى من انشاء حزب الاتحاد فى مطلع عام ١٩٢٥. وأصبح هذا الحزب معقلا للعناصر المعروفة بولائها للقصر فضلا عن عدائها للوفد. ويبدو أن نشأت باشا قد أراد أن يحقق من انشاء هذا الحزب هدفين: **أولهما** سلبى وهو تحطيم الوفد من الداخل وذلك عن طريق اجتذاب عدد من أنصاره إلى الحزب الجديد، **وثانيهما:** أن يكون للقصر قوة سياسية منظمة

(1) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ٢١١.

ذات طابع محافظ يمكن استخدامها فى تنفيذ سياسته[١]. وبمعنى آخر فقد اعتزم القصر النزول إلى ميدان الصراع الحزبى، فضلا عن المشاركة فى الحكم عن طريق حزب من صنائعه.

ومن ناحية أخرى فقد تعددت مظاهر تدخل القصر فى شئون الحكم والادارة فقد ادعى نشأت لنفسه حق حضور جلسات مجلس الوزاء، وراح يعارض الوزارة، بل ويرفض قراراتهم اذا كانت لا تتمشى مع ما يدعى أنها رغبات الملك. وكان أعضاء المجلس يعلمون أن ما يفعله نشأت اجراء غير دستورى لأنه ليس هناك نص يخول لنائب رئيس الديوان الملكى حق حضور جلسات مجلس الوزراء، ولكن لما كانت الوزارة بأسرها فى انعقاد غير قانونى وقد أوقفت الحكم الدستورى، كان عليها أن تبتلع كبرياءها وغضبها وتصبر على استبداد نشأت ثمنا للتأييد الملكى لها[٢]. فضلا عن ذلك فقد أصبح القصر هو مصدر التعيينات فى جميع دوائر الحكومة وبخاصة فى وظائف السلك السياسى التى لم تكن تصدر الا بوحى منه. وكانت هذه التعيينات هى وسيلة القصر فى مكافأة أنصاره فملئت الوظائف بالمحاسيب والوصوليين[٣].

وحدث أن اتفق الرأى بين الحكومة والسراى على أن يدخل صدقى باشا الوزارة وأن تسند اليه وزارة الداخلية، فقد أراد زيور ـ بعد أن أدرك عجزه ـ أن يدعم حكومته بشخصية قوية تستطيع أن تساهم فى تحمل مسئولية التغيرات الجديدة التى يريد ادخالها على نظام الحكم فى البلاد، وأراد فؤاد أن يتخذ من صدقى باشا وسيلة لتدعيم ديكتاتوريته والتنكيل بسعد وبرجوازيته واحداث الانقلاب الدستورى الأول[٤].

وفى عهد وزارة زيور الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ ـ ٧ يونية ١٩٢٦) استطاع القصر أن يجتذب الأحرار الدستوريين إلى صفوفها جنبا إلى جنب مع الاتحاديين، وفيما يتعلق باشراك الأحرار فى الحكم، فيعد بحق من أعمال

---

(١) على الدين هلال: المصدر السابق: ص ٢١٠ ـ ٢١١.
يونان لبيب زرق: الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢: ص ٧٦.
(٢) عفاف لطفى السيد: المصدر السابق: ص ١٣٣.
(٣) احمد شفيق: الحوليات: الحولية الثانية (١٩٢٥): ص ٣٧٤ ـ ٣٧٧، ص ٤٠٦.
(٤) احمد فؤاد على مصطفى: المصدر السابق: ص ٢٥٠.

المهارة السياسية التى تحتسب للملك فؤاد، فلقد أراد أن يحقق من وراء ذلك هدفين: **أولهما**: أن يحظى بتأييد المندوب السامى وذلك بتمثيل حلفائه التقليديين فى الحكم، **ثانيهما**: أن ذلك من شأنه اجهاض دعاوى الأحرار فى الدفاع عن الدستور على نحو جعلهم يشتركون فى الانقلاب عليه وهم واضعوه، والحق أن فؤادا قد استطاع أن يحقق الهدفين معا. وراحت صحف القصر تدافع عن الوزارة الجديدة وتصف الخروج عليها بأنه «خروج على جلالة الملك، والتحريض عليها تحريضا على جلالته»(١). الا أن ذلك لم يكن ينفى أن الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة كان أشبه ما يكون بزواج مؤقت، مما دعا صحيفة المقطم أن تضن بوصف الوزارة الجديدة بالائتلافية فتقول «فالوزارة الجديدة والحالة هذه ليست وزارة ائتلافية ولكنها وزارة فئة من الأحزاب كوزارة «بوانكاريه» أو وزارة «هربو» فى فرنسا»(٢).

والواقع أن الائتلاف الذى جرى بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين فى ظل العرش قد أحاطت به الشكوك منذ البداية، فيعبر الدكتور هيكل عن ذلك بقوله: «اما أن ينزع الحكم من سعد عن طريق الانجليز واما أن يرضى خصوم سعد بذلك، وأن ينتهزوها فرصة للوثوب إلى الحكم فذلك ما يجعلنى فى ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمع فى تحقيقه»(٣).

وبدت بوادر تصدع هذا الائتلاف بالفعل فيما كتبته جريدة الأتحاد من أن «الاتحاديين يبررون تأليف حزبهم باتهام الأحرار الدستوريين بأنهم منبوذون من أهل هذا القطر جميعا، وانهم لا يقوون على شئ ما، فالدستوريون فى نظر الاتحاديين منبوذون وهذا صحيح والاتحاديون فى نظر الدستوريين رجعيون وهذا صحيح(٤).

على أن هذا التحالف غير المقدس الذى قام على أنقاض الدستور، كان حريا به أن تتعثر مسيرته فى الحكم وذلك بسبب ما ظهر من تعارض فى اتجاهات حزبى الائتلاف الرئيسيين. أضف إلى ذلك أن الملك فؤاد قد بدا راغبا فى

---

(١) الاتحاد: ٢ ابريل ١٩٢٥.
(٢) احمد شفيق: المصدر السابق: ص ٣٠٦.
(٣) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ٢١٤.
(٤) أحمد شفيق: المصدر السابق: ص ٥٧٣.

التخلص من وجود الأحرار فى الحكم، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الملك فؤاد سوف ينتهز اضطلاع يحيى ابراهيم برئاسة الوزارة أثناء غياب زيور فى الخارج لكى يضاعف جهوده ويقر سيادته المطلقة على الوزارة(١).

عمد نشأت إلى اثارة مكيدة مستهدفة الأحرار الدستوريين تركزت حول كتاب جدلى صدر للشيخ على عبد الرازق وهو «الاسلام وأصول الحكم» تعرض فيه كاتبه للخلافة وراح يدلل على أنها لاتحمل أى مضمون دينى، ولاتتصل بأصول الاسلام فى شئ(٢). والقيمة الحقيقية لهذا الكتاب، انما تكمن فى توقيت صدوره، ذلك أن جهود القصر المستمرة فى الدعوة للخلافة قد تمخضت عن مؤتمر عقد فى القاهرة عام ١٩٢٦ للبحث فى شئون الخلافة، ولم يكن لذلك المؤتمر نصيب سوى الفشل، ومن ثم غاضت آمال فؤاد فى الخلافة، وكان صدور مؤلف الشيخ على عبد الرازق ـ وأسرته من زعامات حزب الأحرار القوية ـ كان يعنى فشلاً آخر للدعوة إلى الخلافة، مما أثار حفيظة القصر على الأحرار. وراح الملك فؤاد ـ بتحريض نشأت باشا ـ يدفع الأمور إلى الهاوية ويعجل بالأزمة على نحو يتفق ومخططهما(٣). وانتهت الأزمة بإقالة عبد العزيز فهمى وزير الحقانية وزعيم حزب الأحرار وتلا ذلك استقالة وزيرى الأوقاف والزراعة وهما من الأحرار الدستوريين، وكان هذا الاقصاء المزرى، للأحرار انما كان تعبيرا واضحا على تصميم القصر على أن يحكم من خلال وزارة اتحادية صرفة تكون أداة فى يده(٤).

وبطبيعة الحال لم يكن للقصر أن يستمر فى مسيرته نحو الحكم المطلق دون أن يصطدم باتجاهات السياسة البريطانية. فعندما وصل اللورد لويد خلفا للورد اللنبى إلى مصر، وصل وله وجهة مرسومة فى السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب، فنفوذ القصر يجب أن يقف عند حد محدود، والحياة النيابية يجب أن تعود، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود سعد زغلول إلى نفوذه الحكومى القديم، كلا بل تعود الحياة النيابية فى

---

(١) Fo: 407/201: No. 11. Henderson to Chemberlain, July, 12 1925, Tel: No. 511.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن أزمة كتاب «الأسلام واصول الحكم» وأثرها على علاقة القصر بحزب الأحرار الدستوريين: أنظر الفصل الرابع (القصر والحياة الحزبية).

(٣) Fo: 407/201: No. 25: Handerson to Chamberlain, Sept 25, 1925, Desp No, 320.

(٤) عفاف لطفى السيد/ المصدر السابق: ص ١٣٤.

برلمان مؤتلف من جميع الأحزاب، فيحول البرلمان دون انفراد النيابية فى
برلمان مؤتلف من جميع الأحزاب، فيحول البرلمان دون انفراد القصر بالسلطة
ويحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان ولا ينحصر النفوذ فى
أيدى واحدة من أيدى المصريين(١).

وبدت بوادر الائتلاف بين الأحزاب القومية الثلاث بالفعل عقب اجتماع البرلمان الذى عقد فى فندق الكونتنتال فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، وذلك بعد أن منعت الوزارة انعقاد الاجتماع فى دار النيابة(٢). ولعل أبرز ماظهر من قوة الائتلاف فى ذلك الوقت ما كان من رفضه لقانون الانتخاب المعدل الذى وضعته حكومة زيور، والاصرار على اجراء الانتخابات بمقتضى قانون الانتخاب المباشر، وكان لتدخل المندوب السامى - كما مر بنا - لدى حكومة زيور أثره فى اذعانها لرغبة قوى الائتلاف، وأجريت الانتخابات بالفعل، وجاءت نتيجتها ايذانا بانتهاء العهد الزيورى ومغيب حكم القصر، ليبدأ عهد جديد هو عهد وزارات الائتلاف الوفدى، ليصبح محتما على القصر أن يواجه الأحزاب القومية مجتمعة وينتصر عليها ليبدأ مسيرته من جديد نحو الحكم المطلق.

ولقد كان نجاح القصر فى اقالة الوزارة النحاسية الأولى بمثابة تقويض لصرح الائتلاف ونهاية لعهده، ومما لاشك فيه أن ذلك بدوره كان يشكل نجاحا كبيرا لسياسة الملك فؤاد كان عليه أن يستغله، ومن ثم فقد كان اختيار «الرجل المناسب» الذى يمكنه تنفيذ سياسة القصر أمرا بالغ الأهمية للملك فؤاد، ففى البداية كانت رغبة السراى متجهة لاختيار اسماعيل صدقى - كما يعترف بنفسه فى مذكراته - اثر اقالة النحاس فى يونية ١٩٢٨، وخوطب فى ذلك خطابا شبه رسمى، ووضع أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختياره ليتعاونوا معه(٣). أما الوثائق البريطانية فتشير الى تردد الملك فؤاد فى مسألة اختيار رئيس الوزراء، ففى مقابلة جرت بين الملك فؤاد ولورد لويد الذى سأله

---

(١) عباس العقاد: المصدر السابق: ص ٤٨٠ - ٤٨١.
(٢) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج١: ص ٢٤٠.
أحمد شفيق: المصدر السابق: ص ٢٩٤ وما بعدها.
(٣) اسماعيل صدقى: مذكراتى: ص ٣٨.

عمن تتجه اليه النية لتشكيل الوزارة الجديدة، فرد الملك فؤاد بأنه سيكون أيا من صدقى أو محمود، وأنه يود أن تضمهما الوزارة الجديدة وأن الصعوبة التى تواجهه فى هذا الشأن هى أن كلا منهما قد لا يوافق على العمل تحت رئاسة الآخر[1]. الا أن الملك فؤاد حسم الأمر فى النهاية وأرسل إلى محمد محمود ليكلفه بتشكيل الوزارة[2]. ومن ناحية أخرى فان ثمة اشارة لم ترد من قبل اللورد لويد فى كتابه - مصر منذ كرومر - إلى دور لعبه فى تعيين محمد محمود[3]. الأمر الذى يدعو الى القول بأن اختيار محمد محمود، كان بمبادرة ملكية خالصة لم يكن للمندوب السامى أدنى تدخل فيها، مما يناقض ما ذهب اليه فريق من الباحثين وما ذهب اليه صدقى نفسه من أن اختيار محمد محمود انما كان بتوجيه من المندوب السامى[4].

ومما لا شك فيه أن اختيار الملك فؤاد لمحمد محمود، كان اختيارا قد تعددت دوافعه، فمنها ذلك الدور الذى لعبه محمد محمود فى اضعاف الوزارة النحاسية الأولى على نحو مهد السبيل أمام الملك فؤاد لاقالتها، وكان حريا بالأخير أن يكافئه على ذلك، ومن هذه الدوافع أيضا أن اشراك الأحرار الدستوريين فى الوزارة من شأنه تعضيد موقف الاتحاديين - حزب الملك - الذين يشاركونهم الحكم، ومن ثم تصبح للوزارة واجهة من الدستوريين وجوهرا من الاتحاديين، مما يضمن للقصر مشاركة فعالة فى الحكم، ومنها أخيرا أن وجود الأحرار وزعيمهم فى الوزارة يصيب ترضية للجانب البريطانى باعتبارهم - حلفاءه التقليديين - ومن ثم تتضاءل فرص الجانب البريطانى فى التدخل لمقاومة سياسة القصر التى اعتزم تنفيذها من خلال الوزارة الجديدة.

ومما لاشك فيه أن تجربة الائتلاف كانت فى التحليل الأخير تحمل فشلا للسياسة البريطانية فى مصر، الأمر الذى تمثل فى عجزها عن الوصول إلى تسوية العلاقات المصرية - البريطانية مع قوى الائتلاف باختلاف نزعاتها. وكانت قضية ابعاد الوفد والنحاس عن الحكم هى أهم ماكان يشغل دار

---

(١) Fo: 407/206: No. 136: lloyd to chamberlain, June, 26, 1928, Tel: No. 331 conf.

(٢) Ibid.

(٣) lloyd, lord, Op. Cit, pp. 276-277.

(٤) انظر سنية قراعة: نمر السياسة المصرية: ص ٢٣٨، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور: ص ٧٤، اسماعيل صدقى: المصدر السابق: نفس الصفحة.

المندوب السامى وقتذاك، وهو ما فعله فؤاد باقالة الوزارة النحاسية الأولى، بل راح يقدم بديلا آخر فى وزارة تضم الأحرار والاتحاديين، وذلك بدوره قد أرضى دوائر المندوب السامى.

ورغم الدور البارز الذى لعبه للقصر ـ كما مر بنا ـ فى تشكيل هذه الوزارة، الا أن محمد محمود كان حريصا على أن يؤكد أن الوزارة ليست من وزارات القصر، كوزارتى زيور مثلا[1].

وكان ذلك بطبيعة الحال أمرا جوهريا يتعارض وسياسة القصر، مما قاده الى صدامات عديدة مع الوزارة بسبب تمسكها بمبدأ «المسئولية الوزارية» وعدم السماح للقصر بالافتئات على حقها فى هذا الصدد.. ذلك أن محمد محمود كان قد قرر بالاتفاق مع الملك فؤاد، وفى أعقاب تأليف وزارته على تعيين اسماعيل صدقى رئيسا لديوان المحاسبة تعويضا له عن عدم قيامه بتأليف الوزارة، الا أن الملك حاول عرقلة صدور المرسوم القاضى بذلك، محتجا على بعض المواد التى جاءت فى مرسوم انشاء الوظيفة الجديدة، ويرى محمد محمود أن القصر بذلك يرغب فى العودة إلى سيرته فى الحكم الأوتوقراطى، فيلجأ إلى التهديد بدعوة البرلمان الوفدى المعطل وتقديم استقالته، ويعمد المندوب السامى إلى التدخل للضغط على الملك لكى يجيب الوزارة إلى مطلبها، وصدام آخر يتصل بتعديل وزارى محدود لتعيين وزير للأوقاف وانشاء وزارة الصحة، وكذا تعيين وزير مفوض لمصر لدى الحكومة البريطانية وصمم الملك على شغل تلك الأماكن من صفوف الاتحاديين وازاء رفض محمد محمود تجمدت مسألة التعديل الوزارى[2].

والحقيقة أن حكومة محمد محمود لم تكن لتصعد خلافها مع القصر دون أن تكون مؤيدة من جانب دار المندوب السامى، وخاصة أنه لم يكن هناك برلمان يؤيدها، أو تأييد شعبى يعضدها.

ومن جهة أخرى كان الأزهر مجالا للمنافسة بين القصر والحكومة فعندما تولى محمد محمود الحكم، وهو رئيس حزب الأحرار الدستوريين، أراد

---

(١) يونان لبيب: تاريخ الوزارات المصرية: ص ٣٢٥.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

Lloyd, Lord, op. cit., pp. 279-280

أعضاء هذا الحزب أن يستفيدوا من هذا الظرف لمصلحة اقرار مبادئ الحزب فى الأزهر ولاجتذاب أنصار له فيه، وعندئذ تألفت بين الطلبة لجنة سميت بلجنة الأزهر للأحرار الدستوريين وأخذت تجذب للحزب أنصار من الطلبة والعلماء(١).

وفى نفس الوقت تقدم الشيخ المراغى لمحمد محمود باشا رئيس الوزراء بمشروع قانون اصلاح الأزهر الذى وضعته لجنة اصلاح الأزهر ورجا منه أن يسرع مجلس الوزراء فى نظر هذا المشروع واقراره توطئة لعرضه على الملك لاعتماده، فقبل محمد محمود رجاء الشيخ المراغى، واجتمع مجلس الوزراء مرتين خصيصا لدرس هذا القانون فأقره وأرسله للسراى للتصديق، وكان من ضمن مواد هذا المشروع الاعتراف بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ ـ الذى صدر فى عهد وزارة ثروت الثانية ـ وهو القانون الذى يشرك مع الملك رئيس الوزارة فى سلطته على الأزهر والمعاهد الدينية. هنا كانت الفرصة التى ينتظرها توفيق نسيم باشا بصفته رئيس ديوان الملك لكى يقول كلمة السراى فى شأن التجارب التى نتجت فعلا عن تنفيذ هذا القانون فى الفترة التى تلت اقراره، فأشار توفيق نسيم باشا بعدم رغبة الملك فى استمرار قيام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وبرغبته فى الغائه حفظا للأزهر وللدين من أغراض السياسة الخبيثة، ولما كان مشروع القانون الذى قدمه الشيخ المراغى لاصلاح الأزهر يقر هذا القانون ويحبذه ويجعله أساسا للاصلاح الذى انتواه، فقد أشار نسيم للشيخ المراغى بان الملك لا يوافق على مشروع هذا القانون(٢).

ويقينا فان الملك فؤاد قد أراد من وراء ذلك أن يحتفظ بسيادته المطلقة على الأزهر دون أن ينازعه فيها منازع وألا يدع للأحرار أو سواهم سبيلا إلى الأزهر لأن ذلك ـ على حد تعبير الشيخ الظواهرى ـ ما كان يتخوف منه الأزهريون أنفسهم والملك، عندما أرادوا أن يبعدوا السياسة عن الأزهر والأزهر عن السياسة وأن يجعلوا شئون الدين كلها تابعة دائما للعرش(٣).

والواقع أن حكومة محمد محمود لم تكن سوى مرحلة جديدة من مراحل

(١) مذكرات الشيخ الظواهرى: ص ٤٠.
(٢) المصدر السابق: ص ٦٨ ـ ٦٩.
(٣) المصدر السابق: ص ٦٧.

الصراع التقليدى بين القصر وطبقة كبار الملاك، وما جرى بينهما من صراعات أمر يتيسر تفسيره اذا رددنا تلك العلاقة إلى أصولها باعتبار أن الأحرار قد ورثوا عن حزب الأمة عداء رجالاته للقصر وطغيانه، وإذا كان محمد محمود قد حرص على أن ينفى عن وزارته شبهة التبعية للقصر أو السير فى ركابه نحو الحكم المطلق، الا أن اقدامه على تعطيل البرلمان والدستور ـ كما مر بنا ـ قد خدم وبصورة أساسية قضية القصر وحكمه الأوتوقراطى فغدت مراسيم القصر وقراراته بمثابة قوانين نافذة المفعول، فراحت الحكومة تصادر الصحف وتقمع حريةالرأى فى البلاد(١).

الا أن ثمة تغيرات طرأت على السياسة البريطانية، كان من الطبيعى أن تترك آثارها على الصراع الدائر بين طرفى السلطة، فلقد كانت إقالة اللورد لويد فى يولية ١٩٢٨ عقب تولى حزب العمال الحكم فى بريطانيا أمر له دلالته، وراحت جريدة «ديلى نيوز» لسان حال حزب الأحرار البريطانى ترتب على تلك الاقالة نتيجة أخرى وهى استقالة محمد محمود باشا وانهاء الديكتاتورية التى كانت النتيجة المباشرة لسياسة اللورد لويد واعادة النظام البرلمانى الذى يعد أمرا ضروريا لتسوية العلاقات بين مصر وانجلترا(٢). وبعبارة أخرى فقد فقدت الوزارة التأييد البريطانى لها وهو سندها الوحيد فى الحكم فى مواجهة القصر. وكانت الخطوة التالية للسياسة البريطانية هى الرغبة فى تقاضى ثمن التأييد لحكومة محمد محمود، وكان هذا الثمن هو الدعوة للمفاوضات. ولقد ظهرت مخاوف محمد محمود مما عرضته وزارة الخارجية البريطانية من الرغبة فى فتح باب المفاوضات، وذلك لخشيته أن تنتهى هذه المحادثات إلى استقالة وزارته(٣).

والحقيقة فإن محمد محمود ـ فى تلك الظروف ـ كان محقا فى مخاوفه هذه، الا أنه لم يكن له أن يرفض التفاوض ثم يبقى بعد ذلك رئيسا للوزارة(٤). وراحت المحادثات مع هندرسن تجرى فى جو من السرية والكتمان

(١) أنظر الفصل الثانى: القصر والدستور.
(٢) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية الحولية السادسة (عام ١٩٢٩): ص ٥٨٢.
(٣) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ٣٠١
(٤) المصدر السابق: نفس الصفحة.

منشـؤه مركـز الوزارة غيـر الدسـتورى، وكان على مـحمـد محمـود أن يتـقدم بتلك الاقـتراحات ـ التى تمـخضت عنها المحـادثات ـ الى البرلمان، وعـند عرض نصــوص المشــروع علـى الوفـد أعلـن تعليق النظـر فـيـهـا علـى اعــادة الحـيـاة الدسـتورية لكى تقول الأمـة كلمتهـا ممثلة فى البرلمان، وكـان قبـول الحكومة البريطانيـة شـروط الوفد إيذانا بسقـوط وزارة محمد مـحمود[1]. وبذا انتــهت المرحلة الثانية لوزارات الأقلية.

وكـان تـولى وزارة اسـمـاعـيل صـدقى الأولى الحكم فى ١٩ يونـيـة ١٩٣٠. عـقب اسـتـقالة الوزارة الـنحاسـيـة الثـانيـة، ايذانا ببـدء المرحلة الثـالثـة لوزارات الأقلية فى عهد الملك فؤاد. والحق فـان العـهد الصـدقى ـ أعنى به وزارتـى صـدقى الأولـى والثـانيـة ـ قد بدا ذاخـرا بتـدخل القـصـر، بل هـو من أزهـى فتـرات حكم القصـر، لما حفل به ذلك العـهد من صـور شـتى لتدخل القصـر فى شئـون الحكم والادارة وعبـث بالدسـتـور. وليس من قبـيل المبالغـة القول بأن الملك فـؤاد علـى امتداد عهـد صـدقى قد انفرد، دون سـائر قوى الصـراع السـياسـى بسـلطة اتخاذ القرار، واسـتطاع أن يحقق للعـرش نفـوذا فى الحكم بلغ شأوا بعيـدا. ولعل ما كـان من تدخل زكى الابراشـى ناظر الخـاصـة الملكية فـى شـئـون الادارة والحكم ابان العـهد الصـدقى، قد أعاد الى الأذهـان نفوذ حسـن باشـا نشـأت وكيل الديوان الملكى ابان العـهد الزيـورى.

علـى كل حـال فـقـد حـدث أن كـاشـف زكـى الابراشـى اسـمـاعـيل صـدقى فى شأن رغبة الملك فى توليه للـوزارة، ورغم عدم انتماء صـدقى إلى حزب معين أو الى لـون سـيـاسـى مـعين، مما أبداه إلى زكى الابراشـى نحـو رغـبـتـه فى اذا مـا تولى الوزارة إلى تعـديل الدسـتـور وتنظيم الحـياة النيـابية على نحو يتـفق مع رأيه والعمل علـى اسـتقرار الحكم[2]. وكان ذلك بالطبـع يتفق وميول القصـر فى توسـيع صـلاحـيات الجالس علـى العـرش. كذلك فان سـحب الائتلاف بين الوفد والأحـرار، قد عادت لتـتجمع فى الأفـق السـياسـى، ومـن ثم فـقـد كان القصـر فى حاجـة إلى شـخـصـيـة قوية مـثل صـدقى تسـتطيع أن تتعـامل بصـلابة مـع قوى

---

(١) سنية قراعة: المصدر السابق: ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.
عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢: ص ٩٤ـ ٩٦.
(٢) سنية قراعة: المصدر السابق: ص ٢٤٩.

الائتلاف وبخاصة الوفد بشعبيته، وذلك يرجع إلى اعتقاد الملك فؤاد بأن «الجماهير تحب الرجال الأقوياء، والجمهور فى هذا كالمرأة»(١).

ويبدو أن القصر وقد جاءه صدقى بما يتناسب مع ميوله واتجاهه فى الحكم كان حريصا على اختياره دون الالتفات لمشورة الجانب البريطانى، والدليل على ذلك ما صرح به سير بيرسى لورين غداة تشكيل وزارة صدقى وتاليفها بأنه لم يكن يعلم شيئا عن أمر تكليف صدقى بالوزارة(٢). بل أن المندوب السامى يصرح لصدقى بأنه قد جاء فى وقت غير مناسب. ذلك أن المندوب السامى قد أمضى نحو شهر فى مفاوضة زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا بغية الوصول الى اتفاق(٣).

والواقع أن انفراد الملك فؤاد باختيار صدقى دون اشراك المندوب السامى أمر له مغزاه فيما يتصل بتطور العلاقة بين الملك فؤاد والمندوب السامى، فاذا كان فؤاد قد اختار محمد محمود فى السابق، لاعتبارات عدة أهمها ارضاء المندوب السامى - كما مر بنا - فإن اختيار صدقى دون أن يأبه لمشورة المندوب السامى، كان ينبئ عن اتجاه جديد لسياسة القصر، مؤداه أن الملك فؤاد قد قرر التحرك دون مظلة التأييد البريطانى، وبمعنى آخر فقد اعتزم فؤاد انفاذ سياسته دون أن يعطى اعتبارات التدخل البريطانى ثقلا حقيقيا كما كان فى السابق.

على أى حال فقد بدأ صدقى مسيرته فى الحكم محاولا أن ينأى بنفسه وحكومته عن الحزبية ويصف وزارته بأنها «مستقلة وأن من يدخلونها يتجردون من الحزبية»(٤). وراح صدقى من ناحية أخرى يؤكد للمندوب السامى من أنه لا يرغب مطلقا فى النظام الديكتاتورى وأنه يحترم ذاته وكرامته، وأنه لم يكن رجل الملك، ولن يسلك طريقا إلى ذلك أبدا»(٥).

ويبدو أن ذلك قد أصاب ارتياحا لدى دوائر المندوب السامى التى كانت ترى أن سياسة الحياد التى انتهجتها ازاء مصر سوف تغدو أمرا غاية الصعوبة، بل

---

(١) اقبال شاة: المصدر السابق: ص ٩٠.

(٢) سنية قراعة: المصدر السابق: ص ٢٥٧.

(٣) اسماعيل صدقى: مذكراتى ص ٣٩.

(٤) المقطم: ٢٢ يونية ١٩٣٠.

(٥) Fo: 407/212, No. 13, Joraine to Henderson, July, 8, 1030, Tel.: No. 306.

تكاد تكون مستحيلة اذا ما أصبح صدقى «دمية» للملك، الذى كانت نواياه الحقيقية وأطماعه سافرة لبريطانيا(١). ورغم ذلك فقد اتجهت سياسة القصر الى الانقلاب على الدستور، ولم يكن خافيا أن اسماعيل صدقى كان من أركان وزارة زيور التى عطلت الحياة الدستورية ووقع على يدها الانقلاب الأول، وكان مؤيدا ونصيرا للانقلاب الثانى الذى حدث فى عهد وزارة محمد محمود. ولم يكتف صدقى بذلك بل عمد الى إلغاء دستور ١٩٢٣ واستبداله بدستور ١٩٣٠، والذى راح يدعم فيه موقف القصر كمؤسسة سياسية ويمنحه مزيدا من السلطات ليؤصل حكمه الأوتوقراطى(٢). فلما اطمأن صدقى الى بقائه فى الحكم رأى أن يؤلف حزب جديدا هو حزب الشعب ، ففعل ما فعله حسن نشأت عندما أنشأ حزب الاتحاد.

وحدث - كرد فعل لسياسة القصر - أن اتفق الأحرار الدستوريون والوفد فيما بينهم لمقاومة طغيان القصر والنظام الصدقى، وان كانت الشكوك لاتزال تحلق فى الأفق الفكرى لأساطين الحزبين، وذلك ما عبر عنه الدكتور هيكل بقوله: «والواقع أن بين مبادئ الأحرار الدستوريين واتجاه الوفديين بونا شاسعا يجعل من المتعذر باتفاق الحزبين معا اتفاقا طويل الأجل»(٣). ومن ناحية أخرى تحاول قوى الائتلاف اغراء المندوب السامى على تأييدها، فيقابل الدكتور هيكل السكرتير الشرقى ويصرح له بأن «الاحرار والوفد سوف يتفقون على نصوص معاهدة يوافق عليها كلاهما ثم يوقعونها اذا عادوا الى الحكم(٤). وكانت تلك مناورة مكشوفة بطبيعة الحال، فما كان من الحكومة البريطانية الا أن رفضت أن تكون طرفا فى المساومة(٥). وهذا الفشل الذى منى به الائتلاف والذى تمثل فى رفض المندوب السامى لمحاولات التقارب معه قد أغرى القصر على التمادى فى سياسته.

أما الحكومة فكان عليها أن تصطنع لنفسها شكلا دستوريا تسوغ به لنفسها البقاء فى الحكم، فأجريت الانتخابات فى يونية ١٩٣١ على مقتضى

(١) Fo: 407/212, No. 17. loraine to Henderson, July, 9, 1930. Tel.: No. 228.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الانقلاب الدستورى الثالث: انظر الفصل الثانى: القصر والدستور.

(٣) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ٣٣٠.

(٤) Fo: 407/212. No. 133 loraine to Henderson, Nov. 22, 1930. Desp No. 1088.

(٥) Ibid.

القانون الجديد الذى وضعه صدقى، والذى ألغى قانون الانتخاب المباشر ليصبح الانتخاب على درجتين، وقاطع الأحرار والوفد الانتخابات بينما اشترك فيها «حزبى القصر» الاتحاد والشعب بالاضافة الى الحزب الوطنى، وتمخض عن ذلك قيام برلمان صورى مؤيد تماما للحكومة منقطع الصلة بالشعب(١).

وهدف آخر أراد صدقى أن يحققه من وراء نظامه النيابى، وهو التفاوض مع انجلترا لاقرار العلاقات بين مصر وانجلترا. الا أن صدقى وأشياعه لا يرون فى عقد المعاهدة أكثر من وسيلة لبقائهم فى الحكم بحجة تنفيذ أحكام المعاهدة، وهذا التنفيذ قد يطول أعواما، ومعنى ذلك أن مصالح البلاد لايمكن أن تصان فى مثل هذه المعاهدة ولو نص على تحقيقها باللفظ(٢). بينما يذهب - الأستاذ جون مارلو - الى أن الملك فؤاد أو صدقى لم يكن يتوق الى المعاهدة فكلاهما يفضل أن يرى القوات البريطانية تجوب شوارع القاهرة عن أن يحتل الوفد مقاعد الأغلبية فى البرلمان(٣). جرت بالفعل المحادثات بين صدقى وجون سيمون وزير الخارجية البريطانية، وقد انتهت بدورها الى الاخفاق شأن ما خلاها من محادثات الا أنه ظهر من خلالها جليا أن بريطانيا لا تنوى الاتفاق مع صدقى، فمن ناحية لم يكن لصدقى برلمان صحيح يؤيده، أو تأييد شعبى يحظى به، مما سوغ لبريطانيا الاعراض عن أى اتفاق معه.

أما الائتلاف الذى كان يشكل ركيزة المقاومة الحقيقية ضد القصر ونظام صدقى سرعان ما ظهرت بوادر تصدعه، عندما ظهرت فكرة قيام وزارة قومية تضم الوفد والأحرار الذين لم يترددوا فى قبول الفكرة والترويج لها، الا أن القيادة الوفدية لفظت الفكرة، بل ما فتئت أن فصلت من أعضاء الوفد من تشيعوا لها(٤). وقد ترتب على ذلك انفصام عرى الائتلاف ولم تعد هناك مقاومة حقيقية يؤبه لها فى مواجهة الحكم الأوتوقراطى.

وكان من المتوقع أن تستمر الحكومة فى مسيرتها فى الحكم، الا أن التصدع ما لبث أن أصاب أسباب البنيان الوزارى ذاته. وكانت المناسبة قضية

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٥٠ - ١٥٢.
محمد زكى عبد القادر: المصدر السابق: ص ٨١.
(٢) محمد حسين هيكل وآخرين: السياسة المصرية والانقلاب الدستورى: ص ٩٣.
(٣) Merlowe, J. Op. cit., p. 291.
(٤) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية ج١: ص ٣٣٨ - ٣٤٢.

مقتل مأمور مركز البدارى فى مارس ١٩٢٣، فقد ثبت من التحقيق أن القتل لم يكن لأسباب سياسية، ولكنه راجع الى قيام الادارة بتعذيب بعض الأفراد، الأمر الذى دعاهم إلى قتل مأمور المركز انتقاما منه، وطعن الجناة فى الأحكام الصادرة عليهم وذلك أمام محكمة النقض والابرام التى يرأسها عبد العزيز فهمى، ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك تخفيف العقوبة قانونا الا أن حكمها جاء ادانة كاملة للادارة وللعهد الصدقى بأكمله، وما ارتكب فيه من فظائع ومخازى وصفتها المحكمة بأنها «اجرام فى اجرام» مما اضطر على ماهر وزير الحقانية ـ الى وقف تنفيذ الأحكام وعمد الى اتخاذ الاجراءات لتخفيفيها والتحقيق فى الحوادث التى أشار اليها الحكم وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والادارة فى بلاد أخرى. وبطبيعة الحال لم يكن كلا من على ماهر أو صدقى ليجهل أن العديد من الفظائع سوف تكشف عنها التحقيقات، وأن النتيجة لذلك ستكون التشهير بالوزارة وفظائعها، وكان الخلاف بين صدقى وعلى ماهر فقدم الأخير استقالته، واستقال عبد الفتاح يحيى تضامنا منه، فما كان من اسماعيل صدقى الا أن رفع استقالته الى الملك فى ٤ يناير ١٩٣٣ وعللها بأن «الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدا الوزارة فى القيام بأعباء الحكم قد أصابهما فى الأونة الأخيرة شئ من الوهن الأمر الذى ترتب عليه استعصاء قيامى بالواجب الأسمى الذى تفضلتم جلالتكم باسناده إلى»، مشيرا بذلك الى الخلاف بينه وبين على ماهر وعبد الفتاح يحيى وقبل الملك الاستقالة وفى نفس اليوم عهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة.

والواقع أن استمرار صدقى فى الوزارة أمر طبيعى يتفق وميول الملك فؤاد واتجاهاته فى الحكم، ذلك أن بقاء صدقى فى الحكم انما يرجع إلى تأييد السراى، وهذا النوع من الحكم كان يروق لها ويضمن حكما مستمرا للسراى[1]. أما وزارة صدقى الثانية فيلاحظ أنه بينما استبعدت العناصر المناوئة لرئيس الوزراء فإنه قد استبدلها بعناصر أكثر خضوعا وليس لها ماض سياسى يذكر، هذا من ناحية كما أنها كانت أكثر اتصالا بالقصر من ناحية أخرى[2]. وقد شهدت هذه الوزارة تفاقما أكبر لنفوذ القصر وتدخله فى

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٧٥ ـ ١٧٩.
عبد العظيم رمضان: المصدر السابق: ص ٧٦١.
(٢) يونان لبيب: المصدر السابق: ص ٣٦٢.

شئون الحكم والادارة عن سابقتها، من ذلك أن زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية ـ ورجل الملك ـ قد شرع يبث نفوذه ـ كما يعترف صدقى ـ ويتدخل فى شئون الحكم، وزاد هذا النفوذ واتسع نطاقه أثناء وجود صدقى فى أوروبا(١). فما كان من صدقى الا أن اعتزم أن يقدم استقالته فور وصوله الى القاهرة فى ٥ سبتمبر، وقد أبلغ هذا القرار للملك فى رسالة... وبالرغم من أنه يبدو مؤكدا أن قرار صدقى يرجع لأسباب صحية الا أنه يبدو قلقا لما ينسب من تدخل القصر فى شئون البلاد عن طريق الملك(٢). وازاء نوايا صدقى فى الاستقالة، تطلب بريطانيا من القائم بأعمال المندوب السامى أن يتشاور مع الملك فيمن يخلف صدقى، وأن يلوح للملك أن الحكومة البريطانية التى تتخذ موقف الحياد، تدرك منذ زمن قريب احتمال استقالة صدقى «قد اضطرت لأن تستخدم نفوذها لكى تؤثر على قرار جلالته»(٣).

ومن ثم يتضح أن بريطانيا قد بدأت تتخلى عن سياسة الحياد الى التدخل المباشر لدى الملك لوضع حدا لتزايد نفوذه وتفرده بالحكم، ويؤكد اتجاه السياسة البريطانية لهذا المنحى، ما قامت به بريطانيا من نقل المندوب السامى «السير بيرسى لورين» وعينت بدلا منه «سير مايلز لامبسون» وكان هذا التغيير ايذانا بقرب سقوط الوزارة الصدقية(٤).

ولما رأى فؤاد ان بريطانيا قد أقدمت على هذا الخطوة وغيرت مندوبها السامى فطن على الفور، وفقا لما كانت تتبعه بريطانيا فى سياستها التقليدية حيال مصر فى مثل هذه الأحوال، وأن بريطانيا غير راضية عن نظام الحكم القائم، الذى يعنى ضرورة تغيير الوزارة القائمة(٥). وحدث بالفعل أن أبدى صدقى رغبته للملك فى الاستقالة، الا أن الملك استمهله فى ذلك. وهو من ناحية أخرى كان حانقا على صدقى لافصاحه برغبته فى الاستقالة للسير بيرسى لورين فى أثناء لقائهما فى باريس قبل أن يبلغ الملك ذلك(٦).

(١) اسماعيل صدقى: مذكراتى: ص ٥٨.

(٢) Fo: 407/217 11: No. 17, Simon to Campbell, Aug. 28, 1933. Tel. No. 168 Most secret.

(٣) Ibid.

(٤) أحمد فؤاد على مصطفى: المصدر السابق: ص ٣٧٧.

(٥) المصدر السابق: نفس الصفحة.

(٦) Fo: 407/217 (11): No 21: Campbell to Simon, Sept, 2, 1933, Tel. No. 170.

الا أن خلافاً أخر نشأ بين صدقى والملك فؤاد، فقد رشح صدقى، حافظ باشا عفيفى لوزارة المالية، وحسن صبرى لكى يتولى وزارة الحربية، اثر استقالة وزيرها، وأرسل الابراشى الى صدقى يبلغه برفض الملك لحافظ عفيفى، ورغبته فى أن يعهد الى حسن صبرى بوزارة المالية، فأرسل صدقى استقالته الى الابراشى، اذا ما استمر الملك على اعتراضه(١). فما كان من الملك الا أن أصر على موقفه ورفض اقتراحات صدقى دون مبرر، مما كان يعنى قبول استقالته، وكان ذلك بمثابة ادانة بليغة لنظام ١٩٣٠ وجهها اليها نفس الرجل الذى يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات(٢).

والواقع أن الخلاف الأخير الذى وقع بين صدقى والملك فؤاد، لم يكن سوى ذريعة سوغ بها الملك فؤاد لنفسه التخلص من صدقى بعد أن استنفذ أسباب بقائه، ثم أن ادراك الملك فؤاد للتغيير الجوهرى الذى طرأ على السياسة البريطانية والذى تمثل فى تغيير المندوب السامى، كان بدوره عاملا أخر للتخلص من صدقى، وخاصة أن بريطانيا بذلك قد أعلنت عن عدم رضائها عن النظام الصدقى وتأييد الملك له، ولم يكن لفؤاد بطبيعة الحال أن يستبقى نظاما ترفضه السياسة البريطانية.

وسرعان ما أعلن تأليف الوزارة الجديدة برئاسة عبد الفتاح يحيى، وهذه الوزارة بدورها ـ شأن كل وزارات الأقلية ـ استندت الى تأييد القصر المطلق لها، ولعل ما كان من ظروف تشكيلها وطبيعة بنيانها، والدور الذى لعبه القصر فى ذلك ما طبع مسيرتها فى الحكم بتبعية مطلقة للملك فؤاد، الذى عهد الى عبد الفتاح يحيى باشا بتأليف الوزارة، وكان وقتئذ فى أوروبا، فصدع هناك للأمر وعينت السراى الوزراء وهو لايزال غائبا(٣). وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا، فلما حضر وقع مراسيم التأليف(٤). أما عن البنيان الوزارى فيجئ عبد الفتاح يحيى على رأس الوزارة، والذى يصفه المندوب السامى بأنه «نقيض لصدقى»، ومن غير المحتمل أن يكون

(١) Fo: 407/217 (11): No 25: Campbell to Simon, Sept, 21, 1933, Tel. No. 177.
(٢) مارسيل كولومب: المصدر السابق: ص ٧٢.
(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٨١.
(٤) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ٣٥٣.

على اتصال وثيق لما يجرى فى باقى الوزارات التى تعمل بنفوذ القصر[1]. والغرابلى كان من ضمن المنشقين على النحاس وزعامة الوفد فى الانشقاق الأخير، بل كان أولهم وأن لم يكن أهمهم، ومن ثم فأن تعيينه فى الوزارة الجديدة، كان بمثابة مكافأة له على سلوكه وكان فى نفس الوقت تشجيعا لغيره[2]. وعبد العظيم راشد وزير الأشغال - يصفة القائم بأعمال المندوب السامى - بأنه «يقينا رجل الملك»[3]. أما صليب سامى فقد استدعاه الملك بعد اسناد وزارة الحربية والبحرية اليه، وقال له أنه هو الذى اختاره لوزارة الحربية.. ولابد أن يعلم أن هذه هى أول مرة يعين فيها قبطى وزيرا للحربية[4]. أما باقى الوزراء فلم يكونوا بأقل تبعية وولاء للقصر من هؤلاء، الأمر الذى جعلهم «ينظرون الى القصر ليتلقوا تعليماته دون اعتبار لرئيس الوزراء»[5].

وعمد القصر بعد ذلك تأصيل تبعية الوزارة له، فصدر مرسوم بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل توليهم لمناصبهم، رغم أن شيئا عن هذا التقليد لم يرد ذكره فى الدستور، فصدر فى يناير ١٩٣٤ مرسوم تقضى المادة الأولى منه بأنه «قبل أن يتولى الوزراء عملهم يقسمون بين يدينا يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن وأن يكونوا مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق». واقسم أعضاء الوزارة التى صدر على يدها المرسوم اليمين بين يدى الملك وكانت تكرارا لليمين التى نص عليها الدستور مع تقديم الملك على الوطن[6]. وتلك بدورها تعد سابقة خطيرة لأن ذلك يعنى أن الوزارة وهى السلطة التنفيذية، قد انقسم ولاؤها بين العرش والبلاد، وغنى عن البيان ما يحمله ذلك من انتهاك للدستور فضلا عما يعنيه من تأكيد مسبق لسيادة القصر على أية وزارة تلى الحكم بعد ذلك.

(١) Fo. 207/ 217(11): No. 56: loraine to Simon, Dec. 2, 1933. Desp No. 1044.

(٢) يونان لبيب: المصدر السابق: ص ٣٦٦.

(٣) Fo: 407/217 (11) No: 31. Campbell to Simon, Oct, 5, 1933, Desp. No. 186.

(٤) عبد العظيم رمضان: دور الجيش لمصرى فى السياسة: ص ٣١٢.

(٥) Fo: 407/ 217 (11): No 56: Laroine to Simon, Dec, 2, 1933 Desp No: 1044.

(٦) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٨٨ - ١٨٩.

ولقد انتهز القصر فرصة ضعف الوزارة، فكان زكى الابراشى باشا ـ ناظر الخاصة الملكية ـ هو الذى يوجه سياستها ويتصرف فى شئون الدولة كما يريد مولاه(١). فضلا عن ذلك فقد اتجه الملك فؤاد الى الاهتمام بالجيش وتقويته للاستعانة به فى تدعيم حكمه الأوتوقراطى. ولما كان صليب سامى باشا قد أنيطت به من قبل الملك فؤاد مهمة تقوية الجيش وكان النواب يطالبون بتقوية سلاح الطيران، فقد كان ذلك ما دفعه الى طلب انشاء سرب رابع فى سلاح الطيران الذى كانت قوته فى ذلك الحين (سرب مقاتلات وسرب تعليم وسرب مواصلات)(٢).

أما عن موقف الجانب البريطانى من سياسة الملك فؤاد، فيتضح فى وثيقة سرية بعث بها وزير خارجية بريطانيا الى السير ما يلز لامبسون ـ المندوب السامى الجديد فى مصر ـ يوضح له أبعاد التدخل البريطانى فى مصر ويقول فيها: «لقد أوضحت وجهة نظرك من أن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها أن تدع مصر تستسلم لنزوة القصر طالما أن البلاد تحت الاحتلال العسكرى، وطلبت التفويض للتحدث إلى الملك فؤاد لكى توضح له مغبة سوء استخدام سلطاته.. ان سياسة حكومة صاحب الجلالة تعتمد أساسا على عدم التدخل فى شئون مصر أكثر مما تقتضيه مسئوليتنا بموجب التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.. وفى الظروف الحالية يمكنك التوسع فى تفسير فهم التحفظات الأربعة(٣).وأهمية تلك الوثيقة تكمن فى أنها تكشف بوضوح نوايا المندوب السامى الجديد نحو القصر، فى الوقت الذى تحاول فيه الخارجية البريطانية أن تكبح جماحه، ورغم ذلك فان دار المندوب السامى لم تلق بالا لذلك وراحت تتدخل فى أمور تتعلق بالسراى ولا تتصل بالتصريح أو تحفظاته بصورة أخرى، من ذلك مفاتحة المستر بيترسون يحيى باشا فى شأن مرض الملك وتلميحه الى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه، وزاد فى التدخل فطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك(٤) .

(١) ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال ج١: ص ١٨١.

(٢) عبد العظيم رمضان: المصدرالسابق: ص ٣١٥

(٣) Fo: 407/217 (111) No. 54: Simon to lampson, April, 4, 1934. Desp. No. 265 conf.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٨٩.

ومن جهة أخرى استجابت السراى إلى طلبهم، فعين أحمد زيور باشا رئيسا للديوان فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، كما اعترضوا على بقاء السنيور فيروتشى الايطالى كبير مهندسى القصور الملكية فى منصبه، ونسبوا اليه انه يعمل لحساب دولته، واعترضوا عامة على النفوذ الايطالى فى القصر(١). كذلك فإن ثمة تغيرات طرأت على الموقف الدولى قد تركت انعكاساتها على سياسة بريطانيا فى مصر، وذلك نتيجة انتصار ألمانيا النازية، فقد كان ذلك يقتضى من الانجليز كسب مودة الشعب المصرى، ولا سبيل الى كسب تلك المودة ونظام الحكم الذى حاربه هذا الشعب قائم(٢). الأمر الذى دعا وزير خارجية بريطانيا الى أن يطلب من القائم بأعمال المندوب السامى أن يقترح على الملك اقصاء رئيس الوزراء واستبداله بأخر أكثر قوة منه ويقترن ذلك بضمانات من زيور باشا، بابطال فاعلية أى نشاط سياسى للابراشى، على أن يستتبع ذلك المطالب باقصاء الابراشى(٣).

ومن ناحية أخرى فقد ساد موقف الوزارة نتيجة تفجر قضية «نزاهة الحكم» وما ظهر بها من مخالفات مالية صارخة نسبت الى وزير الأشغال - وهو من أتباع القصر - فى شأن اسناد بعض من المقاولات لأحمد عبود دون مراعاة للقوانين واللوائح المالية المنظمة لذلك(٤). وبسبب ذلك فقد بدا موقف الوزارة بالغا فى الدقة، ثم ما كان من تراجع القصر عن مساندتها بعد أن أدرك الملك فؤاد تغير موقف دار المندوب السامى من الوزارة، وأنه بات من غير المرغوب فيه بقائها بالحكم، فلم تكون هناك ثمة بدائل أمام الوزارة سوى أن تستقيل، وقدم عبدالفتاح يحيى استقالته بالفعل فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ وعللها بتدخل المندوب السامى فى مسائل العرش.

أما عن تقييمنا للعلاقة بين القصر والوزارة كطرفى للسلطة فى البلاد، فالملاحظ أن القصر حاول أن يتخذ له نهجا ثابتا طوال حكم الملك فؤاد تمثل فى حرصه على أن تكون له الذراع الطولى فى تشكيل أية وزارة تلى حكم

---

(١) المصدر السابق: نفس الصفحة.

(٢) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ٣٦٤.

(٣) Fo: 407/217 (IV): No 51: Simon to Peterson, Nov, 2, 1934. Tel: No 237.

(٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق، ص ٣٥٧ ـ ٣٦٠.

البلاد. وكان من الطبيعى أن يتعارض ذلك مع اتجاهات الحركة الوطنية من ناحية ورغبات المندوب السامى من ناحية أخرى.

فالصراع الناشب على الوزارة بين القصر والحركة الوطنية منشؤه اختلاف مفهوم كل منهما لمصدر السلطة، فالقصر يعتبر نفسه لا الأمة مصدر السلطات وذلك انما يصدر عن مفهوم أوتوقراطى للملك فؤاد شأنه كسائرحكام أسرة محمد على - ومن ثم كان سعيه لتأصيل تبعية الوزارة له، ولقد تعددت بالفعل محاولات القصر فى هذا السبيل، فمنها ما جرى من تدخل فى أعمال الوزارات المتعاقبة على يد رجال القصر مثل نشأت والابراشى، فضلا عن الاشتراك فى الوزارة عن طريق أحزاب القصر (الاتحاد والشعب)، وذلك بغية الانفراد، دون سائر القوى الأخرى بسلطة صنع القرار السياسى، فى الوقت الذى كانت الحركة الوطنية تعتبر نفسها الممثل الطبيعى للأمة مصدر كل سلطة فى البلاد، ومن ثم فإن وصايتها على الوزارة أمر طبيعى، يتأيد ذلك بالأشراف العملى على الوزارة أو الاشتراك الفعلى فيها، ورغم أنه بصدور دستور ١٩٢٣ قد صارت للأمة ممثلة فى البرلمان حقوق أصيلة وثابتة بمقتضى الدستور فيما يتصل بالاشراف على الوزارة - عملا بمبدأ المسئولية الوزارية (المادة ٦١)- أو بالاشتراك الفعلى فى الوزارة - باختيار أعضائها من حزب الأغلبية البرلمانية - الا أن الدستور بما أجازه للملك من حق تعيين الوزراء واقالتهم (المادة ٤٩)، ورغم أنه من المقرر اعمال النص فى أضيق حدوده وعلى نحو يتفق ومصلحة البلاد، الا أن الملك ما فتئ أن استخدمه فأقال الوزارة النحاسية الأولى - كما مر بنا - وهى متمتعة بثقة البرلمان وتأييد البلاد، الأمر الذى أهدر معه حقوقا للأمة قررها لها الدستور.

كذلك فإن التدخل البريطانى كان عاملا حيويا - فى علاقة القصر بالوزارة، فقد اتسمت السياسة البريطانية بالحياد فى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير، على أن يقتصر التدخل على ما من شأنه المساس بالتحفظات الأربعة الواردة فى التصريح، الا أن دار المندوب السامى كثيرا ما تخطت دائرة الحياد الى التدخل المباشر فى شئون لا تتصل بحال والتصريح أو تحفظاته الأربعة، مثل

ما كان من تدخل المندوب السامى عقب حادثة مصرع السردار وموقفه ازاء الحكومة الدستورية الأولى على نحو اصابها بالحرج ودفعها الى الاستقالة. أو موقفه من أزمة قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات أثناء وزارة النحاس الأولى. وبصفة عامة فان التدخل البريطانى كان يعنى بصورة أو بأخرى نوعا من التأييد الضمنى لسياسة القصر فى مواجهة هذه الوزارات الدستورية على نحو مكنه من ممارسة الضغط عليها لعرقلة مسيرتها فى الحكم واقالتها أو دفعها الى الاستقالة.

وفى بعض الأحيان اتخذ التدخل البريطانى اتجاها معارضا لسياسة القصر ازاء الوزارة، مثل ما كان من ضغوط مارستها السياسة البريطانية على وزارة زيور الثانية بغية اجراء انتخابات على مقتضى قانون الانتخاب المباشر - على نحو ما مر بنا - الأمر الذى أدى فى النهاية الى استقالة وزارة من وزارات القصر.

وخلاصة القول فإن اللون الحزبى للوزارة كان دائما ما يترك تأثيراته على علاقتها بالقصر، فضلا عن أنه يحدد «حجم التدخل» فى شئونها من جانب القصر أو سائر قوى الصراع السياسى الأخرى فى البلاد. ولعل متابعة التطور السياسى للوزارة خلال تلك الفترة قد أظهرت بوضوح أن الوزارة قد حددت شكل وطبيعة البرلمان وليس العكس كما هو المفروض فى النظم البرلمانية.

الفصل الرابع

القصر والحياة الحزبية

١ ـ الصدام بين القصر وحزب الأغلبية
٢ ـ القصر واحزاب الأقلية (حزب الاحرار الدستوريين ـ الحزب الوطنى) .
٣ ـ احزاب القصر (حزب الاتحاد وحزب الشعب) .



القصر والحياة الحزبية

ان الأحزاب السياسية التى تنشأ فى مجتمع ما ، انما تعكس فى نشأتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى قامت تلك الأحزاب فى ظلها، وتترك هذه الظروف بصماتها على شكل الأحزاب وطريقة عملها وتنظيمها. ولا ريب فى أن الأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها وتباين نزعاتها تعد من أهم ركائز الحكم الديمقراطى السليم.

وعن الأحزاب المصرية، فيأتى الوفد ـ حزب الأغلبية ـ فى مقدمتها، وعلى الرغم من أن قيادته قد أنكرت صفته الحزبية دائما وتمسكت بوكالته عن الأمة، الا أن دخول المعركة الانتخابية عام ١٩٢٤ إلى جانب الأحزاب السياسية الأخرى، قد أعطاه شكل الحزب السياسى، ويتأيد ذلك بتتبع الأطار الحركى له منفردا أو مؤتلفا مع غيره من الأحزاب. ولقد بدا الوفد فى نضاله من أجل الاستقلال والحكم الديمقراطى، شديد الارتباط بالجماهير قادرا على رصد حركتها والتعبير عن خلجاتها مما جعله بحق حزبا للأغلبية، ورمزا للحركة الوطنية دون منازع، ساعده على ذلك لجانه المنتشرة فى كافة أنحاء البلاد. ولئن كان تبنيه لقضية الاستقلال قد قاده الى الصراع مع الوجود الاحتلالى، فإن تبنيه لقضيه الديمقراطية قاده الى صراع حاد مع القصر. ولقد تميز عما سواه من الأحزاب القومية فى احتفاظه بسلامة مبادئه فلم يكن طرفا فى أى انقلاب على الدستور، ولم يشارك فى الحكم على أنقاضه وظل معاديا طوال نضاله للنظم اللادستورية.

أما أحزاب الأقلية، فأن الدور الذى لعبته فى البلاد التى تتمتع بالنظام الدستورى السليم، جد مختلف عن الدور الذى لعبته تلك الأحزاب فى مصر.

ففى الوقت الذى كان يتعين عليها أن تسعى الى الحكم بالوسائل الدستورية السليمة، وتحصل على قدر من التأييد الشعبى يكفل لها المشاركة فى الحكم، نجدها تعمد الى محالفة القصر أو ممالأة دار المندوب السامى، تبتغى بذلك سبيلا الى الحكم. ولا شك فى أن هذه الأحزاب كانت تفتقد بشكل حاد الى تأييد البلاد لها، مما كان يشكل عجزا حقيقيا لها دائما سواء كانت فى الحكم أو خارجه، وجعل حركتها السياسية تتحدد باتجاهين رئيسيين، فاما تكون أداة فى يد الملك أو المندوب السامى، ومن ثم تفقد استقلالها الحقيقى، واما تتجه وجهة مضادة فتتقرب الى الوفد لتكون أداة تسهل عودته إلى الحكم، وينطبق هذا النمط الحزبى على حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى. فالأول قد أعلن قيامه عقب تصريح ٢٨ فبراير، وكان دفاعه عن الد ستور أمرا ينسجم مع عداء طبقة كبار الملاك ـ التى يمثلها الحزب ـ للقصر ونزعاته الاستبدادية، وبعبارة أخرى فقد قام الحزب أساسا للدفاع عن مصالح الطبقة التى يمثلها فى مواجهة القصر، الا أننا نجده فى غير مرة أداة للملك للعبث بالدستور والحياة النيابية، بل ويشارك صنائع القصر فى الحكم على أنقاض الدستور.

أما الحزب الوطنى فعلى الرغم من أنه قد انضمت الى صفوفه طوائف الشباب والمثقفين والعمال، واتخذ من قضية الاستقلال محورا لنضاله الا أن أحجامه عن المشاركة الفعلية أو التجاوب مع التطورات السياسية والتشريعية التى مرت بها البلاد، ثم رفضه للمفاوضات الا بعد الجلاء، فى الوقت الذى أبدى فيه الوفد ـ برصيده الشعبى الضخم ـ استعداده للتفاوض، بل والتفاوض فعلا مع الانجليز، كل ذلك قد أظهر الحزب الوطنى أمام البلاد وكأنه يمثل سلبية العمل الوطنى، وانعكس أثر ذلك على الحزب نفسه، فأصبح شأنه كشأن أحزاب الأقلية فى ضآلة رصيدها الشعبى.

أما أحزاب القصر «حزبا الاتحاد والشعب» فهى التى جاءت نشأتها بمبادرات ملكية صرفة، ومن ثم فقد كان استمرارها رهنا بتأييد القصر ومؤازرته. ولقد تكونت هذه الأحزاب من أشخاص عرفوا فى جملتهم بالتبعية الشديدة للقصر والولاء المطلق له. ولم يكن لهم فى واقع الأمر ثمة عقيدة أو

فكر يجتمعون عليه سوى الاخلاص للعرش، ومن ثم بدت تلك الأحزاب أكثر إلتصاقا به وتعبيرا عن ميوله واتجاهاته السياسية. ولقد كان ظهور تلك الأحزاب بصورة مفاجئة على الساحة السياسية ما جعلها أشبه ما تكون بنبات شيطانى، مما أورثها ريبة البلاد وكراهيتها لما لمسته من التصاقها بالعرش، فضلا عن عدائها للقوى الوطنية. تلك العلل قد جعلت هذه الأحزاب تولد وهى تحمل جرثومة فنائها.

وعلى الرغم من أن تلك الأحزاب قد احتلت مكانا هامشيا فى السياسية المصرية، الا أنها استطاعت فى فترات توليها السلطة إن تجعل من القصر صاحب السلطة الحقيقية فى البلاد، ومن ثم فقد ذخرت عهودها بتعطيل الحياة النيابية والعبث بالدستور.

ومن الملاحظ أن القصر لم يكن ليستطيع أن يصطنع لنفسه تلك الأحزاب - ويدفعها إلى مواقع السلطة الا فى فترات التمزق السياسى وتفكك القوى الوطنية وتضاؤل تأثيرها، وكان توالى ظهورها على حلبة الصراع السياسى يزيد القصر قوة إلى قوته فى مواجهة خصومه السياسيين. ولا ريب فى أن هذا النمط الحزبى كان نموذجا للانتهازية السياسية بالنظر إلى ظروف قيام أحزابه واطارها الحركى.

والواقع أن هناك سمة بارزة قد ميزت الأحزاب القومية فى مصر بصفة عامة ظهرت فى اقتناعها بأن الصراعات السياسية انما تجرى خارج البرلمان أساسا وليس بداخله، وكأثر لهذا فلقد أصبحت العلاقة الثنائية بين كل حزب من جهة والانجليز أو القصر من جهة أخرى، تشكل ركائز هامة فى سياسته[1].

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن نشأة الأحزاب المصرية وبرامجها واطارها الحركى، أنظر، على الدين هلال السياسة والحكم فى مصر، ص ٣٨ وما بعدها، عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، ص ٣٩٥، عفاف لطى السيد تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٦)، ص ١٠٤ وما بعدها، عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) ص ٣٧٧ وما بعدها، ص ٥٧٤ وما بعدها، محمد حسين هيكل مذكرات فى السياسة المصرية ج١، ص ١٤٤ - ١٤٦، يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، ص ٦٧ وما بعدها.

أولا: الصدام بين القصر وحزب الأغلبية:

ان التتبع الزمنى للعلاقة بين القصر وحزب الوفد - حزب الأغلبية - يوضح بجلاء أن الصدام المتواتر بينهما كان يشكل اطارا أساسيا لهذه العلاقة. فلم يكن العداء الناشب بينهما وليد اختلاف مفاجئ فى الرأى. أو نتيجة لأزمة سياسية عارضة، وانما هو نتيجة حتمية لما بينهما من اختلافات جذرية فى المبادئ والغايات. فالوفد بحكم أيدلوجيته ورصيده الشعبى، اقتعد لنفسه صدارة الحركة الوطنية، ولعل تبنيه لفكرة الحكم الديمقراطى، بشكل خاص فى مواجهة القصر، قد أوقعه فى صراع حاد مع فؤاد الذى تولى عرش البلاد، وراح يتطلع إلى ارساء قواعد حكمه وتأصيل سيطرته على البلاد، ولم يكن يقبل وهو بصدد ذلك أية محاولة للحد من سلطاته واتجاهاته نحو الحكم المطلق.

والصراع بين القصر والوفد بهذا المعنى، كان صراعا بين عقائد مختلفة ومفاهيم متباينة اعتنقها طرفا الصراع، دون أن يكون صراعا بين سعد زغلول وفؤاد وحسب يتأيد ذلك بأن غياب أى منهما عن الساحة لم يؤرخ نهاية لهذا الصراع، الذى تمتد جذوره، الى ما قبل ظهور الوفد كحزب سياسى بالمعنى المفهوم، بل عندما كان مجرد حركة سياسة تمثل البلاد فى المطالبة بالاستقلال.

والواقع أن أصول هذه الحركة تبدأ عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، فتوجه سعد زغلول على رأس وفد يتكون من على شعراوى وعبد العزيز فهمى، الى دار الحماية فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حيث أفضوا إلى سير ريجنالد ونجت يطلب الشعب المصرى فى الاستقلال، ورغبتهم فى السفر الى بريطانيا للتفاوض مع الحكومة فى ذلك الشأن[١] على كل حال فلقد لجأت السلطات العسكرية فى مصر إلى بث العراقيل فى طريق سفر الوفد، فما كان من سعد زغلول الا أن أرسل إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا يطلب منه التصريح له ولزملائه بالسفر، كما أرسل إلى الدكتور ويلسون رئيس

(١) لمزيد من التفاصيل عن لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨، أنظر مؤسسة الأهرام ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩: ص ١٣١ - ١٣٧، عبد الخالق لاشين. سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، ص ١٤٣ وما بعدها.

الولايات المتحدة يناشده التدخل واستخدام نفوذه لدى بريطانيا للتصريح لهم بالسفر(١).

وبينما كان سعد زغلول يسعى من ناحيته للسفر الى لندن لعرض مطالب مصر هناك ويحتج على منعه من السفر ، كان حسين رشدى رئيس الحكومة وعدلى يكن وزير المعارف يعملان من جانبهما على التصريح لهما بالسفر الى لندن، ولما لم توافق الحكومة البريطانية على ذلك، قدم استقالة وزارته للسلطان فى ٣ ديسمبر ١٩١٨(٢).

وحدث أن تدخل السير ونجت فى الأمر محاولا تلافى الأزمة بتأجيل أمر البت فى الاستقالة حتى يفاوض حكومته ليقنعها بالنزول على رأيه(٣). ومن ناحية أخرى أبدى السلطان تعاطفه ليس فقط مع موقف رشدى وعدلى، بل أنه عبر للمندوب السامى عن موافقته على خطة الوفد وسعد وأوضح له «أن من المرغوب فيه سماع رأى المصريين». مما دعا المندوب السامى الى أن يكتب لحكومته بأن «تشكيل وزارة جديدة لن يكون مسألة هينة»(٤).

يتضح من كل هذا مدى التأييد الذى حظى به رشدى من قبل السلطان، ومبلغ التضامن بين كل من الوفد والحكومة حول المطالب الوطنية، ولهذا فان الوفد لم يقصر فى الاستفادة من الموقف حيث اجتمع فى الخامس من ديسمبر واتخذ عدة قرارات خطيرة أهمها العدول عن فكرة السفر الى لندن والتحلل من خطة الاقتصاد على مفاوضة الانجليز وحدهم والسعى حثيثا للسفر إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح فى فرساى، ونقل القضية المصرية إلى الميدان الدولى والاتصال المباشر بممثلى الدول الأجنبية(٥).

وفى ٢٣ ديسمبر جدد رشدى باشا طلب الاستقالة مشيرا الى أن سعد زغلول وبعض زملائه فى الوفد رغبوا فى السفر الى لوندره للدفاع عن قضية مصر «وقد أوصيت بأن يؤذن لهم فى السفر فلم تهمل مشورتى فقط

---

(١) مؤسسة الأهرام، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩، ص ١٦١ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق: ص ١٦٨ ، أنظر كذلك،

Vatikiois, P. J. The Modern History of Egypt, P. 256.

(٣) احمد شفيق: حوليات مصر السياسية، ج ١ من التمهيد، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٤) نقلا عن عبد الخالق لاشين، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٥) المصدر السابق: ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

بل أن الحكومة البريطانية رفضت سماع آرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية»، ولم يقبل السلطان هذه الاستقالة أيضا، وعلى الرغم أن بريطانيا قد وافقت على سفر رشدى وعدلى دون سعد وبقية زملائه فى الوفد الا أن ذلك لم يمنع رشدى من تقديم استقالته للمرة الثالثة فى ٣٠ ديسمبر ١٩١٨ الا أنها ظلت معلقة(١).

يفهم من هذا أن ثمة اتفاقا وتنسيقا تم بين الوفد من جهة وبين السلطان والحكومة من جهة أخرى. ولقد وضح تأييد السلطان للوفد فى مساعيه وظهر تأييد الحكومة كذلك فى عودة رشدى الى طلب الاستقالة فى ٢٣ ديسمبر ـ كما مر بنا ـ محتجا على موقف سلطات الاحتلال من مسألة سفر الوفد، بل أن تقديم رشدى استقالته بشكل متواتر، واحجام السلطان عن قبولها، كان فى الواقع مناورات استهدفت الضغط على الجانب البريطانى لكى يستجيب لرغبات الوفد فى عرض القضية المصرية فى الخارج.

الا أن تحولا ظاهرا طرأ على موقف السلطان من حركة الوفد ومطالبه الوطنية، والواقع أن لهذا التحول دوافع عديدة فمنها ما كان ارتياب الجانب البريطانى فى مسلك السلطان من الأزمة، حيث اعتبرت دوائر لندن أن الموافقة على سفر الزعماء، تعنى «التقدير والاعتراف» من جانبه لهم بأنهم يمثلون الرأى العام، وهذا ما لم تكن تراه بريطانيا، وصار حريا بفؤاد، أن يتخلى عن تأييده للمطالب الوطنية، ومن هذه الدوافع أيضا، أن الجانب البريطانى قد كشف عن نواياه برفضه الاذعان لتلك المطالب(٢). ومن ثم فقد ظهر لفؤاد ـ بعد أن حددت انجلترا موقفها رسميا ـ أن علاقته بالوفد تسير الى طريق مسدود، ومنها أخيرا ما كان من تفجر الصراع بين سعد زغلول من ناحية ورشدى وعدلى من ناحية أخرى عندما حاولا اقناعه بجدوى سفرهما الى لندن توطئة لسفر الوفد، الأمر الذى رفضه سعد فزادت العلاقة بينهم سوءا(٣). وبعبارة أخرى فقد استطاعت السياسة البريطانية ان تبعد السلطان عن مؤازرته لحركة الوفد، بل وتحول بالفعل عن نصرتها. وبدأت أولى المظاهر

---

(١) الاهرام، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩، ص ١٦٨ ـ ١٦٩، اقبال شاة، فؤاد الأول، ص ٩٩.
(٢) عبد الخالق لاشين: المصدر السابق: ص ١٨٧ ـ ١٨٨.
(٣) المصدر السابق: ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

لذلك فى قبوله لاستقالة حسين رشدى فى أول مارس ١٩١٩، وهى الاستقالة التى ظلت معلقة منذ ٣٠ ديسمبر.

وردا على ذلك طلب سعد زغلول مقابلة السلطان فى٣ مارس ١٩١٩، ولما لم يتمكن من مقابلته ترك له عريضة غاية فى العنف وقع عليها وسائر أعضاء الوفد وحوت تقريعا شديدا للسلطان لموقفه الذى وصفه سعد بأنه لايتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشيئة شعبها، وأنه متابعة للانجليز فى إذلال هذا الشعب وإيذانا بالرضا بحكم الأجنبى الى الأبد، ومما جاء فيها: «أن الناس كانوا يظنون أنه لوقفة الوزيرين الشريفة - اشارة الى عدلى ورشدى - دفاعا عن الحرية عضد قوى من نفحات عظمتكم، لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون أخر حل لمسألة سفر الوفد، قبول استقالة الوزيرين لأن ذلك متابعة للطامعين فى اذلالنا وتمكينا للعقبة التى ألقيت فى سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر»، وطالبوا السلطان بتعضيدهم بالوقوف الى جانب الأمة فى هبتها للمطالبة بحقوقها المشروعة فى الحرية والاستقلال، وحرص سعد زغلول على أن يرفق بالعريضة ترجمة فرنسية لها، حتى لا يفوت السلطان معنى من المعانى الدقيقة الواردة فيها[1].

وتؤرخ تلك الوثيقة بداية الصراع بين الوفد كحركة سياسية والعرش، فلقد كان لها وقع سيئ فى نفس السلطان فؤاد، إذا غضب من اللهجة التى صيغت بها وما تضمنته من لوم وتأنيب وعدها تهديدا لشخصه، وقد ازدادت العلاقة سوءا بين الوفد والسلطان بعد ذلك، وعملت لجنة الوفد المركزية على تأليب الشعور الوطنى ضد السلطان ومن ذلك الدعوة الى مقاطعة التشريفات أيام الأعياد والهتاف بسقوطه فى المظاهرات والدعاء ضده فى المساجد[2].

ويبدو أن السلطان قد أراد أن يفقد سعد جناحيه ولم يكن ذلك بمقدوره، وكان على انجلترا أن تقبل الاضطلاع بهذه المهمة، خاصة وأن الأحكام العرفية لا زالت سارية، وكان سعد يمثل خطرا كبيرا على انجلترا، فألقى القبض عليه

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩ ج١: ص ١١٩ - ١٢٠، مؤسسة الاهرام المصدر السابق، ص ١٧٩.

Vatikiotis, op. cit., p. 257.

(٢) مؤسسة الأهرام: المصدر السابق: ص ١٨٢.

ونفى مع ثلاثة من رفاقه الى مالطة[1]. وراح القصر يجنب نفسه مغبة الاشتراك فى هذا النفى لسعد زغلول ورفاقه، الا أنه فى اليوم التالى اندلعت الثورة فى مصر ، أفلت الزمام من سلطات الاحتلال وراح لهيب الثورة يتطاير فى شتى ربوع البلاد، ولو أن القصر عمد الى منازلة الوفديين بدلا من أن يدع الانجليز يقومون بتلك المهمة لكان القصر ذاته هدفا لتلك الثورة[2].

ولعل مما ساعد على تعميق أسباب الخلاف بين الوفد والملك، وما كان من تشكيل الوفد الرسمى للمفاوضات بعد ذلك برئاسة عدلى يكن فى ١٩ مايو ١٩٢١ ، وتجنب اشتراك الوفديين فيه[3]. الا أن محاولات قد جرت بعد ذلك لاصلاح ذات البين على يد مظلوم باشا فى أكتوبر ١٩٢١ ، وكانت المناسبة هى الاحتفال بعيد الجلوس السلطانى، وكان الزغلوليون يعتبرون تلك المناسبة فرصة لظهور سعد زغلول فى القصر وعندما زار نقيب المحامين السلطان فؤاد ليتبين رأيه فى دعوة سعد زغلول لحضور هذه المناسبة، أجاب السلطان بأن الخطوة الأولى يتعين على سعد اتخاذها، وراحت صحف الوفد تدلل على ولاء سعد زغلول للسلطان، وعلى أن ما كان موجودا من خلافات كان متعلقا بتحرير مصر، ولكن يبدو أن السلطان لم ينس موقف سعد زغلول فيما سبق وخاصة أثناء تشكيل وفد المفاوضات بين عدلى وكيرزون. ويبدو أن السلطان لم يشأ أيضا أن يعرض كرامته بمحاولة الاتفاق مع زغلول باشا. وهكذا أخفقت هذه المساعى حيث لم يرض سعد باشا أن تكون الخطوة الأولى للتوفيق من جانبه[4].

إلا أن الخطوة الأولى بدأت بعد ذلك بالفعل من جانب سعد زغلول، ذلك أنه أثناء الاعتقال الثانى له ولزملائه، فى أثناء وزارة ثروت الأولى، قام الزغلوليون بمساعى جلية لتوثيق العلائق بالسراى، وقد تقدمهم زغلول باشا بحديثه مع مندوب رويتر أنكر فيه ما تردد عن علاقته بالخديو السابق وأكد ولاءه للملك. وقد أسرعت صحف الزغلوليين فضربت على هذه النغمة فى حين قابل الملك

---

(١) اقبال شاه: المصدر السابق: ص ١٠٣.
(٢) المصدر السابق: ص ١٠٤ ـ ١٠٥.
(٣) انظر الفصل الأول: القصر وتصريح ٢٨ فبراير.
(٤) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية: ج ٢ من التمهيد: ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

المصرى السعدى بك مقابلة ودية، وقد أعلن أن الملك سيؤدى لأول مرة فريضة الجمعة فى مسجد الأزهر وهو حصن الزغلوليين، ويعد أيضا أنصار الوفد مظاهرة كبرى تنطوى على الولاء للملك ويلعب توفيق نسيم «رئيس الديوان الملكى» دورا هاما فى توثيق عرى هذا الاتفاق الودى، ويرجوا الزغلوليون أن تؤلف قريبا وزارة برئاسة توفيق نسيم يؤيدها الملك والأمة، ويصرح الزغلوليون علانية بأن الأمور لو كانت فى يد الملك لكان زغلول وزملاؤه قد أطلق سراحهم(١).

وهذه المحاولة التى جرت من جانب الوفد والتى شارك فيها بعض من رجال القصر ذاته مثل مظلوم باشا، هى فى تقديرى محض مناورة جانبية أراد الوفد أن يقوى نفسه من ورائها باستقطاب القصر الى جانبه، وخاصة اذا ما وضعنا فى الاعتبار ما نال القيادة الوفدية آنذاك من اعتقال، ونفى قد أصاب الوفد بضعف حقيقى، وفى نفس الوقت عجزت كوادره الثانية عن تولى القيادة بذات الفاعلية التى كانت لسعد ورفاقه المنفيين يتأيد ذلك بما حدث بعد ذلك من انقلاب العلاقة بينهما.

وتعد معركة الانتخابات الأولى التى جرت فى ظل تجربة تطبيق دستور ١٩٢٣ وما تمخض عنها من قيام الوزارة الدستورية الأولى برئاسة سعد زغلول بداية حقيقية لقيام الوفد كحزب سياسى، راح يخوض معركة الانتخابات فى عام ١٩٢٤ الى جانب الأحزاب الأخرى، رغبة فى أن يظفر بالحكم. وعلى الرغم من أن الزعامة الوفدية ما فتئت تتمسك بوكالتها عن الأمة وتنفى صفتها الحزبية وذلك ما عبر عنه سعد زغلول بقوله: «أننى لست رئيس حزب بل وكيل أمة»(٢). الا أن ذلك لم يكن يغير من الواقع شيئا.

والواقع أن أسباب الخلاف بين القصر والوفد، كانت تنحصر أساسا فى موقف القصر من قضية الاستقلال وخذلانه للقوى الوطنية فى مواجهة دار المندوب السامى، الا أنه بتولى الوفد مقاليد الحكم فى عهد وزارة سعد زغلول صارت هناك أسباب أخرى جديدة للخلاف تركزت على محاولات الوفد ارساء قواعد الحكم الديمقراطى فى ظل دستور ١٩٢٣، مما قاده إلى صراعات حادة

---

(١) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية: ج ٣ من التمهيد: ص ٣٤٩.
(٢) محمد ابراهيم الجزيرى، آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب: ص ٢١١.

ضد الملك، وذلك أمر يمكن تفسيره باختلاف رؤية طرفى الصراع للحكم ومفهومه.

فالوفد كحزب شعبى ينتصر لقضية الديمقراطية، ودفاعه عن الدستور والنظام النيابى انما يصدر عن قناعة قيادته بأن بقاءها فى الحكم كان دائما رهنا بهما. على الجانب الآخر بدا الملك فؤاد بمظهر الحاكم الأوتوقراطى الأنانى الذى يفضل أن يرى مصر تغرق على أن تسبح بدونه، ولا ريب فى أن ما بذله الوفد بزعامة سعد زغلول ـ أثناء الوزارة الدستورية الأولى ـ من محاولات للحد من أوتوقراطية الملك فؤاد قد خلعت على الوفد زعامته للحركة الوطنية وأكسبته شعبية لا ينازعه فيها أحد، وكان بحق محركا خطيرا للشعب، وهدفا للملك يتعين عليه تحطيم زعامته ومزاعمه(١).

إلى جانب ذلك فقد كانت هناك العديد من المسائل التى فرضت نفسها على العلاقة بين القصر والوفد ساعدت بدورها على تأصيل الخلاف بينهما.

وكانت مسألة العرش احدى المسائل التى يحاول بها خصوم الوفد السياسيون اظهاره بمظهر من يحاول السيطرة على العرش وفرض وصايته عليه، وأرادوا من وراء ذلك افساد العلاقة بينهما، من ذلك يقول محمد على علوبة ـ أحد أقطاب الأحرار الدستوريين ـ فى مذكراته «فى منتصف شهر يولية ١٩٢٠، أخبرنا سعد زغلول برغبته فى استشارتنا فى أمر ارتآه، وهو التساهل مع ملنر فى بعض طلباتنا بشرط أن يعزل السلطان فؤاد، ونظر الينا يريد ابداء آرائنا. وأذكر أن على ماهر أجابه بأن الموضوع فى حاجة إلى تفكير وسأله أحدنا: من يكون سلطانا اذن، فأجاب بأن يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعيينى وصيا عليه، ففهمنا من هذا أن سعد كان يبغى أن يكون الوصى على العرش، أى عرش طفل عمره بضعة شهور وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة باعتباره رئيس الوفد فيصبح الحاكم بأمره فى البلاد(٢).

انتهت رواية علوبه بك، وتبقى هناك اعتبارات عدة ينبغى الاشارة اليها وصولا للحكم على صحة تلك الرواية. ذلك أن بريطانيا لم تكن لتوافق آنذاك

---

(١) أنظر الفصل الثالث: تطور العلاقة بين القصر والوزارة.

(٢) مذكرات محمد على علوية: ص ١٠٠ (وكان علوبة بك فى ذلك الوقت عضوا المصرى لمفاوضة ملنر).

على خلع السلطان فؤاد واستبداله بآخر أو تغيير نظام الحكم، وهى التى انتحلت لنفسها حق التدخل فى نظام وراثة العرش عندما أبلغت السلطان فؤاد قرارها فى هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد السلطنة المصرية وأبلغت السلطان فؤاد بذلك فى ١٥ أبريل ١٩٢٠(١).

ومن ثم فقد ظهر جليا أن تأييد بريطانيا للنظام الملكى أمر لا شبهة فيه، فضلا عن أن التطرق إلى مسألة خلع فؤاد، أمر لم يكن واردا فى تفكير السياسة البريطانية آنذاك على الأقل، لأن فؤاد لم يكن قد ظهر منه بعد ما يستوجب التفكير فى خلعه، وتلك أمور - فى تقديرى - لم تكن غائبة عن تفكير القيادة الوفدية. أضف الى ذلك فإن مذكرات سعد زغلول لم تشر الى تلك المسألة تصريحا أو تلميحا، بل ان ما جنح اليه سعد من هجوم على فؤاد، انما كان لموقفه الذى اتسم بالعداء للحركة الوطنية وبالولاء لقوى الاحتلال، بل ان المذكرات لم تخل من اشارات الى صلات الود التى ربطته بفؤاد(٢). كذلك فانه لم يكن ليتصور أن سعد زغلول وهو بصدد التفاوض فى لندن بشأن الاستقلال أن يطرح تنازلات أو يدخل فى مساومات بغية أن ينال الوصاية على العرش على حساب استقلال البلاد وهو قضية التفاوض الأساسية، يضاف الى ذلك فان مناقشات سعد وملنر قد خلت تماما من أية اشارة إلى مسألة خلع السلطان(٣). والواقع أن سعد زغلول لم يكن ليقبل الوصاية على عرش البلاد أصلا فى ظروف الوجود الاحتلالى والأحكام العرفية كانت لا تزال سارية تثقل كاهل البلاد، فلقد كان من شأنه أن يغل يد سعد زغلول فى زعامته للحركة الوطنية أو يجعله يركن الى ممالأة قوى الاحتلال، وتلك أمور فى جملتها مستبعدة بالنظر إلى ماضى القيادة الوفدية وخطها الوطنى.

ومما يضعف تلك الرواية أيضا أن محمد على علوبة قد أوردها فى مذكراته فى منتصف عام ١٩٢٠ واختزنها كيما يتخذها مادة للهجوم على سعد زغلول والوفد أثناء المعركة الانتخابية التى أجريت فى أواخر عام ١٩٢٣، والتى

---

(١) انظر الفصل الأول: القصر وتصريح ٢٨ فبراير.
(٢) مذكرات سعد زغلول: كراسة ٥٢: ص ٣٠٠٠.
(٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦): ص ٢٨٧.

تولى الوفد على أثرها الحكم. فهذا الصمت من جانب علوبة بك على مقولة سعد هذه، لفترة تربو على أعوام ثلاثة يوضح مغزاها الحقيقى، خاصة أن تلك الفترة لم تكن من فترات الوفاق بين الأحرار الدستوريين والوفد بسبب دأبه على التصدى لهم والهجوم عليهم.

أما مسعى الوفد نحو الجمهورية، فكان أيضا من الدعاوى التى أطلقها خصوم الوفد، أريد من ورائها توسيع فجوة الخلاف بينه وبين القصر. وكتبت جريدة التيمس فى ٤ يناير ١٩٢٥ تقول: «ومع أن الوفد المصرى ما برح يجاهر باخلاصه وولائه للعرش فان جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيرا مضطردا نحو الجمهورية الصريحة(١). وراحت صحافة القصر فى الوقت نفسه تهاجم الوفد وتطلب منه أن يكون مخلصا للعرش ومذعنا له(٢).

والحقيقة أن الوفد قد اتخذ من قضية الاستقلال منهجا أساسيا له منذ أن ظهر كحركة سياسية، وحتى قبل أن ينخرط فى سلك الحزبية، وكانت تلك القضية تشكل محور نضاله الأساسى، وبطبيعة الحال فإن تغيير نظام الحكم الى الجمهورية لم يكن ليخدم قضيه الوفد الرئيسية بصورة أو بأخرى على الاطلاق. على العكس فأن سعى الوفد نحو الحكم الجمهورى ـ كان من شأنه أن يفجر صراعا آخر ضد العرش ـ غير الصراع الدستورى ـ قد يلجأ الملك معه إلى نضال مصيرى من أجل البقاء، خاصة أن بريطانيا ـ وهذا أمر أساسى ـ لم تكن لتوافق بحال على تغيير النظام الملكى بعد أن اعرفت به ونظمته ـ على نحو ما مر بنا ـ بالاضافة إلى ذلك فلم تكن هناك ثمة جدوى حقيقية للوفد من وراء قيام حكم جمهورى فى ظل وجود احتلالى قوى، وأكثر من ذلك فان بعضا من الأساتذة المؤرخين قد عابوا على الوفد عدم اتخاذه أسلوبا ثوريا فى النضال، فلم يرفع شعار اسقاط الملكية واعلان الجمهورية، بل ظل يتمسك بدستور ١٩٢٣ طوال نضاله من أجل حياة ديمقراطية(٣).

---

(١) أحمد شفيق: الحوليات الحولية الثانية (عام ١٩٢٥): ص ٣ (نقلا عن جريدة التميس اللندنية).

(٢) الاتحاد: ٤ ابريل ١٩٢٥.

(٣) محمد أحمد أنيس: تطور المجتمع المصرى فى الاقطاع الى ثورة ١٩٥٢: ص ٢٠٩.

ويبدو أن الصراع الدستورى الذى جرى بين الوفد والملك فى عهد الوزارة الدستورية قد فسره خصوم الوفد بأنه مسعى له نحو الجمهورية وراح الأستاذ العقاد يفند ذلك الزعم بقوله: «أما أن كان سعد طامعا فى الجمهورية، فذلك ما لم يظهر منه بكلام ولا ايحاء الى أحد من المصريين أو الانجليز، ثم لماذا يكون طمع سعد فى الجمهورية مسوغا للحكم بغير دستور والعمل لتحقيق ذلك منذ زمن طويل فى حياة سعد وبعد مماته بسنوات؟(١). وبعبارة أخرى فان ما ساقه خصوم الوفد من اتهامات له فى هذا الصدد لم يكن سوى مسوغ لتبرير الانقلاب الدستورى أثناء العهد الزيورى، والذى جاء ليعضد حكم القصر.

وكانت قضية الخلافة فصلا آخر للصراع بين الوفد والعرش، وتفصيل ذلك أن مصطفى كمال الزعيم التركى قام بخلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٢٤ وخلع عنه بذلك الخلافة الاسلامية، ولم يتخذها لنفسه ولم يسم أحدا آخر بها معتقدا أن الخلافة هى سبب نكبة تركيا فى العصر الحديث(٢).

وقيل يومئذ أن انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر، كما قيل أن فى بعض البلاد الاسلامية اتجاها الى أن صاحب عرش مصر أولى ملوك المسلمين بها(٣). ودعت جريدة الأهرام - المحايدة - اقطاب المسلمين إلى مؤتمر اسلامى يعقد فى القاهرة ويقرر ما يجب تقريره بشأن الخلافة والخليفة فضلا عن أن وجود الخلافة فى مصر أمر لا يتنافى مع الحكم الدستورى فى شئ بل يتفق من وجهة نظر الشورى وسواها(٤). ونظرا لأن تركيا قد ألغت الخلافة وطردت الخليفة فإن أنظار العالم الاسلامى اتجهت إلى مصر، فكان بما قررته هيئة العلماء من عقد مؤتمر اسلامى بالقاهرة، لم يبق معه اذن سوى الاعداد للمؤتمر(٥).

أما الحكومة الوفدية التى يرأسها سعد زغلول فلم تبد رأيا فى الدعوة إلى المؤتمر الاسلامى، وكان أن أرسل الأمير عمر طوسون خطابا فى ١٥ مارس

---

(١) عباس العقاد: سعد زغلول (سيرة وتحية): ص ٤٦٩ - ٤٧٠.
(٢) مذكرات الشيخ الظواهرى: ص ٢٠٧.
(٣) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية ج ١: ص ٢٣١.
(٤) الأهرام: ٢١ مارس ١٩٢٤.
(٥) المصدر السابق: ٢٨ مارس ١٩٢٤.

١٩٢٤ الى رئيس الوزراء فى هذا الشأن، فرد عليه الأخير بكتاب فى ١٨ مارس يقول فيه: «ردا على خطاب سموكم المؤرخ فى ١٥ الجارى، أتشرف بأن أبدى أنى عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التى لها علاقة بشخصه الكريم، وسأبلغ سموكم ما أتلقاه من جلالته فى هذا الشأن».

والى هنا تقف الأعمال الرسمية فى مسألة الخلافة، ولم يبد الملك رأيا صريحا فيها كما أن الحكومة التزمت الحيدة التامة، وكان فريق من الوزراء والمعروفين بولائهم للملك مثل محمد سعيد باشا قد روجوا لفكرة مبايعة الملك فؤاد للخلافة ومن جهة أخرى اهتم حسن نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة بالاشتغال بالفكرة سرا فكان يسافر إلى طنطا ويجتمع بالعلماء هناك ثم يسافر الى الاسكندرية والمدن الأخرى التى يمكن أن تقام فيها اجتماعات من العلماء، ثم بدأت تتكون جماعات فى تلك الجهات بصفة لجان للخلافة(١).

والواقع أن الوفد قد تحمس لفكرة الخلافة فى البداية، على اعتبار أنها قضية عامة تثير اهتمام عامة المسلمين ومن ثم لم يكن يعترض على الفكرة، بل أن جريدة البلاغ الوفدية قد انبرت تهاجم هيئة كبار العلماء فى تركيا لتعريضها بصلاحية مصر مكانا للمؤتمر(٢). ولكن ما أن تبين للوفد أن القصر يعمد الى تبنى فكرة الخلافة لدعم شعبيته فى مواجهته، حتى امتنع عن تأييد الفكرة أو الدعوة لها، بل ما فتئ أن حاربها وتمثل ذلك فى مواجهة هجومه المتواتر على لجان الخلافة» حتى لاتكون هناك قوة تعمل بجانبها فى الخفاء وأن يكون مصدر هذه القوة موظفين بالقصر(٣). وذلك اشارة إلى جهود حسن نشأت فى هذا المضمار. بالاضافة الى ذلك ففكرة الخلاقة لم تكن تلقى قبولا من بعض قطاعات الرأى العام، والتى رأت أن الملك لايجوز له أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان طبقا للمادة ٤٧ من الدستور وأن رأى البرلمان هو الفصل فى مسألة الخلافة قبل غيره من الأشخاص أو الهيئات(٤).

---

(١) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية: الحولية الأولى عام ١٩٢٤: ص ١١٨ ـ ١١٩.
(٢) البلاغ: ٣ ابريل ١٩٢٤.
(٣) البلاغ: ١٦ ديسمبر ١٩٢٥.
(٤) الأهرام: ٢٢ مارس ١٩٢٤.

الا أنه فى أثناء وزارة زيور الثانية بدت الظروف مواتية للدعوة الى عقد مؤتمر الخلافة فى القاهرة، فأصدرت هيئة كبار العلماء بالأزهر قرارا بوجوب عقد مؤتمر اسلامى عام مكانه القاهر للنظر فى مسألة الخلافة وحددت يوم الخميس ١٣ مايو ١٩٢٦ لعقد المؤتمر(١). أما اللجنة التحضيرية العليا لجماعة الخلافة الاسلامية فقد اجتمعت برئاسة الشيخ محمد ماضى أبى العزائم ليلة ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦ وانتهت إلى عدة قرارات من بينها عدم صلاحية مصر مكانا لانعقاد المؤتمر فضلا عن وجوب انعقاده فى مكة لأنها خالية من النفوذ الأجنبى، وتعيين ثلاثة من أعضاء اللجنة التحضيرية ليمثلوا مصر فى المؤتمر(٢). ودعاة هذا الاتجاه كانوا معروفين بصلاتهم بالوفد وقياداته، يفهم من هذا أنه كان بداخل الأزهر تيارين أولهما موال للقصر والثانى للوفد.

ومن ناحية أخرى ساورت الشكوك بعض كبار أمراء المسلمين فى الأمم الاسلامية الأخرى من جهة مصر، فقد ظنوا أن علماء الأزهر انما يقصدون من مؤتمر القاهرة أمرا آخر له باطنه غير ظاهره وأن اثارة مسألة الخلافة لم تكن لمجرد الخوف على الأسلام، وانما بغرض ضم الخلافة الى عرش مصر(٣). وما كان من ترحيب بريطانيا بأن تكون الخلافة فى مصر ماأثار ريبة فرنسا لأن يكون ذلك محاولة لاستقطاب انجلترا لسكان المستعمرات الفرنسية من المسلمين.

ورغم ذلك فقد استمرت دوائر القصر فى الدعوة لمؤتمر الخلافة بل ما لبثت حكومة زيور أن قامت بالتحقيق سرا مع نحو أربعين عالما من علماء الأزهر الشريف بشأن عريضة وقعوها أعربوا عن رأيهم فى أن مصر لاتصلح فى الوقت الحاضر دارا للخلافة(٤).

كان واضحا أن فكرة الدعوة إلى مؤتمر الخلافة قد لاقت صعوبات كثيرة سواء من الداخل أو من الخارج، على أية حال أنعقد المؤتمر عام ١٩٢٦ وكان الفشل من نصيبه، وتهاوت آمال الملك فؤاد فى الخلافة.

---

(١) احمد شفيق: حوليات مصر السياسية: الحولية الثالثة عام ١٩٣٦: ص ١٠٥.

(٢) المصدر السابق: ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣) مذكرات الشيخ الظواهرى: ص ٢١١ ـ ٢١٣.

(٤) احمد شفيق: المصدر السابق: ص ٤٠.

ورغم ما حاق بالمؤتمر من فشل فقد دأب الوفد على مهاجمته، فتقدم أحد النواب الوفديين فى مارس ١٩٢٧ بسؤال الى وزير الأوقاف عن مبلغ ٣٠٠٠ جنيه صرفت الى شيخ الأزهر بغية الانفاق منها على المعاهد الدينية، لكن تبين أن هذه الأموال أنفقت على مؤتمر الخلافة، ووصفت صحافة الوفد تصرفات شيخ الأزهر فى الاعتمادات المالية المخصصة للمعاهد الدينية بأنها فضيحة وصمت تلك المعاهد ورجالها وأن ما حدث لدليل على فوضى ادارية وأخلاقية(١).

وعلى أية حال فإن اثارة قضية الخلافة وما تمخض عنها من نتائج جاءت تعكس جانبا من طبيعه العلاقة بين القصر والوفد فضلا عما أظهرته من دلالات هامة ينبغى الاشارة اليها منها أن القصر لم يكن ليظهر حماسا كبيرا لمسألة الخلافة وقت أن كان الوفد «فى الحكم» وبدا بمظهر الراغب عنها رغم أنها كانت تشكل ركيزة أساسية فى سياسته، يتأيد ذلك بما كان من تزايد مساعى القصر فى الترويج لفكرة الخلافة وقت أن كان الوفد «خارج الحكم» وذلك كان يصدر عن ادراك الملك فؤاد بأن علاقته بالوفد ـ خاصة أثناء عهد وزارة الشعب ـ لم تكن لتسمح بنبت تلك الفكرة، ومن ثم فإن تشدد القصر فى الدفاع عنها والدعوة لها من شأنه أن يزيد من صلابة هجوم الوفد، مما يقضى على الفكرة أصلا هى وفى مهدها. ومنها أيضا أن القصر قد حفظ للوفد تلك «اليد السيئة» فى رفض فكرة الخلافة ومحاربتها فى وقت كان القصر يسعى فيه لكسب وضع متميز فى العالم الاسلامى يحقق لصاحب العرش زعامة دينية وزمنية على نحو يدعم وضع القصر كمؤسسة للحكم فى مصر، ومن هذه الدلالات أخيرا أن مسألة الخلافة قد ساعدت بصورة مباشرة على قيام علاقات قوية بين القصر والأزهر، وتيقن فؤاد من هيمنته على الأزهر الذى راح بدوره يؤكد ولاءه للعرش، وتمثل ذلك فى تبنى فكرة الخلافة والدفاع عنها. ولعل نجاح الملك فؤاد فى تحويل الأزهر الى نصرته، بعد أن كان معقلا حصينا للوفد، ما يعد بحق عملا من أعمال المهارة السياسية التى تحتسب للملك فؤاد(٢).

---

(١) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية: الحولية الرابعة (عام ١٩٩٧). ص ٦٠ ـ ٦١.
(٢) عبد العظيم رمضان: المصدر السابق: ٤٥٨.

ولقد استطاع الملك فؤاد أن يبث العراقيل أمام الوفد فى قيادته للحركة الوطنية بعد استقالة وزارة سعد زغلول، فما حدث من حل البرلمان الوفدى عام ١٩٢٤، وما تلا ذلك من حل مجلس النواب الوفدى يوم افتتاحه فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ بعد انتخاب سعد زغلول رئيسا له بحجة أنه قد ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها(١). وتمكن الملك فؤاد من واء ذلك من شل فعالية الوفد بصورة واضحه مما زاد من قناعته بأنه لاسبيل له إلى الحكم الا بعودة الدستور ومن ثم كان ائتلافه مع الأحزاب الأخرى اثر اجتماع الكونتننتال ـ كما مر بنا ـ فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥.

وكان دخول الوفد فى ائتلاف الأحزاب بهذه الصورة يعنى أن القصر قد نجح الى حد بعيد فى تقليم أظافره كذلك فان اشتراك الوفد فى الوزارة ـ ابان عهد الائتلاف ـ مؤتلفا مع غيره من الأحزاب، كان يعد تراجعا للوفد عن سياسته الأصلية والتى كانت تقضى الانفراد بالحكم دون سائر الأحزاب، وبعبارة أخرى فقد استطاع القصر ـ ولو مؤقتا ـ أن يجعل الوفد أكثر اعتدالا عن ذى قبل. ومما لاشك فيه أن ذلك قد جنب القصر مغبة صراعات حادة مع الوفد أثناء الائتلاف، حقيقة أنه كان هناك برلمان ذو أغلبية وفدية يرأسه سعد، حتى هذا قد سجل بدوره مواقف أكثر اعتدالا، وراح سعد ـ كما يقول الأستاذ العقاد ـ يمشى بالوئام بين القصر والنواب والوزراء(٢). بيد أنه ينبغى الاشارة إلى أن القصر فى سياسته هذه نحو الوفد وجد تعضيدا من دار المندوب السامى التى ما فتئت ترفض مبدأ تولى سعد الوزارة أو انفراد الوفد بالحكم آنذاك(٣).

ومما لا شك فيه أن وفاة سعد زغلول قد تركت آثارها على تماسك الوفد كحزب شعبى، فضلا عن الائتلاف الحزبى القائم، فمن ناحية بدأ النزاع على

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج١: ص ٢١٧.

(٢) عباس العقاد: المصدر السابق: ص ٤٩٣.

(٣) عبد الخالق لاشين: المصدر السابق: ص ٤٧٦ ـ ٤٧٩، راجع كذلك عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٢٦٣،

Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer VII: pp. 161 - 162.

Youssef, Amine: Independent Egypt: p. 153.

زعامة الوفد بين أقطاب الوفد وورثة سعد مما ترتب عليه حدوث انسلاخات أو انشقاقات فى الوفد عدها البعض نتيجة حتمية لتراكمات فترة قيادة سعد زغلول وزعامته(١). ومن ناحية أخرى لم يتمكن خليفته مصطفى النحاس من رعاية الائتلاف وكبح جماح الجناح المتطرف، على نحو ما تأتى لسعد زغلول، فلم يمض أمدا طويل حتى بدأ الائتلاف فى التصدع بفعل تزايد نفوذ القصر واستقطابه لبعض قوى الائتلاف، على نحو استطاع معه الملك فؤاد اقالة الوزارة النحاسية الأولى ـ كما مر بنا ـ وهى متمتعة بتأييد البلاد.

ولقد امتد عداء القصر بعد ذلك لمؤيدى الوفد حتى لمن كانوا من الأسرة المالكة ذاتها. فما أن أصدر النبيل عباس حليم نداءه الى الأمة فى ٢ أكتوبر ١٩٣٠ ـ بعد استقالة وزارة النحاس الثانية ـ أيد فيه الوفد وهاجم قرار حل البرلمان واعلان الدستور ١٩٣٠، مما أثار حفيظة القصر عليه، فصدر أمر ملكى بتجريده من لقبه وامتيازاته، وقد رأى البعض فى صدور هذا الأمر نوعا من التهديد والتحذير كى لا يتدخل أعضاء الأسرة المالكة فى أى خلاف حزبى سياسى(٢).

ولعل ما أصاب الوفد من ضعف فى مواجهة القصر وتضاؤل شعبيته أن مسائل أخلاقية قد مست النحاس، فانبرت الصحف المعادية للوفد تلهب الرأى العام ضد ما اعتبرته انحلالا خلقيا من جانب زعمائه الوطنيين(٣). وتلك أمور قد أسأت الى الوفد بطبيعة الحال على نحو تتفق معه المصادر على أن ثمة ردود فعل قوية لم تحدث فى البلاد كأثر لاستقالة الوزارة النحاسية الثانية، مثل ما حدث اثر استقالة وزارة سعد زغلول ـ مما يعنى بصورة أخرى تدهور شعبية الوفد، وأن الملك قد برهن على أنه ند كفء لمصطفى النحاس(٤).

والواقع أن الانقلاب الدستورى الذى جرى فى العهد الصدقى، وما تلا ذلك من احلال دستور ١٩٣٠ بدلا من دستور ١٩٢٣، قد أدى إلى ائتلاف الوفد

---

(١) عفاف لطفى السيد: تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦): ص ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ عبد الخالق لاشين ـ المصدر السابق: ص ٥٠٠.

(٢) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية: الحولية السابعة (١٩٣٠): ص ١٣٥٥ وما بعدها.

(٣) عفاف لطفى السيد: المصدر السابق: ص ٢٠١.

(٤) المصدر السابق: ص ٢٠٤ أحمد شفيق: المصدر السابق : ص ٦٨٨ وما بعدها، عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج٢: ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

مرة أخرى مع أخرى مع الأحزاب السياسية الأخرى وتكوين الجبهة المتحدة وتم التفاهم بين الأحزاب على اقامة الوحدة على أساس اعادة دستور ١٩٢٣ واجراء انتخابات حرة. ويبدو أن القصر اعتقد أنه قد بات من الميسور اقامة وزارة ائتلافية يشترك فيها الوفدة أسوة بما حدث فى أعقاب ائتلاف ١٩٢٥، وبدأت مساعى القصر لدى الوفد، وتمثل ذلك فى محاولات على ماهر لاقناع الوفد وقياداته لقبول دعوة الملك لتكوين وزارة ائتلافية بدعوى أن أية معاهدة سوف تعقد بين مصر وانجلترا لابد وأن تحظى بقبول كل الأحزاب(١). الا ان النحاس قد رفض فكرة الوزارة الائتلافية وكان يرى ضرورة وجود حكومة وفدية خالصة توقع المعاهدة على أن تكون مقاليد الحكم فى خلال فترة المفاوضات فى يده(٢).

والواقع أن حركة الوفد السياسية فى مواجهة القصر آنذاك قد نبعت من اعتبارين، **أولهما:** أن الائتلاف الذى قام بين الأحزاب ـ بما فيها الوفد ـ كان على أساس المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ وتوقيع معاهدة على أسس مفاوضات ١٩٣٠ (مفاوضات النحاس ـ هندرسن)(٣). **ثانيهما:** جاء نابعا من ادراك الوفد أن اشتراكه فى حكومة ائتلافية أخرى من شأنه أن يهيئ للملك الفرصة لكى يقوض دعائم الائتلاف الجديد، مستهدفا الوفد بصورة أساسية لكى يسوغ لنفسه الانفراد بالحكم مرة أخرى. بمعنى أن فكرة الوزارة الائتلافية فيه كانت تبدو كلما اضطرت الظروف السراى فى ذلك العهد إلى اعادة الحياة الدستورية، لكى تجعل من الوزارة الائتلافية تكأتها فى قفص الائتلاف واعادة الحكم المطلق من جديد(٤).

الا أن ثمة تحولا ظاهرا فى السياسة البريطانية قد أملته الظروف الدولية القائمة آنئذ على نحو جعل بريطانيا تسير حثيثا نحو تسوية علاقاتها مع مصر، وكان على الوفد أن يستغل تلك الظروف لحسم صراعه مع الملك، وراح يتحرك سريعا لكى يجنب نفسه المزيد من مناورات الملك، وتشير الوثائق

---

(١) Fo: 407/219 (I). No 69: Lampson to Eden, Jan., 24, 1936 tel.: No. 72.

(٢) اقبال شاه: المصدر السابق: ص ٢٢٠ ـ ٢٢١، الرافعى: المصدر السابق: ص ٢١٣.

(٣) Fo: 407/ 218 (II). No. 40 Lampson to the secretary of state for foreign Affairs, Dec. 10 1935. Tel: No. 656.

(٤) الرافعى: المصدر السابق نفس الصفحة.

البريطانية إلى أن الوفد قد استغل تعقد الموقف السياسى وتقدم بمطالبه التالية:

١ ـ تكوين وزارة محايدة ـ على سبيل المثال ـ يكون رئيس وزرائها والوزراء ممن لا ينتمون إلى أحزاب.

٢ ـ مفاوضات عاجلة معنا ولتكن يوم ٢٥ فبراير.

٣ ـ تعيين المفاوضين بمرسوم ملكى ليكونوا صدقى ومحمد محمود وحلمى عيسى وعلى الشمسى وحافظ عفيفى علاوة على خمسة أو ستة من الوفديين على أن تكون رئاسة المفاوضين للنحاس.

٤ ـ اجراء الانتخابات فى ٢ مايو، فى ذلك الوقت تكون المحادثات الأولية قد قطعت شوطا يقضى على الشك، على أن تبدأ المحادثات الرسمية عقب الانتخابات.

٥ ـ أن يكون على ماهر رئيسا للوزارة ، وعلى ماهر بسبيله أن يقدم تلك المقترحات الى الملك اليوم ومن المحتمل أن يوافق عليها(١). هذا المطالب قد شكلت بالفعل اطارا سياسيا محددا للوفد استمر حتى بعد وفاة الملك فؤاد وعقد معاهدة ١٩٣٦.

يفهم من هذا أن القيادة الوفدية قد نجحت ولأول مرة فى أن تفرض ارادتها وبصورة مطلقة على كافة قوى التأثير السياسى فى مصر بما فيها الملك فؤاد ذاته، الأمر الذى كان يشكل نجاحا كبيرا للوفد تمثل فى انفراده بالوزارة لفترة متصلة فيما بعد بلغت عشرين شهرا.

أما عن تقييمنا للعلاقة بين الوفد والملك فؤاد، فيمكن القول بأن ثمة اعتقاد قد وقر لدى الأخير فى بداية حكمه، بأن فى استطاعته أن يسيطر على الحركة الوطنية التى آلت زعامتها إلى حزب الوفد الناشئ وذلك من خلال محاولة القصر الحد من النفوذ البريطانى، وبدا فؤاد فى ذلك وكأنه يحاول أن يعيد صفحة من تاريخ الخديو عباس حلمى الثانى فى مؤازرته للحركة الوطنية وتأييد مصطفى كامل، رغبة منه فى التخلص من الوجود الاحتلالى. الا أن مساندة فؤاد للوفد فى تلك الفترة الباكرة كانت قصيرة الأجل، فما أن تكشفت نوايا كل منهما للآخر حتى بدأت العلاقة بينهما تتسم بطابع عدائى

(١) Fo: 407/219 (1) No. 25 Lampson to Eden, Jan, 30 1936. Tel: No. 97.

حاد. ففى الوقت الذى اتخذ فيه الوفد من الحكم وسيلة لتحقيق استقلال البلاد، فضلا عن محاولاته الحد من ميول القصر الأوتوقراطية لكى يملك ولا يحكم، كان الملك فؤاد يرى فى الوفد خصما عنيدا يحاول أن يعيد الى الأمة حقوقا يعتقد فؤاد أنها له، وأن انتقال الحكم من القصر إلى الوفد يعنى احلال ديكتاتورية محل أخرى.

وينبغى الاشارة إلى أن التطورات التى اعترت الموقف الدولى قد انعكست آثارها على الأوضاع الداخلية فى البلاد بصفة عامة، وعلى الصراع بين القصر والوفد بصفة خاصة، فكان تفاقم المشكلة الحبشية وتزايد الخطر الايطالى، ما دفع بريطانيا إلى محاولة التفاهم مع الوفد وابرام معاهدة تطلق يدها على أرض مصر اذا ما اندلعت الحرب، وكان ذلك بطبيعة الحال تقوية لشوكة الوفد فى مواجهة القصر، أضف إلى ذلك فإن تزايد وطأة المرض على الملك فؤاد، قد جعلته - بلا ريب - يفقد إلى حد كبير تأثيره السياسى الفعال على الساحة، مما خلق للوفد ظروفا أكثر مناسبة لحسم معركته ضد القصر.

ثانيا: العلاقة بين القصر وأحزاب الأقلية:

يرى البعض أن تأليف حزب الأحرار الدستوريين، كان ضرورة حتمية اقتضتها ظروف البلاد والأوضاع السياسية السائدة آنذاك، خاصة وان البلاد كانت على بداية طريق الحكم الدستورى، ومن ثم فقد ظهرت رغبة العناصر المعتدلة لتنظيم جهودها فى اطار حزبى، وذلك للدفاع عن الدستور الذى وضعوا أولى لبناته. وهكذا تألف حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢، وكانت لجنة الثلاثين التى وضعت مشروع الدستور هى نواة الحزب الذى انضم اليه أنصار عدلى وثروت، وتحولت الفئات التى كانت تلتف حول حزب الأمة و «الجريدة» إلى جانب عدلى يكن وحزب الاحرار الدستوريين[1].

ويبدو أن هناك سببا آخرا دفع هذه العناصر المعتدلة إلى الاسراع بالاعلان عن أنفسهم كحزب سياسى يتصل بصلتهم بالملك، فهم أصدقاء وزيره

---

(١) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، ج٣، ص ٢٩٣، أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسى ص: ١٤٢.

الأول ـ عبد الخالق ثروت ـ والذى كان موضع غضب الملك بسبب لجنة الدستور ونصوص مشروعه، فضلاً عن خلافاته ـ أى ثروت ـ مع نشأت ونسيم رجلى القصر، حتى أن الملك فؤاد راودته فكرة تأليف حزب سياسى تابع للقصر برئاسة نسيم باشا مما دعا أنصار عدلى الى الاسراع بالتعجيل باعلان حزبهم(١).

الواقع أن المولد الحقيقى لحزب الأحرار الدستوريين كان فى أوربا. وفى سنة ١٩٢١، وان كان قد أعلن تأسيسه بعد ذلك بعام، فقد كان واضحا أن هناك تياران فى الوفد، تيار متشدد على رأسه سعد زغلول رأى أن ما انتهت إليه المفاوضات مع ملنر محض «حماية مقنعة»، والتيار الثانى معتدل يتزعمه عدلى وهؤلاء قد أرادوا أن يتفاهموا مع الانجليز فاتفقوا معهم على تصريح ٢٨ فبراير(٢). هذا التيار ومؤيدوه هم الذين شكلوا حزب الأحرار الدستوريين. ولقد اعتقدوا بدورهم أنه قد أصبح لزاما على مصر أن تنهج سياسة تعتمد على الأساليب الدبلوماسية ولما كانوا هم أصحاب الرأى والاعتدال والدبلوماسية، فقد كان من الطبيعى أن يعتقدوا أنهم هم أبطال المرحلة التالية، مرحلة استكمال الاستقلال عن طريق المفاوضات والدبلوماسية(٣).

أما عن طبيعة التكوين الطبقى للحزب الجديد فقد تكون من كبار الملاك وكبار المتعلمين، الأولون منفصلون انفصالا طبقيا عن الشعب والآخرون منفصلون ذهنيا عنه(٤). هذا الانفصال الذهنى قد جعلهم ـ كما يقول اللور لويد ـ قادة بلا أتباع(٥).

وقد كان أعضاء الحزب يؤمنون بأن التقدم التدريجى خطوة بخطوة فى سبيل الاستقلال بناء أكثر من محاولة اتخاذ اجراءات طائشة، وكانوا يعتقدون أن سياسة اعتدال ووفاق مع بريطانيا قد تؤدى الى نتائج أسرع مما لو كان قد

---

(١) أحمد زكريا الشلق، الدكتور: حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣: ص ٤٨ ـ ٥٢.

(٢) محمد شوكت التونى، احزاب وزعماء، ص ٢٩، ضياء الدين الريس، الدستور الاستقلال (الثورة الوطنية سنة ١٩٣٥)، ج١: ص ١٩.

(٣) عبد العظيم رمضان: المصدر : ص ٣٧٨.

(٤) محمد زكى عبد القادر: محنة الدستور: ص ٤٨.

(٥) Lolyd, Lord: Op. Cit., p. 48.

تمخض عنه عناد سعد زغلول، وفى الوقت نفسه آكدوا أن الدستور أكثر ضرورة ملحة كصون لأية حكومة ضد الملك الذى كانوا جميعا يرتابون فيه والذى كانت أوتوقراطيته معروفة حق المعرفة(١). على أية حال فقد استقبل الشعب ميلاد الحزب الجديد كما استقبل ميلاد أبيه الروحى «حزب الأمة» فى سنة ١٩٠٧ بالوجوم والاستنكار الذى بلغ حد الرمى بالخيانة، وقد ولد الحزب ميتا من الناحية الشعبية ولكن الشخصيات الكبيرة التى انضمت اليه وعاونته جعل الناس يتوقعون له دورا مهما فى السياسة المصرية. ولعل مما زاد فى سوء استقبال الناس له أن تأليفه تم وسعد زغلول وصحبه مبعدون عن البلاد(٢).

وكان من أهم مبادئ الحزب العمل على سرعة اصدار الدستور والدفاع عنه من أجل الحد من سلطة الملك فضلا عن مشاركة الحكم عن طريق الدستور، وعلى ذلك لم يكن غريبا أن يتسم هذا الحزب بالاعتدال فى كل شئ بما فى ذلك العلاقات المصرية ـ الانجليزية(٣). وهذه المبادئ فى مجموعها قد شكلت اطارا سياسيا عاما لحزب الأحرار الدستوريين. ورغم ذلك فيمكن القول بأنهم قد لجأوا إلى أساليب ديكتاتورية طالما ناضلواهم أنفسهم ضدها، وطالما جعلوا أنفسهم منذ نشأة حزبهم خصومها الألداء، بل ما فتئوا يحالفون القصر وينقلبون على الدستور ـ كما مر بنا ـ وصولا الى مناصب الحكم.

أما تنظيم الحزب فلم يكن معقداً، فاعتمد فى البداية على السلطات المنصوص عليها فى قانونه، وراح يتدارك النقص الحادث فى تنظيمه فشرع عام ١٩٢٩ فى استكمال هذا النقص بتأليف لجان للحزب وأنشأ فروع وكوادر له فى الأقاليم ـ إلا أنها لم تكن ذات تأثير وفاعلية فى توجيه الحزب سياسيا، وغلبت المركزية الشديدة على طابعة التنظيمى، الأمر الذى أثر بدوره على حجم الحزب ومدى تغلغله فى صفوف الجماهير مما أسهم فى طبعه بطابع أحزاب الأقلية(٤).

(١) عفاف لطفى السيد: المصدر السابق: ص ١٠٥.

(٢) محمد زكى عبد القادر: المصدر السابق: ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) أحمد فؤاد على مصطفى: العلاقات المصرية ـ البريطانية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية فى مصر. ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٤) أحمد زكريا الشلق (المصدر السابق: ص ١٠٤).

ولعل استعراض الدور الذى قام به الحزب من الناحية العملية يوضح مغزى التناقضات التى وقع فيها منذ نشأته، فهو من ناحية قد ورث تراثا من العداء لاستبداد القصر والرغبة فى المشاركة فى السلطة السياسية، وكان ذلك يضعه فى صف الدستور وضد معسكر القصر، ومن ناحية أخرى فقد وجد الحزب أن التأييد الشعبى يتجه بصورة فعالة إلى الوفد دونه، مما جعل الحزب يحتل مكانا هامشيا فى الحياة النيابية، مما دفعه حينا آخر إلى معسكر القصر فى عدائه للوفد، بالاضافة إلى ذلك فإن طابعه المعتدل قد ساعد على بناء جسور التفاهم والثقة مع دار المندوب السامى، واعتمد على تأييدها بصورة شبه مطلقة.

وفيما يتصل بأصول العلاقة بين الأحرار الدستوريين والقصر، فيرى الأستاذ مارسيل كولومب، أن الأحرار الدستوريين كان يداعبهم - باعتبارهم خدما مخلصين للتاج ومدافعين عن الدستور - الذى كانوا يتحملون وحدهم تقريبا مسئولية اصداره كما كانوا يريدونه أكثر ليبرالية - يداعبهم فى ذلك أمل قيام عهد ملكى دستورى يمارس دوره خلوا من القلاقل على غرار النظام الملكى القائم فى بريطانيا وأنهم كانوا يضعون دائما لتعاونهم مع الوفد شروطا يمليها عليهم اخلاصهم للتاج وارتباطهم بالدستور(١).

إلا أن هذا الرأى لا يخلو بدوره من أوجه للنقد، فمن الخطأ التصور بأن الأحرار الدستوريين قد ارتبطوا بصلة ولاء حقيقى ودائم للقصر، وخاصة أن أصول العداء بينهما ضاربة فى القدم، بل أن قيامهم كان فى الأصل بهدف حماية مصالح كبار الملاك فى مواجهة القصر. ومشاركته فى الحكم، فضلا عن ذلك فإن دفاعهم عن الدستور لم يكن حبا فى ذاته أو اقتناعا به بقدر ما كان لمقاومة نزعات الملك الأوتوقراطية، بل أن انقلابهم على الدستور مرتين ومشاركتهم الحكم على أنقاضه يدحض تماما ذلك الرأى.

واذا كان الأحرار الدستوريين قد قادوا الصراع ضد القصر فى سبيل الدستور - كما مر بنا - الا أن تولى سعد زغلول الحكم قد أدى إلى تغيير علاقتهم بالقصر. ذلك أن انفراد الوفد بالحكم وتجاهله اشتراك الأحرار معه قد أثار حفيظتهم، واستهدفوه بهجومهم وواحوا يرمونه بالتهمه التقليدية وهى أنه يحاول أن يقيم

---

(١) مارسيل كولومب: تطور مصر: ص ٤٩ - ٥٠.

ديكتاتورية برلمانية مما أدى الى سلب الوفد بعضا من مؤيديه من عناصر المثقفين(١). ومما لاشك فيه أن هجوم الأحرار على الوفد قد خدم قضية الملك فى صراعه ضد الحكومة الدستورية الأولى، الأمر الذى أوجد تقاربا بين الأحرار والقصر، الذى اختزنهم كيما يستخدمهم فيما بعد فى الانقلاب على الدستور والاطاحة به، وذلك كان يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية لسياسة القصر.

على أية حال فقد أدخل القصر سياسته التى أشرنا اليها موضع التنفيذ، فأشرك الأحرار الدستوريين فى وزارة زيور الثانية التى جرى فى عهدها الانقلاب الدستورى الأول، والواقع أن حزب الأحرار الدستوريين فى هذا قد أبدى لونا من التخبط، فاشتراكهم فى الوزارة على هذا النحو كان يعنى اقرارا صريحا منهم واعترافا بالانقلاب على الدستور وهم واضعوه وكان عليهم أن يبرروا مسلكهم هذا، فيقول محمد على علوبة - أحد زعماء حزب الأحرار الدستوريين - فى مذكراته: «كان علينا بعد أن عرضت الوزارة على الحزب أن يختار أحد أمرين، أما أن يكون فى ولاء مع مليك البلاد وهو عدو سعد وأنصاره، أو يكون فى ولاء مع سعد وقد أدت ادارته إلى أفحش الأضرار بالبلاد، فوق أننا خشينا أن تباعدنا عن الملك أن يرتمى فى أحضان الانجليز فتكون الطامة أكبر وأعم ولهذا قرر حزب الأحرار الاشتراك فى الوزارة أملا فى اصلاح بعض ما افسدته خطة سعد زغلول خارج الحكم وداخله. رغم علمنا بحالة الملك فؤاد ومطامعه الشخصية، فإنه فرد واحد لا يصل الى الطغيان العارم الذى وصل اليه سعد وشيعته(٢).

وغنى عن البيان ما تحمله تلك المبررات التى سبقت من استخفاف بعقلية القارئ، فهى قد أغفلت الدوافع الحقيقية التى حركت الأحرار الدستوريين آنذاك، والتى تمثلت فى تكالبهم على السلطة والرغبة فى المشاركة بالحكم بأية وسيلة وتحت أية ظروف وان كان ذلك على أنقاض الدستور، ثم أن الزعم بأن طغيان سعد وشيعته باسم الدستور أشد وطأة على البلاد من طغيان الملك لم تكن سوى فرية أثبتت الأحداث بطلانها(٣).

---

(١) يونان لبيب: تاريخ الوزارات المصرية: ص ٢٧٠، راجع كذلك، محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية ج١: ص ١٩١ وما بعدها.
(٢) مذكرات محمد على علوية: ص ٢٤٦.
(٣) انظر الفصل الثانى: القصر والدستور.

ومما لا شك فيه أن النجاح الذى أحرزه القصر فى عهد وزارة زيور الثانية قد أغراه على الانفراد بالحكم وتركيز مقاليد السلطة بيده، وراح يتربص الدوائر بالأحرار الدستوريين بغية اقصائهم عن الحكم بطريقة أو بأخرى، وسنحت الفرصة للقصر لتحقيق أهدافه وكانت المناسبة صدور كتاب جدلى للشيخ على عبد الرازق وقد كانت أسرته من زعامات الأحرار الدستوريين ـ هو «الاسلام وأصول الحكم» تناول فيه المؤلف مفهوم الخلافة شرعا واعتبر أن الخليفة مقيدا فى سلطاته بحدود الشرع لايتخطاها، وأنه اذا جار أو فجر انعزل من الخلافة(١). وذهب إلى أن الزعم بأن الخلافة مقام دينى ونيابة عن صاحب الشريعة عليه السلام أمر قد درج عليه السلاطين والملوك حتى يتخذوا من الدين دروعا تحمى عروشهم، وانتهى إلى أن، أنظمة الاسلام دينية وليست سياسية، وأن مبدأ فصل الدين عن الدولة يتطابق مع تعاليم القرآن والسنة(٢).

والواقع أن الأزمة التى فجرها صدور هذا الكتاب تتركز أساسا فى المضمون والتوقيت. فواضح من مضمون الكتاب أنه لا يهاجم الخلافة فقط ولا الحكومة الدينية، بل والنظام الملكى أيضا، ثم أن القول بأن الخلافة سلطة زمنية منبتة الصلة بالاسلام يجئ خلافا لما إعتور فكر القصر نحو مسألة الخلافة. أما عن التوقيت، فقد جاء صدور الكتاب فى وقت بدت الظروف السياسية مواتية للقصر فيما يتعلق بالدعوة للخلافة واشتدت مساعيه فى الترويج لها بعقد مؤتمر فى القاهرة لمناقشتها ـ كما مر بنا ـ فصدر الكتاب يعرض بالخلافة على نحو جاد متضاربا مع مساعى القصر. ومن ثم يتأيد ما ذهب اليه البعض من أن القول بأن كتاب الاسلام وأصول الحكم ما هو الا كتاب علمى أمر لا أساس له(٣).

وهنا يطرح سؤال نفسه وهو هل كان بمقدور القصر اقصاء الأحرار الدستوريين عن الحكم رغم تأييد دار المندوب السامى لهم؟. والواقع أن الظروف السياسية كانت مهيأة أمام القصر فى ذلك الحين، فقد استقال اللورد

---

(١) الشيخ على عبد الرازق: الاسلام وأصول الحكم: ص ٥.

(٢) المصدر السابق: ص ١٠١ ـ ١٠٣.

(٣) أنور الجندى: الصحافة السياسية فى مصر: ص ٢٥١.

اللنبى من منصبه فى مايو ١٩٢٥، وبات الأحرار الدستوريون دون مؤيد حقيقى لهم من قبل الشعب أو الانجليز.

وهكذا بدت الفرصة سانحة أمام القصر بين ذهاب المندوب السامى القديم وقدوم المندوب السامى الجديد لضرب الأحرار الدستوريين دون ما خوف من تدخل بريطانى، فأوعزت الحكومة إلى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصفه من العلماء، وكان أن أصدرت هيئة كبار العلماء حكما باخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرتها فى أغسطس ١٩٢٥. وطلب يحيى باشا ابراهيم رئيس الوزراء بالنيابة - من وزير الحقانية عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين - تنفيذ الحكم بفصل الشيخ على عبد الرازق من منصبه فأحال الوزير الأمر إلى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدى رأيها فى وجوب فصل الشيخ على عبد الرازق من عدمه. وعرض يحيى باشا ابراهيم الأمر على السراى، فرأت فى موقف وزير الحقانية ما يخالف رغباتها ومن ثم يتعين اخراجه من الوزارة، فأوحت الى يحيى ابراهيم أن يطلب من وزير الحقانية أن يستقيل من منصبه، وازاء رفض عبد العزيز فهمى صدر مرسوم بتكليف على ماهر باشا بأعمال وزارة الحقانية إلى أن يعين وزيرا لها بدلا من عبد العزيز فهمى، وكان ذلك يعنى اقالته من منصبه. ويرى الأستاذ الرافعى أن هناك سببا آخر لنقمة السراى على عبد العزيز فهمى وهو معارضته فى مجلس الوزراء استبدال سراى الزغفران التابع للخاصة الملكية بتفتيش بشبيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية، اذ رأى أن هذا التفتيش يزيد من قيمته وريعه عن أربعة أمثال سراى الزعفران فأسرها الملك فى نفسه[1]. ومهما يكن من أمر فقد بات جليا أن القصر قد وطد عزمه على أقصاء الأحرار عن الحكم.

أما عن الأحرار الدستوريين فقد ضرب الانقسام أطنابه بين صفوفهم وبدوا متخاذلين أمام اللطمة التى وجهها اليهم القصر، فيما بين مؤيد ومعارض للانسحاب من الوزارة،حتى أن عبد العزيز فهمى رئيس الحزب كان «وجلاً» على حد تعبير الدكتور هيكل، من أن لا يتفق الأحرار على الانسحاب من

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج١؛ ص ٢٢٦ - ٢٢٧. عفاف لطفى السيد: المصدر السابق: ص ١٣٣ - ١٣٤.

الوزارة، ويبدو أن ذلك التناقض الذى اعترى موقف الحزب انما يرجع أساسا إلى أن ثمة اتصالات قد جرت بين مستر نيفل هندرسون المندوب السامى بالنيابة من ناحية، وبين وزيرى الأحرار فى الوزارة وهما توفيق دوس وعلوبة باشا، الا أن تيار المعارضة للبقاء فى الوزارة كان أقوى واتخذ الحزب قرارا باستقالة الوزيرين من الوزارة وعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة، كذلك بعث صدقى باشا باستقالته من باريس تضامنا مع الأحرار(١).

على أية حال فما حدث للأحرار الدستوريين كان جزاء وفاقا لخيانتهم الدستور وكان عليهم أن يبرروا للرأى العام طردهم من الوزارة على هذا النحو المزرى فيقول محمد على علوبة فى مذكراته: «لم نلبث فى الحكم بضعة شهور حتى تكشفت لنا حقيقة مرة وهى أن الملك فؤاد يريد أن يكون ديكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة ويدعم سلطته الفردية مستعينا فى ذلك برجال السراى وبحزبه الذى أنشأه وتلك حالة تؤدى طبعا إلى «شد» الحياة النيابية السليمة وقد لمسنا تدخل رجال ديوانه الملكى ورجال الخاصة الملكية فى شئون الحكم وتنمية ثروة الملك بطرق لا ترضاها الضمائر الحية»(٢).

وكأنما أفاق الأحرار الدستوريين لتوهم على أطماع الملك فؤاد وعلى ما كان يجرى أثناء حكمهم من مخازى وعبث بالدستور.

الا أنه ينبغى الاشارة الى أن طرد الأحرار من الوزارة كان يعنى وقوع أحد المحاذير التى كانت تخشاها السياسة البريطانية فى مواجهة القصر من احتمالات قيام حكم أوتوقراطى، يكون فيه القصر هو المرجع الأول للحكم، مما يدفع الأحزاب الى التكاتف والائتلاف فى محاولة لدرء أخطار هذا الحكم وهذا ما أثبتته الأحداث بالفعل فيما بعد. وذهب البعض الى أن الأزمة التى فجرها كتاب «الاسلام وأصول الحكم» تؤرخ بداية الائتلاف بين الأحرار الدستوريين والوفد، ذلك أن الخلاف الناشب بين الأحرار والقصر نتيجة لمعالجة الأخير للأزمة قد بعث الأحرار على مهاجمة سياسة القصر وأساليبه أى إنهم اتفقوا مع الوفد من هذه الناحية دون قصد(٣).

---

(١) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ص ٢٣٦ ـ ٢٤٠.

(٢) مذكرات محمد على علوبة: ص ٢٥٢.

(٣) أمين سعيد: تاريخ مصر السياسى: ص ٢٠٦.

وهكذا اضطر الأحرار الدستوريون إلى محالفة خصوم الأمس - أعنى بهم الوفد - والتودد اليهم التماسا للعودة إلى الحكم، ولينأوا بحزبهم عن العزلة التى كاد يتردى فيها بعد أن طردهم القصر من الوزارة.

ومن أسف فإن الأحرار لم يتعظوا بالأحداث ونسوا ما نالهم على يد القصر وما لبثوا أن عادوا إلى سابق تآمرهم مع القصر فى أثناء الوزارة النحاسية الأولى - كما مر بنا - على نحو أدى إلى انفصام عرى الائتلاف وانهياره بسقوط الوزارة فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨ ، وكان تولى الأحرار الدستوريين الحكم بمثابة مكافأة لهم من القصر على صنيعهم، فلم يتأخروا فى سنة ١٩٢٨ ، عن الغاء الحياة النيابية كلها واعلانها بزعامة محمد محمود باشا ديكتاتورية حديدية لمدة ثلاث سنوات.

وحقيقة الأمر أن القصر قد أراد أن يتخذ من وزارة الأحرار الدستوريين وسيلة تمكنه من الانفراد بالسلطة وذلك عن طريق الاتحاديين الذين شاركوهم فى الحكم على أنقاض الدستور. واذا كان القصر قد استغل جانبا سلبيا من السياسة البريطانية تمثل فى تغيير اللورد اللنبى واحلال اللورد لويد بدلا منه، مما هيأ له الظروف كيما يبادر الى طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة الزيورية الثانية، الا أن الظروف السياسية عام ١٩٢٩ ، كانت جد مختلفة عن تلك التى كانت فى عام ١٩٢٥ ، بمعنى أنه كان للسياسة البريطانية دور ايجابى فى اقصاء وزارة الأحرار، لم يعبر عنه فقط بتغيير اللورد لويد وابداله بالسير بيرسى لورين، وانما كان أيضا فى قبول الجانب البريطانى لشروط الوفد ومنها تعليق مناقشة ما أسفرت عنه المفاوضات التى أجراها محمد محمود فى لندن على عودة الحياة النيابية، وكان قبول بريطانيا ذلك يعنى أنها قد أنهت وجود وزارة محمد محمود فى الحكم. وذلك يقود الباحث إلى محاولة سبرغور حدود التأييد البريطانى للأحرار الدستوريين فى مواجهة القصر والقوى السياسية الأخرى. فالملاحظ أن استراتيجية الأحرار الدستوريين قد اعتمدت على هذا التأييد إلى حد كبير، بيد أن هذا التأييد لم يكن مطلقا بحال من جانب بريطانيا، وهو متصل - فى نظرى - بما يستطيع أن يقدمه الأحرار الدستوريين لقضية العلاقات المصرية - البريطانية على نحو

يستقر معه وضع بريطانيا المتميز فى البلاد وتتحقق معه مصالحها الحيوية، يتأيد ذلك بمواقف دار المندوب السامى من الأحرار الدستوريين والتى أشرنا إليها.

ولقد استطاع القصر بحس سياسى ماهر أن يضع يده دائما على نقط الانقلاب فى العلاقة بين الأحرار ودار المندوب السامى لكى ينفذ الى اغراضه فى مواجهتهم.

وعندما تولى اسماعيل صدقى الحكم سارع الأحرار الى تأييده، رغم ما كان معروفا عن وزارة صدقى من أنها تمثل ارادة القصر مظهرا وجوهرا، لأنهم كانوا يطمعون فى أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها[1]. واستمر هذا التأييد من جانبهم حتى بعد أن ظهرت نوايا الملك فؤاد وصدقى نحو الدستور، فيتحدث الدكتور هيكل فى مذكراته عن مقابلة له مع صدقى بعد تشكيله للوزارة اخبره فيها «أنه يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستورالقائم»[2]. ورغم ذلك لم تبخل جريدة «السياسة» وكما يعترف هيكل نفسه ـ على صدقى باشا فى الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل[3].

بيد أن هذا التأييد من قبل الأحرار وتلك المسالة من قبل صدقى لم يكونا سوى خديعة كبرى مالبثت أن تلتها معركة حامية بينهما، عندماتيقن الأحرار من عزمة على استبدال دستور ١٩٢٣ بآخر. وذلك يعطى الانطباع فى حالة الاستخذاء التى تردى فيها الأحرار الدستوريين فهم من ناحية يؤيدون صدقى رغم علمهم بما أنطوت عليه نواياه وهاهم ينقلبون الى معسكر المعارضة عندما أنفذ الملك وصدقى عزمهما بتغيير دستور ١٩٢٣. ومحصلة تلك التناقضات عبر عنها الدكتور هيكل بقوله «أما أنا فقد اطمأنت نفسى كل الطمأنينة بالخروج من موقف مداورة لاتالفه»[4]. وعلى اثر ذلك بدأ صدقى

(١) محمد حسين هيكل؛ المصدر السابق؛ ص ٢١٥.
(٢) المصدر السابق؛ ص ٣١٦
(٣) المصدر السابق؛ نفس الصفحة.
(٤) المصدر السابق؛ ص ٣١٩ ـ ٤٢١.

يتتبع الأحرار الدستوريين بالاضطهاد والقمع مما دفعهم إلى الائتلاف مع الوفد مرة أخرى وهذا بدوره لم يكن سوى «زواج منفعة» كان محمد محمود على استعداد لفسخه عند أبسط تلميح له باستدعائه لتولى أمور أعظم(١).

والواقع أنه خلال العهد الصدقى لم تشهد الساحة نشاطا سياسيا فعالا لحزب الأحرار الدستوريين. الا أنه فى أواخر هذا العهد خرج حزب الأحرار من حالة الجمود التى تردى فيها، وبدأ فى انتهاج سياسة جناحاها تحسين علاقته بالقصر، والتقارب مع دار المندوب السامى فى محاولة لاستخدامه كأداة ضغط على الملك من ناحية أخرى.

وفيما يتصل بالاتجاه الأول فتشير الوثائق البريطانية الى أن محمد محمود لم يكن على استعداد للقيام بأى مخاطرة من شأنها أن توجد الشك لدى الملك(٢). كما تشير الوثائق ذاتها إلى أن المستقبل القريب ينبئ عن تطور العلاقات بين القصر ومحمد محمود وذلك من شأنه ان يخلق مجالا أوسع لاختيار رئيس للوزراء يخلف نسيم فى حالة استقالته(٣)، اشارة بذلك إلى محمد محمود الذى كان مقتنعا وقتذاك بأنه شخصية مرضى عنها عند الملك لأن صحيفة حزبه «السياسة» لم تنتقد القصر عند ابعاده الابراشى(٤).

وفيما يتعلق بالاتجاه الثانى يطلب محمد محمود من المندوب السامى التدخل لدى الملك ومشاورته لتعديل مسلكه(٥). وهو فى نفس الوقت يعمد الى طرح الحل الذى يراه مناسبا على المندوب السامى للتخلص من الحكم الأوتوقراطى للملك، ويكمن فى اعادة النحاس والموافقة بالاجماع على حل البرلمان الحالى، على أن تكون هناك حكومة بدون برلمان حتى عام ١٩٣٦ عندما تنقضى فترة البرلمان الحالى(٦).

---

(١) عفاف لطفى السيد: المصدر السابق: ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٢) Fo: 407/217: (111) enc. In No: 20 Lampson to Simon: April, 23, 1934.

(٣) Fo: 407/218 (11): No: 26: Lampson to Hoar, Nov, 12, 1935, Tel, No. 551.

(٤) عفاف لطفى السيد: المصدر السابق: ص ٢٦٤.

(٥) Fo: 407/217 (111): enc. in No: 20: Lampson to simon April, 23, 1934.

(٦) Ibid.

وغنى عن البيان أن مناورات الأحرار الدستوريين هذه فى مجموعها كانت تستهدف عودتهم إلى الحكم بصورة أو بأخرى خاصة وأن قيام وزارة برئاسة النحاس فى غيبة البرلمان أمر يتنافى مع سياسة الوفد تماما، والذى لم يكن بحكم تمثيله للأغلبية ليقبل الحكم دون برلمان يؤازره، أو على أنقاض الدستور وهما سنده الحقيقى فى الحكم، بالاضافة الى ذلك فإن عودة الوفد الى الحكم بوزارة يرأسها النحاس وهى حتما ستكون وفدية خالصة الأمر الذى سوف ترفضه بريطانيا، عندئذ لن يكون هناك بديل حقيقى سوى دعوة الأحرار الدستوريين لتولى الحكم.

الا أن ضغط الأحداث الخارجية واضطراب أحوال البلاد الداخلية قد أدى إلى تأليف الجبهة المتحدة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ـ كما مر بنا وأراد الملك فؤاد تشكيل وزارة ائتلافيه ووافق على ذلك محمد محمود وصدقى(١) وذلك يعنى أنه قد بات للأحرار أمل فى المشاركة فى الحكم، إلا أنه ازاء رفض الوفد فكرة الوزارة الائتلافيه، فما كان من بريطانيا الا أن راحت تهيئ له السبل لعقد المعاهدة وتولى الحكم منفردا، وكان ذلك يعنى أفول نجم الأحرار الدستوريين وغاضت آمالهم فى العودة إلى الحكم بصورة أو بأخرى حتى وفاة الملك فؤاد.

أما الحزب الوطنى فقد كانت نشأته مرتبطة بظهور مصطفى كامل وجماعة من الوطنيين الذين كانوا ينادون بالاستقلال والجلاء، وقد استطاع الحزب الوطنى أن يستقطب غالبية العناصر الوطنية آنذاك وأضحى يتمتع بثقل حقيقى، وفاق شأنه ما سواه من أحزاب فى ذلك الوقت وكانت جريدة اللواء هى لسان الحزب.

الواقع أن الحزب الوطنى لم يكن ثمة حزب منظم بالمفهوم السياسى فى البداية ولكنه كان موجودا بالفعل كفكرة تضم حولها الأنصار والمجاهدين.

---

(١) Fo: 407/219: No, 22 Lampson to Eden, Jan, 26, 1936. Tel: No. 84.

وقد أسس مصطفى كامل الحزب بعد عودته من أوروبا سنة ١٩٠٧، واجتمعت أول جمعية عمومية له فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ وانتخبت مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة. وكان الحزب يطالب بالاستقلال فى ظل السيادة العثمانية، وكان معظم أعضائه من الطلبة والموظفين، واستطاع الحزب أن يوسع قاعدة اتصاله بالجماهير وذلك بتأليف «اتحاد العمال اليدويين» سنة ١٩٠٩ تحت قيادته وأصبح ذلك الاتحاد يضم بعد سنتين من تأليفه ١٢ نقابة عمالية(١).

ولقد نشأ نوع من التحالف بين الحزب الوطنى والقصر فى عهد الخديو عباس حلمى والذى حاول أن يستخدم الحزب كمعامل معادل ضد المعتمد البريطانى فى فترات الصراع معه، حتى بعد وفاة مصطفى كامل وانتقال الزعامة الى محمد فريد. ولقد استطاع الحزب أن يجعل من نفسه عقبة حقيقية أمام الوجود الاحتلالى فى الداخل وفى الخارج على السواء، الا أن بريطانيا قد وجدت فى قيام الحرب العالمية الأولى وتفكك الامبراطورية العثمانية، فضلا عن غياب تأييد القصر للحزب، فرصة سانحة للقضاء عليه فتناولت أعضاءه بالقمع والاعتقال والنفى مما دعا قيادته الى نقل نشاطها خارج البلاد. ومما زاد الحزب ضعفا ما حدث من خلافات داخلية بين صفوفه بالاضافة الى غياب قياداته المؤثرة، وظهر أثر كل ذلك فى اضمحلال القاعدة العريضة التى كانت تؤيده، فضلا عن ظهور الوفد الذى انتزع منه زعامة الحركة الوطنية بصورة مطلقة، ليصبح بعد ذلك الحزب الوطنى شأنه شأن ما سواه من أحزاب الأقلية. وكان أمامه أن يختار بديلا من اثنين وهما أن يؤيد الوفد ويؤازره، وأما أن يقف ضده مع أحزاب القصر والأقلية المرفوضة جماهيريا وقد سلك الحزب الوطنى الطريق الأخير(٢).

ولقد اكتسب الحزب الوطنى وضعا متميزا بين سائر الأحزاب، فى أنه قد رفع شعار «لا مفاوضة مع بريطانيا الا بعد الجلاء» وهذا قد جعله يبدو أكثر الأحزاب تصلبا فى مطلب أساسى وهو الاستقلال، الا أنه قد أصاب سياسة

(١) مجلة الطليعة: العدد الثانى: فبراير ١٩٦٥: ص ١٥٥، احمد شفيق مذكراتى فى نصف قرن: الجزء الثالث: ص ١٢٧.
(٢) على الدين هلال: السياسة والحكم فى مصر: ص ٢١٥.

الحزب بالجمود والتناقض فى كثير من الوجوه حتى فى علاقته بالقصر، فعندما أعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، استنكره الحزب واعتبر أنه «لا يغير شيئا فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره، ولا يقصد به غير التغرير بالأمة»(١). وانكار التصريح بهذا الشكل لم يكن يحمل هجوما على القصر الذى اعتبر التصريح قاعدة لسياسته، ولكن كان فى الواقع تنديدا ـ بعدوه الرئيسى ـ وهو الجانب البريطانى.

وكان قيام بريطانيا بتنظيم وراثة العرش ما جعل الحزب الوطنى يستهدفها بهجوم آخر، ذلك أنه قد اعتبر مسألة عرش مصر من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها، وعد تدخل الحكومة البريطانية فى تلك المسألة اعتداء صريحا على حقوق البلاد، وأبلغ الحزب احتجاجه على هذا التدخل الى معتمدى الدول الأجنبية، وكان موقف الحزب شبيها بموقفه من تصريح ٢٨ فبراير، يتأيد ذلك بأن قرار احتجاج الحزب قد تركز على خطاب المندوب السامى للسلطان فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ بشأن نظام وراثة عرش مصر وكذا برقية التهنئة التى أرسلها الملك جورج الخامس الى السلطان دون الاشارة الى البرقية التى أرسلها الأخير الى ملك بريطانيا يشكره فيها على قيام بلاده بتنظيم وراثة عرش مصر(٢). واضح من ذلك أن موقف الحزب فى تينك المسألتين قد تغافل عن استجابة القصر للتدخل البريطانى سواء باصدار تصريح ٢٨ فبراير أو بتنظيم وراثة العرش، وجعل الجانب البريطانى يظهر وكأنه قد فرض على القصر أمورا لا يرضاها. وذلك فى تقديرى كان يصدر عن رغبة الحزب الوطنى فى أن يوجد أسبابا للتقارب مع القصر، ويظهر كمن يدافع عن حقوق العرش والبلاد فى مواجهة قوى الاحتلال.

الا أن الحزب الوطنى ما لبث أن انحاز تماما الى معسكر القصر وظهر ذلك فى تأييده لوزارة زيور الثانية ذات الصبغة الملكية الخالصة، وراح رئيس الحزب حافظ بك رمضان يردد المزاعم التى دأب أعوان القصر على ترديدها عن «المظالم التى قاستها الأمة تحت حكم الوزارة الزغلوية»، وراح يقيم من

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٥٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: ثورة ١٩١٩ ج٢: ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

نفسه حاميا للوزارة ضد كل محاولة يراد منها اسقاطها واحلال أخرى بدلا منها رغم أن الحزب لم يكن ممثلا بها(١). وغنى عن البيان ماكان يحمله ذلك من تأييد ضمنى للقصر فى نفس الوقت.

وبدأ التناقض يأخذ طريقه الى سياسة الحزب، فرغم أنه احتج على الغاء دستور ١٩٢٣ لأن غاية الحزب - كما يقول الرافعى - فى جهاده للدستور تحقيق سلطة الأمة وصونها من عبث الاعتداء وتقلب الاهواء(٢). الا أن الحزب راح يقر دستور ١٩٣٠ ويقرر دخول الانتخابات التى جرت على أساسه، مما كان يعنى تأييد حكم القصر الأوتوقراطى الأمر الذى جعل صدقى يزهو فى أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب هى حزب الاتحاد وحزب الشعب والحزب الوطنى(٣). وكان خليقا بالحزب الوطنى أن يشترك مع باقى الأحزاب القومية فى نضالها ضد القصر من أجل الدستور بدلا من تأييد نظام لا دستورى ترفضه البلاد.

وفى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى ظهرت حركة يتزعمها طلبة الأزهر تدعو الى توحيد مصر والسودان تحت لواء الاسلام والتحالف مع القوى العربية وكان يؤيدها الحزب الوطنى والملك فؤاد الذى رأى فيها بعثا جديدا لمسألة الخلافة، وكان تشجيع الحزب الوطنى لها أملا فى توثيق علاقته بالقصر بعد ما ظهر من استجابته لها. والى ذلك تشير الوثائق البريطانية بأن «القصر قد شجع هذه الحركة وأن هناك اتصالا وثيقا ربط دائما بين الحزب الوطنى والقصر تحت زعامة الملك فؤاد، كما كان الأمر فى عهد الخديو عباس حلمى ومصطفى كامل»(٤).

الا أن تلك الحركة لم يكتب لها النجاح لاعتبارات عدة منها أن الحزب الوطنى لم يكن له رصيد من التأييد الشعبى على نحو يسمح له بتبنى الفكرة والترويج لها بين الجماهير، ومنها أن الملك فؤاد ذاته لم يكن موضع عطف البلاد وتأييدها على نحو ما كان عليه عباس حلمى ابان تحالفه مع مصطفى

---

(١) احمد شفيق: حوليات مصر السياسية: الحولية الثانية (عام ١٩٢٥): ص ص : ص ٣٢٤ - ٣٢٥ «نقلا عن جريدة التيمس اللندنية».

(٢) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج٢: ١٣٩.

(٣) المصدر السابق: ص ١٤٢.

(٤) Fo: 407/217 (11)' No' 34: Lampson to Simon: April, 25, 1934, Desp No. 367.

كامل ومنها أخيرا أن الجانب البريطانى قد عارض هذه الاتجاهات تماما من قبل القصر، بل أنه قد اعتبرها بعثا لحركة الجامعة الاسلامية التى تبناها الحزب الوطنى فى الماضى ولكن بثوب جديد، فاتخذ منها موقفا عدائيا، والدليل على ذلك أن وزير خارجية بريطانيا قد أرسل الى المندوب السامى يطلب منه مفاتحة الملك وعرض وجهات نظر بريطانيا فى تلك المسألة متى سنحت الفرص لذلك(١).

وكانت قضية العلاقات المصرية ـ البريطانية مجالا أخر لتقارب الحزب الوطنى من القصر فقد جاء موقفهما من هذه القضية متشابها وان اختلفت المقاصد والأهداف. فالحزب الوطنى كان يرفض مبدأ التفاوض الا بعد اتمام الجلاء، وظل متمسكا بذلك فلم يشترك فى أى من المفاوضات التى جرت مع الجانب البريطانى بدءا بمفاوضات عدلى ـ كيرزون عام ١٩٢١ وما تلاها من مفاوضات، حتى معاهدة ١٩٣٦، ما لبث أن أدانها وطالب بالغائها على أنها لاتحقق الاستقلال لمصر والسودان.

ومما لا شك فيه أن دعاوى الحزب الوطنى هذه قد خدمت موقف القصر فى قضية العلاقات وجاءت متفقة وسياسته. ذلك أن القصر ما فتئ يبث العراقيل أمام أية مفاوضات تجرى بين البلدين وذلك كان راجعا الى اقتناع الملك فؤاد بأن أية تسوية مع الجانب البريطانى لن تتم الا على يد حكومة وفدية أو على الأقل حكومة تحظى بتأييد الوفد، وذلك سوف يؤدى حتما الى نتيجتين أولاهما تعاظم نفوذ الوفد وتزايد تأثيره السياسى سوءا فى الداخل أو الخارج، والنتيجة الثانية ـ وهى مترتبة على الأولى وتتمثل فى تزايد عزلة القصر وتدهور نفوذه، فضلا عن انه سوف يستهدف لهجوم القوى الوطنية بصورة أساسية.

ولقد كان الحزب الوطنى يمثل بحق الجانب السلبى فى العمل الوطنى وما آل اليه حال الحزب ليصبح فى النهاية أداة من أدوات القصر ـ فى تقديرى ـ أمر حتمى بالنظر الى التدهور الذى أصابه، فمن ناحية عجز الحزب عن استيعاب الظروف السياسية الجديدة الناشئة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى

---

(١) Fo: 407/217: No. 37 (111) Simon to Lampson, May, 9, 1934. Tel: No. 110.

واستمر على رفضه السلبى للاحتلال أو مفاوضته فى الوقت الذى أضحت فيه المسألة المصرية بعد مؤتمر الصلح فى فرساى، محض مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا لن يتسنى حلها الا بالمفاوضات المباشرة بينهما بعد أن زالت عنها الصفة الدولية، وبرغم أن الأحزاب القومية الأخرى على اختلاف نزعاتها ـ بما فيها الوفد ـ قد رأت فى التفاوض خطوة نحو الاستقلال وذلك ما كانت تراه الغالبية العظمى فى البلاد، نجد أن الحزب الوطنى ظل متمسكا بشعاره التقليدى مما جعله يتحرك فى اطار من الجمود السياسى معزولا عن معايشة واقع السياسة المصرية، ومن ناحية أخرى فان فشله فى دفع قيادات جديدة إلى مكان الصدارة تحظى برصيد من التأييد الشعبى كان يشكل عجزا أخر للحزب، هذه العوامل مجتمعة لم تجعله اقل شأنا واضعف تأثيرا عن ذى قبل فحسب، بل وأدت الى انحيازه الى معسكر القصر يدور فى فلكه شأن ماسواه من أحزاب الأقلية.

ثالثا: أحزاب القصر:

كان انشاء حزب الاتحاد ايذانا بدخول القصر فى غمار الصراع الحزبى. واذا كنا بصدد استعراض الظروف التى أدت الى قيام هذا الحزب فينبغى الاشارة الى اعتبارين، أولهما: توقيت قيام الحزب. وثانيهما: دافع انشائه ـ وفيما يتصل بالاعتبار الأول، فلا شك أن الظروف السياسية التى واكبت عملية تشريع دستور ١٩٢٣ واصداره، وما تلا ذلك من قيام حكم دستورى تمثل فى قيام وزارة سعد زغلول مما كان ينبئ عن تزايد حركة المد الوطنى فى مواجهة القصر ـ بصورة أساسية ـ والذى لم يكن بمقدوره آنذاك أن يخرج على البلاد بحزب من لدنه لأنه حتما سوف يستهدف لهجوم القوى الوطنية من مواقعها فى السلطة، ومن ثم كان سعى القصر لمحاولة بث نفوذه والتدخل فى الحكم مما قاده الى صراع مع الوزارة الدستورية الأولى ـ على نحو ما مر بنا ـ وكان على القصر بعد ابعاد القوى الوطنية عن الحكم أن يصطنع لنفسه أداة يحقق عن طريقها ادعاءاته فيه، وأن يملأ لصالحه ذلك الفراغ السياسى الناجم عن اقصاء هذه القوى عن الحكم، خاصة وأن الجانب البريطانى قد

انحاز الى معسكر القصر فى عدائه للوفد، ومن ثم كان التوقيت جد مناسبا للقصر.

أما عن مغزى انشاء الحزب ودوافعه، فقد عبر عنها حسن نشأت وكيل الديوان الملكى للدكتور هيكل عندما سأله الأخير عن الغرض من تأليف هذا الحزب، فقال: أن بالبلد حزبين لا ثالث لهما: الوفد والأحرار الدستوريون، وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ووصل الى مقاعد الحكم، حتى لقد ظن البعض وقتذاك أن الأحرار الدستوريين قد قضى عليهم قضاء حاسما، لكنهم ما لبثوا حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة أن بدأوا يكسبون الرأى العام، ولو أنهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا الحكم لاستأثروا بالأمر فيه كما استأثر الوفد ولبقى القصر ينظر إلى هذا كله وليس له من الأمر شيئا، فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد من غير حاجة الى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة[1]. بينما يرى على باشا ماهر أن هذا الحزب قد أنشئ فى الوقت الذى كان فيه الأحرار الدستوريون يسمون «الخونة» واعترف الوفد بعجزه عن تسيير دفة الأمور[2].

يفهم من هذا أن القصر قد أراد من انشاء هذا الحزب ـ ظاهريا ـ تعميق أصول التجربة الديمقراطية فى البلاد والمحافظة على النظام الدستورى، الا أن الدور الحقيقى الذى لعبه الحزب فى السياسة المصرية ـ كما سيتضح بعد ـ قد أكد بما لا يدع مجالا للشك نقض تلك الدعاوى التى سيقت لتبرير قيام هذا الحزب ويكشف زيفها، خاصة وأن ديدنه كان تعطيل الدستور والحياة النيابية منفردا بالحكم أو مشاركا لما سواه من أحزاب، وذلك بطبيعة الحال لصالح القصر.

تبقى بعد ذلك الدوافع الحقيقية لانشاء هذا الحزب وأهمها القضاء على البرجوازية الوفدية والحيلولة بينها وبين الوصول الى الحكم حتى يستطيع القصر أن يجد حزب يعتمد عليه فى تدعيم ديكتاتوريته، خاصة وأن البلاد

---

(١) محمد حسين هيكل: المصدر السابق: ٢٢٣.

(٢) الاتحاد: ١٠ فبراير ١٩٢٦ (نقلاً عن مقال مترجم لجريدة الليبرتيه).

كانت مقدمة على انقلاب دستورى يدخل ضمن الاستعداد له معركة انتخابية كانت فى جملتها حربا يقصد منها فوز المرشحين الذين كان يظاهرهم القصر. وبعبارة أخرى فان القصر قد أراد أن يكون له من هذا الحزب واجهة دستورية للحكم من ورائها. وهكذا يعيد تأليف هذا الحزب الى الأذهان تأليف حزب الأعيان فى عام ١٩٠٨ حين لم يرض الخديو عباس حلمى عن اتجاهات حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية، ورغم قلة عدد أعضاء حزب الأعيان فانه كان شديد الاخلاص للعرش(١).

على أى حال فقد تم تشكيل حزب الاتحاد فى ١٠ يناير ١٩٢٥ وانتخب يحيى ابراهيم باشا رئيسا للحزب وموسى فؤاد باشا وعلى ماهر باشا وكيلين له والى جانب ذلك ضم نحو ثمانية وعشرين فردا من طبقة كبار الملاك وقدامى الضباط والتجار(٢). وهؤلاء يصفهم الرافعى فى جملتهم بأنهم جماعة من الوصوليين أرادوا الافادة من صلة الحزب بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والنياشين(٣). وقد تشكلت للحزب العديد فى اللجان الفرعية فى القاهرة والاسكندرية ومعظم مديريات القطر(٤). وكان حسن باشا نشأت وكيل الديوان الملكى هو الرجل الثانى فى الحزب والمحرك الحقيقى له. أما عن برنامج الحزب فقد جاء متضمنا ثلاثة عشر مبدأ تركزت على ضرورة استقلال القضاء وفصل السلطات وتقوية الثقة المالية بمصر ودعم الاقتصاد الوطنى والاهتمام بالدفاع والتفاهم مع الدول صاحبة الامتياز للاستعاضة بنظام يطمئن له الأجانب ولا يتنافى مع استقلال البلاد واصلاح شئون الجامعة الأزهرية وفروعها(٥).

وكعبقرى الشر فى بلاط الملك استغل حسن نشأت منصبه فى بيع الألقاب والأوسمة لتمويل الحزب الجديد يساعده فى ذلك الشاعر أحمد شوقى بالاضافة الى أموال دائرة «سيف الدين» التى كان على ماهر وكيلا لها، الى

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المصدر السابق: ص ١٥٠.

(٢) وثائق قصر عابدين «أحزاب سياسية» المحفظة رقم ٢ «مودعة بدار الوثائق القومية والتاريخية بالقلعة».

(٣) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج١: ص ٢١٣.

(٤) وثائق قصر عابدين: أحزاب سياسية المحفظة رقم ٢.

(٥) المصدر السابق: نفس المكان.

جانب ذلك أخذت الادارة فى تسخير الناس لدفع الأموال للحزب الجديد وتدعوهم قسرا الى الاشتراك فيه(١). وكان للحزب جريدتان احداهما ناطقة بالعربية وهى جريدة «الاتحاد» والأخرى بالفرنسية وهى «الليبرتيه».

ورغم وضوح أهداف الحزب الجديد وغاياته، فقد تباين موقف الأحزاب الأخرى منه فاتخذ الأحرار الدستوريون موقفا يعد فى جملته مؤيدا للحزب الجديد وكتبت جريدتهم تقول «نرحب بحزب الاتحاد ونرجو أن يوفق فى عمله وأن يساعد فى دائرته على تنظيم الجهود العامة فى مصر»(٢).

أما الوفد فقد اتخذ منذ البداية موقف العداء منه، وذلك كان يصدر عن اقتناع قيادته بأن قيام حزب الاتحاد انما كان لتشكيل جبهة معادية للوفد تضم المنشقين عليه ويتزعمها القصر، يتأيد ذلك بما حدث من حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية وأعلن أصحابها انهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش(٣). كذلك اتخذ الحزب الوطنى موقفا مماثلا لموقف الوفد فى مناوأته لقيام الحزب الجديد الا أنه ما لبث أن انقلب على عقبيه بعد ذلك وأيد وزارة زيور الثانية التى قامت أساسا على أكتاف الحزب الجديد. والواقع أن حزب الاتحاد لم يحتل سوى مكانا هامشيا فى الحياة النيابية، ولم يقدر له أى شأن انتخابى الا فى الانتخابات التى زورها القصر، والدليل على ذلك أنه فى انتخابات ١٩٢٥ حصل على ٢٩ مقعد بنسبة ١٣,٨٪ وفى انتخابات ١٩٣١ التى جرت فيها بعد حصل على ٤٠ مقعد بنسبة ٢٦,٧٪ من مقاعد مجلس النواب، أما الانتخابات التى لم تتدخل فيها الحكومة فقد وضح فيها الوزن الحقيقى للحزب ففى انتخابات ١٩٢٦ لم يحصل الا على مقعد واحد بنسبة نصف فى المائة(٤).

ولقد ساءت سيرة حزب الاتحاد فى الحكم فى عهد وزارة زيور الثانية وظهر برما بالدستور والحياة النيابية وتجلى هذا فى حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ ـ كما مر بنا ـ وكان سندهم فى ذلك

---

(١) محمد شوكت التونى: احزاب وزعماء: ص ٣٥، عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: نفس الصفحة، جريدة الجمهورية: ٤ يولية ١٩٧٥.

(٢) احمد شفيق: حوليات مصر السياسية: الحولية الثانية: عام ١٩٢٥: ص ٢٥.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، المصدر السابق: ص ٢١٤.

(٤) على الدين هلال: المصدر السابق: ص ٢١١.

الأحرار الدستوريون، حتى هؤلاء لم يلبث القصر أن طردهم من الحكم اثر الأزمة التى أثارها كتاب «الاسلام وأصول الحكم». وكان ذلك يعنى بصورة أخرى أن الحكم قد استقام للقصر من خلال وزارة اتحادية صرفة. حتى هذه لم يكتب لها الاستمرار، خاصة وأن السياسة البريطانية قد رأت فى انفراد الملك بالحكم من خلال الاتحاديين خطرا حقيقيا تتحمل هى تبعاته. ومن ثم كان ضغط دار المندوب السامى على الملك لابعاد حسن نشأت ـ رجل الملك ـ عن القصر وهو المحرك الحقيقى للوزارة الاتحادية، وتلا ذلك استقالة الوزارة الزيورية الثانية ومغيب حكم الاتحاديين(١).

وخارج الحكم لم يكن لحزب الاتحاد شأن يذكر، حقيقة أنه قد اتخذ موقف المعارضة السياسية ابان عهد الائتلاف (١٩٢٦ ـ ١٩٢٨) حتى هذه بدورها كانت واهية، فداخل البرلمان لم يكن له صوت مسموع لضآلة ممثليه وخارج البرلمان ضنت عليه البلاد بأى تأييد حقيقى. الا أنه بوفاة سعد زغلول وتصدع الائتلاف عادت أحلام السلطة تراود الاتحاديين، فراحوا يجمّعون شتاتهم ليعودوا مع الأحرار الدستوريين الى الحكم على أنقاض الدستور والحياة النيابية وذلك فى عهد وزارة محمد محمود الأولى. ولم يكن يمثل هؤلاء وأولئك فى مجلس النواب سوى ٣٥ نائبا على الأكثر، أى أن الأقلية الضئيلة انتزعت حق الأغلبية فى الحكم، وهكذا عاد الحزبان الرجعيان الى التآمر على الدستور كما فعلا فى سنة ١٩٢٥(٢). والملاحظ أن الاتحاديين لم يكن لهم فى تلك الوزارة ثقلاً كافيا كما كان فى السابق، فبينما شاركوا فيها بوزيرين هما على باشا ماهر ونخلة باشا المطيعى نجد أن الأحرار قد اشتركوا فى وزارة زيور الثانية ذات الأغلبية الاتحادية ـ بثلاث وزراء، يفهم من هذا أن الاتحاديين لم يتمكنوا من املاء رغبات القصر عن طريق وزيريهم فى وزارة محمد محمود وكل ما نجح فيه الحزب هو المشاركة فى الانقلاب الدستورى الذى جرى فى عهد تلك الوزارة، حتى تلك الصراعات التى جرت بين الملك ومحمد محمود أثناء وزارته لم يكن للاتحاديين دور ملموس فيها، ولم يكن

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن دور المندوب السامى فى اقصاء حسن نشأت: انظر الفصل الخامس القصر والانجليز.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج٢: ص ١٥٠.

ذلك يعنى خذلانا منهم للملك فى مواجهة محمد محمود، بقدر ما كان ينبئ عما آل اليه الاتحاديون من ضعف حقيقى.

وعندما أجريت الانتخابات فى يونية ١٩٣١ لم يشترك فيها من الأحزاب سوى حزب الاتحاد والحزب الوطنى وحزب الشعب الذى أنشأه صدقى مؤخرا. وقد احتل الاتحاديون ٤٠ مقعدا فى مجلس النواب، ولم يكن ذلك يعنى أن هناك ثمة تحولا قد طرأ على الرأى العام أو تأييد البلاد للحزب ولكن يرجع أساسا الى تدخل القصر ورجال الادارة بالتلاعب والتزوير فى الانتخابات بصورة جعلتها «مأساة انتخابية»(١). الا أنه يمكن القول بأن حزب الاتحاد بما احتله من مقاعد فى البرلمان قد أوجد سندا للوزارة، وفى نفس الوقت أضحى للقصر كلمة مسموعة فى الحكم. الا أن تفجر فضيحة البدارى قد أدى الى تصدع التحالف الحزبى القائم بين حزبى الاتحاد والشعب وهو ركيزة الوزارة الصدقية فخرج على اثر ذلك على ماهر قطب حزب الاتحاد القديم وتضامن معه بالاستقالة عبد الفتاح يحيى وكيل حزب الشعب. الا أن صدقى قد تمكن من رأب الصدع الناشئ فى وزارته عن استقالة الوزيرين، على نحو ظل معه الاتحاديون يشاركونه فى الحكم، واستمرت تلك المشاركة فى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى التى كانت استقالتها تعنى أفول نجم الاتحاديين وزوال كل أثر لحزبهم.

ولقد استطاع حزب الاتحاد بما خاضه من صراعات ضد الوفد بصورة اساسية أن يزيد من فعالية القصر وقوة تأثيره السياسى من ناحية أخرى، وكان بحق ـ كما بصفة اللورد لويد ـ حزب الملك(٢). فقيام ذلك الحزب كان خطوة نحو قيام الحكم الفردى فى البلاد ومسيرته السياسية قد استهدفت أساسا تعضيد القصر ونفوذه فى مواجهة خصومه السياسيين. الا أنه لم يكن للحزب ثمة مؤيد حقيقى الا القصر ورجاله وكان زوال القوى المحركة له من على الساحة سواء باقصاء حسن نشأت والابراشى من بعده يعنى بصورة أخرى توقف نشاط الحزب وانهيار كيانه.

اما حزب الشعب فقد كان حزبا آخر من صنائع القصر، ولم يكن يختلف

(١) المصدر السابق: نفس الصفحة.

(٢) Lolyd, Lord: Op. Cit., p. 111.

كثيرا عن حزب الاتحاد، فكلاهما من أحزاب القصر التى شابت سياستها فكرة التمرد على الدستور والحكم الديموقراطى، وجاءت ظروف نشأتها وتوليها مقاليد السلطة مقترنة بالانقلاب على الدستور. حقيقة أن أسماعيل صدقى قد أراد من وراء انشاء هذا الحزب أن يوجد لنفسه عضدا فى مواجهة القصر، الا أن الأخير - كما سيرد - قد استطاع بمهارة سياسية حاذقة أن يحوله الى نصرته.

ولم يكن غائبا بحال عن تفكير صدقى ضرورة الاعتماد على قوة حزبية تسنده فى الحكم وما ظهر فى كتابه الى الملك حين تأليفه وزارته الاولى بأنها لا تنتسب فى مجموعها وأفرادها الى هيئة أو هيئات سياسية، لم يكن سوى خداعا وتغريرا، فلقد كان صدقى يستهدف من وراء ذلك أن ينسحب وينسحب زملاؤه من الأحزاب التى ينتمون اليها ليؤلف منهم عصبة تسندها قوة الحكومة فلما اطمأن الى بقائه فى الحكم رأى أن يؤلف حزبا جديدا يرتكن عليه فى الحياة الصورية السياسية التى أنشأها، ففعل ما فعله حسن نشأت حين الف حزب الاتحاد عام ١٩٢٥(١).

تبقى بعد ذلك حقيقتان قد أدركهما صدقى وهو بصدد الاقدام على تكوين الحزب الجديد أولاهما: أن صدقى قد وعى تماما تجربة محمد محمود مع القصر ويعرف عن نفسه أنه رجل القصر باضطرار القصر، فأذا ذابت حاجته اليه، فرجال الاتحاد هم الأولى، وهم المندوبون والمؤيدون من القصر، الذى كان يحتفظ بصدقى ريثما يقضى له على الوفديين، فاذا تم ذلك ذهب - أى صدقى - غير مأسوف عليه، وكان صدقى أذكى من أن تفوت عليه تلك الحقيقة وكان عليه أن يظهر أمام القصر بمظهر رجله الخاضع له أكثر من خضوع الاتحاديين واضعا فى اعتباره أراءه وسياسته الخاصة ومطامعه فى أن يبنى مستقبلا سياسيا مستقلا يحتاج فيه القصر اليه، ولا يحتاج هو الى القصر، أو على الاقل لا يكون القصر سنده الوحيد وانما تكون هناك قوة أخرى تدعمه تتمثل فى الحزب الجديد. والحقيقة الثانية أنه لم يكن بمقدور صدقى أصلا الاستمرار فى الحكم خاصة وان اعضاء وزارته الأولى أفراد

(١) احمد فؤاد على مصطفى: المصدر السابق: ص ٣٦١، عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٤٢.

مستقلون ومن ثم كان يتعين عليه وهو بصدد دخول المعركة الانتخابية فى مواجهة الاحزاب الاخرى أن ينتصر فيها حتى يمكنه أن يرسى قواعد نظامه الجديد الذى أقامه «اذ لابد للوزارة من استنادها الى أغلبية برلمانية» كما يقول صدقى فى مذكراته(١).

وقد صرف صدقى همه الى أن يجمع لهذا الحزب الأنصار والأعضاء وكان يعتقد بادئ الرأى أنه واجد هذا الحزب بسهولة ممن ينشق على حزب الأحرار الدستوريين من أعضاء إدارته وستكون من بينهم العناصر القوية ورغم أن حزب الأحرار الدستوريين قد اتخذ قرارا اجماعيا بعدم تأييده الا أنه استطاع أن يضم اليه ستة من أعضاء مجلس ادارة الحزب(٢). كما استطاع أن يضم اليه عددا من أعضاء حزب الاتحاد والمستقلين، كما التمس طائفة من الباشوات كان الاحرار الدستوريون قد فصلوهم اثناء حكومتهم سنة ١٩٢٨، من وظائفهم ووعدهم بالتعيين فى مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس ادارة حزبه(٣).

ومن ناحية أخرى لجأ صدقى الى طرق القسر والارغام لتحقيق هدفه فأوجب على العمد والمشايخ أن يوقعوا استمارات العضوية فى الحزب، وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته وأوجب على أعضاء الحزب ومن يجدون فى الانتماء اليه تحقيقا لمصالحهم أن يحرروا كشوفا بالاشخاص الذين يخضعون للرغبة والرهبة وأن يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الادارة لترشيحهم للانضمام الى الحزب ولكى يكون للحزب الجديد جهاز ـ كامل منبث فى جميع جهات القطر مثل الوفد، وصدرت الأوامر بتأليف لجان الشعب فى كل مركز من المراكز(٤). وأصدر الحزب جريدة له باسم «الشعب» ومن الغريب أن صدقى باشا كان يريد أن يسمى حزبه «حزب الاصلاح» ولكنه عدل عن ذلك الى «حزب الشعب»(٥).

---

(١) محمد زكى عبد القادر: اقدام على الطريق: ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤، اسماعيل صدقى مذكراتى: ص ٤٥.

(٢) محمد حسين هيكل وآخرون السياسة المصرية والانقلاب الدستورى: ص ٥١.

(٣) المصدر السابق: ص ٥٢.

(٤) يون لبيب رزق: الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٧: ص ٧١.

(٥) اسماعيل صدقى، مذكراتى، ص ٤٥، ضياء الدين الريس، المصدر السابق: ص ١٤٠.

اما عن برنامج الحزب فقد تضمن سبع مواد أهمها المادة الخامسة التى تنص على تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة ـ و «حقوق العرش» وذلك بدوره كان ينبئ عن اتجاهات الحزب الحقيقية وميوله نحو العرش ، وفيما عدا ذلك كانت مبادئه فى جملتها لاتختلف ومبادئ باقى الأحزاب الأخرى بشكل عام فنصت على استقلال مصر استقلالا تاما والمحافظة على سيادة السودان وحقوقها فيه والاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينها وبين الدولة المصرية وكذا اصلاح الشئون الداخلية، وترقية العمال وتنمية روح التعاون(١). والواقع أن برنامج الحزب لم يكن يستهدف سوى استكمال المظهر الشكلى له، ينهض دليلا على ذلك أن الدور الذى لعبه فى السياسة المصرية قد حاد فيه عن معظم مبادئه. وعن موقف الأحزاب السياسية الأخرى من ميلاد الحزب الجديد فيمكن القول بأن حزب الوفد قد جاهر بعدائه للحزب الجديد مما عبر النحاس عنه بقوله بأن «هذا الحزب ولد ليموت، أما الأمة فهى سليمة بريئة لاتخضع لأية قوة كائنة ما كانت، بل تعتمد بعد الله على حقها».

أما حزب الاحرار الدستوريين فقد أيدوا الحزب عند ميلاده من خلال تأييدهم للوزارة الصدقية وإن لم يشاركه فيها، الا أنهم مالبثوا أن انقلبوا على الحزب بل واشتلفوا مع الوفد وكونوا لجنة إتصال بين الحزبين للتنسيق بينهما بصدد مقاطعة الإنتخابات العامة التى قررت الوزارة الصدقيه اجراؤها فى نوفمبر ١٩٣٠. من ناحية أخرى بدا الحزب الوطنى مرحباً بالحزب الجديد، مما يمكن تفسيره باتجاه الحزب لتحسين صلاته بالقصر. أما حزب الاتحاد فكان من الطبيعى أن يكون تأييده، مطلقاً للحزب الجديد خاصة ومن خلال مشاركته فى السلطة(٢) .

وطالما ظهرت صبغة حزب الشعب واتجاهه صوب العرش فكان حرياً به أن يحظى بتأييد أقرانه، فعقد اجتماعاً سياسياً بمقر حزب الاتحاد وأعلن فيه على ماهر باشا عن حزب الاتحاد وعبد الفتاح باشا يحى عن حزب الشعب

---

(١) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية السابقة، ١٩٣٠: ص ١٤٦١.

(٢) عاصم محروس: صفحة من تاريخ مصر (حزب الشعب) دار المعارف ـ القاهرة ١٩٨٦: ص ٢١٩ ومابعدها.

تضامنهما وتآلفهما لخدمة القضية الوطنية وإنقاذ البلاد من دعاة الفوضى وتطهير الحياة الدستورية(١). ولا غرو فى أن يحدث مثل هذا التأييد المتبادل وذلك الائتلاف بين الحزبين، فقد تشكل كلا منهما بتدبير من القصر تعاونه الوزارة القائمة وكلاهما قد تشكل من رجال وقعوا فى شكل من أشكال الاغراء أو شكل من أشكال التهديد أو بالأحرى تطلعوا الى القصر طمعا فى تحقيق مصلحة أو تجنبا لضياع مصالح، ثم أن كليهما قد نظر الى الملك او الى رجاله يستلهمهم فيما يصنعه(٢).

وكان ذلك الائتلاف بمثابة ركيزة اساسية للوزارة الصدقية حيث استطاع القصر أن يحكم البلاد حكما مباشرا من خلال حزبيه ومن ناحية أخرى باشر القصر تأثيرا قويا على حزب الشعب حتى انه ما أن استقالت وزارة صدقى الثانية حتى بدت رغبة القصر قوية فى ابعاده عن رئاسة الحزب بعد أن أبعده عن رئاسة الوزارة، ذلك أن وزارة عبد الفتاح يحيى التى تولت الحكم أثر استقالة وزارة صدقى الثانية قد ضمت وزيرين من حزب الشعب هما ابراهيم فهمى كريم وعلى المنزلاوى ولم يكن صدقى مقرا لاشتراكهما فى الوزارة، بالاضافة الى ذلك فإن عبد الفتاح يحيى ذاته كان قد استقال من وزارة صدقى ومن وكالته لحزب الشعب منذ يناير ١٩٣٣ الا أنه عاد وتمسك بها ليتخذ لنفسه صفة «تمثيلية» واضطر صدقى الى أن ينحنى كعادته أمام القوة، فجمع مجلس ادارة حزبه فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٣٣ وقرر تأييد وزارة عبد الفتاح يحيى والترحيب بعودته الى «حظيرة الحزب» وسحب قرار اعتبار الوزيرين الشعبيين متخليين عن عضويتهما فيه. وازداد صدقى ضعفا واستخزاء أمام الوزارة التى أمعنت فى الزراية به ورأى أعضاء حزبه يستبدلون به سيدا آخر هو عبد الفتاح يحيى ـ فاضطر فى أوائل نوفمبر أن يستقيل من رئاسة الحزب، وشهد اسماعيل صدقى بعينه المولود الذى صنعه يعقه ويخرج عن طاعته بل ويبتعد عنه الى درجة أن يعاديه(٣).

---

(١) جريدة الشعب: ١٨ يناير ١٩٣١.

(٢) يونان لبيب: تاريخ الوزارات المصرية: ص ٣٥١.

(٣) محمد زكى عبد القادر، محنة الدستور، ص ٨١، عبد الرحمن الرافعى، المصدر السابق، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

الا أن الأمور راحت تسير على نقيض الامس، فما أن استقالت وزارة عبد الفتاح يحيى حتى عادت رئاسة حزب الشعب الى صدقى مرة أخرى، الا أن ذلك لم يغير ضعف الحزب قوة، فانهار شأنه شأن حزب الاتحاد.

وخلاصة القول فإن حقيقة هامة ينبغى تقريرها بصدد العلاقة بين القصر والانماط الحزبية المختلفة وهى ان تلك العلاقة كانت رهنا بما تمثله تلك الأحزاب سياسيا، ومدى توافق اتجاهاتها أو تعارضها مع اتجاهات القصر وميوله. ولقد وضحت تلك الحقيقة تماما فى اطار الصراع بين الوفد والقصر. فالوفد قد تبنى فكرة الحكم الديمقراطى فى مواجهة أوتوقراطية القصر، على نحو استحكم معه العداء بينهما، ولا ريب فى أن الاطار الدستورى الذى جرت فى ظله تلك الصراعات، قد هيأ للوفد ظروفا أفضل للعمل، فراح «يقلم أظافر» الملك ويحارب مسعاه فى محاولاته للانفراد بالحكم وظهر أثر ذلك فى مواقف الوفد - داخل الحكم أو خارجه - تجاه قضايا القصر الحيوية فمنها ما اتصل بتصحيح مفهوم ممارسة الملك لسلطاته التى خولها له الدستور الامر الذى فسره خصوم الوفد بأنه يسعى نحو الجمهورية، ثم ماكان من تحوله عن الدعوة للخلافة بل والهجوم عليها بعد أن ظهر له أن الملك يبتغى من ورائها تقوية شوكته فى مواجهة الوفد، وعلى الجانب الآخر كان فؤاد خصما عنيدا مقتدرا، ما فتئ يعطل الحياة النيابية ويعبث بالدستور - لكى يحقق من وراء ذلك هدفا مزدوجا جناحاه تأصيل حكم القصر الاوتوقراطى، وتعطيل الوفد - ولو بشكل مؤقت - عن ممارسة دوره فى قيادة الحركة الوطنية من موقع السلطة ولا شك فى أن سياسة فؤاد فى التحليل الأخير قد حققت نجاحا كبيرا فى ذلك خاصة فى ظل التأييد البريطانى له.

أما أحزاب الأقلية فالواضح أن الاطار الحركى لها قد اتسم بطابع التذبذب الحاد فى العلاقة بينها وبين القصر أو الوفد، فتارة تعمد الى ممالأة القصر وحكمه وأخرى تتحول عن مناصرته وتنضم الى صفوف الوفد أملا فى أن تظفر بنصيب فى الحكم. واجمالا فإن أحزاب الاقلية قد ساءتها فكرة الحكم الديمقراطى، واتفقت بذلك مع اتجاهات القصر. وبعبارة أخرى فقد انحسرت مخاطر احزاب الأقلية عن تهديد «أوتوقراطية القصر».

ولا ريب فى أن أحزاب القصر بحكم صلاتها الوثيقة به قد صارت سلاحا يشهر فى وجه خصومه السياسيين، واستطاع أن يحقق مأربه فى الحكم عن طريقها، ولقد تمكن القصر من أن يبسط نفوذه وبصورة مباشرة على تلك الأحزاب عن طريق رجال من صنائعه. ويقينا فان نزول القصر الى معترك الصراع الحزبى عن طريق هذه الأحزاب، قد ألحق بقضيتى الديمقراطية والاستقلال أبلغ الضرر، فمن ناحية كانت تلك الاحزاب وسيلة القصر لافساد الحياة النيابية فكان ديدنها تزوير الانتخابات والانقلاب على الدستور لكى تتولى الحكم على أنقاضه ومن ناحية أخرى أذكت روح الحزبية الشريرة بين الأحزاب وعمدت الى التفريق بينهما، وكانت النتائج كلها تخدم بطبيعة الحال اتجاهات القصر لارساء دعائم حكمه الاوتوقراطى.

الفصل الخامس

القصـــــر والانجلــــيز

١ ـ تطور العلاقة بين القصر والمندوب السامى بعد تصريح ٢٨ فبراير
٢ ـ تغيير المندوب السامى واثره على سياسة القصر
٣ ـ القصر وممالاة دار المندوب السامى
٤ ـ الوصاية على العرش
٥ ـ طرد الابراشى من القصر
٦ ـ تدهور العلاقة بين القصر والانجليز (المندوب السامى يطرح فكرة التخلص من الملك) .
٧ ـ موقف القصر من القضية الوطنية



القصر والانجليز

تطور العلاقة بين القصر والمندوب السامي بعد تصريح ٢٨ فبراير:

ترك تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، آثارا بعيدة المدى على العلاقات الثنائية بين الانجليز وفؤاد ـ كما مر بنا ـ فضلا عن تأكيده لدور القصر كمؤسسة سياسية. والأمر الذى لا مراء فيه أن السنوات الخمس الأولى من حكم فؤاد والتى سبقت اعلان التصريح قد أفضت الى نتيجة هامة تتصل بتلك العلاقة، مؤداها أن كلا من الطرفين قد استطاع أن يكشف عن نوايا الطرف الآخر، فلقد أدرك فؤاد حدب بريطانيا وسعيها نحو اقرار علاقتها بمصر واضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالى ومحاولة كسب وضع متميز فى البلاد، فى الوقت الذى أدركت فيه بريطانيا أن البواعث الحقيقية لحركة القصر السياسية تحركها رغبات فؤاد الجامحة فى تثبيت عرض واستخلاص أكبر قدر من النفوذ والسلطة لتعضيد حكمه، وذلك ما أتاحه له التصريح بالفعل. ومن ثم يتبين أنه لا يوجد تعارض جوهرى بين الطرفين، بل ان فؤاد راح يسعى بدوره لتقوية وشائج علاقته بها وتجنب مواجهتها. ومن ناحية أخرى نجد أن دار المندوب السامى قد بدأت تتخلى عن سياستها القديمة التى اعتمدت بشكل أساسى على التدخل المباشر لتحقيق مصالحها، وبدأت تنتهج سياسة جديدة مبناها الحياد وهذا ما جعلها تلعب دور «رجل الشرطة» فى الصراع القائم بين القصر والقوى الوطنية. بيد أن هذا الحياد ـ كما أثبتت الأحداث ـ كان يخرج كثيرا عن مفهومه التقليدى، فيأخذ حينا طابعا سلبيا يتمثل فى تغيير السياسة البريطانية والقائم عليها اذا ما تبدى لدوائر لندن أن

تلك السياسة قد اصابها الفشل وعجزت عن الوصول الى تسوية للعلاقات مع مصر وقد يكون طابع الحياد ايجابيا يتمثل فى النصائح الملزمة أو التدخل المباشر لدى القصر اذا ما ظهرت ثمة تهديدات لمصالح بريطانيا ونفوذها فيه. ولقد شهدت العلاقة الثنائية بين المندوب السامى والقصر صورا عديدة من ذلك التدخل(١)، وذلك ما ظهر أثره واضحا فى طرد حسن نشأت والابراشى من بعده من القصر - وكذا مسألة الوصاية على العرش.

وينبغى الأشارة الى أن تراجع القصر ازاء تدخل دار المندوب السامى فى الأزمات المختلفة، كان يصدر عن ادراكه لعجزه عن امكان دفع خلافه معها إلى مداه، الا أنه من جهة أخرى قد استطاع فى فترات عديدة، أن ينتزعها من دائرة الحياد كيما تنحاز اليه فى صراعه القوى الوطنية وخاصة فى فترات الانقلابات الدستورية حيث انفرد القصر بالحكم.

وفيما يتصل بتطور العلاقة بين القصر والمندوب السامى فى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير فلا شك أن الأزمات التى أثارها الملك فؤاد فى وجه وزارة ثروت الأولى(٢)، قد أدت فى النهاية الى استقالتها وهى متمتعة بتأييد الجانب البريطانى، مما أثار ريبة دوائر لندن وشكوكها، ومن ثم كان سعيها لاستيضاح النوايا الحقيقية للملك واتجاهاته، فأرسل وزير خارجية بريطانيا الى المندوب السامى يقول: «فى تلك الظروف من الضرورى علينا أن نعرف على وجه الدقة ما هى حدود علاقتنا بالملك فيما يختص بالمسائل الأربعة التالية:

١ - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والاتفاقية المصرية - البريطانية عام

---

(١) كان المندوب السامى فى ذلك الوقت هو اللورد اللنبى، وقد شغل هذا المنصب فى مصر فى الفترة من مارس ١٩١٩ حتى مايو ١٩٢٥، وكان الهدف من تعيينه فى ذلك الوقت هو محاولة بريطانيا للسيطرة على الأوضاع الداخلية المضطربة فى مصر اثناء ثورة ١٩١٩، وذلك بالنظر الى ماضيه العسكرى فهو من أبرز القواد البريطانيين الذين حققوا النصر للحلفاء فى فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى واقترن اسمه فى خلال عمله كمندوب سام بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، حيث بذل جهودا كثيفة لدى حكومته لاقناعها بجدوى التصريح وأهميته فيما يتعلق بسياستها فى مصر، كما اتصل اسمه بالعديد من الأزمات السياسية والدستورية التى شهدتها البلاد فى ذلك الوقت منها ما اتصل بالتدخل فى صياغة دستور ١٩٢٣ وكذا موقفه المتشدد من الحكومة الدستورية الأولى اثر حادثة مصرع السردار.

(٢) انظر الفصل الأول، القصر وتصريح ٢٨ فبراير.

١٨٩٩، هل يقبل ما هو مذكور أولا بصراحة بدون تحفظ وهل يعترف بسريان مفعول وشرعية الصك الأخير؟

٢ ـ هل يوافق على مشروعك الخاص بتقاعد ومكافأة الموظفين الانجليز والأجانب؟

٣ ـ هل يوافق على استمرار تحمل مصر تبعات القروض العثمانية بضمان الجزية المصرية؟

٤ ـ هل قرر أن يعين رئيس وزراء يتعاون معنا بصورة فعالة بشكل يتفق وآرائنا فى المسائل السابقة؟ يجب عليك أن تقابل الملك فؤاد فورا قبل تشكيل الوزارة الجديدة ومن الأفضل أن تحصل منه على تصريح كتابى غير مقيد وصريح عن آرائه ونواياه فيما يختص بالمسائل الأربعة السابقة(١).

تلك التساؤلات من جانب بريطانيا، كانت ترمى الى هدف أساسى وهو الحصول من الملك على ضمانات بألا يضار نفوذها فى البلاد من جراء سياسته. ومن ناحية أخرى ظهر عزم فؤاد فى أن تكون له اليد الطولى مظهرا و جوهرا فى تشكيل الوزارة الجديدة، ولكى يؤكد مظاهر سيادته عليها فى مواجهة المندوب السامى بصورة أساسية، يرسل الى الأخير يطلب منه الا يذهب الى القصر حتى تتولى الوزارة الجديدة الحكم لأن مثل هذه الزيارة قد تترك انطباعا بأنه يقوم بالتأثير على الملك فى اختيار وزرائه، ويمتثل المندوب السامى لطلب الملك بالفعل(٢).

يفهم من هذا أن الملك فؤاد قد نجح فى أن يشل فعالية دار المندوب السامى ولو بصورة مؤقتة ـ ريثما يتسنى له تشكيل وزارة نسيم الثانية، وهذا ما حدث بالفعل. الا أنها كانت بحق مناورة سياسية محفوفة بالمخاطر، كان على فؤاد بعدها أن يظهر استجابته لمطالب بريطانيا، واقتناعه بأن النوايا الطيبة فضلا عن تأييدها أمور ضرورية لمصر ويؤكد للمندوب السامى أنه سوف يستمر فى العمل معهم بروح الود(٣).

هذا التراجع من قبل القصر يمكن تفسيره بأن الملك لم يشأ أن يدفع

(١) Fo. 407/195: No. 100: Curzon to Allenby, Nov. 29, 1922, Desp. No 411.

(٢) Fo. 407/195: No. 103: Allenby to curzon, Nov 30, 1922, No 420

(٣) Fo 407/195: No. 109: Allenby to curzon, Nov. 29, 1922, Dec 4 1922- Desp No. 424.

بعلاقته مع الجانب البريطانى الى طريق مسدود، ولما تتثبت دعائم حكمه بعد، خاصة بعد أن فض تحالفه مع القوى الوطنية واشتعل الصراع بينهما.

الا أن صدور دستور ١٩٢٣ كان من شأنه أن يفجر صراعا أخر «غير معلن» بين القصر والانجليز وخاصة فيما اتصل بقضية تلقيب الملك «بملك مصر والسودان» ورغم أن المندوب السامى قد حسم المسألة فى وجه مناورات القصر وصدر الدستور ومسألة لقب الملك معلقة(١). الا أن القصر كان من ناحية أخرى يتحين الفرص لاثبات مظاهر سيادته على السودان، واثارة القضية بصورة أخرى فتشير الوثائق البريطانية الى أنه عندما تقرر تعيين عزيز عزت باشا سفير لمصر لدى بلاط سان جيمس قام توفيق باشا رفعت بابلاغ اللورد اللنبى بأن ثمة مصاعب تواجهه بشأن تسليم السفير المصرى أوراق اعتماده، وعلى الرغم من أن الملك فؤاد قد بدا وكأنه قد تخلص من الرغبة فى أن يوصف بملك مصر والسودان، الا أنه قد ترك لتوفيق باشا رفعت أن يتبادل وجهات النظر مع اللورد اللنبى فى هذا الشأن، حيث أظهر الأخير عدم رضاء حكومته بحال عن ذلك، وأنه يمكن اختيار لفظ ملك مصر عند تقديم عزيز عزت أوراق اعتماده. ورغم ذلك فإن أنيس باشا وكيل وزارة الخارجية قد أضاف عبارة «ملك مصر وصاحب السيادة على السودان فى أوراق اعتماد السفراء (٢) والواقع أن مخاوف بريطانيا من اثارة قضية تلقيب الملك، كانت تنحصر فى اعتبارين أولهما أن ذلك من شأنه تقوية ادعاءات مصر فى السيادة الكاملة على السودان وبخاصة فى أية مفاوضات قادمة، ثانيهما أن ذلك من شأنه أن يجعل الدول تنحاز الى الجانب المصرى فى نزاعه مع بريطانيا فى هذا الصدد(٣).

وعلى الرغم من ذلك فأن رئيس وزراد بريطانيا يطلب من القائم بأعمال المندوب السامى، عدم تصعيد النزاع الخاص بمسألة السودان وتجاهل الأمر كله(٤).

---

(١) انظر الفصل الثانى: القصر والدستور.

(٢) Fo: 407/ 198: No: 39: Kerr to Curzon, Jan, 19, 1924, Desp. No: 50.

(٣) Ibid.

(٤) Fo: 407/ 198: No: 58: Mackdonald to Kerr, Feb. 12, 1924. Tel No. 50.

هذا التغاضى من الجانب البريطانى كان باعثه الرغبة فى تجاوز الأزمة، خاصة وأن وزارة سعد زغلول ما برحت تتولى الحكم ومن ثم فقد كان من المحتم على بريطانيا أن تهيئ الظروف للالتقاء بالوزارة الدستورية لتسوية العلاقات مع مصر بالاضافة الى ذلك فقد أدركت بريطانيا أن أثارة تلك الأزمة من جانب القصر لا تعدو أن تكون احدى مناوراته المكشوفة، أراد من ورائها أن يؤكد ادعاءاته فى السودان وأن يجعلها تشعر برغائبه فى هذا الصدد.

ولا جدال فى أن حادثة مصرع السردار، ثم استقالة وزارة سعد زغلول كان من شأنه أن يهيئ للقصر ظروفا افضل لكى يجمع بين يديه مقاليد السلطة ليحكم البلاد حكما مطلقا خلال العهد الزيورى، ساعده على ذلك قيام حزب الاتحاد ليكون أداة له فى الحكم. ومن جهة أخرى راحت الأحزاب القومية تجمع شتاتها وتأتلف مطالبة بعودة الحكم الدستورى. تلك الاوضاع التى تردت فيها البلاد لم تكن تخدم بحال اتجاهات السياسة البريطانية فى محاولة اضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالى، أو يظهر منها بارقة أمل فى امكان تسوية العلاقات مع مصر. والواقع أن الجمود الذى أصاب دار المندوب السامى بدعوى الحياد قد أفقدها أى تأثير فعال فى مواجهة حركة القصر السياسية للاستئثار بالسلطة.

ومن ثم باتت لدى دوائر لندن البواعث القوية للتحرك وذلك ما عبرت عنه بتغيير المندوب السامى اللورد اللنبى واحلال اللورد جورج لويد بدلا منه. هذا التغيير - كما جرت العادة - أمر له مغزاه، فهو يحمل ضمنا عدم رضاء دوائر لندن عن سياسة المندوب السامى على نحو أصبح معه من الضرورى تغيير تلك السياسة والقائم عليها وتلك دلالات لها معانيها التى فهمها الملك فؤاد.

تغيير المندوب السامي وأثره علي سياسة القصر:

كان تدهور الأوضاع الداخلية فى البلاد - على نحو ما مر بنا - ينبئ ف الواقع عن فشل السياسة البريطانية فى مصر. ولا يمكن التنبؤ بالاتجاهات الجديدة لتلك السياسة دون تحليل الدوافع التى أدت الى ذلك التغيير. يقول ريفل فى كتابه - اللنبى فى مصر - «أن قرار بريطانيا بتغيير اللنبى، وان كان

مفاجئا الا أن جذوره قد غرست مسبقا ومنذ اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فلقد كان هناك قطاعا مؤثرا من الرأى العام فى لندن، داخل وخارج الخارجية البريطانية لا يرضيه ذلك التصريح الذى فرضه اللنبى على حكومته، أو الطريقة التى يفسر بها التصريح، وتزايد النقد للورد اللنبى بشكل مستمر خلال عام ١٩٢٤ حين كان سعد زغلول فى الحكم وقد انضم الى هؤلاء المعارضين الأجانب فى مصر ذاتها. وكان الاتهام الرئيسى الموجه للورد اللنبى هو ضعفه وتهاونه فى مواجهة الشعب المصرى، الأمر الذى كان يهدد المصالح البريطانيا وحياة البريطانين. وكان اغتيال سيرلى ستاك مبررا آخر للنقد، على الرغم مما أبداه اللنبى من تشدد بعد ذلك(١). بالاضافة الى ذلك فقد كان انحياز دار المندوب السامى الى القصر فى عدائه للقوى الوطنية، أثر حادثة اغتيال السردار كان يعنى بصورة أخرى تقوية شوكة الملك وتشجيعه على السير بالبلاد نحو الحكم المطلق وذلك من شأنه الاخلال بتوازن قوى الصراع السياسى، الأمر الذى كانت تحرص عليه دائما السياسة البريطانية فى مصر.

ورغم أن اللنبى قد طلب من حكومته أن يكون اعلان قرار تغييره بأخر مصحوبا بتأكيد أن التغيير فى الأشخاص لن يستتبعه تغيير فى السياسة وهذا ما أعلنته الحكومة البريطانية بالفعل فى مجلس العموم على لسان وزير خارجيتها(٢).

الا أن ذلك لم يكن ليغير من الواقع شيئا فالسياسة البريطانية التى بدأ لورد لويد(٣)، فى تنفيذها فور وصوله الى مصر قد استهدفت كما يقول «أن ينفذ تصريح ٢٨ فبراير على نحو لا يدع مجالا للشك بأنه طالما أن التصريح قد كفل استقلال مصر وحققه فإنه ينبغى عليها احترام تحفظات الأربعة(٤).

(١) Wavell, Allenby, in Egypt, pp. 121-122.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية ج١، ص ٢٢٤،
Wavell, op. cit., pp. 125-126.

(٣) تولى اللورد لويد منصب المندوب السامى فى مصر فى الفترة من يونيه ١٩٢٥ حتى يولية ١٩٢٩، خلفا للورد اللنبى. وأقيل منه اثر تولى حكومة العمل الحكم فى بريطانيا وذلك بسبب عدم تضامنها مع السياسة التى اتبعها فى مصر والتى ظهر عجزها عن تسوية العلاقات المصرية البريطانية فضلا عن اقراره للانقلاب الدستورى الذى قام به محمد محمود اثناء وزارته الأولى ومن ثم عمدت الحكومة البريطانية الى اقالة اللورد لويد حتى لاتتحمل تبعات سياسته.

(٤) Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer, V. 11, p. 143.

وكان التمهيد لتنفيذ تلك السياسة، يقتضى اعادة التوازن المفقود بين القصر والأحزاب القومية المؤتلفة، وغدا من المتعين على المندوب السامى الجديد أن يتحرك فى اتجاهين أولهما: بمحاولة اعادة الحياة النيابية واسترضاء الأحزاب المؤتلفة والثانى: الحد من نفوذ القصر المتزايد وتقليم أظافره بطرد حسن باشا نشأت.

وفيما يتصل بالاتجاه الأول، يقابل اللورد لويد عدلى باشا يكن ويبلغه بأن البرلمان منعقد لامحالة وأنه سعى فى أن يكون الانتخاب وفق القانون الذى سنه البرلمان.. وأن انجلترا مستعدة لأن تؤيد أية حكومة مصرية تعمل على حسن الوفاق معها، وانه لا يشك فى نتيجة الانتخاب ولقد بلغه أن مجلس النواب سيكون معاديا للملك ومتعمدا معاكسته(١).

وقد ظهر حرص المندوب السامى على توفير أسباب النجاح لعودة الحياة الدستورية وتجنب مؤامرات الملك، فتشير الوثائق البريطانية الى أن المندوب السامى قد تبنى فكرة دعوة البرلمان الى دور انعقاد غير عادى - فى أعقاب استقالة وزارة زيور الثانية - لأن هذا سوف يمكن جلالته من أن ينهى الدورة على وجه طيب، ذلك أن دعوة البرلمان الى دور الانعقاد العادى سوف يمكنه من ايقاف نشاطه بالتأجيل أو بحل البرلمان ذاته(٢). وعمد الملك الى مسايرة اللورد لويد فى اتجاهه الا أنه أوضح له أن موافقة زيور على ذلك أمر جوهرى. وقد تولد لدى اللورد لويد انطباعا بأن الملك لم يكن صادقا وتأكد ذلك لديه عندما أجرى مشاورات مع زيور نفسه ورجال القصر فوافقوا لويد على وجهة نظره والتى لقيت تأييدا من ثروت وعدلى أيضا، مما كان يخالف رغبات الملك الحقيقية(٣).

ومن ثم فإن قيام الائتلاف وتشكيل أول وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن فى يونيه ١٩٢٦، وان كان قد أصاب ترضية للأحزاب القومية فى البلاد، الا أنه كان يشكل بصورة أكثر وضوحا نجاحا لسياسة المندوب السامى الجديد فى مواجهة القصر.

---

(١) مذكرات سعد زغلول: كراسة ٥٢: ص ٢٩٧٤ - ٢٩٧٥.

(٢) Fo: 407/202: No 66· Lloyd to chamberlain, June, 10, 1962, Desp. No: 293.

(٣) Ibid.

وفيما يتعلق بالاتجاه الثانى والذى استهدف الحد من نفوذ القصر وتقليم أظافره فينبغى الاشارة الى أن النجاح الذى أحرزه لويد فى العمل على اعادة الحياة النيابية للبلاد، لم يكن فى واقع الأمر سوى خطوة كان لابد أن تتبعها خطوات أخرى من جانبه، لأن ذلك النجاح كان يعنى توازنا مرحليا، أو جولة خاسرة للقصر وحسب، ومن ثم فإنه لضمان استمرار حالة التوازن هذه ، كان على المندوب السامى أن يواجه سياسة القصر والقائم عليها، وهو حسن نشأت وكيل الديوان الملكى، بعد أن اتضحت أبعاد الدور الذى لعبه فى تقوية ادعاءات القصر فى الحكم وتدعيم نفوذه،وذلك بتبنى قضاياه الحيوية، أو السعى لانشاء حزب الاتحاد ليكون للقصر أداة حزبية تحقق وجوده فى الحكم أو يشهرها فى وجه خصومه من السياسيين(١). أضف الى ذلك فلقد عمل نشأت على استخدام تنظيم الماسونية كأداة سياسية للقصر، ثم ما كان من سعيه لاستخدام الأزهر كحليف لمناوأة الوفد(٢).

ومن ثم فقد بدأ لنشأت نفوذ قوى فى القصر حتى أن كل أعماله وتصرفاته على كافة المستويات كانت تنسب للملك(٣). بالاضافة الى ذلك فقد تولد اعتقاد قوى لدى المندوب السامى والدوائر البريطانية بصلات حسن نشأت بجماعة الاغتيالات السياسية التى كانت وراء حادثة مصرع السردار(٤).

ثم ما كان من محاولاته لعرقلة سير التحقيق، الأمر الذى دعا المندوب السامى آنذاك اللورد اللنبى - الى القول بأن التحقيق لن يسير سيرا حسنا الا اذا قبض على نشأت باشا لأنه ما دام فى مركزه يعرقل سيره(٥).

وعلى ذلك فقد أصبح اقصاء حسن نشأت من القصر ضرورة ملحة لانفاذ السياسة البريطانية فى نفس الوقت أظهر الملك تمسكا شديدا ببقائه واعتبر أن الهجوم على نشأت هجوم على شخصه وأنه - أى نشأت - يمثل رغباته تمثيلا صادقا واذا اقتضى الأمر سوف يضحى بعرشه دون الموافقة على اقصاء نشأت(٦). لم يكن المندوب السامى على استعداد لملاينة الملك فى ذلك الشأن

---

(١) انظر الفصل الرابع : القصر والحياة الحزبية.

(٢) 407/210: enc in No: 9: Jan., 3, 1930 Leading personalities in Egypt).

(٣) 407/201: No: 59: Lloyd to chamberlain, Dec., 13, 1925, Tel: No: 836.

(٤) Ibid.

(٥) مذكرات سعد زغلول: كراسة ٥٢ : ٢٩٤٤.

(٦) Fo: 407/201: No. 49: Lloyd to chamberlain, Nov., 27, 1925, Desp. No: 422.

وبدا موقفه متشددا، فتشير الوثائق البريطانية الى مقابلة طويلة جرت بين اللورد لويد والملك الذى أنصت «بصبر وكياسة» الى ما طلبه لويد من ضرورة اقصاء نشأت وطلب الملك امهاله يوما للتفكير، وفى المقابلة الثانية وافق على ابعاد نشأت عن القصر وتعيينه وزيرا مفوضا فى مدريد(١).

ومما لا شك فيه أن خروج حسن نشأت قد ترك آثاره السلبية على دور القصر وخاصة أنه كان يشارك الملك عن كثب فى صنع القرار وهذا بدوره يشكل تراجعا فى مواجهة ضغوط المندوب السامى الجديد، مما يمكن تفسيره برغبة القصر فى احتواء خلافاته مع الانجليز لدرء مخاطر بدأت تتجمع حول العرش وتتهدده كان أظهر ما فيها من احتمالات قيام تحالف بين الأحزاب المؤتلفة والمندوب السامى فى مواجهته. ولم تكن هناك فى الواقع ثمة بدائل للاختيار أمام الملك الذى كان ينشد تأكيدا بأن الحكومةالبريطانية سوف تعمل معه فى مصر ومن خلاله على نحو يجعل موقفه قويا(٢).

ومن ناحية أخرى فإن النتائج التى أدت اليها انتخابات مايو ١٩٢٦ من فوز للوفد وعلى رأسه سعد زغلول بأغلبية ساحقة قد أغرت زعيم الوفد وجعلته يفكر فى تولى رئاسة الوزارة المنتظرة. وأعلنت الصحف بأن زغلول بصدد أن يقرر تولى الحكم وأنه ينتظر فقط أن يدعوه الملك لذلك، ويرسل زغلول رسولا من قبله الى المندوب السامى هو - الدكتور نمر فارس صاحب المقطم - ليبلغه برغبته فى اقامة علاقات وطيدة بينهما(٣). بيد أن الحكومة البريطانية لم تكن قد حادت عن رأيها القديم فى تلك المسألة، ويرسل اللورد لويد الى حكومته فى طلب التفويض لتأييد الملك فى رفضه السماح لزغلول بالعودة الى الحكم(٤). ومن ثم فمن الممكن الافتراض بأن اتفاقا ضمنيا قد قام بين الملك ولورد لويد فى ذلك الشأن بيد أن هذا الأمر لا يعنى أن بريطانيا قد أطلقت تأييدها للملك.

ومن الملاحظ أنه على امتداد عهد الائتلاف اتسمت سياسة دار المندوب

---

(١) Fo: 407/201: No: 52 Lloyd to chamberlain, Dec., 10, 1925, Desp No: 447.

(٢) 407/201No: 43 Henderson to chamberlain, Oct , 19, 1925, Desp. No: 727.

(٣) 407/202: No 42: Lloyd to Chamberlain, May, 29, 1926 Tel: No. 244.

(٤) 407/202: 23: Lloyd to Chamberlain, May 19, 1926 Tel. No: 216.

بطابع توفيقى بين القصر والأحزاب المؤتلفة بهدف السيطرة على الصراع الدائر بينهما وعدم السماح لأى من القوتين أن تتفوق على الأخرى، ولقد ساعدها فى ذلك أن كلا من الطرفين كان يخطب ودها أملا فى أن يحظى بتأييدها فى مواجهة الطرف الآخر.

ويبدو أن تصدع الائتلاف الحزبى ثم انهياره كان يعنى أنه قد بدالأحدى القوتين - أعنى بها القصر- أن تتغلب فى صراعها على الأخرى، على نحو استطاع معه الملك فؤاد اقالة وزارة النحاس الأولى. وبعبارة أخرى فقد اختلت من جديد سيطرة دار المندوب السامى على الصراع القائم. حتى أن قيام وزارة محمد محمود الأولى لم يكن فى الواقع يقدم بديلا مقبولا للسياسة البريطانية نظرا لما شاب عهد تلك الوزارة من انقلاب على الدستور، ثم أن غيبة الوفد بثقله الشعبى عنها، قد أفقد المندوب السامى أى أمل فى تسوية العلاقة مع مصر، وهو هدف بريطانيا الأصيل.

وبدأ تدهور الأوضاع الداخلية فى مصر وكأنه يمثل اخفاقا السياسة لورد لويد فى كبح جماح القصر ومؤامراته فى الوقت الذى بدأ فيه الأحرار الدستوريون والاتحاديون يتمسكون بالحكم فى ظل الانقلاب الدستورى، وكان على دوائر لندن أن تعيد النظر فى سياستها نحو مصر، ومهد لذلك ما كان من انتقال الحكم فى انجلترا فى أوائل شهر يوليه من أيدى المحافظين الى أيدى حزب العمال، فكان أول عمل بارز لوزارة حزب العمال فى سياستها حيال مصر كما يقول الرافعى - هو اقالة أو استقالة اللورد لويد من منصب المندوب السامى البريطانى فى مصر.

وأعلن المستر آرثر هندرسون وزير الخارجية فى مجلس العموم هذه الاستقالة يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩، وتبين من تصريحاته ان الوزارة طلبت منه أن يستقيل(١).

وعن الدوافع التى حدت ببريطانيا الى عزل اللورد لويد، فيرى البعض ان الباعث على ذلك هو أن اللورد لويد كان يرى أن العلاج دائما لكى تبقى بريطانيا القوة المسيطرة، يكمن فى دفع الأمور بين طرفى الصراع الى الهاوية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج٢: ص ٨٢.

حتى تزايد عليه غضب «هوايت هول» واضطرت الى استبداله بآخر اكثر دبلوماسية وهو سير بيرسى لورين[1]. بيد أن هذا الرأى لا يخلو بدوره من أوجه للنقد فمن الثابت - كما مر بنا - أن اللورد لويد قد سعى الى احتواء الصراع بين العرش والأحزاب المؤتلفة والحيلولة دون دفع هذا الصراع الى مداه ومراعاة الا يكون هناك أدنى مساس بتصريح ٢٨ فبراير أو تحفظاته الاربعة وهى أهداف أساسية صرف اليها لويد همه غداة وصوله الى مصر، وظهر موقفه هذا جليا عندما أثيرت أزمة الجيش - على سبيل المثال - أثناء وزارة عدلى يكن الثانية[2].

الا أنه مما يؤخذ على اللورد لويد من وجهة نظر بريطانيا أنه لم يعط ثقلا كافيا لعقد معاهدة بين بريطانيا ومصر بهدف تسوية العلاقات بينهما. وبعد أن اطلع هندرسون وزير خارجية بريطانيا الجديد على ما دار من الكتب بين سلفه سير أوستن تشمبرلين والمندوب السامى فى مصر - اللورد لويد - رأى أنه لايستطيع أن يعمل عملا نافعا لتحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا الا اذا أقصى لويد عن مصر[3].

ويبدو أن بريطانيا قد أدركت محاذير انفراد القصر بالحكم اثناء العهد الزيورى، ومن ثم لم تكن لتسمح بتكرار التجربة، لأن ذلك يباعد بينها وبين احتمالات تسوية مسألة العلاقات مع مصر. ومن ثم كانت الدعوة الى مفاوضات محمد محمود - هندرسن، والتى كان فشلها يعنى فى الواقع الأمر حسما من جانب بريطانيا لسياستها القديمة وتأريخاً لنهايتها.

ترتيب على ذلك انعطاف حاد فى العلاقة بين القصر ودار المندوب السامى كان أحد أبعاده السماح للوفد بالعودة الى الحكم، وبدأ المندوب السامى الجديد

---

(١) Flower, R.. The story of Modern Egypt (Napoleon to Nasser) pp. 145-148.

وينبغى الاشارة الى أن سير بيرسى لورين تولى منصب المندوب السامى فى مصر الفترة من أوائل سبتمبر ١٩٢٩ حتى أوائل عام ١٩٣٤ وغادره بعد ذلك الى منصب سفير بريطانيا فى تركيا وتعزى أسباب نقله من مصر الى تدهور الأوضاع الداخلية فيها واقراره للانقلاب الدستورى الثالث فى عهد صدقى ورغم دعاوى الحياد البريطانى، فضلا عن تدهور علاقته بالجالية البريطانية واساءته اليها مما أحنق عليه حكومته.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن ازمة الجيش: انظر عبد العظيم رمضان: الجيش المصرى فى السياسة: ص ٢٣١ ومابعدها.

(٣) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ج١: ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

سير بيرسى لورين - يوفر الأسباب لذلك فيعمد الى السفر للسودان لزيارتها فى فترة تنحى عدلى باشا عن الحكم وتولية النحاس باشا ويبعث للأخير ببرقية تهنئة من هناك(١). ومن ثم فقد ظهر أن المندوب السامى قد أحجم عن التدخل فى الانتخابات التى تمخض عنها تشكيل الوزارة النحاسية، اظهارا لحسن نواياه للوفد وقيادته مما يعنى أن السياسة البريطانية قد ألقت بثقلها الى جانب الوفد فى مواجهة القصر. الا أن استقالة هذه الوزارة قد كشفت عن نجاح سياسة القصر، رغم تعارضها واتجاهات دار المندوب السامى. وتفصيل ذلك أن فشل مفاوضات النحاس - هندرسن وما تلا ذلك من استقالة الوزارة النحاسية الثانية كان فى واقع الأمر يمثل نجاحا ملكيا - كما مر بنا - بالنظر الى ما ترتب على ذلك من نتائج.

فلقد سعى الملك فؤاد الى تجنب أى تدخل من قبل دار المندوب السامى وعمد الى تكليف صدقى بالوزارة دون أن يأبه لاستشارة لورين، وبدا ظاهرا أن القصر قد اعتزم التحرك دون أن يعول على التأييد البريطانى(٢). الا أنه ينبغى الاشارة الى حرص الملك على ألا يثير عداء الجانب البريطانى، خاصة أن حكومة يرأسها صدقى لم تكن تقدم بديلا مقبولا لحكومة النحاس من وجهة النظر البريطانية بعد أن قطعت شوطا طويلا فى المفاوضات معها.

ولقد استطاع الملك بالفعل أن يحظى بتقدير المندوب السامى وتأييده، بعد أن أوضح له أن أهداف حكومة صدقى ترمى الى تحقيق الرخاء للبلاد وعقد معاهدة تحالف مع الحكومة البريطانية(٣). الا أن تعذر الوصول الى اتفاق من خلال محادثات صدقى - سيمون ابان الوزارة الصدقية الثانية، قد جعل مقولة الملك هذه للمندوب السامى لم تكون سوى خديعة سبقتها خديعة أخرى عندما نجح صدقى فى اقناعه بأنه «ليس رجل الملك» الأمر الذى كان يثير مخاوف دوائر لندن لما يعتور سياسة الحياد التى تنتهجها اذا ما أضحى صدقى مجرد «دمية فى يد الملك»(٤). كأثر لادعاءات صدقى والملك بدأت السياسة

---

(١) احمد شفيق. حوليات مصر السياسية: الحولية السابعة: ١٩٣٠: ص ٣٥.

(٢) أنظر الفصل الثالث: تطور العلاقة بين القصر والوزارة.

(٣) F.o: 407/210: No: 63: Loraine to Henderson, June. 19, 1930, Tel. No 279.

(٤) F.o: 407/210: No: 17: Henderson to Loraine, June. 9, 1930, Tel No 228

البريطانية تخرج عن حيادها التقليدى الى تأييد الملك والتعاطف مع النظام الذى اوجده وظهر أثر ذلك واضحا فى برقية للمندوب السامى من وزير الخارجية البريطانية يقول فيها «ان الملك والبرلمان كليهما جزء مكمل للدستور ومن غير المعقول أن يطلب منها الوفد أن نلتزم الصمت بينما يقوم بمحاولة ابعاد صدقى والملك»(١). وبدا واضحا أن فؤاد استطاع أن يحقق نتيجتين غاية فى الأهمية ينبغى تقريرها الأولى أنه استطاع أن يفرض على البلاد واقعا سياسيا يتمشى مع أهدافه فى الحكم دون أن يلق بالاً لمشورة المندوب السامى أو تأييده، اما النتيجة الثانية: فتتمثل فى نجاحه فى جذب الجانب البريطانى من دائرة الحياد الى تأييده فى مواجهة خصومه السياسين وعلى راسهم الوفد.

الا أن المصاعب ما لبثت تهدد علاقة الملك بالمندوب السامى وكذا السياسة التى شرع القصر فى تنفيذها حيال الدستور والحياة النيابية وتفصيل ذلك أن ما أقدم عليه الملك وصدقى من تأجيل البرلمان واعتداء على الدستور ـ كما مر بنا ـ قد ترتب عليه اندلاع مظاهرات التأييد للوفد، والتى سقط فيها الكثير من القتلى والجرحى وعمت الفوضى أرجاء البلاد(٢). ومن ناحية أخرى يوافق البرلمان الانجليزى على ارسال بارجتين حربيتين الى مياه الاسكندرية بدعوى حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم(٣). وفى نفس الوقت يلقى رئيس وزراء بريطانيا تصريحا فى مجلس العموم جاء فيه «بأن حكومته لا تنوى أن تتخذ كأداة للاعتداء على الدستور المصرى»(٤). ومن ناحية أخرى راح المندوب السامى ـ كطلب حكومته ـ يبلغ التصريح الي كل من رئيس الحكومة ورئيس الوفد مع تحميلهما مسئولية الحفاظ على أرواح الأجانب ومصالحهم وابلاغهما بوجوب حل المشاكل الداخلية دون التعرض لهم(٥).

كان من الضرورى على ضوء ذلك التطور المفاجئ فى السياسة البريطانية،

---

(١) F.o: 407/210: No. 30: Henderson to Loraine, July, 15 1930, Tel. No. 234.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١١٣ وما بعدها.

(٣) Fo· 407/212· No: 33 Henderson to Loraine, July, 16, 1930, Tel. No. 236.

(٤) Fo: 407/212: No· 34: Henderson to Loraine, July, 16, 1930, Tel.· No. 237.

(٥) Ibid.

أن يعمد الملك فؤاد الى استجلاء نوايا بريطانيا، فيقول المندوب السامى عن مقابلة له مع الملك «ولقد تساءل الملك عن سبب اصدار مثل هذا التصريح، وماذا يعنيه وقلت له ان السبب فى اصداره هو أن الموقف وصل الى حد من التهديد استلزم تدخلنا الطبيعى، ولقد كان التصريح يعنى ما نص عليه(١).

ويعمد الملك الى الدفاع عن صدقى ونظامه وأنه «لم تكن هناك اعتداءات على الدستور وان ما تم من اجراءات كانت أمور مشروعة، ورغم أن الحكومة تبدى حرصها فى معالجة الأمور والمحافظة على النظام الا أن ذلك قد أوقعها فى خلافات مع بريطانيا!»(٢).

بدا واضحا أن السياسة البريطانية قد أصابها التخبط والتناقض فبينما تطلق يد الحكومة اللادستورية فى قمع التحركات الشعبية بل وتدعوها لذلك ولا تعترض على بقائها فى الحكم، فإنها تقف من القوى الشعبية التى تدافع عن دستورها، موقف التهديد والوعيد. ذلك أن انذار الحكومة البريطانية الى النحاس باشا المصطحب بالبوارج الانجليزية انما كان تهديدا صريحا ودعوة لهذه القوى الشعبية للخضوع بحجة تعريض حياة الأجانب للخطر(٣).

ويبدو أن الملك وصدقى قد استوعبا تلك الحقائق وسارا فى طريقهما لا يلويان على شئ بعد أن أدركا أن ما حدث لم يكن سوى مناورة من جانب بريطانيا قد اتضحت ابعادها، بل وخرجا على البلاد بدستور جديد لم يتحرك لبريطانيا ساكن بازائه وذلك يرجع الى أن الملك وصدقى قد استطاعا ترضيتها، فصدر الدستور دون أن يمس وضع بريطانيا المتميز فى البلاد أو التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير بما فيها مسألة السودان، ومن ثم فلم يكن هناك ثمة مسوغ لاعتراض بريطانى بغض النظر عن ضمانات الحكم الأوتوقراطى التى كفلها الدستور الجديد(٤).

الا أن موقف القصر من النشاط التبشيرى ما لبث أن أثار حفيظة دار المندوب السامى عليه. فرغم أن جذور المسألة تمتد من عام ١٩٢٨، الا أن اثرها

---

(١) F.o: 407/212: No. 41: Loraine to Henderson, July, 18 1930, Tel : No 335

(٢) Ibid.

(٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ سنة ١٩٣٦؛ ص ٧٣٦.

(٤) أنظر الفصل الثانى: القصر والدستور.

قد تفاقم فى عهد صدقى وعبد الفتاح يحيى من بعده ويقول الدكتور هيكل: «امتد هذا النشاط من القاهرة إلى بورسعيد وغيرها من المدن والأقاليم وقد تحدثت الصحف عن وسائل الاغراء التى يلجأ اليها المبشرون لحمل السذج على اعتناق المسيحية، ولتنصير الأطفال الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء. وارتاع الناس لهذه الحملة التبشيرية أيما ارتياع وجعلوا ينظرون الى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا[١].

وكان أن تزعمت جماعة «الاخوان المسلمين» حملة لمواجهة التبشير وكانت صلات الجماعة قد توطدت بالقصر منذ الفترة الباكرة من نشأتها فى غضون عام ١٩٢٨ وحتى ذلك الحين. وعقدت الجماعة مؤتمرين متتاليين فى عام ١٩٣٣ خصص أولهما لمواجهة نشاط المبشرين، ورفعت فى هذا الشأن خطابا الى الملك فؤاد مطالبة بأن تتخذ الحكومة موقفا للرقابة عليهم[٢]. يفهم من هذا أن القصر قد أراد من وراء ذلك أن يعضد روابطه بالجماعة من ناحية كى يستخدمها فى مواجهة أى من الأحزاب أو الانجليز على السواء، ولكى يظهر بمظهر الذائد عن الاسلام فى مواجهة أخطار التبشير.

ومن ناحية أخرى كان الشيخ مصطفى المراغى قد تزعم حركة مقاومة التبشير وقاد حملة لاثارة الرأى العام الاسلامى واصدر المنشورات المهيجة[٣]. وكان المعروف عن الشيخ المراغى صلاته الوثيقة بالقصر ويبدو انه مما شحذ همته فى حملته ضد التبشير، أن ثمة تأييدا قد تلقاه من القصر وقتئذ ذلك بأن المندوب السامى يشير الى «تزايد الهجوم على التبشير منذ اتصاله بالابراشى»[٤]. والواقع أن القصر قد استخدم الحملة المضادة للنشاط التبشيرى فى مواجهة المندوب السامى فى محاولة للضغط عليه خاصة بعد أن فشلت مفاوضات صدقى سيمون التى جرت فى سبتمبر ١٩٣٢ فى محاولة لاستبقاء نظام صدقى وحمايته وكان من الطبيعى أن يثير موقف القصر غضب دار المندوب السامى، التى راحت تنقل للملك عدم رضائها ـ من خلال الابراشى ـ عن موقفه من الأزمة[٥].

---

(١) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية ج١: ص ٣٣٨.

(٢) زكريا سليمان بيومى: الاخوان المسلمون فى الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ ـ ١٩٤٨): ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٣) Fo 407/217 (11) No: 108: Loraine to Simon, Nov., 24, 1933, No. 1025.

(٤) Ibid.

(٥) Ibid

على أى حال فلقد ظهر عجز الجانب البريطانى حتى على مجرد اسداء «النصائح الملزمة» للقصر الذى تعاظم نفوذه بدرجة واضحة حتى كاد أن يحجب ما سواه من قوى الصراع ونتيجة لذلك راحت بريطانيا تغير سياستها والقائم عليها لأنه أخفق فيما قصد اليه - كما يقول الرافعى - اخفاقا كشف عن نياتها اذ رأت أنها تمادت فى سند الحكم المطلق، فقد أرادت أن تتنصل من هذه المؤامرة باقصاء المندوب السامى الذى تم على يد انفاذها(١). وقامت بتعيين السير مايلز لامبسون خلفا له فى يناير سنة ١٩٣٤(٢) هذا التغيير الحادث فى السياسة البريطانية قد ترك آثاره البعيدة على الحركة السياسية للقصر وخاصة فى مواجهة دار المندوب السامى بعد ذلك.

القصر وممالأة دار المندوب السامى:

يعد سقوط النظام الصدقى وتغيير المندوب السامى البريطانى،حدا فاصلا فى العلاقة بين القصر والانجليز، وايذانا بدخولها مرحلة جديدة نبذ القصر فيها سياسته فى تجاهل التأييد البريطانى بعد أن ثبت له فسادها وعاد الى انتهاج سياسته الأصيلة والتى تقضى بتحسين علاقاته مع دار المندوب السامى واظهار حسن النوايا، وظهرت لذلك دلالات عديدة. فيقابل زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية السير بيرسى لورين قبيل رحيلة ويهاجم النظام الصدقى ويعمد الى تبرئة القصر من تبعاته(٣). ومن ذلك أيضا يقابل الملك المندوب السامى الجديد سير مايلز لامبسون ويعرب له عن أمله فى أن يبذل وسعه خلال اقامته فى مصر لاقامة العلاقات الودية بين البلدين(٤).

ورغم ذلك فقد كان المندوب السامى الجديد جادا فى تنفيذ سياسته التى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٧٩.

(٢) عمل السير لامبسون وزيرا مفوضا لبريطانيا فى الصين ونجح فى عقد معاهدة بين البلدين انتهت بمقتضاها الخلافات بينهما ونقل بعد ذلك مباشرة الى مصر ليتولى منصب المندوب السامى بها فى يناير ١٩٣٤ وظل يشغل منصبه هذا لمدة أثنتى عشرة سنة متصلة حتى غادرها فى أوائل مارس سنة ١٩٤٦ وتم فى خلال عهده عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا الى جانب ذلك فلقد اقترن اسمه بالعديد من الازمات السياسية كان من ابرزها حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى عهد الملك «فاروق».

(٣) F.O: 407/217 (11): No. 45: Loraine to Simon, Nov. 4, 1933, Desp, No 967

(٤) F.O: 407/217 (111): No. 51 Lampson to Simon, Jun, 17, 1934, Tel No 17

قامت على نبذ الحياد الى التدخل المباشر. وحدث بالفعل أن وجه المستر بترسون - نائب المندوب السامي - مذكرة الى رئيس الحكومة (عبد الفتاح يحيى) يطلب فيها اقالة عضوين من أعضاء وزارته(١) ويطلب منه أيضا تعيين رئيس الديوان الملكى من الشخصيات المعروفة (وكان هذا المنصب شاغرا منذ سنة ١٩٣١) بقصد وضع حد لتدخل أشخاص غير مسئولين مشيرا بذلك الى زكى الابراشى(٢).

فى هذا الوقت تصور القصر أن بمقدوره أن يمارس نوعا من الضغط على الانجليز شبيها بذلك الذى يمارسه الوفد، ذلك أن الوزيرين اللذين طلب الجانب البريطانى ابعادهما قد تقدما باستقالتيهما الا أن رئيس الوزراء أبى قبول هاتين الاستقالتين وطلب منهما البقاء فى الوزارة(٣). من ناحية أخرى يعمد القصر الى اثارة الرأى العام ضد بريطانيا بهدف احراجها واظهارها بمظهر المعتدى على المشاعر الوطنية، الا أن تلك المناورات - كما تشير الوثائق البريطانية ما لبثت أن بدت بوادر فشلها(٤). وكأثر لذلك بدأت اهتمامات دار المندوب السامى تتجه لأن يكون هناك رجل أمين داخل القصر وثيق الصلة بالملك وفى الوقت نفسه لا يجهل وجهة نظرها واهتماماتها(٥). ولم تكن هناك بدائل أمام القصر سوى التراجع فى مواجهة موقف دار المندوب السامى المتشدد. وبالفعل تم تعيين أحمد زيور رئيسا للديوان الملكى فى أواخر أكتوبر ١٩٣٤(٦). ويزور أحد زيور دار المندوب السامى، وكان الهدف من زيارته أن يتأكد «عما اذا كان تعيينه فى القصر واستقالة الوزيرين عقب هذا التعيين سوف يغدو حلا مرضيا لمشاكلنا الحالية. وقال أن جلالة الملك يبدو قلقا من التعاون معنا الأمر الذى لم يكن ليحدث من قبل»(٧). ومن ناحية

(١) هما على المنزلاوى وزير الزراعة وابراهيم فهمى كريم وزير المواصلات وقد عرف عنهما التبعية الشديدة للقصر وبأنهما من أدواته فى الحكم وكان يمثلان حزب الشعب فى وزارة عبد الفتاح يحيى انظر يونان لبيب المصدر السابق: ص ٣٧.

(٢) امين سعيد: تاريخ مصر السياسى: ص ٢٣٢.

(٣) يونان لبيب زرق: المصدر السابق: ص ٣٧٢.

(٤) F.O. 407/217 (IV) No 44 Peterson to Simon, Oct. 25, 1934. Tel No 283

(٥) F.O I: 407/217 (IV)· No. 47 Peterson to Simon, Oct 20, 1934. Tel. No· 288

(٦) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ١٨٩.

(٧) F O· 407/217 (IV) No 49: Peterson to Simon, Nov., 2, 1934 Tel No· 294.

أخرى راح زيور باشا يلتمس الحجج للابراشى حتى يظل فى القصر لأن اخراجه قد يؤذى مشاعر الملك. ويظهر استعداده لأن يضمن عدم تدخل الابراشى مستقبلا فى الشئون السياسية أو ما عداها خارج نطاق وظيفته(١)، وبعد أن أفصح زيور عن رغبة رئيس الوزراء فى الاستقالة بادر بسؤال بترسون عمن يرشحه ليشغل هذا المنصب، فتكون الاجابة بأن توفيق نسيم يعد أنسب رجل فى الظروف الحالية، ورغم أن زيور قد أبدى تشككه فى موافقة الملك على نسيم(٢). الا أن ماحدث بالفعل من تولى نسيم الوزارة خلفا لعبد الفتاح يحيى كان يعطى الانطباع عن استسلام القصر لسياسة دار المندوب السامى وضغوطها.

مسألة الوصاية على العرش:

كان القصر يحتل مكانة رئيسية فى تقديرات السياسة البريطانية باعتباره احدى قوى الصراع السياسى ثم ما كانت له من صلات خاصة بقوى الاحتلال على نحو ظهر معه حرصها ليس فى تثبيت فؤاد ملكا على البلاد وحسب وانما امتد الى تنظيم وراثة العرش فى أسرته ضمانا لاستمرار التبعية والولاء للانجليز(٣).

أما عن ظروف تفجر اهتمام دوائر لندن بعرش مصر فيمكن القول بأن ما كان من مرض الملك فؤاد، فضلا عن احتمالات وفاته، قد حدا بالسلطات البريطانية فى مصر الى أن تتخذ من أسباب الحيطة والاحتراز ما يضمن استمرار بقاء نفوذها وتأثيرها على العرش ومن ثم فإن دار المندوب السامى عمدت الى تنحية الوسائل الدبلوماسية جانبا الى التدخل المباشر وخاصة عندما ظهرت مخاطر تزايد النفوذ الايطالى داخل القصر مما جعل الشكوك تساور دار المندوب السامى التى أبدت اعتراضها على بقاء بعضا من الموظفين الايطاليين داخل القصر بحجة أنهم يعملون لحساب دولتهم(٤). يضاف إلى

(١) Ibid.
(٢) Ibid.
(٣) انظر الفصل الأول: القصر وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.
(٤) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: نفس الصفحة

ذلك فإن زيارة ملك ايطاليا لمصر فى أواخر عام ١٩٣٢ والاستقبال الفاخر الذى استقبل به لم يكن باعثا على ارتياح دوائر السياسة البريطانية فى مصر(١).

ومن ثم توافرت لدى بريطانيا البواعث قوية للتدخل لدى دوائر القصر فيما يتصل بمسألة الوصاية على العرش. بيد أنه ينبغى الاشارة الى ادراك المندوب السامى بأن ثمة مخاطر قد تنجم من جراء تدخله فى أمر من أخص أمور البلاد وخاصة أن الدستور قد رسم الطريق لذلك الأمر الذى قد تتخذ منه الصحافة والقوى المعارضة لبريطانيا فى مصر مادة للهجوم عليها بغية تأليب الرأى العام فى البلاد(٢).

وتشير الوثائق البريطانية الى ذلك التردد من قبل المندوب السامى فى برقية بعث بها الى وزير خارجيته يقولُ فيها: «ليست السبل ميسرة أمامى لكى أقدم للملك أسماء أعضاء مجلس الوصاية الثلاث. فهو من ناحية يتجنب اتخاذ أى اجراء احتياطى مناسب باصدار أمر ملكى بتحديد أسماء الأوصياء، وفى هذه الظروف فإننى متردد فى اقتراح طريقة معينة لاتباعها فى حالة وفاة الملك»(٣).

ولا ريب أن الخوف كان كبيرا من جانب بريطانيا حيال احتمالات وفاة الملك بصورة مفاجئة وما سوف يترتب على ذلك من مصاعب أمام سياستها، خاصة وأن الابراشى قد يقوم ببعض المناورات التى يمكن أن تؤدى الى مزيد من العقبات. ومن ثم كانت التعليمات الى نائب المندوب السامى بتصعيد مسألة مجلس الوصاية مع الملك ومحاولة استقراء مايدور بذهنه فى هذا الصدد(٤). خاصة وان الملك يحتفظ بلفيف من الحاشية الذين يتوقع منهم استغلال وفاته لخدمة أغراضهم(٥).

والواقع انه كانت لدار المندوب السامى مطالب حيوية فيما يتصل بمجلس الوصاية فتقترح من جانبها ثلاثة أوصياء وهم الأمير محمد على وتوفيق

---

(١) مذكرات الشيخ الظواهرى: ص ٣٢٣.

(٢) محسن محمد: عندما يموت الملك: ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٣) F.O.: 407/217: (IV): No: 6: Lampson to Simon, August, 4, 1934, Tel.: No: 705.

(٤) F.O.: 407/217 (IV): No. 8: Vansitart to Peterson, Sept, 11, 1934, Tel. No: 189.

(٥) Ibid.

نسـيم والشـيخ المراغى[١]. أما عن دوافع ترشـيحـهم، فتشـير اليـهـا الـوثائق البـريطانية من أن «الاول يمثل السـلالة الحـاكمـة ويتمـتع بشـعـبيـة فضـلا عن صداقته لنا، الأمر الذى يجعله اكثـر قبولا من بين الكثير من أقرانه من العائلة المالكة، والمرشح الثـانى قد اكتـسب الاحتـرام من جراء معـارضته لـلملك خلال العـام الحـالى، ولعله يكون أنسـب شـخص يمكننا أن نتعـامل مـعـه ويكون فى نفس الوقت مـقبـولا من الوفد أمـا المرشـح الثالث فـإنه يحظى بشـعـبـية واسـعة لدى حزب الأحرار الدسـتوريين[٢].

يفـهم من هذا أن دار المندوب السـامى قـد راعت فى «انتـقـاء» مـرشـحـيـهـا، نوعـية يمكن بهـا اسـترضـاء كافـة قوى التـأثير السـياسـى فى مصـر، ومن ثم تضـمن لنفسـهـا ـ وهـذا أسـاسـى ـ تأثيرا مـسـتمـرا وفعالا عـلى مجلس الوصـاية على نحـو يجنب سـياسـتها وقوع أية مـحـاذير تخشـاها. ولقد ظهرت مـخـاوف دار المندوب السـامـى من فكرة اطلاق يـد الملك فى تعـيين أوصـيـاء مـن صنائعـه وسـاعـد على ذلك ما كان من تزايد وطـأة المرض على فؤاد مما جعل بتـرسـون يطلب تفويضـا من حكومته لابلاغ الملك «بأن حكـومة صـاحب الجلالة تحـتفظ لنفـسـهـا بحـق تقـديم المشـورة لملك مـصـر كـمـا تحـتـفظ بنـفس الحق لمجلس الوصـايـة الذى يعد أمـرا ضـروريا قبـل بلـوغ الأمـيـر فاروق سـن الرشـد وسـوف أسأل الملك أن يتجنب أية ميول مناوئة لذلك[٣].

بيد أن ذلك لم يكن حسـما لمخاوف دار المندوب السامى حيث ظهـر لها أنه لاجدوى من مـحاولة الحـصـول على موافـقة المـلك على مـجلس وصـاية بعـينه، لأن هـذا بدوره سـوف يقـيم المصـاعب أمامـهـا حـيث أن (المادة ١١) من المرسـوم ـ الصـادر فى ابريل ١٩٢٢ ـ تخـول للبـرلمان حق تعيين مـجلس الوصـاية، اذا لـم يكن الملك قد قام بتعـيينه «ورغم ذلك فقد نكون قد كسبنا الجولة الأولى ـ يعنى فرض المشـورة على الملك ـ الا أن المواجهـة سـتغـدو قائمة بيننا وبين البـرلمان والحكومة من جهـة أخرى، ومن المرجع أن مطالبنا سوف تكون سببا لعدائهم لنا»[٤].

(١) F.O.: 407/217 (IV): No: 10: Peterson to Simon, Sept, 13, 1934, Tel. No:220.
(٢) Ibid.
(٣) F.O.: 407/217 (IV): No: 14: Peterson to Simon, Sept, 22, 1934, Tel. No:234 Most secret.
(٤) Ibid.

الا أن وزارة الخارجية البريطانية عكفت على دراسة مقترحات المندوب السامى باستفاضة وانتهت الى عدم تحبيذها وبعثت الى القائم بأعمال المندوب السامى بذلك(١). وكان هذا التردد فى مصارحة الملك، وتلك . المخاوف التى تحيط بمسألة العرش، بمثابة دوافع لبريطانيا لأن تضع فى حسبانها «استعراض القوات البريطانية بغرض المحافظة على الأمن فى حالة تزايد احتمالات وفاة الملك وان كان ذلك يعد كشفا مبكرا للنوايا»(٢). ويكون المبرر لذلك الاجراء بأنه من قبيل مسئولياتها بمقتضى التحفظات الأربعة(٣).

من ذلك يتضح أن خلافا قد قام بين دوائر لندن وبيترسون على علاج مسألة الوصاية على العرش، خاصة وأنه ما فتئ يلح فى طلب التصريح له باعادة النصح على الملك فى أول مقابلة تسمح بها الظروف(٤). وعلى الرغم من انصراف دوائر لندن عن الرغبة فى املاء مجلس للوصاية بعينه على الملك الا أن العلاقة قد ساءت بين بترسون وعبد الفتاح يحيى رئيس الوزراء الذى رفض اطلاعه على اسماء المرشحين لمجلس الوصاية(٥). وكان ذلك من بواعث سخط بيترسون على الوزارة واصراره على استقالتها وهذا ما حدث بالفعل لكى تخلفها وزارة توفيق نسيم الثالثة والذى كان اختياره من جانب القصر، انما بقصد محاولة استرضاء الجانب البريطانى ومن ناحية أخرى بدأ التحسن يطرأ على صحة الملك فؤاد وراح يباشر نشاطه بصورة طبيعية، ومن ثم فقد بدأت تتضاءل أهمية مسألة الوصاية - بصورة مؤقتة - فى مجال السياسة البريطانية.

وعند هذا الحد يتعين أن نعرض لمسألة تعليم «الأمير فاروق» والتى جاءت من ناحية أخرى تعكس اهتمامات دوائر لندن بمستقبل عرش مصر، فلقد ظهر اتجاه قوى فى بريطانيا لأن يتلقى «الأمير فاروق» علومه هناك وينشأ متأثرا بثقافتها، ومن ثم فإذا تولى الحكم يكون أكثر استجابة وطواعية لرغباتها. وكانت تلك المسألة قد أثيرت بالفعل ابان عهد وزارة ثروت الثانية، الا

(١) F.O., 407/217 (IV): No: 18: Simon to Peterson, Sept. 25, 1934, Tel. No:204.

(٢) F.O.: 407/217 (IV): No: 35: Simon to Peterson, Oct. 17, 1934, Tel. No:227.

(٣) Ibid.

(٤) F.O.: 407/217 (IV): No: 41: Peterson to Simon, Oct. 23, 1934, Tel. No:277.

(٥) F.O.: 407/217 (IV): No: 37: Peterson to Simon, Oct. 21, 1934, Tel. No:275.

أنها قد قوبلت بالمعارضة من الرأى العام والصحافة واقترحت إحدى الصحف تأسيس مدرسة عليا فى مصر يسير بها التعليم على نهج خاص يتفق وما يجب ان يتلقاه ولى العهد من علوم وآداب، وانتهت الى ضرورة توافق مشارب ولى العهد والأمة ضمانا للفوز بحكومة ونظام أفضل(١).

ولقد ظهرت المخاوف من الجانب البريطانى من احتمال أن يتعهد فؤاد ولى عهده بنشأة ايطالية مثله، الأمر الذى سوف يفتح المجال لتزايد النفوذ الايطالى داخل القصر ومن ثم فقد اجتمع مجلس الجيش البريطانى بالقاهرة فى أغسطس ١٩٣٤، وكان من قراراته ادخال فاروق الى مدرسة «وولتش» العسكرية، وقام نائب المندوب السامى بابلاغ الملك فؤاد ذلك(٢). وذهب فاروق الى لندن بالفعل وأقام فى قصر «كنرى هاوس» وكان رائده هناك أحمد حسنين «الأمين الثانى للملك فؤاد»(٣). وكانت تلك أولى الضمانات لاستمرار ولاء العرش للانجليز بعد وفاة الملك فؤاد.

ولاشك فى أن التركيز الشديد من جانب بريطانيا على مستقبل العرش، كان خطأ سياسيا تردى فيه ساستها، فلم يكن العرش بحل هو السند المطلق أو الضمان القوى القادر على صون وضعها المتميز وتأمين مصالحها الحيوية التى ادعتها لنفسها بموجب تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته الأربعة، أنما كانت هناك قوى أخرى - أعنى بها الأحزاب القومية - وهذه كان يتعين على بريطانيا التفاهم معها واعطاؤها ثقلا حقيقيا. ولقد أدرك المندوب السامى حقيقة هامة مؤداها أنه فى حالة وفاة الملك فؤاد وتولى مجلس الوصاية للحكم أو حتى اذا ما ظل فؤاد حيا الى يولية ١٩٣٧ ليخلفه ولى عهده فاروق بعد أن بعد أن يبلغ رشده فان ذلك لن يقدم حلول لمشاكل بريطانيا فى مصر، الأمر الذى لن يتأتى الا بعقد معاهدة «حتى يمكن الخروج من هذه الحلقة المفرغة»(٤). ثم أن الأوصياء مهما كانت قوتهم فلن تكون لهم مكانة الملك أو قوته، ومن ثم فلن يتمكنوا من المضى بمفردهم(٥). وبعبارة أخرى فان بريطانيا قد ضمنت

(١) كوكب الشرق: ٣ يناير ١٩٢٨.

(٢) Fo: 407/217 (IV): No: 15: Peterson to Simon, Sept, 15, 1934, Tel. No. 811.

(٣) محمد التابعى: مصر ما قبل الثورة: ص ١١، ٢٥ انظر كذلك مذكرات حسن يوسف: ص ٢٨.

(٤) Fo: 407/217 (II): No: 58: Lampson to Hoar, Aug. 1, 935, Tel. No: 881.

(٥) Fo: 407/218 (II): enc 3 in No: 58. Aug, 1, 1935.

لنفسها نوعا من التأثير على مجلس الوصاية المرتقب بغض النظر عن طبيعة اتجاهات أعضائه، ومن ثم بات حريا بها أن تعود الى سياستها الأصلية التى ترمى الى عقد معاهدة ترضى عنها سائر قوى الصراع وتمنح وجودها الصبغة الشرعية وهذا ما حدث بالفعل عندما تم توقيع معاهدة ١٩٣٦.

وكان الملك فؤاد قبيل وفاته قد اختار الأوصياء بالفعل وأودع أسماءهم وثيقتين، حفظت احداهما فى رياسة مجلس الوزراء والأخرى فى الديوان الملكى وكان الأوصياء هم عدلى يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخرى الا أن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة وانتهوا الى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء ـ بعد وفاة فؤاد ـ على أن تبلغ أسماؤهم الى البرلمان فور اجتماع مجلسيه معا عقب الانتخابات خلال العشرة أيام التالية لوفاة الملك ووقع الاختيار بالفعل على أوصياء ثلاثة آخرين هم الأمير محمد على وعزيز باشا عزت وشريف صبرى(١). ويلاحظ أن ثمة تدخلا فعليا لم يحدث من جانب الانجليز فى مسألة الوصاية وذلك كان راجعا الى انهم نجحوا فى عقد معاهدة ١٩٣٦، ومن ثم بات تدخلهم فى الشئون الداخلية لمصر محدودا بمقتضى تلك المعاهدة. وان كان تولى فاروق الحكم فى يولية ١٩٣٧ قد حسم مسألة العرش الا أنه كان فاتحة للصراع بين ولى عهد فؤاد والانجليز من جهة أخرى.

طرد الابراشى من القصر:

بدأ القصر يعود الى سابق تدخله فى الحكم، بعد أن تزايد نفوذه عن طريق الابراشى بالتدخل المستمر فى نواحى الادارة المعتادة فى الوقت الذى أبدى فيه نسيم ضعفا واضحا فى مواجهة القصر(٢).

وفى نفس الوقت فقد وقر لدى المندوب السامى اعتقاد بأن وجود الابراشى فى القصر يسبب أيضا المصاعب لنسيم، فضلا عن أنه يثير عداء العناصر السياسية على من هم فى القصر، فهو مستشار الملك الأول فى الشئون السياسية وتأثيره متنوع الاتجاهات، وطالما بقى فى القصر فإن الخوف كبير

---

(١) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسية المصرية؛ ج١؛ ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٢) Fo: 407/217 (I): No: 18 Lampson to Simon, Feb., 8, 1935. Tel, No: 132.

فى أن يستخدم نفوذه على نحو يضر أى حكومة صالحة، وزيور باشا رئيس الديوان لا يباشر بدوره أدنى تأثير من منصبه(١).

أما عن صلات الابراشى بالقصر فقد بدأت عندما عين ناظر الخاصة الملكية فى عام ١٩٢٧ (٢). ومنذ ذلك الوقت شاهد القصر تزايدا سريعا لنفوذ الابراشى وصار وكأنه رئيس الوزراء. فيحضر مجلس الوزراء ويلقى بتوجيهاته وهى توجيهات الملك ويتدخل فى جميع شئون الدولة(٣). ولم يكن الابراشى - كما تشير الوثائق البريطانية - يعبر عن رأى فى أى وقت من الأوقات، ولكنه يلون الحقائق بطريقة مناسبة، وهكذا يدخل فى روع الملك فؤاد أنه يملك سلطة اصدار القرار ويكفى أنه أرسل الى طلعت حرب رئيس بنك مصر يأمره بأن يستقيل وذلك بطريقة مخزية(٤).

ولقد ظهرت جهود الأبراشى جلية فى توطيد مركز العرش فى مواجهة الانجليز بمحاولة ضم بعض التجمعات - غير البرلمانية - مثل جمعية مصر الفتاة التى تلقت اعانات من القصر عن طريق الابراشى ومن المصاريف السرية لوزارة الداخلية عن طريق وزيرها «القيسى باشا». واعتبرت الجمعية نفسها مؤيدة من القصر تتجه اليه دون غيره من القوى فى المقام الأول بمطالبها(٥). ولقد استطاع القصر - حتى بعد خروج الابراشى - أن يوجه نشاط الجمعية - وجريدتها «الصرخة» وجهة مضادة للسياسة البريطانية فى مصر، وزاد من اقتناع بريطانيا أن هذه الجماعة تلقى تأييد القصر، ما حدث لأحد المسئولين اثر مصادرته لعدد من جريدة الصرخة، فتلقى اثر ذلك تعنيفا من مراد باشا محسن وكيل الديوان الملكى(٦). بالاضافة الى ذلك فإن نشاط الابراشى فى شئون الحكم والادارة قد تفاقم بصورة واضحة فى عهد صدقى وأثناء وزارتى يحيى ونسيم فى الوقت الذى ظهر فيه للمندوب السامى أن هذا النشاط قد أضحى موجها ضد النفوذ البريطانى.

---

(١) Ibid.

(٢) Fo: 407/210: enc in No: 9, Jan, 3, 1930 (Leading - Personalities in Egypt).

(٣) ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال: ج١: ص ١٧٦.

(٤) Fo: 407/217 (IV): 2, Lampson to Simon, July, 14 1934, Desp. No. 655.

(٥) على شلبى : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى: ص ٢٢٨.

(٦) Fo: 407/218: No. 70: Lampson to Simon, April,26, 1935. Desp. No: 466.

بدا واضحا أن مسألة وجود الابراشى داخل القصر احد المسائل الحيوية يتعين على الجانب البريطانى حسمها مع القصر، وبالفعل تصل تعليمات وزير خارجية بريطانيا الى المندوب السامى ويصوغها الأخير فى تصريح يسلمه للملك أوضح فيه «ضرورة نقل الابراشى الى منصب آخر خارج البلاد، بدعوى أن ذلك قد أصبح أمرا ضروريا لصالح مصر ولصالح العلاقات المصرية - البريطانية وأن حكومة جلالة الملك تنتظر تأكيدا بأن مطلبها سوف ينفذ فى أقصر وقت ودون ابطاء(١). ويبدو أن الملك فؤاد لم يشأ أن يضع بنفسه فى موضع «اذعان الكاره»، وألا يعيد تجربة اقصاء نشأت بصورتها المزرية. ومن ثم فقد وافق فى الحال(٢). الا أن الملك فؤاد قام بتعيينه سفيرا لمصر فى بروكسل(٣).

تدهور العلاقة بين القصر والانجليز (المندوب السامى يطرح فكرة التخلص من الملك):

.اذا كان تدخل دار المندوب السامى لطرد الابراشى يعنى فى الواقع اقالة حجر عثرة من طريق الوزارة النسيمية، الا أنها فى الواقع كانت قد ضاقت ذرعا بمناورات الملك من جهة أخرى، ومن ثم شرع السير مايلز لامبسون فى انتهاج سياسة أكثر تشددا نحو الملك عبر عنها بقوله: «أن مطالبنا الاستعمارية تتمثل فى أنه يجب أن تكون لنا فى مصر أوتوقراطية مسيطرة وحكومة مستعدة للتعاون معنا على الأقل بطريقة تسمح لنا بصون التحفظات الأربعة وتهيئ الظروف لعقد معاهدة تحالف. ان حقد الملك وتقلباته قد حجب اعتلال صحته، ويتعين علينا اتخاذ خطوات سريعة لكى نضع نهاية للمناورات المستمرة التى تهددنا بأثارة الخلافات بين مصر وبريطانيا(٤). ويبادر المندوب السامى بتحديد الخطوات الواجبة فى برقية لوزير خارجية يقول فيها:

---

(١) Fo: 407/218 (1): No. 48: Lampson to Simon, April, 18, 1935. Tel. No: 164.
(٢) Ibid.
(٣) محسن محمد: التاريخ السرى لمصر: ١٦٠.
(٤) Fo: 407/218 (1): No. 57: Lampson to Simon, April, 24, 1935. Tel. No: 173.

(أ) نستدعى محمد محمود.

(ب) التخلص من الملك، تشكيل وزارة ائتلافية - الأمر الذى نطلبه دائما - واننى أعرف أن محمد محمود يثق فى أن تلك الخطوة المضادة صحيحة وسوف يدعى الوفد للاشتراك فى الوزارة، واذا رفض فان ذلك لن يزيده الا ضعفا.. ثم ان استمرار تآمر الملك، سوف يؤدى بصورة أخرى الى تقوية قبضتنا على مجلس الوصاية وهذا يجب أن نستعد له فورا ودون ابطاء ويتعين علينا أن نتمسك بالدستور الى أقصى حد. وقد تستدعى الضرورة لأن ندعم أنفسنا بوسائل استبدادية(1) وتكمن قيمة هذه الوثيقة أساسا فى أنها تضمنت - ولأول مرة - تفكير دار المندوب السامى فى اقصاء الملك والتخلص منه، واحلال مجلس الوصاية أكثر طواعية واستجابة لرغبات الانجليز، وبعبارة أخرى فإن العلائق قد ساءت بين الطرفين ووصلت الى مرحلة غاية من التدهور على نحو رأى لامبسون فى فؤاد حجر عثرة يتعين اقالته من طريقه.

ومن ناحية أخرى فقد كان رأى وزارة الخارجية البريطانية مؤيدا لموقف المندوب السامى، ورغم انها لم تشر صراحة الى قبول فكرة التخلص من الملك، الا أنها من ناحية أخرى تطلب من المندوب السامى أن يلمح لتوفيق نسيم بان مسألة مجلس الوصاية سوف تبحث فى لندن ودون أدنى تأخير(2). بما يحمله ذلك فى ثناياه من فكرة التخلص من الملك ضمنيا. بالاضافة إلى ذلك فقد كان من المطلوب أيضا أن يتولد لدى نسيم انطباعا بأن اتصالاته مع المندوب السامى فى هذا الشأن يجب أن تحاط بالسرية(3).

وكان من الطبيعى أن يفصح نسيم للملك بفحوى اتصالاته «السرية» مع دار المندوب السامى، وكانت النتائج المتوقعة تتمثل فى ظهور بوادر لتحسن العلاقة بينهما وكأثر لذلك يرسل الملك الى المندوب السامى ليستشيره فى اقصاء زيور باشا الذى لم يعد ملائما ليلعب الدور الخطير فى الاتصالات، بين القصر ودار المندوب السامى، وان على ماهر أكثر ملاءمة لذلك(4).

---

(1) Fo: 407/218 (1): No. 62: Lampson to Simon, April, 26, 1935. Tel. No: 181.

(2) Fo: 407/218 (1): No. 65: Simon to Lampson, April, 30, 1935. Tel. No: 153.

(3) Ibid.

(4) Fo: 407/218 (1): No. 66: Lampson to Simon, May, 2, 1935. Tel. No: 191.

ورغم أن دار المندوب السامى لم تظهر رأيا قاطعا فى ذلك الأمر، الا أنها كانت تخشى أن تعارض الملك فيما ذهب اليه لأن ذلك «قد يحمله على الشعور بعدم رغبتنا فى التعاون معه، الأمر الذى قد يحفزه على العمل ضدنا، بل وقد يقدم الملك على اقصاء نسيم ذاته من الوزارة ويعين على ماهر بدلا منه»(١). ويبدو أن الاحتمال الأخير الخاص باقصاء نسيم قد أثار مخاوف الخارجية البريطانية التى أرسلت تعليماتها الى المندوب السامى بتشجيع اقتراح الملك باقصاء زيور وتعيين على ماهر بدلا منه، وأن ينقل هذا الرأى الى الملك من خلال نسيم ذاته(٢).

شرع على ماهر اثر تعيينه رئيسا للديوان فى محاولة كسب ثقة الجانب البريطانى من أنه «سوف يبذل وسعه لكى يحافظ على العلاقات ودية بين القصر والمندوب السامى»(٣). ولقد ظهرت آثار مساعى على ماهر بالفعل فى هذا الصدد، وتمثلت فى اقتناع المندوب السامى «بأن الملك يبغى التعامل معه بصورة ودية»(٤).

ويلاحظ أن التقارب بين القصر ودار المندوب السامى قد بدأ يتزايد بشكل ملموس فى نهاية عهد فؤاد كأثر لسياسة على ماهر، فعندما تولى وزارته الأولى خلفا للوزارة النسيمية، بدأت تجرى الاستعدادات نحو المفاوضات، ولا ريب فى أن نجاحه فى تشكيل هيئة المفاوضات باتفاق الأطراف المعنية من رؤساء الأحزاب القومية، قد ساعد بصورة أخرى على هذا التقارب بين الطرفين خاصة وأن الملك قد أضحى أكثر طواعية لدار المندوب السامى عن ذى قبل ولا شك فى أن وفاته فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ قد تركت أثرا واضحا على السياسة البريطانية، عبر عنه السير مايلز لامبسون ـ لورد كيلون فيما بعد ـ فى مذكراته بقوله: «لقد كان فى الحقيقة حائلا ـ يشير الى الملك فؤاد ـ بيننا وبين الأحزاب المصرية، ولقد وجدنا أنفسنا منذ رحيله. وجها لوجه مع القوى المتصارعة واننى أخشى بل أثق فى أننا قادمون على مرحلة حافلة بالصعاب أمام التزاماتنا بمصر»(٥).

(١) Fo: 407/218 (1): No. 67: Lampson to Simon, May, 2, 1935. Tel. No: 194.
(٢) Fo: 407/218 (1): No. 68, Lampson to Simon, May,4, 1935. Tel. No: 165.
(٣) Fo: 407/218 (11): No, 2, Lampson to Hoar, June, 29, 1935. Tel. No: 84.
(٤) Ibid.
(٥) The Killearn Diaries, May, 1936, p 67.

موقف القصر من القضية الوطنية:

لا شك فى انه بصدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وما تلا ذلك من اعلان دستور ١٩٢٣، قد تدعمت المكانة السياسية للقصر كمؤسسة للحكم ليس فى مواجهة القوى الوطنية فحسب، بل وفى مواجهة الوجود الاحتلالى ذاته.

وكان من الطبيعى ان تؤتى هذه التغيرات السياسية والتشريعية آثارها على تلك المفاوضات التى جرت فى عهد الوزارة الدستورية الأولى والتى عرفت باسم (مفاوضات سعد - ماكدونالد) وتزداد أهمية تلك الجولة من المفاوضات فى أنها قد جرت فى اطار تلك التغيرات الحادثة، فضلا عن أنها كانت تنبئ عن أن القضية الوطنية قد دخلت طورا حاسما بالنظر الى طبيعة المفاوض المصرى بوجه خاص والذى تصدر زعامة الحركة الوطنية وقبض على مقاليد الحكم فى آن واحد مما شحذ همة بريطانيا لتحقيق آمالها بمعاهدة تعقدها مع الوفد وزعامته ترضى عنها البلاد وتحقق مصالح بريطانيا فى ذات الوقت.

أما القصر فقد وقر لديه الاعتقاد بأن المفاوضات المرتقبة سوف تكون عجما لعود الوفد بزعامة سعد زغلول، ومن جهة أخرى فان ما سوف يتمخض عنها من نتائج ستترتب عليها آثار بعيدة المدى لمستقبل القصر السياسى. ومن ثم فقد سعى الملك فؤاد لتأليب الأزهر بطلابه بايعاز من حسن نشأت على سعد زغلول ووزارته، وراح يشجع الاضرابات التى جعلت من السودان قضية ملحة قبل أن يذهب زغلول الى لندن للتفاوض(١). على كل حال فقد بدأت الاجتماعات بالفعل فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ بين الجانبين وكانت المحادثات التمهيدية بينهما قصد منها ازالة سوء التفاهم ومحاولة التقريب بين وجهات النظر المتعارضة للطرفين، الا أن تحسنا ملحوظا لم يطرأ على المباحثات، التى ما لبثت أن قطعت فى ٣ أكتوبر حيث عقد آخر اجتماع بين سعد زغلول وماكدونالد صدر على أثره بيان رسمى أعلن فيه اختتام المباحثات وعودة سعد زغلول الى مصر بسبب برودة الطقس وتوقعا لعودة انعقاد البرلمان المصرى(٢).

---

(١) Fo: 407/210, enc. in No: 9: Jan, 3, 1935 (Leading personalities in Egypt).

(٢) لمزيد من التفاصيل حول مفاوضات سعد ماكدونالد راجع عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية، ج١ : ص١ : ص ١٧٦ - ١٧٩، إبراهيم الجزيرى آثار الزعيم سعد زغلول (عهد

ولدى عودة سعد زغلول الى مصر كان القصر يحيك المؤامرات ضده ـ كما مر بنا ـ وكان على سعد بدوره أن يواجهها مما قاده الى صراع مرير ضد العرش. وزاد الفتق على الراتق ما كان من وقوع حادثة مصرع السردار لى ستاك كيما تحسم ولو بصورة مؤقتة ـ الصراع الناشب بين العرش والوفد الذى تخلى عن مقاعده فى الحكم(١).

ولقد كشفت الوثائق البريطانية موقف القصر من هذه المفاوضات وذلك فى مذكرة هامة للمستر «مورى» بوزارة الخارجية البريطانية عن الموقف السياسى فى مصر يقول فيها: «أن التقارير الخاصة بحادثة مقتل السردار لى ستاك قد أكدت بشكل قاطع أن الملك فؤاد كان يعمل دائما لعرقلة المعاهدة ـ وهذا ما أكده المراقبون ـ والحكمة لا تقتضى رفض هذا القول عندما يتبين لنا أن الوفد لا يستهدف أكثر من اتفاقية مع مصر وهذا ما تتطلبه مصلحة بريطانيا بطبيعة الحال. فالملك فؤاد غير جدير بالثقة ولا يمكن الاعتماد عليه. وبالرغم من السنوات الثلاث عشرة التى قضاها فى الحكم فإنه يشكل عائقا بدلا من أن يقدم العون لنا. بمعنى أن مشروعات الملك لم تكن تستهدف سوى تقييد النفوذ البريطانى فضلا عن الخلاص منه(٢).

والامر الذى لا جدال فيه أن فشل المفاوضات بهذا الشكل قد حمل آثارا وخيمة على البلاد، فى الوقت الذى برزت فيه زعامة القصر السياسية بعد أن توثقت علاقاته مع دار المندوب السامى، التى أدارت ظهرها تماما للقوى الوطنية وغلت يدها عن الالتقاء بها. وليس من قبيل المبالغة القول بأنه قد بات

= وزارة الشعب) ص ٣٣٦ ـ ٣٤٤، طارق البشرى: المصدر السابق: ص ١٥٠ ومابعدها، أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية: الحولية الأولى عام ١٩٢٤: ص ٣١٨ ـ ٣٢٦، عبد العظيم رمضان: المصدر السابق: ص ٤٥٠ ـ ٤٥٣، ويرى أن السودان وأحداثه قد انحرفت بالغرض الذى قصد به من الفاوضات فى بداية عهد وزارة سعد باشا. وبعد ان كان من المأمول ان تؤدى الى تسوية المسألة المصرية فأصبح الهدف منها قاصرا على اعادة حسن التفاهم الى العلاقات المتدهورة تمهيدا لاجراء مفاوضات بين البلدين كما يرى باستقامة المطالب الوطنية التى طرحت فى المفاوضات واعتبرها دليلا على نضج الوعى السياسى القومى كاثر للكفاح منذ عام ١٩١٨ الا أنه نعى على سعد زغلول انه لم يعط ثقلا كافيا لفشل تلك المباحثات وما سوف يترتب عليها بالنسبة لشعور الأمة وآلامها

(١) أنظر الفصل الثالث تطور العلاقة بين القصر والوزارة

(٢) Fo: 407/212; No: 7: Memorandum on political situation in Egypt. by j. Murray, July. 5, 1930

للقصر القدح المعلى عمليا فى الحكم على امتداد العهد الزيورى لفترة تربو عن عشرين شهرين شهرا. والملاحظ أنه طوال ذلك العهد لم يتحرك للقصر ساكن ازاء، القضية المصرية، ولم يكن ذلك ينبئ عن أن القصر قد صرف همه الى تركيز مقاليد السلطة بين يديه وحسب، بل ويؤكد موقف القصر من تلك القضية.

وعندما بدأت مباحثات ثروت - تشمبرلين فى يوليو ١٩٢٧ لم يكن موقف القصر قد طرأ عليه أدنى تغيير واتضح ذلك فى رفض الملك اصطحاب ثروت معه أثناء زيارته لانجلترا بدعوى ان زيارة الملك شخصية. وردا على ذلك رفض البرلمان الوفدى الموافقة على فتح اعتماد لنفقات الرحلة فى محاولة منه للضغط على الملك كيما يغير موقفه، وهذا ما حدث بالفعل حيث تمكن ثروت فى النهاية من اصطحاب الملك أملا فى أن تهيئ زيارته لعاهل بريطانيا ظروفا أفضل للمفاوضات المرتقبة. ورغم ذلك فقد راحت دوائر القصر وصحفه تهاجم ثروت وخاصة بعد أن بدأ فى التفاوض فعلا. ويقول مراسل جريدة الاتحاد فى لندن: «سوف تبقى التحفظات ما دامت انجلترا لا تجد أمامها حكومة مصرية تقدر أن تعطيها ضمانات متينة. لذلك يكاد يكون من المحقق ألا يحدث تغيير هام فى العلاقات المصرية - الانجليزية ما دام حزب الوفد مستوليا على مقاليد الحكومة»(١). كان من الواضح أن الهدف من وراء ذلك توسيع فجوة الخلاف بين ثروت والانجليز واضعاف ثقتهم فى المفاوض المصرى من ناحية، ومن ناحية أخرى اذكاء نار الخلاف بين الأحزاب المؤتلفة.

ويبدو أن دار المندوب السامى قد وضعت يدها على خمائر سياسة القصر فترى «أنه يجب تذكير الملك بأن عليه أن يتوقع تأييد حكومة صاحب الجلالة لثروت فى جهوده التى يبذلها نحو المعاهدة(٢). ولعل توجس دوائر لندن من موقف الملك انما كان مبعثه ما بدر من صحف القصر - كما مر بنا - من هجوم على ثروت وحكومته، وجاء ذلك ليتناقض مع ما كان الملك يظهره فى السابق من حسن النوايا نحو المفاوضات وتأييد ثروت، باعتبار إنها تشكل لمصر فرصة قد لا تتاح لها فيها بعد(٣).

---

(١) احمد شفيق: حوليات مصر السياسية: الحوليه الرابعة ١٩٢٧: ص ٣٧٠.

(٢) Fo: 407/206. No: 58 Lloyd to chamberlain. July 24. 1928. Tel No. 169.

(٣) Fo: 407/205 No: 104 . Lloyd to chamberlain. Nov. 17. 1927 Desp No 38?

على أية حال فقد بدأت المفاوضات فى يولية ١٩٢٧ واستمرت حتى مارس ١٩٢٨ ـ دون اغراق فى التفاصيل ـ قدم خلالها ثروت مشروعا انصب على المشكلات الأساسية وهى الاحتلال والسودان وحماية المصالح الأجنبية والعلاقات الخارجية على أن تنظم حلول تلك المشكلات فى ظل الصداقة والاتفاق الودى(١).

أما المشروع البريطانى فقد تركز على عقد محالفة بين البلدين على أن تكون المسائل الخارجية موضع المشاورة الجانبية وأن تقدم بريطانيا المساعدة لمصر ضد أى عدوان خارجي، على أن تبقى القوات البريطانية بها دون تحديد لمكان أو وقت فضلا عن احتكار بريطانيا لتدريب الجيش المصرى، واستخدام الموظفين البريطانيين فى الادارة كلما دعت الحاجة لذلك، على أن يعاد النظر فى تلك المعاهدة بعد عشر سنوات(٢). وبدا المشروع البريطاني ـ كما يصفه ثروت بأنه نظام وصاية ضاغط ومراقبة لاتنى ولا تغفل لها عين(٣).

إضطر ثروت الى عرض المشروع فى ٨ فبراير ١٩٢٨ على النحاس باشا وسائر أعضاء وزارته ولم يقروه، كذلك فإن الملك لم يرتح لهذا المشروع، لأن تأييده له من شأنه تعقيد العلاقة مع الوفد، أضف الى ذلك فإن بغض الملك لثروت كان عاملا أخر للتخلص منه(٤).

وكانت مفاوضات محمد محمود ـ هندرسن فى صيف ١٩٢٩ جولة أخرى للمفاوضات والغريب أن القصر قد منح تأييدا حقيقيا لهذه المفاوضات خلافاً لما سارت عليه سياسته فى السابق إلا أنه ينبغى الإشارة إلى أن هناك بواعث على ذلك التغيير الحادث لا يمكن تبينها الا فى ضوء الأوضاع السياسية القائمة آنذاك، من ذلك أن القصر بعد أن أقال الوزارة النحاسية الأولى كاد أن يصبح بمعزل عن أى تأثير سياسى له، وذلك نتيجة انفراد الأحرار ـ تقريبا ـ بالحكم الأوتوقراطى من دونه فضلا عن فتور العلاقة مع دار المندوب السامى، أضف الى ذلك فإن الوزارة بما احتوت عليه من عناصر من الاتحاديين قد جعلت الملك لا يملك سوى تأييدها. ومن ثم يمكن القول بأن الظروف

(١) محمد شفيق غربال: المصدر السابق: ص ١٧٦ ـ ١٧٨.
(٢) المصدر السابق: ص ١٧٩ ـ ١٨٠.
(٣) المصدر السابق: ص ١٨٤.
(٤) سردار اقبال على شاه: فؤاد أول: ص ١٨٩.
Marlowe, J., The Anglo. Egyptian Relations: p. 281.

السياسية السائدة آنذاك قد ساقت القصر راغما الى تأييد تلك المفاوضات. الا أن فواد بما تأتى له من حسن سياسى ماهر، كان مدركا بأن الفشل سوف يكون نهاية تلك المفاوضات كسابقاتها، لأن أية تسوية لا تحظى بتأييد الأحزاب القومية وفى مقدمتها الوفد، سوف يغدو من المحال انفاذها، خاصة وأن الحياة النيابية معطلة.

وصدق حدس فؤاد بالفعل فبدت نذر الفشل تحيط بالمفاوضات المرتقبة قبل أن تبدأ، وتمثل ذلك فى اقالة اللورد لويد وتعيين السير بيرسى لورين بدلا منه - كما مر بنا - الأمر الذى يعنى عدم رضاء دوائر لندن بحال عن سياسة لويد وبخاصة ما كان من تعضيده لنظام محمد محمود، وكان فتح باب التفاوض يعنى بصورة أخرى أن الجانب البريطانى قد قرر حسم مسألة بقاء الوزارة، وبدا أن هناك خطة حكيمة مقتضياتها انهاء تجربة حكم محمد محمود، فى محاولة لاسترضاء الوفد الذى جعل مناقشة مشروع المعاهدة رهنا بعودة الحياة النيابية وازاء استجابة المندوب السامى لمطلب الوفد هذا لم يكن أمام الوزارة القائمة الا أن تستقيل فى ١٢ أكتوبر ١٩٢٩(١).

وفيما يتصل بمفاوضات النحاس - هندرسن فقد بدأت فى ٣١ مارس ١٩٣٠، واستمرت حتى أوائل مايو فى ظروف سياسية شبيهة بتلك التى جرت فيها مفاوضات سعد - ماكدونالد فى عام ١٩٢٤، وينطبق ذلك التشابه على موقف قوى الصراع السياسى الأخرى، فالقصر قد تزايدت مخاوفه من احتمالات نجاح المفاوضات مما قد يؤثر حتما بالسلب على مكانته السياسية فى الوقت الذى بدا فيه الانجليز أكثر شغفا للتفاوض، ادراكا منها بأن أية تسوية يمكن الوصول اليها مع الوفد سوف تحظى بتأييد البلاد. أضف الى ذلك فان المناخ الدولى السائد قد وفر للمفاوضات ظروفا أفضل عن ذى قبل، فقد تم توقيع «ميثاق كيلوج» للسلام فى عام ١٩٢٨، وفى ظل أعمال عصبة الأمم التى كانت ترمى الى حل المشاكل وايجاد جو من الصفاء الدولى العام تحقيقا للسلام(٢).

---

(١) مزيد من التفصيلات عن مفاوضات محمد محمود - هندوسن: انظر محمد حسين هيكل: المصدر السابق ص : ٣٠١ - ٣٠٢، عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج٢: ص ٨٢ وما بعدها، احمد شفيق: المصدر السابق: ص ٧٠٣ وما بعدها عفاف لطفى السيد المصدر السابق: ص ١٩١ - ١٩٤ محمد شفيق غربال: المصدر السابق: ص ٢٠٧ وما بعدها.

(٢) ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال: ج١ : ص ٣٦.

اعتزم النحاس وهو بسبيل التمهيد للمفاوضات أن يطلب من البرلمان تفويضا للتباحث مع الجانب البريطانى بشأن تسوية العلاقات بين البلدين(١).

وكان حريا بالملك أن يظهر للمندوب السامى تأييده للفكرة واغتباطه «من الموقف الراهن وتصويت البرلمان فى الليلة السابقة لصالح استئناف المفاوضات ويؤكد تفاؤله فيما يختص بالخطوتين القادمتين وهما التوقيع على المعاهدة وتصديق البرلمان المصرى عليها. وأنه طلب من النحاس أن يعالج الأمور بكياسة ودون تشدد»(٢).

ولقد أظهرت دوائر لندن اهتمامها بعلاقاتها بباقى أطراف الصراع أملا فى تهيئة المناخ المناسب لانجاح المفاوضات، فأرسلت تعليماتها الى المندوب السامى تطلب منه تشجيع الملك فيما ذهب اليه، وأن يحتفظ بالعلاقة طيبة معه ومع الحكومة(٣). والواقع أن موقف القصر كان ينطوى على الخداع والتغرير للجانب البريطانى، ويتأيد ذلك بما خرجت جريدة الاتحاد - لسان حال القصر - على البلاد قبيل اجراء المفاوضات من تعريض بتصريح ٢٨ فبراير وهجوم عليه بعد أن رأت أنه «وان عد خطوة أولى فى سبيل الاستقلال الا أنه ينتقص من أطرافه بالتحفظات الأربعة التى احتجزتها انجلترا فى يدها الى حين الاتفاق عليها»(٤). على هذا النحو يظهر القصر وكأنما أفاق لتوه على مثالب تصريح ٢٨ فبراير الذى كان يعده دائما أهم ركائز حكمه، أما وقد يعمد الى الهجوم عليه الآن فيكون المغزى الحقيقى لذلك هو احراج المفاوض المصرى وبث المصاعب أمامه وهو بصدد التفاوض.

على كل حال فلقد بدأت المفاوضات بالفعل بين الجانبين يوم ٣١ مارس ١٩٣٠ م واستمرت حتى ٨ مايو وفيها أعلن انتهاء المفاوضات بالاخفاق، ورغم أن الفريقين قد بذلا جهدا عظيما للوصول الى اتفاق وتمكنا من الاتفاق على مشروع كامل للمعاهدة الا أن المفاوضات قد تحطمت على صخرة

---

(١) Fo: 407/210: No: 19: Loraine to Henderson, Jan, 16, 1930. Desp. No: 51.

(٢) Fo: 407/210: No: 132: Loraine to Henderson, Feb, 8, 1930 Tel. No: 80.

(٣) Fo: 407/210. No 136 Henderson to Loraine, Feb,13, 1930 Desp. No: 68.

(٤) الاتحاد: ١٨ مارس ١٩٣٠.

السودان وعلى الرغم من جهود الوفد لوضع صيغة مقبولة للمادة الخاصة بالسودان فإن الوزارة البريطانية رفضت أن تتزحزح عن موقفها بشأنه(١).

وكان من الطبيعي أن تستهدف الوزارة لهجوم القصر وصحافته اثر فشلها في التفاوض في محاولة لاظهارها بمظهر العاجز عن حسم مسألة العلاقات مع بريطانيا(٢). بل وذهبت جريدة الاتحاد الى اتهام الوفد بأن اقدامه على المفاوضات كان يعني محاولته لجذب بريطانيا للتدخل في شئون مصر الداخلية(٣).

والأمر الذي لا جدال فيه أن استقالة الوزارة النحاسية الثانية، قد كشفت بجلاء تعارض سياسة القصر واتجاهات المندوب السامي في ذلك الوقت، من ذلك أن الملك فؤاد قد سار في صراعه مع الوفد لا يلوى على شئ مستهدفا اقصاءه عن الحكم بأى ثمن، ملقيا عليه اللوم لاساءته لمصر «برفضه معاهدة تلقى اعجاب وقبول المصريين»(٤).

وبينما كان الملك يدفع صراعه مع الوزارة الى الهاوية كانت دار المندوب السامي لا تزال يحدوها الأمل في استئناف المفاوضات وبقاء الوزارة النحاسية الثانية في الحكم، وتشير الوثائق البريطانية الى أن المندوب السامي قد عرض على توفيق نسيم الذي جاءه موفدا من قبل الملك، تكليف رئيس مجلس الشيوخ والنواب بالتوسط المباشر بين الملك والنحاس بغية انهاء الخلاف بينهما(٥) ومن ثم فإننا نختلف مع ما ذهب اليه بعض من السادة الباحثين من أن حياد دار المندوب السامي ازاء الصراع الناشب بين الوفد والقصر أنذاك ـ قد أضاء النور الأخضر للأخير لكي يعصف بالوزارة النحاسية(٦). ونرى بأن موقف الحياد الذي اتخذته دار المندوب السامي لم يكن ليؤثر بصورة فعالة على نوايا الملك التي اعتزم انفاذها نحو الوزارة النحاسية الثانية، الأمر الذي كان يتعارض ـ بشكل جوهري ـ مع رغبات دار المندوب

---

(١) مزيد من التفاصيل من مفاوضات (النحاس ـ هندرسن) : أنظر محمد شفيق غربال: المصدر السابق: ص ٢٢٤، أحمد شفيق الحوليات الحولية السابعة (١٩٣٠): ص ٥٧٥ وما بعدها.

(٢) الاتحاد: ٢٦ مايو ١٩٣٠، المقطم: ٢٥ مايو ١٩٣٠.

(٣) Fo: 407/212: Enc. in No. 88, August, 8, 1930.

(٤) Fo: 407/212: No: 52 Loraine to Henderson, July, 21, 1930. Tel. No: 347.

(٥) Fo: 407/210: No: 57: Loraine to Henderson, June, 17, 1§930. Tel. No: 272

(٦) راجع رأى الدكتور يونان لبيب: المصدر السابق : ص ٣٥٣.

السامى، والتى ظهرت مخاوفها من أن يؤدى ذلك الصراع الى القضاء على أى أمل فى استكمال المفاوضات لعقد معاهدة مع مفاوضى لندن قريبا(١).

على أى حال فلقد كان على بريطانيا أن تتحمل تبعات سياسة القصر، فلا هى تمكنت من الوصول الى اتفاق مع الوفد، ولا كان بمقدورها أن تدفع عن نفسها أمام الرأى العام فى البلاد، شبهة الالتقاء مع الملك لاقصاء الوزارة النحاسية اثر فشل المفاوضات(٢). وكان ذلك كافيا لاظهار نوايا الملك الحقيقية فى مواجهة دار المندوب السامى، خاصة فيما يتصل بمسألة تسوية العلاقات المصرية ـ البريطانية، ولقد أدى ذلك الى اقتناع دار المندوب السامى بأن موقف الملك فؤاد المعلن نحو المعاهدة «متلون وغير ثابت» وأن الملك ليست لديه الرغبة فى عقد المعاهدة، طبقا لما تتطلبه مصلحته الخاصة واهتماماته(٣).

ولقد بدت الظروف السياسية مناسبة للقصر، لكى ينفرد بالحكم لمدة تربو على سنوات ثلاث على امتداد العهد الصدقى، وينبغى الاشارة الى ان محادثات صدقى سيمون التى جرت ابان وزارة صدقى فى الثانية فى سبتمبر ١٩٣٢ لم تكن ـ كما يقول الرافعى ـ لها أهمية ولا صدى فى الحالة السياسية للبلاد، وبدا من ظروفها وملابساتها أن غرض صدقى باشا منها هو الاستيثاق من رضاء الحكومة البريطانية عن النظام القائم فى مصر(٤). أما بريطانيا فقد راحت تحجم بدورها عن التورط فى أى اتفاق مع صدقى، لما كان من اقتناعها بأنه يعتمد فى حكمه عل الملك بصورة أساسية فى الوقت الذى بدا فيه أن أى اتفاق يمكن الوصول اليه سوف ينعدم أثره طالما كانت القوى الوطنية بمعزل عنه.

بيد أن التغيرات التى اعترت الموقف الدولى فى عام ١٩٣٥ وما بدا من تجمع نذر الحرب فى الأفق قد ترك آثاره علي الموقف الداخلى فى البلاد، ولعل ما كان من تفاقم المشكلة الحبشية بالذات كان يحمل لمصر تهديدا مباشرا من احتمالات وقوع منابع النيل تحت سيطرة إيطاليا مما دفع الجبهة الوطنية الي

(١) Fo: 407/210: No: 43: Loraine to Herderson, June, 2, 1930, Tel. No: 248 (conf).

(٢) Fo: 407/212: Memorandum by, C. campbell: enc in No: 2. June, 21, 1930 Desp. No: 600.

(٣) Fo. 407/212: No 95: Loraine to Henderson. August, 16, 1930. Desp. No. 807.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج٢ : ص ١٦٨.

طلب التفاوض مع انجلترا على اساس ما أنتهت اليه مفاوضات ١٩٣٠[١].. وحدث أن استجابت بريطانيا بالفعل لمطالب الجبهة الوطنية المكونة من الأحزاب المؤتلفة وذلك للشروع فى التفاوض وبدا أنها سوف تدلى بدلوها فى المفاوضات المرتقبة الا أنه كان من الضرورى التمهيد لها، وجد الملك فى ذلك فرصة سانحة للتخلص من نسيم ووزارته. فيستدعيه ويطلب منه أن يقدم استقالته بدعوى أنه ليس هناك ثمة برلمان يؤيده[٢]. وقدم نسيم استقالته بالفعل، وأتجهت نوايا الملك الى تشكيل وزارة ائتلافية لتفاوض لأنه لم يكن على استعداد لأن يسلم مسألة التفاوض للوفد منفردا، ولقد أوضح علي ماهر ذلك للمندوب السامي بأنه «لا حكومة بدون الوفد أو حكومة وفدية خالصة تكون مناسبة لكى تأخذ بزمام المفاوضات[٣]. فى الوقت الذي ظل فيه النحاس مصرا على أن تتم المفاوضات مع حكومة مصرية دستورية مشيرا بذلك إلى حكومة وفدية [٤].

وغدا واضحا أن النحاس قد أراد أن يستغل المندوب السامي في محاولة للضغط على الملك، الذى راح بدوره يستخدم على ماهر فى محاولات متواترة لاثناء النحاس باشا عن موقفه[٥]. يفهم من ذلك أن ثمة ضغط متبادل جري بين النحاس والملك حاول كل منهما من خلاله أن ينفذ إلى اتجاهاته وأهدافه فيما يتصل بالمفاوضات. ومهما يكن من أمر فلقد تمخضت اتصالات علي ماهر عن تأليف وزارة محايدة برئاسته فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ وفى الوقت نفسه تم تشكيل وفد المفاوضة برئاسة النحاس يضم رؤساء الأحزاب القومية وعددا من أعضاء حزب الوفد[٦]. الا أن المنية وافت فؤاد قبل أن يشهد آخر هزيمة له من الوفد الذى وقعت حكومته المعاهدة منفردة مع بريطانيا فى أغسطس من نفس العام.

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق: ص ٢٠٦ – ٢٠٨.

(٢) Fo : 407/ 219 (I) · No. 15 Lampson to Eden, Jan 22, 1936, Tel. No· 62.

(٣) Fo : 407/ 219 (I) : No . 20: Lampson to Eden, Jan, 26, 1939· Tel. No · 81.

(٤) Fo : 406/ 219 (I) : No : 14; Lampson to Eden, Jan, 20, 1939, Tel. No : 52

(٥) Ibid.

(٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٣٩٧، عفاف لطفى السيد : المصدر السابق: ص ٢٦٦.

خلاصة القول فان العلاقة بين القصر والانجليز علي امتداد حكم فؤاد لم تنتظم فى إطار ثابت بل أن الظروف السياسية واتجاهات الطرفين قد حكمت مواقفهما توافقا أو تعارضا، حقيقة أنه لا يمكن إنكار أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد ساعد القصر علي التخلص من مظاهر التبعية التى شابت علاقته بدار المندوب السامى بعد أن أضحي تدخلها مقيدا بالأمور التى تمس التحفظات الأربعة الواردة فى التصريح. ورغم ذلك فان المندوب السامى قد اضطر لتدخل لحسم مناورات القصر سواء فيما اتصل ببعض نصوص الدستور، أو لاقصاء رجال الملك من القصر مثل نشأت والإبراشى فضلا عن التدخل فى مسألة الوصاية علي العرش بدعوي أنها جميعا أمور تمس النفوذ البريطانى، بل وتهدده.

ولا ريب فى أن فؤاد قد أستطاع أن يضع يده بمهاره علي نقاط الانقلاب فى السياسة البريطانية فى مصر. ويستغل أتجاهاتها الجديدة لصالحه. ولقد ظهر أثر ذلك واضحا فيما قام به من عبث بالدستور والانفراد بحكم البلاد. حقيقة أن العلاقة بين الطرفين قد وصلت الي درجة كبيرة من التدهور فى بعض مراحلها حتى أن مسألة التخلص من الملك كانت فى وقت ما واردة فى تقديرات دار المندوب السامى، الا أن فؤاد على الجانب الآخر كان على استعداد دائما لأن يسترضى بريطانيا ويستقطب غضبها.

ومن ثم فيمكن القول بأن اتجاهين رئيسيين قد تميزت بهما تلك العلاقة بشكل عا م أولهما، أن بريطانيا لم تكن تعارض فؤاد فى توسيعه لسلطاته ونفوذه فى الحكم طالما أن ذلك لا يتعارض مع سياستها فى البلاد أو يمس وضعها المتميز فيها، ثانيهما، أن فؤاد قد أبدى حرصه دائما على احتواء أزماته مع دار المندوب السامى وذلك ما أظهرته مواقف فى العديد من الأزمات معها.

ولا ريب أن ذلك يرجع إلى اقتناع فؤاد بأن الوجود الاحتلالى هو الضمان الوحيد لبقائه على العرش وذريته.

وفيما يتصل بموقف القصر من القضية الوطنية، فينبغى أن نقرر أن القصر لم يكن عاملا حاسما أو منفردا يسير بالقضية الى الحل أو يدفعها إلى طريق مسدود، فهناك قوة أخرى هى الأحزاب القومية، وعلى رأسها الوفد،

قد اتخذت من القضية الوطنية محورا رئيسياً لنضالها وهى فى أغلبها قد رأت فى تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة أنه لم يمنح البلاد استقلالها كما أنه لا يشكل بديلا مقبولا أو يطرح اطارا ثابتا ومستقرا للعلاقة بين البلدين، وكان من الطبيعى أن تنأى بنفسها عن التصريح وتحفظاته كأسس للتفاوض مع بريطانيا حتي تجنب نفسها مغبة التناقض بين رفضها للتصريح ودخول المفاوضات على أساسه.

أما الجانب البريطانى فقد وضح حرصه علي تسوية العلاقات مع مصر على نحو لا يحقق له وضعا متميزا فى البلاد فحسب، بل ويطلق يده فى الانفراد بالسيطرة على السودان وادارته، ولا شك فى أن اقتناع دوائر بريطانيا بأنه ليست هنك جدوى للتصريح طالما أنكرته القوى الوطنية وعلى رأسها الوفد، هذا بدوره قد جعل بريطانيا تسعى حثيثا للوصول الى صياغة ثابتة ومقبولة من القوى الوطنية فيما يتصل بالعلاقة بين البلدين، وبعبارة أخر فان أية تسوية مهما تضمنت تنازلات من بريطانيا لن تؤتى ثمارها طالما أنكرها الوفد. ولعل ذلك مايفسره تراجع بريطانيا عن سياستها الأصيلة والتى كانت تقضى بعدم السماح للوفد بالحكم منفردا وتتغاضى عنها بل راحت تيسر السبيل لكى يتولى الوفد السلطة أملا فى عقد المعاهدة المنشودة.

ومن جهة أخرى فان القصر قد حاول أن يوجد لنفسه تأثيرا مباشرا وفعالا فى كل العمليات السياسية التى تناولت القضية المصرية بالتفاوض بيد أن حجم التأثير الحقيقى له كل جولة من جولات التفاوض، وكان رهنا بطبيعة المفاوض المصرى، فضلا عن تلك الظروف السياسية التى أحاطت بالمفاوضات ذاتها. ولقد ظهر جليا أن الملك فؤاد «قد أتخذ من المفاوضات خطا معاديا وهذا ما أدركه الجانب البريطانى- على نحو ما أشارت اليه وثائقه- الا انه كان عداء خفيا ولم يكن لفؤاد أن يجهر به بعد ما تبين له أن بريطانيا قد صح عزمها على التفاوض فى محاولة لتسوية علاقاتها بمصر، خاصة وأن الاحتلال الانجليزى وعلى مدى نصف قرن قد حفظ العرش لأبائه من سلالة محمد على من ثورات البلاد وصور التهديد الأخرى وأقام من نفسه حاميا له. بيد أن ذلك الموقف العدائى الذى أتخذه الملك من المفاوضات له دوافع متعددة نبعت

من مصلحة العرش ذاته فمنها أن أية تسوية تلحق القضية المصرية من شأنها أن تنحى الانجليز كعدو رئيسى- عن الساحة فى مواجهة القوى الوطنية التى سوف تتفرغ للقصر، ويغدو بمقدورها تصفية حساباتها معه بل وتلزمه حدوده بمقتضي الدستور ومن ذلك أيضا ادراك القصر أن اى اتفاق ناجح لن تتوفر له أداة تنفيذه طالما لم يوقعه الوفد وترضى عنه البلاد. بهذا المعنى فان الاتفاق المرتقب سيكون للوفد فيه الذراع الطولى، على نحو يجعله خصما شديد المراس يستحيل على الملك التعامل معه، بل ان الاتفاق بهذا المفاد سوف يقوى شوكة الوفد فى مواجهة القصر على نحو يتضاءل معه حجم تأثيره السياسى، ومن ذلك أخيرا فان الجانب البريطانى - وهذا اساسى- لن يتيسر للملك استخدامه كمعامل مضاد للقوى الوطنية فى أى صراع قادم، حيث أن حدود تدخله سوف تغدو مقيدة باطار المعاهدة.

والواقع أن موقف القصر فى عدائه للقضية الوطنية، كان عاملا لا يمكن التهوين من شأنه فى الاضرار بها، ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن أختفاء الملك فؤاد من الساحة، كان من العوامل التى مهدت السبل لعقد معاهدة ١٩٣٦ ، والتى كانت تعد النهاية الطبيعية لتصريح ٢٨ فبراير.



الخاتمة

إن الصراع الذى خاضه القصر كمؤسسة للحكم فى عهد فؤاد ضد قوى التأثير السياسى الأخرى قد أكد على الطابع السياسى لهذه المؤسسة فضلا عن طابعها الاستبدادى، وعلى الرغم من أن ثمة مصاعب كانت تعتور سبيل القصر وهو بصدد تدعيم سلطته الإستبدادية تمثلت فى الوجود الاحتلالى الذى كان يشكل عقبة رئيسية فى مواجهة حرية حركة القصر ومحاولاته للإنفراد بالحكم، خاصة وأن السياسة البريطانية وأن سمحت فى إطار الوجود الاحتلالى بقدر من السلطة لفؤاد الا أنها لم تكن تسمح له بحال بالإنفراد بها بشكل مطلق. وعلى الرغم من ذلك فقد كان فؤاد يدرك فى تحليله النهائى للأمور أن الحكومة البريطانية سوف تعضده حتما مهما بلغت أخطاؤه فهى التى وضعته على العرش وهى الضامن القوى له.

أما القوى الوطنية فلم يكن غائبا عن فؤاد أنها تمثل أداة الخطر الحقيقى الذى يتهدد عرشه، خاصة بعد تزايد المد الوطنى وبلوغه مداه باندلاع ثورة ١٩١٩. ولقد راينا كيف تحالف فؤاد مع القوى الوطنية ممثلة فى « حركة الوفد المصرى» وهى بصدد المطالبة باستقلال البلاد وتحقيق نوع من التوازن فى مواجهته بيد أنه سرعان ما أنهى هذا التحالف لئلا يستهدف لعداء دوائر لندن ولما تتثبت دعائم عرشه بعد.

ولقد بدا واضحا لفؤاد أن الخضوع للنفوذ البريطانى أو الأنضواء تحت لواء الحركة الوطنية، من شأنه أن يحول بينه وبين اتجاهاته فى الحكم الأوتوقراطى. ومن ثم عولت سياسته بشدة على التأكيد على استقلال القصر كمؤسسة للحكم، ساعده على ذلك تلك التطورات السياسية والتشريعية التى مرت بها البلاد والتى أثرت ليس على توازن قوى الصراع فحسب، بل وانسحب أثرها على طبيعة الصراع القائم ذاته.

ففى اطار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اعترفت بريطانيا بفؤاد ملكا على «مصر المستقلة» ولقد تمكن من خلال طائفة من التشريعات تنظيم وراثة العرش وتثبيتها فى ذريته بعد أن أحكم قبضته علي الأسرة العلوية، ومن ثم

فقد أصاب العرش استقرار حقيقى، وليس نحاف ان العرش بمثابة الدعامة الاساسية لبنية القصر كمؤسسة للحكم. ومن جهة أخرى فقد تخلت بريطانيا- بمقتضى التصريح- عن مواجهة القوى الوطنية، وتركت القصر لكى يضطلع بتلك المهمة بعد أن أضحى التدخل البريطانى قاصرا على القضايا التى تمس التحفظات الأربعة الواردة فى التصريح.

ومن أسف فان انقسام القوى الوطنية على نفسها بصدد تصريح ٢٨ فبراير بين مؤيد ومعارض قد جعلها تفقد تأثيرها فى مواجهة تفاقم نفوذ القصر وزاد الفتق علي الراتق أن امتد هذا الانقسام إلى عملية صياغة مشروع الدستور مما جعله نهبا لمناورات القصر وتآمره.

ففؤاد كانت تحركه ريبه أساسية فى الحكم النيابى، ولم يكن يؤمن بقيمة أى من الدستور أو الحكم النيابى بدعوى أن المصريين لا يناسبهم هذا النمط من الحكم. ولقد ظهرت نزعته الأتوقراطية منذ توليه الحكم واقترنت به طوال سنى حكمه بل ما فتىء، يصرح بذلك علانية للمؤرخ الألمانى -أميل لودفيج- بقوله «لكم وددت أن أكون ديكتاتورا».

ولقد تمكن القصر بالفعل من أن يستلب لنفسه سلطات واسعة فى الحكم بمقتضى الدستور فى مواجهة سائر أطراف السلطة الشرعية ممثلة فى البرلمان والوزارة فضلا عن السلطات التى باشرها عملا دون مسوغ دستورى، بل ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأنه قد استخدم الدستور كأداه للحكم الأوتوقراطى فعندما استبقى لنفسه حق الاشراف علي المؤسسات الدينية بما فيها الأزهر، والذى استطاع فؤاد بمهارته السياسة أن يحوله إلى نصرته وراح يستخدمه كأداة ضغط مؤثر وفعال فى مواجهة خصومه السياسيين فضلا عن توجيهه نحو الدعوة للخلافة والترويج لفكرتها وغنى عن البيان ما كانت تحمله تلك الفكرة من تدعيم لمكانة القصر ونفوذه السياسى ليس فى مصر فحسب بل وفى العالم الاسلامى.

وفى مجال التطبيق العملى لدستور ١٩٢٣ شهدت الساحة صراعا حادا بين القصر كمؤسسة للاستبداد والقوى الوطنية ممثلة فى الوفد، خاصة وأن الأخير كان ممثلا للأمة- وهى مصدر السلطات وأعتبر نفسه بمقتضى

الدستور بما كفله نظريا من سيادة الامة، شريكا طبيعيًا وشرعيا فى السلطة مما اضطره الي صدامات حادة مع القصر الذى حسمها من خلال انقلابات دستورية ثلاثة استقام له حكم البلاد فى أثرها فى ظل حياد بريطانى، وبهذا المفاد لم تكن تلك الانقلابات تعنى أن القصر قد ساءته فكرة الحكم الديمقراطى فحسب بل أنها كانت أيضا تحقيقا لأهدافه فى ابعاد القوى الوطنية عن مواقع السلطة وأخماد معارضتها لحكمه ولقد أنطلقت شهوة فؤاد للحكم المطلق من عقالها لا تلوى على شئ فراح يلغى دستور ١٩٢٣ ويستبدله بأخر أكثر أوتوقراطية عن سابقه وبمقتضى دستور ١٩٣٠ صار للقصر القدح المعلى فى الحكم عمليا.

ولا ريب فى أن القصر قد تمكن من تعضيد اتجاهاته فى الحكم من خلال تلك الأحزاب التى اصطنعها لنفسه وراح يدفع بها الى معترك الصراع الحزبى واحدا تلو الآخر وهذه بدورها قد تمكنت من أن تحقق للقصر وجودا فعليا فى الحكم فى فترات توليها السلطة.ومن جهة أخرى فقد كانت أداته لافساد الحياة الحزبية فى البلاد فكان ديدنها تزوير الانتخابات وتولى الحكم على انقاض الدستور ساعدها على ذلك أنها وجدت فى أحزاب الأقلية مابين مؤيد لها مثل الحزب الوطنى أو مشاركا لها فى السلطة مثل حزب الأحرار وامتد نشاط القصر أيضا ليجتذب اليه التجمعات غير البرلمانية الأخري مثل «جماعة الأخوان المسلمين» و «مصر الفتاة»، وهذه بحكم أيدلوجيتها أتفقت مع القصر فى العداء لفكرة الديمقراطية حيث استطاع أن يطوعها لخدمة أغراضه السياسية ويستغل دعايتها فى مواجهة خصومه السياسيين أيضا.

ورغم أن النفوذ البريطانى – كما أسلفنا القول- كان يمثل عقبة حقيقية أمام حركة القصر، الذى تحددت خطواته السياسية بالفعل باتجاهات السياسة البريطانية فى مصر، الا أن فؤاد بما تأتي له من حس سياسى ماهر قد استطاع أن يضع يده علي نقاط لانقلاب والتغيير فى السياسة البريطانية ويتأهب لمواجهتها بل ويستغلها لصالحه. فذاكرته كانت تعى دائما ما حل بأبيه أسماعيل وابن أخيه عباس حلمى. حقيقة أن اتجاهاته الأتوقراطية قد اضطرته فى مواقف كثيرة الى الصدام مع السياسة البريطانية على نحو أثار

معه سخط دار المندوب السامى وغضبها الا أنه فى الوقت ذاته أظهر استعدادا دائما لاستقطاب ذلك الغضب واحتواء خلافاته معها، وبدا فى ذلك علي جانب كبير من المرونة الا أنه ينبغى الاشارة الي أن موقف القصر من القضية الوطنية كان جد مختلف عما سواه من قضايا تمس علاقته بالوجود الاحتلالى. فعلى الرغم أن فؤاد قد أعطى - ظاهريا- تأييده للمفاوضات المصرية- البريطانية الا أنه فى الواقع قد أتخذ موقفا يتسم بالعداء المطلق لاية محاولات لتسوية القضية الوطنية ولم يكن بطبيعة الحال ليجهر بموقفه هذا لما يحمله ذلك من تعارض حاد مع اتجاهات السياسة البريطانية، والواقع أن موقف القصر هنا كان يصدر عن إدراكه بأن أية تسوية تلحق بالقضية من شأنها أن تؤدى الى الوفاق بين الانجليز من جهة والقوى الوطنية بزعامة الوفد من جهة أخرى وأنه سوف يستهدف لعدائهما فى آن واحد.

وصفوة القول فان سياسة فؤاد قد أكدت علي المضمون السياسى لدور القصر كمؤسسة للحكم من جهة وأكدت علي استقلاله كطرف أصيل فى الصراع من جهة أخري ونقضت بذلك مفهوما خاطئا بأن الانجليز كانوا يحكمون البلاد من خلال القصر فى عهده. وعلى امتداد حكمه الذى بلغ نحو عقدين من هذا القرن قد تمكن من إرساء دعائم حكم القصر من خلال صراع حاد ضد القوى الوطنية أو دبلوماسية محنكة فى مواجهة الوجود البريطانى، واضحى للقصر عملاً تأثير فعال فى السياسة المصرية على امتداد عهده واستطاع أن يحقق لنفسه من خلال تلك المؤسسة هدفا مزدوج جناحاه الاستبداد والثروة. ويقينا فان فؤد فى التحليل الأخير قد حاد عن جادة الصواب فى سياسته فلو أنه نحى اتجاهاته الاتوقراطية جانبا والتقى مع القوى الوطنية فى مواجهة الوجود الاحتلال، لكان من المحتم أن يتغير وجه تاريخ مصر فى تلك الفترة.

المصادر العربية والأجنبية

ثبت المصادر

أولا: وثائق غير منشورة

أ - الأجنبية

مجموعة المراسلات والتقارير المتبادلة بين دار المندوب السامي ووزارة الخارجية البريطانية التي تضمها مجلدات تحت عنوان:
Further Correspondence respecting the Affairs of Egypt and the Sudan.

والآتي بيان أرقام وتواريخ المجلدات التي تم استخدام وثائقها في هذا البحث.

No.	Date
F.O. : 407 / 195	Oct.- Dec 1922
F.O. : 407 / 196	Jan.- June 1923
F.O. : 407 / 197	July. - Dec 1923
F.O. : 407 / 198	JAn.- June 1924
F.O. : 407 / 201	July.- Dec 1925
F.O. : 407 / 202	Jan. - June 1926
F.O. : 407 / 203	July. - Dec 1926
F.O. : 407 / 204	July. - June 1927
F.O. : 407 / 205	July. - Dec 1927
F.O. : 407 / 206	Jan. - June 1928
F.O. : 407 / 210	Jan. -June 1930
F.O. : 407 / 212	July. - Dec 1930
F.O. : 407 / 217 (II)	July.- Dec 1933
F.O. : 407 / 217 (III)	Jan.- June 1934
F.O. : 407 / 217 (IV)	July. - Dec 1934
F.O. : 407 / 218 (I)	Jan.- June 1935
F.O. : 407 / 218 (II)	July. - Dec 1935
F.O. : 407 / 219 (I)	Jan.- June 1936

ب - العربية

- وثائق قصر عابدين وتقع فى ثلاث محافظ (جارى ترتيبها) خاصة بالأحزاب المصرية وقد تم الاستعانة منها بالمحفظة رقم ٣، وجميعها مودعة بدار الوثائق القومية والتاريخية بالقلعة.

ثانيا: وثائق منشورة

- الدستور المصرى وقانون الانتخاب، القاهرة، المطبعة الأميرية ١٩٣٠.
- الكتاب الأبيض الإنجليزى، نقله الى العربية إبراهيم عبد القادر المازنى، القاهرة ١٩٢٢.
- المملكة المصرية، مجموعة القوانين والمراسيم، ١٩١٧- ١٩٣٣.
- المملكة المصرية، مجموعة الأوامر الملكية، ١٩١٧- ١٩٣٣.
- دستور الدولة المصرية (صادر بالمرسوم الملكى رقم ٤٢ لعام ١٩٢٣)، القاهرة ١٩٢٣.
- لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة، القاهرة، ١٩٢٤.
- لجنة الدستور، مجموعة محاضر لجنة المبادئ العامة، القاهرة ١٩٢٧.
- مجموعة الوثائق السياسية ج ١، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، جمعها وقدم لها وعلق عليها الدكتور راشد البراوى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٢.
- مضابط جلسات مجلس النواب الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٣٦.
- مضابط جلسات مجلس الشيوخ الفترة من ١٩٢٤- ١٩٣٦.

ثالثا: المذكرات الشخصية

أ- غير منشورة

- مذكرات سعد زغلول وتقع فى ٥٣ كراسة تحتوى على ٣٠١٨ صفحة فى الفترة منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية عام ١٩٢٦ وتم الاستعانة بالكراسات ارقام ٤٢، ٤٧، ٥٢ وهى خاصة بموضوع البحث وجميعها مودعة بدار الوثائق القومية والتاريخية بالقلعة - القاهرة.
- مذكرات محمد على علوية (ذكريات اجتماعية وسياسية). مودعة بدار الوثائق القومية التاريخية بالقلعة - القاهرة.
- مذكرات ابراهيم الهلباوى وتقع فى محفظة بها ثلاث ملفات الأولي منها تصدير بقلم عد الحميد الجندى وجميعها مودعة دار الوثائق القومية التاريخية بالقلعة.

ب - المنشورة

- أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول (١٨٩٢ - ١٩٠٢) ، القاهرة ب، ت.

  مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، القسم الثانى (١٩٠٣ - ١٩١٤)، القاهرة.

  مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثالث (١٩١٥- ١٩٣٦) القاهرة ب. ت.
- اسماعيل صدقى: مذكراتى - القاهرة، ١٩٥٠.
- حسن يوسف: مذكراتى ، القصر ودوره فى السياسة المصرية (١٩٢٢- ١٩٥٢) ، القاهرة ١٩٨٢.
- عباس حلمى: الخديوى، مذكرات، جريدة المصرى، ابريل- يوليو ١٩٥١.
- عبد الرحمن عزام، صفحات من المذكرات السرية الجزء الأول، جمع وترتيب جميل عارف- القاهرة، ب. ت.
- عمر طوسون ، الأمير، مذكرة بما صدر عنا من فجر الحركة الوطنية الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٣٠.
- فخر الدين الظواهرى، السياسة والأزهر، مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى، القاهرة ١٩٤٥.

- محمد حسين هيكل، الدكتور، مذرات فى السياسة المصرية ج١ ، القاهرة ١٩٥١.

رابعا – الدوريات العربية:

الاتحاد ١٩٢٥ – ١٩٢٦ – ١٩٢٧– ١٩٣٠.

الأهرام ١٩٢٣ – ١٩٢٤ – ١٩٣٠.

البلاغ ١٩٢٤ – ١٩٢٥.

البلاغ الأسبوعى ١٩٢٧.

الجمهورية ١٩٧٥.

السياسة ١٩٢٣ – ١٩٢٧.

السياسة الاسبوعية ١٩٢٧– ١٩٢٨.

الشعب ١٩٣١.

الطليعة ١٩٦٥.

المقطم ١٩٣٠.

كوكب الشرق ١٩٢٨.

خامسا: البحوث والمؤلفات

أ – العربيــــة:

- أحمد بيلى، الدكتور: عدلى باشا، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٢٢.
- أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، التمهيد (٣ أجزاء) القاهرة ١٩٢٧.

الحولية الأولى ١٩٢٤ ، القاهرة ١٩٢٨

الحولية الثانية ١٩٢٥ ، القاهرة ١٩٢٨

الحولية الثالثة ١٩٢٦ ، القاهرة ١٩٢٩.

الحولية الرابعة ١٩٢٧ ، القاهرة ١٩٢٨.

الحولية الخامسة ١٩٢٨ ، القاهرة ١٩٣٠.

الحولية السادسة ١٩٢٩ ، القاهرة ١٩٣.

الحولية السابعة ١٩٣٠ ، القاهرة ١٩٣١.

- أحمد ذكريا الشلق، الدكتور، حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢- ١٩٥٣) القاهرة – دار المعارف- ١٩٨٢.
- أحمد عبدالرحيم مصطفي، الدكتور: تاريخ مصر السياسى منذ الاحتلال حتي المعاهدة، القاهرة ١٩٦٧
مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦ – ١٨٨٢) القاهرة.
- أحمد فؤاد على مصطفى ، الدكتور: العلاقات المصرية- البريطانية وأثرها على تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٤- ١٩٥٢) بحث للدكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- أقبال على شاه، سردار: فؤاد الأول، ترجمة محمد عبد الحميد، القاهرة، ١٩٣٩.
- أمين سعيد: تاريخ مصر السياسى، القاهرة، ١٩٥٩.
- أنور الجندى: الصحافة السياسية فى مصر منذ نشأتها حتي الحرب العالمية الثانية، القاهرة، ١٩٦٢.
- رؤوف عباس حامد، الدكتور: الدور الوطنى للأزهر، بحث منشور بجريدة الأهرام ٢٧ مارس ١٩٨٣.
- روتشتين، تيودور:
تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده، ترجمة على أحمد شكرى، القاهرة، ١٩٢٧.
فصول من المسألة المصرية، تعريب عبد الحميد العبادى ومحمد بدران، القاهرة، ١٩٥٦.
- زكريا سليمان بيومى: الأخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨- ١٩٤٨)، القاهرة ١٩٧٩.
- سنية قراعة: نمر السياسة المصرية، القاهرة ١٩٥٢.
- صلاح عيسي: الثورة العرابية، القاهرة، ١٩٧٢.
- ضياء الدين الريس، الدكتور: الدستور والاستقلال (الثورة الوطنية ١٩٣٥) الجزء الأول، القاهرة، ١٩٧٥.
- طارق البشرى، سعد زغلول يفاوض الاستعمار (دراسة فى المفاوضات المصرية – البريطانية ١٩٢٠- ١٩٢٤) القاهرة، ١٩٧٧.

- عاصم محروس عبد المطلب، الدكتور: صفحة من تاريخ مصر (حزب الشعب) القاهرة، ١٩٨٦.
- عباس حافظ: مصطفى النحاس، أو الزعامة والزعيم القاهر، ١٩٣٧.
- عباس محمود العقاد: سعد زغلول، سيرة وتحية، بيروت ، ب. ت.
- عبد الخالق لاشين، الدكتور: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، بيروت، ١٩٧٥.
- عبد الرحمن الرافعى:

تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، القاهرة، ١٩٨١.

عصر محمد على. الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٢.

عصر اسماعيل: الجزء الثانى، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٢.

ثورة ١٩١٩ (جزءان) ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٤٦.

فى أعقاب الثورة المصرية (جزءان)، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٧.

- عبد العظيم رمضان، الدكتور:

تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨- ١٩٣٦)، القاهرة ١٩٦٨.

الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٨٣٦).

القاهرة، ب. ت.

دراسات فى تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، ١٩٨٠.

- عفاف لطفى السيد، الدكتورة : تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٦)، القاهرة، ١٩٨١.
- على الدين هلال، الدكتور: السياسة والحكم فى مصر قبل ١٩٥٢، القاهرة ، ١٩٧٧.
- على حامد شلبى: مصر الفتاة ودورها فى المجتمع، بحث للماجستير غير منشور، كلية لآداب- جامعة عين شمس، ١٩٧٥.
- على عبد الرازق، الشيخ: الاسلام وأصول الحكم، القاهرة، ١٩٢٥.
- فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.
- كريم ثابت: الملك فؤاد، ملك النهضة، القاهرة، ١٩٤٤.

- كولومب، مارسيل: تطور مصر من ١٩٢٤- ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، ١٩٧٢.
- لامبلان، روجيه: فى سبيل الاستقلال (مصر وانجلترا) ترجمة ميخائيل بشارة ، القاهرة ، ١٩٤٥.
- ليلى عبد اللطيف، الدكتوراه: الادارة فى مصر فى العصر العثمانى، بحث للدكتوراه مطبوع- كلية البنات- جامعة الأزهر- ١٩٧٨.
- محسن محمد:

التاريخ السرى لمصر، القاهرة، ب. ت.

عندما يموت الملك، القاهرة، ١٩٧٩.

- محمد ابراهيم الجزيرى: اثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب، القاهرة، ١٩٢٧.
- محمد أحمد أنيس، الدكتور: تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ١٩٥٢، القاهرة، ١٩٧٨.
- محمد التابعى: مصر ماقبل الثورة (من أسرار السياسة والسياسيين) القاهرة، ١٩٧٨.
- محمد حسين هيكل (الدكتور): تراجم مصرية وغربية، القاهرة، ب. ت.
- محمد حسين هيكل وأخرون: السياسة المصرية والإنقلاب الدستورى، القاهرة، ١٩٣١.
- محمد زكى عبد القادر:

محنة الدستور (١٩٢٣- ١٩٥٢). القاهرة، ١٩٥٢.

أقدام على الطريق، القاهرة، ١٩٦٧.

- محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية- البريطانية، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٥٢.
- محمد شوكت التونى: أحزاب وزعماء ، القاهرة، ١٩٨٠.
- محمد فهمى لهيطة، الدكتور: تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى، مصر فى طريق التوجيه الكامل الجزء الأول القاهرة، ١٩٤٦.
- محمد فؤاد شكرى وأخرون: بناء دولة مصر محمد على، القاهرة ، ١٩٤٨.

- محمد مصطفى صفوت (الدكتور) مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة (التطور السياسى ١٨٨٢ - ١٩٥٨)، القاهرة، ١٩٥٩.
- مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام: ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩، القاهرة، ١٩٦٩.
- يوسف خليل جاد الله: تطور الحركة القومية فى مصر (١٨٨٢ - ١٩١٩) بحث للدكتوراه غير منشور كلية الآداب- جامعة القاهرة، ١٩٥٧.
- يونان لبيب رزق (الدكتور):
  تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣)، القاهرة، ١٩٧٥.
  الأحزاب المصرية قبل عام ١٩٥٢، القاهرة، ١٩٧٧.

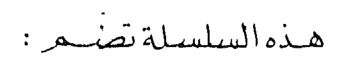
ب- الأجنبيــــة:

- Crabites, Pierre : The winning of the sudan, London, 1934.
- Elgood, P.G. : The transist of Egypt, London 1928.
- Evans, Trefor (edited by) : lord killearn Diaries (1934- 1946) London 1972
- Flower, R. : The story of Modern Egypt (Napoleon to Nasser) London 1976.
- Holt, P. M., (edited by) : Political And social Changes In modern Egypt, London 1968.
- Little, T. : Egypt, London 1958.
- Lloyd Lord : Egypt, since cromer 2 Vols, London 1933, 1934.
- Marlowe, J. Cromer In Egypt London 1970.
  The Anglo Egyptian Relations (1800- 1953) London 1954.
- (R.I.I.A., Royal Institue of International Affairs, Information paper, No:19: Great Britain And Egypt (1914- 1950). London 1952
- Storrs, R. : Orientations, London 1937.
- Vatikiotis, P. J. : The Modern History of Egypt, London 1969.
- Wavell, V. : Allenby In Egypt, London 1944.
- Youssef, Amime : Independent Egypt, London 1940

الفهـــرس

تنفيذ وطبع محمد سويدان
بيروت ــ لبنان





١ ـ فتح العرب لمصر
٢ ـ تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
٣ ـ الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
٤ ـ تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
٥ ـ تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
٦ ـ تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر
٧ ـ ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
٨ ـ تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد أول)
٩ ـ تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد ثاني)
١٠ ـ فتوح مصر وأخبارها
١١ ـ تاريخ مصر الحديث مع فزلكة في تاريخ مصر القديم
١٢ ـ قوانين الدواوين
١٣ ـ تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
١٤ ـ الحكم المصري في الشام
١٥ ـ تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
١٦ ـ اثار الزعيم سعد زغلول
١٧ ـ مذكراتي
١٨ ـ الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
١٩ ـ وادي النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر البطاركة
٢٠ ـ الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية
٢١ ـ الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
٢٢ ـ السلطان قلاوون (تاريخه ـ أحوال مصر في عهده ـ منشاته المعمارية
٢٣ ـ صفوة العصر
٢٤ ـ المماليك في مصر
٢٥ ـ تاريخ دولة المماليك في مصر
٢٦ ـ سلاطين بني عثمان
٢٧ محمود فهمي النقراشي
٢٨ دور القصر في الحياة السياسية في مصر

MADBOULI BOOKSHOP مكتبة مدبولي
6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421 ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١